

وزارة التربية والتعليم وكالة كليات البنات عمادة الدراسات العليا والبحث العلمى كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة قسم الدراسات الإسلامية

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات الإسلامية ضمن متطلبات المصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية تخصص الفقه وأصوله في موضوع بعنوان

### دراسة وتحقيق جزء من حاشية العلامة الشيخ

مصطفى الدوماني الدمشقي الحنبلي ( ت١٢٠٠هـ ) على كتاب دليل الطالب

للإمام الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت: ١٠٣٣ هـ) من أول كتاب الحجر إلى آخر كتاب الإقرار

إعداد الطالبة

ولايعور إلا المخطوس اسماء بنت علي الحطاب 11 an ci 4 cc. 7 'W my in in

إشراف الدكتورة

آسيسا الجعسلي عمه

أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية التربية لإعداد المعلمات بالمديئة

١٤٢٥ هـ ١٤٢٥م

#### يتمانكا المختالين



### المالككالجيتالتكفابا

وَزارَة التربيَة والتعليم وكالة كليات البنات الدارة كليات الدينة المنورة مكتب الدراسات العليا ( ه )

### الموضوع مناضتة كالقعام

#### اعتماد لحنة المناقشة و الحكم

بتاریخ : ۱۹/۸/<sup>۵</sup>۷۷<sup>۵</sup>

نوقشت رسالة الطالبة : أحسماء منت على برمقبل الحاب

و تكونت لجنة المناقشة و الحكم من الأساتذة :

التوقيع	الوظيفة	الاسم
(-00	أسكاذ مشارك	و- عيدالله إحمدالحثلات في الم
المراجعة	أسكازمساعد	د. معرو دمندردیاسالاتاعر
lade	أسنا و مسالمد	د. آسيا مداليان أعمد

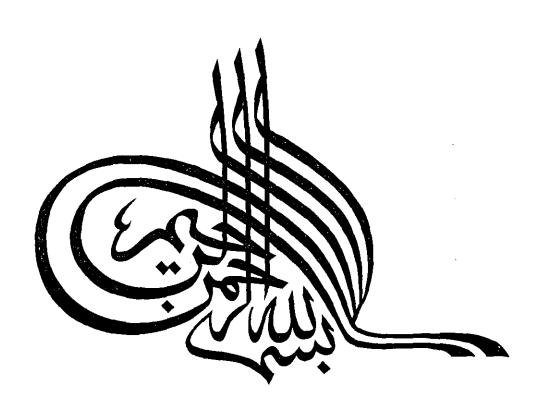
و قررت اللجنة منح الطالبة درجة المساعيسية مربيا المساعد الطالبة درجة المساعد المساعد



وكيلة الكلية للدراسات العليا مراكات والمراسات العليا مراكات والمراسات العليات المراكس والمراكس والمركس والمراكس والمركس و

عميدة الكلية ۱۷/ ۱۷/ آ د . آمال بنت مصلح رمضان

الرقــم ( ) التـاريخ / / لفــة ( )
------------------------------------



المثال المنافقة المنطقة المنطق

وزارة التربية والتعليم

وكالة كليات البنات

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة

قسم الدراسات الإسلامية

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات الإسلامية ضمن متطلبات المحول على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية تخصص الفقه وأصوله في موضوع بعنوان

### دراسة وتحقيق جزء من حاشية العلامة الشيخ

مصطفى الدوماني الدمشقي الحنبلي ( ت١٢٠٠ هـ ) على كتاب دليل الطالب

للإمام الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت: ١٠٣٣ هـ) من أول كتاب الحجر إلى آخر كتاب الإقرار

> إعداد الطالبة أسماء بنت علي الحطاب

> > إشراف الدكتورة

## أسيسا الجعسلي

أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية التربية لإعداد المعلمات بالمدينة

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

### شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد

فاستجابة لقوله عليه الصلاة والسلام: (من لا يشكر الناس لا يشكر الناس لا يشكر الله )<sup>(۱)</sup> ، فإني أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الفاضلة الدكتورة / آسيا الجعلي المشرفة على هذه الرسالة على ما بذلته لي من نصح وإرشاد الأمر الذي ساهم بعد توفيق الله بخروج هذه الرسالة وإنجاز العمل بها .

كما وأخص بالشكر أخي وشيخي الأستاذ/ عبد الرحمن الحطاب المدرس بدار الحديث المكية على تفانيه في تقديم الاستشارة والنصح خلال مراحل البحث ، فجزاه الله خيرا وجعل ما قدم في ميزان حسناته .

ثم الشكر الجزيل موصولا إلى عميدي كلية التربية بالمدينة وكلية إعداد المعلمات بالبكيرية ، ووكيلة الدراسات العليا بكلية التربية بالمدينة ورئيسي قسم الدراسات الإسلامية بالكليتين على ما تفضلن به علي من تسهيلات لإنجاز بحثي فجزاهن الله عني خير الجزاء ، كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم معي ولو بالقليل في سبيل إخراج هذا البحث إلى النور فحزى الله الجميع عني خير الجزاء .

<sup>(</sup>۱) الجامع الصحيح للترمذي (٤ / ٣٣٩ )كتاب البر والصلة - باب ما جاء في الشكر لمن أحسن البيك برقم (١٩٥٤ ).

### فهرس الموضوعات

Ψ	شكر وتقدير
٤	
١٢	المقدمةا
١٣	الافتتاحية
ختياره ١٤	أهمية الموضوع وسبب ا
	خطة البحث
١٨	
۲۰	الدراسة
۲۱	
اسة عن المؤلف	الفصل الأول : در
عه ونسبه ومولده ووفاته	المطلب الأول : اس
أته وطلبه للعلم	المطلب الثاني: نش
كانته العلمية وئناء العلماء عليه	المطلب الثالث: م
يوخه وتلاميذه	المطلب الرابع: ش
مصنفاته۸	المطلب الخامس:
اسة عن الكتاب	
عريف بالكتاب وتوثيق عنوانه ونسبته إلى المؤلف	
ية الكتاب العلمية	المطلب الثاني : أهم
نهج المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب	
عريف بالنسخ الخطية ومصدرها	

٣٨	المطلب الخامس: مصادر الكتاب التي أخذ منها المؤلف
	الفصل الثاني : دراسة عن الكرمي وكتابه وفيه مبحثان
۳,	المبحث الأول: دراسة عن الكرمي وفيه أربعة مطالب
٤.	المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده ووفاته
٤١	المطلب الثاني : طلبه للعلم وثناء العلماء عليه
٤٢	المطلب الثالث : شيوخه وتلامذته
	المطلب الرابع: مصنفاته
و ع	المبحث الثاني: دراسة عن كتاب دليل الطالب وفيه مطلبان
٤٦	المطلب الأول : أهمية الكتاب ومنهج مؤلفه فيه
٤٧	المطلب الثاني : عناية فقهاء الحنابلة به ، والأعمال العلمية التي قامت عليه .
٥١	لتحقيقلتحقيق
٥٦	كتاب الحجر
٦٢	فصلفصل
۲۲	فصلفصل
	فصل
70	باب الوكالة
	فصل
	باب الشركة
٥٧	فصل
٧٧	فصل
۸١	باب المساقاة
٨٤	باب الإجارة
٨٦	فصلفصل
٨٩	فصلفصل

۹۳	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصل
		ابقةا	
٠ ٤ ٩ ٤		پة	كتاب العار؛
90	•••••	ب	كتاب الغص
٩٧٧	••••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصل
١٠٣	***************************************	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	فصل
١٠٧	•	äæ	باب الشف
11	•••••	يعة	باب الود
111		يعة	باب الود
117	•••••	ء الموات	باب إحيا
110		الةا	باب الجع
١١٧	*****	لمةلله	باب اللقه
171	*****	طط	باب اللقي
١٣٣	***************************************		فصل
178371	***************************************		كتاب الوقف
١٢٧	*****		فصل .
١٣١			فصل
١٣٥	***********		فصل .
۱۳۸	***************************************		فصل
1	*****		فصل
١٤٣	************		فصل.
١٤٤	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		خاتمة .
1 8 0	•••••		باب الهبة
١٤٧			فصل

١٤٨	فصل
10	تنبيه
101	كتاب الوصية
10"	باب الموصى له
100	فصل
	باب الموصى به
١٥٨	باب الموصي إليه
109	فصل
١٦٠	كتاب الفرائض
777	فصل
177	باب الحجب
١٦٧	باب العصبات
١٧٠	باب الردود وذوي الأرحام
١٧١	فصل
١٧٣	باب ميراث الحمل
١٧٥	باب ميراث المفقود
١٧٦	باب ميراث الخنثى
١٧٧	باب ميراث الغرقي
١٧٨	باب ميراث أهل الملل
١٧٩	باب ميراث المطلقة
١٨١	باب الإقرار بمشارك في الميراث
١٨٢	باب ميراث القاتل
١٨٤	باب ميراث المعتق بعضه
١٨٦	باب الولاء

١٨٧	فصل
١٨٨	كتاب العتق
191	
195	
١٩٤	
190	
\ 9 V	
\9A	
199	
7.1	
7.7	
Υ.ξ	
7.7	
۲۰۸	
7.9	
71	
717	
717	
۲۱٤	
719	فصل فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره
771	
777	
77٣	باب الوليمة
YY <b>£</b>	•
770	فصل
YYV	_

779	كتاب الطلاقكتاب الطلاق
۲۳۰	نصلن
771	باب صريح الطلاق وكنايته
۲۳۳	نصل
	باب تعليق الطلاق بالشرط
	فصلفصل
	فصل
	نصلنفصل
	باب الرجعة
	نصلنفصل
	كتاب الظهاركتاب الظهار
	كتاب اللعان
	فصل
	كتاب العدة
	باب استبراء الإماء
	كتاب الرضاعكتاب الرضاع
	كتاب النفقاتكتاب النفقات
	فصل
۲۰٦	<u>ن</u> فصل
	باب نفقة الأقاربباب نفقة الأقارب
	فصلفصل
	ت كتاب الجناياتكتاب الجنايات
	باب شروط القصاص في النفسب
	باب شروط القصاص فيما دون النفس
	كتاب الديات
	فصل
	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	فصل
1 1/1	

باب كفارة القتل
كتاب الحذود
باب حد الزنا
باب حد المسكر
باب التعزير
باب القطع في السرقة
باب قطاع الطريق
باب حكم المرتد
فصل
باب الأطعمة
باب الذكاة
كتاب الأيمان
فصل
فصل
باب جامع الأيمان
كتاب النذر
كتاب القضاءكتاب القضاء
فصل
فصل
باب الدعاوي و البينات
كتاب الشهادة
فصل
باب شروط من تقبل شهادته
باب موانع الشهادة
كتاب الإقراركتاب الإقرار
باب ما يحصل به الإقرار وما يغيره
فصل فيما إذا وصل بالإقرار ما يغيره أي ما يسقطه ويبطله
فصل

٣٠٨	باب الإقرار بالمجمل
٣١٠	فصل
٣١٣	حاتمة
٣١٨	تنبيه
TTT	الفهارسا
٣٢٤	فهرس الآيات القرآنية
777	فهرس الأحاديث
٣٢٧	فهرس الآثار
٣٢٨	فهرس الأعلام
٣٣٤	فهرس الأماكن والقبائل
٣٣٥	فهرس الكلمات والألفاظ الغريبة
٣٣٧	فهرس المصطلحات الفقهية والأصولية
TT9	
٣٤٠	

\* \* \* \* \* \* \*

# المقدمة

#### الافتتاحية

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إلىه إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ،،،

قال تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ۖ ﴾ (١) ، ومن هذه النعم الله علي بها ما يسره لي من مواصلة مشواري العلمي في الدراسات العليا الإسلامية ، وما أتمه علي من إنهاء هذا البحث ، ولقد قمت بتحقيق جزء من حاشية الدوماني المتوفى سنة ( ١٢٠٠ هـ ) على كتاب دليل الطالب للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ( ١٠٣٣ هـ ) رحمه الشه ، وكان تحقيقي له من أول كتاب الحجر إلى آخر المخطوط .

#### الدراسات السابقة :

بعد البحث والسؤال ومراسلة الجامعات والكليات الشرعية ظهر لي أن حاشية الدوماني لم تلق خدمة وعناية علمية ،فأحببت تسليط الضوء عليها بدراستها وتوثيق نصوصها من خلال رسالتي هذه ، علي أن أشارك في إخراج بعض تراثنا العلمي إلى النور .

<sup>(</sup>١) سورة النحل ، الآية ١٨.

### أهمية الموضوع وسبب اختياره

تكمن أهمية الموضوع أنه حاشية على دليل الطالب ، ذلك المختصر المبارك ، والذي اختصر فيه الكرمي كتاب ( منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات ) لابن النجار ، ومن المعلوم أن المنتهى هو عمدة المتأخرين في المذهب الحنبلي ، وقد حررت مسائله على الراجح من المذهب ، وقد قال المؤلف في المقدمة : " ولا أحذف منها إلا المستغنى عنه والمرجوح وما بني عليهما ، ولا أذكر قولاً غير ما قيل أو صحح في التنقيح (١) إلا إذا كان عليه العمل أو شهر أو قوي الخلاف فر بما أشير إليه" (٢)أ. هـ .

وقد كان دليل الطالب هو المتن المعتمد في طبقة المؤلف ومن بعده من علماء الشام والقصيم ، وقد اعتنى به أصحاب المذهب شرحاً وتحشية ونظماً كما سيأتي.

#### أ سباب اختياري للموضوع :

أما أسباب اختياري للموضوع فتظهر من خلال النقاط التالية: أولاً: قيمة الكتاب العلمية: وأن هذه الحاشية تمتاز عن غيرها بأن مؤلفها جردها من عدة حواش كانت على دليل الطالب.

ثانياً: تمتاز هذه الحاشية بكثرة الفوائد، حيث قال مؤلفها في

<sup>(</sup>١) التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع في فقه مذهب أحمد ، علاء الدين المرداوي .

<sup>(</sup>٢) ينظر منتهى الإرادات ( ٣/١) .

المقدمة : " فحردتما مع زيادة حليلة على تلك التقارير منتخبة مـــن كـــــلام الشيخ منصور وغيره فحاءت بحول الله وقوته فائقة أقرانما في كتب الفقه " .

ثَالثًا : كثرة مصادرها ومراجعها مما يدل على سعة إطلاع مؤلفها .

وأخيراً : إخراج كتاب من كتب تراثنا الإسلامي الضخم لعلي بذلك أكون ممن قد قمت ببعض الواجب خدمة للعلم وابتغاءً لوجه الله تعالى .

#### خطة البحث

يشتمل البحث بعد المقدمة على بابين وفهارس:

الباب الأول في قسم الدراسة. الباب الثاني في قسم التحقيق.

الباب الأول: جعلته خاصاً بقسم الدراسة ، وفيه فصلان:

الفصل الأول: ويتضمن دراسة عـن المؤلـف ( مصـطفى الدمشقى ) وكتابه وفيه مبحثان:

### المبحث الأول:

ويتضمن ترجمة صاحب الحاشية وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

المطلب الثاني : نشأته وطلبه للعلم .

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع: شيوخه وتلامذته.

المطلب الخامس: مصنفاته.

### المبحث الثابي :

ويتضمن دراسة عن الكتاب (حاشية على دليل الطالب) وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب وتوثيق عنوانه ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثانى: أهمية الكتاب العلمية.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب.

المطلب الرابع: التعريف بالنسخ الخطية ومصادرها.

الفصل الثاني : ويتضمن دراسة موجزة عن الكرمي وكتابه (دليل الطالب ) ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول: ويتضمن ترجمة موجزة عن الكرمي وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

المطلب الثاني : طلبه للعلم وثنا ء العلماء عليه .

المطلب الثالث: شيوحه وتلامذته.

المطلب الرابع: مصنفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالمتن (دليل الطالب) وفيه مطلبان: المطلب الأول: أهمية الكتاب، ومنهج مؤلفه فيه.

المطلب الثاني :. عناية فقهاء الحنابلة به ، والأعمال العلمية التي قامت عليه .

الباب الثاني: ويتعلق بالقسم الثاني من أقسام الرسالة وهـو قسـم التحقيق: ويتضمن تحقيق المخطوط من أول كتـاب الحجـر إلى آخـر المخطوط.

### منهج التحقيق

تتبعت الباحثة في تحقيقها للمخطوط النقاط التالية :

- (١) نسخ المخطوط مع مراعاة القواعد الإملائية الحديثة .
- (٢) لما كانت الحاشية تعليقات على المتن فقد جعلتها متصلة به كما فعل مؤلفها ، و ميزت المتن عن الحاشية بالتحبير مثل كلمة (التحبير).
- (٣) جعلت النسخة التي كتبت بخط المؤلف هي الأصل ورمزت لها بـ (أ) وقابلتها بالنسخة الأخرى والتي كتبت في عهد المؤلف ورمزت لها بـ (ش).
- (٤) عند نهاية كل صفحة من المخطوط أشير في الهامش إلى رقم اللوح ورمز تلك الصفحة فاصلة بينهما بخط مائل كقولي مثلاً . ٩٥/ ب .
- (٥) عزو الآيات الكريمة إلى موضعها في القران الكريم وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية .
- (٦) تخريج الأحاديث المذكورة في المخطوط من مصادرها ، فيان كان الحديث في الصحيحين أو بأحدهما اكتفي بالعزو إليهما ، وإن لم يكن فيهما ويوجد في السنن الأربعة فياني اكتفي بالتخريج منها ، لأنها اشتملت على غالب أحاديث الأحكام مع الصحيحين ، مع بيان درجة الحديث ، وإن لم يوجد في الكتب الستة فإني أخرجه من غيرها من المصادر .
  - (٧) تحقيق الآثار والأقوال المذكورة في المخطوط من مصادرها .

- (A) الترجمة للأعلام من المصادر المعتمدة ، فإن كان العلم من الصحابة فمن الإصابة والاستيعاب ، واكتفي بذكر نسبه واسمه ولقبه مع بيان مكانته العلمية ووفاته ومؤلفاته إن وجدت ، واستثنيت من الترجمة الأنبياء والخلفاء الأربعة والأئمة الأربعدة وذلك لشهرتم .
- (٩) شرح الألفاظ والكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية الــواردة في النص .
  - (١٠) التعريف بالأماكن والقبائل المذكورة في النص.
- (١١) توثيق الأقوال التي ينقلها المؤلف عن العلماء من كتبهم إن تيسر لى ذلك و إلا عزوت إليها بالواسطة .
- (١٢) إذا ذكر المؤلف قولاً أو روايةً لأحد المذاهب ووجدت المشهور في المذهب الذي أذكره خلاف ما أورده أشرت إلى ذلك مع ذكر المصدر المعتمد لهذا المذهب.
  - (١٣) عمل فهارس عامة للرسالة تشمل ما يلي :
    - ١ فهرس الآيات .
    - ٢- فهرس الأحاديث.
      - ٣- فهرس الآثار .
      - ٤ فهرس الأعلام .
    - ٥- فهرس الأماكن والقبائل.
    - ٦- فهرس الكلمات والألفاظ الغريبة.
      - ٧- فهرس المصطلحات الفقهية .
        - ٨- فهرس المصادر والمراجع.
          - ٩- فهرس الموضوعات .

الدراسة

# الباب الأول : قسم الدراسة

### الفصل الأول : دراسة عن المؤلف .

المبحث الأول : ترجمة صاحب الحاشية .

المبحث الثاني : دراسة عن كتابه (حاشية على دليل الطالب).

### الفصل الثاني : دراسة عن الكرمي وكتابه .

المبحث الأول : ترجمة الكرمي .

المبحث الثاني : التعريف بالمتن .

### المبحث الأول : ترجمة صاحب الحاشية .

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم

المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه

المطلب الخامس: مصنفاته

### المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده ووفاته(١)

هو الشيخ مصطفى الدومي (٢) ، المعروف بالدوماني (٣) ثم الصالحي (٤) ، ولد في قصبة (٥) دوما ، وتوفي بالقسطنطينية (٢) في خلافة السلطان عبد الحميد الأول (٧) سنة (١٢٠٠ هـ) ، والصواب الأول (٨)

<sup>(</sup>۱) ينظر المدخل لابن بدران ( ۲۳۸ ) ، تسهيل السابلة لمريد الحنابلة للعثيم ين ( ۳ / ۱٦٣٨ ) ، تكملة النعت الأكمل للغزي ( ۲۱۱ ) ، مختصر طبقات الحنابلة للشطى ( ۱۷۷ ) .

<sup>(</sup>٢) الدومي: نسبة إلى دومة - بالضم - من قرى غوطة دمشق غير دومة الجندل ، وهمي الأن ضمن أحياء دمشق كانت تقع إلى شمالها على خمسة عشر كيلو مترا ، والدوم عند العسرب شجر المقل ، والدوم أيضا : الظل الدائم ، ينظر معجم البلدان ( ٤٨٦/٢ - ٤٨٧ ) .

<sup>(</sup>٣) قال في النعت الأكمل ( ٢٢٨) في ترجمة حمزة الدومي : " الدومي نسبة إلى قرية من قرى غوطة دمشق يقال لها دوما – بضم الدال – اختطت من دون سائر القرى كون جميع أهلها حنابلة ، وربما قيل في النسبة إليها : دوماني كما هو مشهور على الألسنة ".

<sup>(</sup>٤) نسبة إلى الصالحية ، وهمي الآن إحدى المدن السورية ، من محافظات دير الزور ، وتأسست الصالحية على سفح جبل قاسيون إلى الغرب من مدينة دمشـق فـي أوائـل عصر الأيوبيين ، ويرجع تاريخ تسميتها إلى عام ( ٥٥٥ هـ ) بسبب نـزول آل قدامـة مـن المقادسة بها واشتهارهم بالصالحين ، ومعظم أهلها من الحنابلة ، وكانت من أكبر المدن العملية الزاهرة ، ينظر معجم البلدان ( ٣٩٠/٣ ) ، القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لابن طالون (٢٤٠ ، ٢٥٥) ، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال لابن بدران (٢٤٤) ، وخطط الشـام الأكـرم لعلى (٢٨٤) .

<sup>(°)</sup> القصبة: أعظم مدن البلاد، أو القرية أوسطها، ينظر القاموس المحيط ( ٢١٤/١) ، المنجد في اللغة والأعلام (٦٣٢).

<sup>(</sup>٦) القَسطنطينية: كأنت عاصمة الإمبراطورية العثمانية ، وهي على ضفتي البسفور ، فتحها السلطان محمد الفاتح سنة (١٤٥٣م) ، وفيها استقر السلاطين ، وهي الأن تسمى استنبول ، ينظر معجم البلدان (٤/ ٣٩٥ – ٣٩٦) .

<sup>(</sup>۷) هو السلطان عبد الحميد الأول بن السلطان أحمد خان الثالث العثماني ، ولد سنة ١١٣٧ هـ ، وتولى السلطنة سنة ١١٨٧ هـ ، كانت الدولة في عهده مشتغلة بمحاربة روسيا ، وتكبدت من الخسائر ما أثقل كاهلها ، كان ميالا إلى تلافي القتال ، راغبا في إصلاح الخلل في بلاده ، فعقد الصلح مع الأعداء ، توفي سنة ١٢٠٣ هـ ، ينظر أعيان القرن الثالث عشر لخليل مردم بـك (٩٠) ، تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد زيد بك (٩٠) .

<sup>(</sup>٨) ينظر علماء الحنابلة لبكر أبو زيد ( ٤١١ )

### المطلب الثانى : نشأته وطلبه للعلم

نشأ الشيخ مصطفى الدوماني في بلدة دوما ، وظهر نبوغه من بداية أمره وأقبل على حفظ المتون ، واشتغل في طلب العلم .

قال الشطي (1): "كان آية باهرة من بداية أمره ، أقبل على حفظ المتون ، ونقل تقريرات الشيوخ ، وقد اشتهر أمره وعلا قدره "(7).

وقد رحل إلى دمشق (٦) لطلب العلم ، حيث درس الحديث على العلامة على أفندي الداغستاني شيخ قبة النسر (٤) ، كما رحل في طلب العلم إلى مصر ، وولي فيها المشيخة على رواق الحنابلة (٥) في الأزهر (١) ، ومكث فيها مدة من الزمن ، ثم رحل إلى القسطنطينية ومكث فيها بقية عمره إلى أن توفي بما في خلافة السلطان عبد الحميد الأول .

<sup>(</sup>۱) الشطى هو محمد بن جميل بن عمر بن محمد بن حسن الشطى ، فرضى حنبلي ، من المعنيين بالتاريخ ، أصله من بغداد ، ومولده ووفاته في دمشق ، له عدة مصنفات منها : مختصر طبقات الحنابلة ، وروض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ، توفي سنة (١٣٧٩ هـ) ، ينظر:معجم المؤلفين(١٦١/٩) تكملة النعت(٤٣١) معجم مصنفات الحنابلة(٤٥/٧) .

<sup>(</sup>٢) ينظر مختصر طبقات الحنابلة للشطي (١١٧).

 <sup>(</sup>٣) دمشق هي عاصمة البلاد السورية ، وهي من أقدم بلدان العالم قاطبة ، شهيرة بأثارها التاريخية وحضاراتها التي كانت رافدا للبلدان المجاورة لها ، ينظر معجم البلدان ( ٢ / ٢٧٥ – ٥٣٥ ).

<sup>(</sup>٤) قبة النسر: هي قبة الجامع الأموي الكبيرة التي قرب المحراب، وقد كانت أعلى بناء في دمشق، وكان لا يجلس تحتها إلا أكبر المحدثين في عصره، وعرفت بقبة النسر لأنها شامخة ذاهبة في السماء كالنسر، أما ترجمة العلامةعلي أفندي فستأتي ضمن ترجمة شيوخه، ينظر مقدمة عاصم البيطار لكتاب نتيجة الفكر فيمن درس تحت قبة النسر للعلامة محمد بهجة البيطار.

<sup>(°)</sup> الرواق: سقف مقدم البيت ، أو كساء مرسل على مقدم البيت من أعلاه إلى الأرض ، ينظر القاموس المحيط (١١٨٠/٢) ، المنجد في اللغة (٢٨٨) .

<sup>(</sup>٦) الجامع الأزهر: بناه جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي، ويعتبر الجامع الأزهر أقدم جامعة إسلامية، خصص في الأصل لإقامة الصلاة وحلقات الدروس التي كانت في بادئ الأمر تتشر المذهب الشيعي، واستمرت الدراسة في الأزهر تتشط أحيانا وتركد أخرى، حتى قامت الدعوة إلى إصلاح الأزهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وصدر أول قانون ١٨٧٣م مينظم طريقة الحصول على الشهادة العالمية ويرتب درجاتها، ويقرر مواد الامتحان، ينظر الموسوعة العربية الميسرة ص (٥٩٨).

### المطلب الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

كان الشيخ مصطفى الدوماني مفسراً فقيهاً صاحب فنون ، وإن كان الفقه هو الذي ظهر به من خلال توليه المشيخة على رواق الحنابلة في مصر ، كما أنه الظاهر من خلال مؤلفاته كما سيأتي (١)

قال الشطي في محتصره: "وذكره سيدي العم محمد مرادا أفندي (٢) رحمه الله في مسودة له فقال: هو الشيخ مصطفى الدومايي مولداً وشهرةً ، العلامة الفاضل المفسر الفقيه المتفنن " (٦) ، وقال أيضاً: "كان آية باهرة من بداية أمره ، أقبل على حفظ المتون ، ونقل تقريرات الشيوخ ، وقد اشتهر أمره وعلا قدره " (٤).

وقال الشيخ صالح العثيمين وفي تسهيل السابلة  $(^{(1)})$ : " ... الشيخ مصطفى الدوماني مولداً وشهرة ، الحنبلي الفقيه العالم المفسر المتفنن "  $(^{(V)})$ .

ینظر ص (۲٦/٢٥) من هذه الرسالة .

 <sup>(</sup>٢) هو محمد بن مراد الشطى الدمشقى ، العالم المتفنن ، الكاتب المجيد ... ، له عدة مصنفات منها ، تحفة النساك في فضل السواك ، والكواكب المتقابلة في الجبر ، تسوفي سنة ١٣١٤ هـ . ينظر مختصر طبقات الحنابلة ( ٢٠٣) تكملة النعت الأكمل ( ٣٨٩)

<sup>(</sup>٣) ينظر مختصر طبقات الحنابلة للشطي (١١٧).

<sup>(</sup>٤) ينظر مختصر طبقات الحنابلة للشطي ( ١١٧ ) .

<sup>(°)</sup> هو الشيخ صالح بن عبد العزيز بن علي آل عثيمين ،عضو المجمع الفقهي برابطة العسالم الإسلامي ، الفقيه المؤرخ ، من مصنفاته : مقاصد الإسلام ، وتسهيل السابلة ، توفي سنة . ١٤١ هـ ، ينظر علماء نجد للبسام ( ٢٨٨/٢) ومعجم مصنفات الحنابلة المطريقي ( ٢٥٨/٧) .

<sup>(</sup>٦) تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ، بدأ فيه المؤلف بترجمة صاحب المذهب أحصد بن حنبل ثم الطبقة الأولى من أصحاب الإمام الذين صحبوه ورووا عنه ، ثم ذكر صن روى عن تلاميذ الإمام ، ثم رتب الكتاب بعد ذلك على القرون من وفيات القرن الرابع عشر إلى عام ١٣٨٠ هـ ، مرتبا أهل كل قرن حسب تاريخ وفياتهم حتى بلغ إلى تمام ٣١٨٣ ترجمـة بالمكرر ، ينظر مقدمـة الكتاب لمحققه بكر أبو زيد (٢٩ - ٣٠) .

<sup>(</sup>V) تسهيل السابلة للعثيمين ١٦٣٨/٣.

### المطلب الرابع : شيوخه وتلاميذه

رغم أن الشيخ مصطفى الدوماني ولي المشيخة في رواق الحنابلـــة إلا أن مصادر ترجمته لم تسعفنا بذكر أحد من تلاميذه رغم محاولـــة اســـتقرائي لهـــا، ولكتب التاريخ التي شملت عصره وما بعد وفاته بقليل وربما يرجع الأمر في عدم وجود ذكر لتلاميذه – وإن كنت لا أملك الدليل على هذا القـــول – إلى أن الشيخ لم يبق طويلاً في مشيخة الحنابلة والله أعلم .

كما أن كتب التراجم لم تتحفنا إلا باسم شيخين من شيوخه ، وهما :

### أولاً : الشيخ علي السليمي<sup>(١)</sup> :

وهو الشيخ علي بن محمد بن علي بن سليم الشافعي الدمشقي الصالحي ، أبو الحسن علاء الدين المعروف بالسليمي ، ولد سنة ( ١١١٣ هـ ) ، وكان ورعاً فاضلاً ، له عدة مؤلفات منها : تكملة شرح تفسير البيضاوي (١) للنجم عمرو الرومي من سورة الإسراء ، وشرح غاية الاختصار لابن قاسم (١) في الفقه ، وشرح نظم الأجرومية (١) ، توفي سنة ( ١٢٠٠ هـ ) ودفن بسفح قاسيون (٥) .

<sup>(</sup>١) ينظر سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي (٢١٩/٣) ، الأعلام للزركلي (١٦/٥)

<sup>(</sup>٢) البيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد المشهور بالبيضاوي ، له عدة مصنفات منها التفسير المذكور واسمه أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لخص فيه عبارة الرازي والزمخسيري من تفسير هما ، أما الشرح المذكور فلا أعلم عنه شيئا ، ينظر المفسيرون للمغيراوي (٩٥/٢) ، طبقات الشافعية (٥٩/٥) ، شذرات الذهب (٣٩٢/٥) .

<sup>(</sup>٣) قال في ايضاح المكنون لإسماعيل باشا أن غاية الاختصار منسوب لأبي شــجاع فــي فـروع الشافيعة ، وشرحه لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المتوفي سنة ٩٩٢ هـ ، سـماه فـتح الغفار بكشف مخبأة غاية الاختصار في مجلدين ، وشرحه شمس الدين أبو عبد الله محمد بــن قاسم بن علي الغزي الشافعي المتوفى سنة ٩١٨ هـ ، وسماه القول المختار ، ينظر الإيضــاح المكنون (١٣٦/٤) .

<sup>(</sup>٤) لعل المراد نظم الأجرومية لشرف الدين العمريطي والأجرومية متن مختصر في النحو لأبي عبدالله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المتوفى سنة ٧٢٣ هــ

<sup>(</sup>٥) قاسيون : الجبل المشرف على مدينة دمشّق ، ينظّر معجم البلدان (٢٣٥/٤) .

### ثانياً : الشيخ علي أفندي الداغستاني(') :

وهو علي بن صادق بن محمد بن إبراهيم بن محب الله الحنفي الداغستاني الأصل والمولد ، نزيل دمشق ، ومدرس الحنابلة بها تحت قبة النسر ، ولد في حدود سنة ( ١١٢٥ هـ ) ، وقرأ على جملة من علماء بلادهم ، ثم قدم دمشق وتوطنها وذلك في سنة ( ١١٥٠ هـ ) ، ولما توفي الشهاب أحمد المنسين<sup>(٢)</sup> المدرس تحت القبة توجه له التدريس ، وبقي عليه إلى وفاته ، وتصدر في دمشق ، وكان يرجع إليه في مهمات الأمور ، ونزل به الفالج<sup>(٣)</sup> في آخر أمره في صفر سنة ( ١١٩٦ هـ ) ، وبقي في داره إلى أن توفي سنة ( ١١٩٩ هـ ) .

<sup>(</sup>١) ينظر نتيجة الفكر فيمن درس تحت قبة النسر (١١٩) ، سلك الد للمرادي (٣/ ٢١٥) .

<sup>(</sup>٢) هو الشهاب أحمد المنيني ، أحد شيوخ دمشق المشهورين ، كان محدثاً يروي الحديث تحت قبة النسر ، وكان أديبا له عدة مصنفات منها ، شرح صحيح البخاري ، وشرح رسالة في أصول الفقه ، وله تأليف نحو ألف ومائتي بيت من الرجز نظم بها أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب .ينظر سلك الدرر للمرادي (١٣٣/١) ، الأعلام ( ١٨١/١) .

<sup>(</sup>٣) الفالج: تباعد ما بين قدميه أو يديه أو أسنانه ، ينظر القاموس المحيط (٢١١/١) ، المنجد في اللغة (٩٥١) . المنجد في

### المطب الخامس: مصنفاته

من خلال ثناء العلماء عليه وذكر مكانته يتبين لنا مدى سعة إطلاع المؤلف، وحرصه على طلب العلم منذ بداية أمره ، ومن كان هذا شأنه فلا يستغرب أن يكون له مؤلفات عديدة ، وهذا شأن الدوماني فقد خلف لنا عدة مؤلفات منها ما يلي :

١-ضوء النيرين لفهم تفسير الجلالين<sup>(۱)</sup> ، في مجلدين ، ذكره له ابن بدران في المدخل<sup>(۱)</sup> (۲۳۸) ، وفي المدخل<sup>(۱)</sup> (۱۷۷) ، وفي المدخل الحنابلة<sup>(۵)</sup> (۳۷۲) ، وفي النعت الأكمل<sup>(۱)</sup> (۳۱۱) .

٢-شرح الكافي في علمي العروض والقوافي ، ذكره له ابن بدران في المدخل (٢٣٨) ، والشطي في مختصر الطبقات (١٧٧) ، وفي تكملة النعت الأكمل (٣١٦) ، وفي معجم مصنفات الحنابلة (٣٧٣/٥) .

٣- حاشية على دليل الطالب في الفقه نحو عشرة كراريس ، وهي التي نحن بصدد تحقيقها ، ذكره له ابن بدران في المدخل (٢٣٨) ، والشطي في

<sup>(</sup>۱) تفسير الجلالين بدأه جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المترفى سنة ( ، ۸٦٤ هـــ) من أوله إلى أخر سورة الإسراء ، عدا سورة الفاتحة وأتمه وأكمله على نمطه بتعبير وجيز جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ( ۹۱۱ هـــ) ، ينظر كشف الظنون ( ۱/ ٤٤٥ ) .

 <sup>(</sup>٢) المدخل لابن بدران مطبوع أكثر من طبقة ، وهو يشتمل على أصول الدين ، وأصول الفقه ،
 والجدل ، وبعض أسماء الكتب لمشاهير الأصحاب ، ينظر حاشية (١) من معجم مصنفات الحنابلة للطريقي (٦ / ٢٦٤)

<sup>(</sup>٤) مُختَصُر الطبقاتُ اختصر فيه الشطي طبقات الحنابلة لأبي يعلى وذيلها لابن رجب وزاد عليها .

 <sup>(</sup>٩) معجم مصنفات الحنابلة للدكتور عبدالله بن محمد أحمد الطريقي ، عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية ، ذكر فيه مؤلفات الحنابلة من عصر الإمام أحمد إلى عام ١٤٢٠هـ مع ترجمة موجزة لصاحب المصنف .

 <sup>(</sup>٦) النعت الأكمل للغزي العامري ترجم فيه مؤلفه إلى سنة ( ١٢٠٧ هـ ) وحققه وأكمل تراجمه إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري ، كل من محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة ، وطبع الكتاب بدار الفكر .

مختصر الطبقات (۱۷۷) ، والمدخل المفصل (۱) (۲/ ۹۹۶) ، ومعجم مصنفات الحنابلة (۳۷۳/۵) .

٤-حاشية على نيل المآرب ، مخطوط ، له نسخة في المكتبة الأزهرية تحـــت رقم (١٠٦٤١) ، ذكره له في المدخل المفصل (٢٩٢/٢) ، وفي معجـــم مصنفات الحنابلة (٣٧٣/٥) .

<sup>(</sup>١) المدخل المفصل أإلى فقه الإمام احمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب ويقع في جزأين ، يشتمل على مصطلحات المذهب الحنبلي وأسماء كتب المذهب في الفقه وأصوله ، والأعمال التي قامت عليها .

### المبحث الثاني : دراسة عن كتابه (حاشية على دليل الطالب).

المطلب الأول : التعريف بالكتاب وتوثيق عنوانه ونسبته إلى المؤلف المطلب الثانى : أهمية الكتاب العلمية .

المطلب الثالث: منهج المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب.

المطلب الرابع: التعريف بالنسخ الخطية ومصدرها.

المطلب الخامس: مصادر الكتاب التي أخذ منها المؤلف.

### المطلب الأول: التعريف بالكتاب وتوثيق عنوانه ونسبته إلى المؤلف

هو كتاب في الفقه الحنبلي ، حاشية على دليل الطالب للشيخ مصطفى الدوماني الدمشقي مفتي رواق الحنابلة في الأزهر .

#### توثيق عنوان الكتاب:

لم يسم الشيخ مصطفى الدوماني كتابه باسم معين ، بل اكتفى ببيان ألها حاشية على دليل الطالب ولعله ارتضى أن يكون ذلك عنواناً له ، ومما يؤكد أن المخطوط عبارة عن حاشية على متن دليل الطالب ما يلى :

أولاً: ما وحد على غلاف المحطوط حيث كتب: "هذه حاشية على شرح دليل الطالب لنيل المطالب للإمام أحمد بن حنبل "، والصواب ألها حاشية على المتن نفسه لا على شرحه كما يظهر ذلك في مقدمة المؤلف حيث يقول (١):

" وقد ذكر العنوان " حاشية على متن دليل الطالب للشيخ مصطفى الدوماني " على غلاف النسخة الأخرى التي حصلت عليها من الديار الشامية .

وقد ذُكر هذا العنوان "حاشية على دليل الطالب " في كل من المدخل المفصل (٢٩٤/٢) ، وفي معجم مصنفات المفصل (٢٩٤/٣) ، وفي تسميل السابلة (٣/ ٢٣٨) ، وفي النعت الحنابلة (٣/ ٣٨٨) ، وفي النعت الأكمل (٣١١) .

<sup>(</sup>١) الأصل (١/أ) .

#### نسبة الكتاب إلى المؤلف :

لقد نسب الكتاب إلى مؤلفه كل من: الشيخ بكر أبو زيد (١) في المدحل المفصل حيث يقول "حاشية على دليل الطالب نحو عشر كراريس لمفيتي رواق الحنابلة بمصر مصطفى الدوماني الدمشقي  $( - 17.0 )^{(1)}$  ، وقال في المدخل لابن بدران " ... الشيخ مصطفى الدومي المعروف بالدوماني ثم الصالحي مفيتي رواق الحنابلة في مصر له حاشية لطيفة على دليل الطالب "  $( - 1 )^{(1)}$ .

وقال في معجم مصنفات الحنابلة: "مصطفي الدوماني ثم الصالحي الحنبلي مفسر فقيه مشارك في عدة علوم له من المصنفات "حاشية على دليل الطالب" في الفقه نحو عشر كراريس "(ئ) ، وقال في تكملة النعت الأكمل: "وقد اشتهر أمره - أي الشيخ مصطفى - وعلا قدره ، وألف مؤلفات عديدة منها بخطه "حاشية على دليل الطالب " في الفقه نحو عشر كراريس "(°).

وقال في تسهيل السابلة: " أقبل على حفظ المتون ، ونقل تقريرات الشيوخ ، وقد اشتهر أمره وعلا ذكره وقدره ، وألف مؤلفات عديدة منها " حاشية على دليل الطالب " في الفقه نحو عشرة كراريس " (٦).

 <sup>(</sup>١) بكر بن عبدالله أبو زيد عضو هيئة كبار العلماء وعضو مجمع الفقه الإسلامي ، من علماء الحنابلة المعاصرين . من مصنفاته " التعالم ، المدخل المفصل ، حلية طالب العلم "

<sup>(</sup>٢)ينظر المدخل المفصل (٢/٩٤/٢).

<sup>(</sup>٣)ينظر المدخل لابن بدران (٢٣٨) .

<sup>(</sup>٤) ينظر معجم مصنفات الحنابلة (٢٧٣/٣٧٢).

<sup>(</sup>٥)ينظرتكملة النعت الأكمل (٣١١) .

<sup>(</sup>٢)ينظر تسهيل السابلة (١٦٣٨/٣).

### المطلب الثانى : أهمية الكتاب العلمية

لحاشية الدوماني قيمة علمية عالية وتظهر تلك القيمة من خلال الأمــور التالية :

أولاً: قوة المادة العلمية ، مع عذوبة اللفظ وجودة العــرض ، وحســن التنظيم ، مما يجعل لهذه الحاشية أهمية تدعو لتحقيقه وإخراجه .

ثانياً: تمتاز هذه الحاشية عن غيرها بأن مؤلفها جردها من عدة حواش كانت على دليل الطالب، قال جامعها الشيخ مصطفى الدوماني رحمه الله في مقدمة الحاشية: " فرأيت نسخة مهمشة – أي على دليل الطالب – بعضها لحفيد المنتهى، وبعضها للصوالحي، وبعضها للشيخ يوسف، مع أبحاث لطيفة لم توجد في كلام المتقدمين، فطلب مني الأخ الصديق في الله الفاضل رضوان البهنسي السويفي، وهو من أحب الناس إلى أن أجردها وأجعلها حاشية عليه فأجبته إلى ذلك " (١).

ثالثاً: كثرة الفوائد العلمية التي تحلت بها هذه الحاشية حيث قال جامعها في مقدمتها: " فجردتما مع زيادة جليلة على تلك التقارير ، منتخبة من كـــــلام الشيخ منصور وغيره ، فجاءت بحول الله وقوته فائقة أقرائها من كتب الفقه " .

رابعاً: كثرة مصادر الحاشية ومراجعها ، مما يدل على سعة إطلاع مؤلفها التي انعكست على هذه الحاشية ، فجاءت متكاملة مشتملة على نقول كثيرة وتفريعات متنوعة .

بالإضافة إلى أن هذه الحاشية عبارة عن حاشية على دليل الطالب، وكتاب الدليل هو متن معتمد في طبقة المؤلف الكرمي ومن بعده من علماء الشام والقصيم ، وهو اختصار لكتاب منتهى الإرادات الذي هو عمدة المتاخرين في المذهب الحنبلي .

<sup>(</sup>١) الأصل (١/أ).

### المطلب الثالث: منهج المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب(١)

لقد اعتمد المؤلف في حاشيته على أمور منها:

- (۱) اعتماده على النقولات الكثيرة من كتب الفقه المعتمدة كالمغني والإنصاف والمنتهى والإقناع وغيرها مما يدل على سعة إطلاع المؤلف ، كما أنه ينقل من كتب لا زالت مخطوطة وبعضها مفقود .
  - (٢) وبحكم أنها حاشية فقد قل فيها ذكر الأدلة بل أشبه أن تكون نادرة .
    - (٣) عند نقله من كتب الفقه نلحظ أن نقولاته بالنص .
      - (٤) سرده للمعلومات دون استطراد.
- (٥) استخدامه لرموز كثيرة بعضها رمز لكتاب وبعضها رمز لمؤلف ، وقد اتضح لي معنى بعض هذه الرموز ، والبعض الآخر لم أتوصل لمعناه ، وهذه الرموز هي :
- م ص: ويقصد بهذا الرمز الشيخ منصور البهوتي في كتابه ( دقائق أولي النهي شرح المنتهي ) .
- م ص ح : ويقصد به منصور البهوتي في شــرحه ( إرشــاد أولي
   النهى شرح دقائق أولي النهى ) .
  - شع: ويقصد بهذا الرمز كتاب كشاف القناع.
  - م خ: ويقصد به محمد الخلوتي من حاشيته على المنتهى .
  - ع: ويقصد به عثمان النجدي من كتابه هداية الراغب.
    - ح ف: ولم أعرف من المقصود بهذا الرمز .
    - ع ب: ولم أعرف من المقصود بهذا الرمز .
- حفيد: ويقصد به عثمان الفتوحي من حاشية على المنتهي وهيي

<sup>(</sup>١) وستأتى ترجمة كل من ذكر هنا في تحقيق المخطوط إن شاء الله تعالى .

مخطوط و لم يذكر مكان وجودها .

- عثمان : ويقصد بهذا الاسم عثمان النجدي من كتابـه حاشـية منتهى الإرادات .
  - صوالحي: ولم أعرف من هو الصوالحي المقصود بهذا الرمز.

## المطلب الرابع : التعريف بالنسخ الخطية ومصدرها

اعتمدت في كتابة هذا المخطوط على نسختين مخطوطتين و لم أعثر على غيرهما :

#### النسخة الأولى :

وقد رمزت لها بالأصل (أ) وهي بخط المؤلف نفسه ، وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية برقم (٩/١٠٦٤٠) فقه حنبلي ، وتقع هذه النسخة في (١٣٩) لوحة ، وفي كل سطر عشر كلمات لوحة ، وفي كل سطر عشر كلمات تقريباً ، وقد كتبت بخط مشرقي ، وكتب على غلافها (هذه حاشية على شرح دليل الطالب لنيل المطالب ) .

والصواب أنها حاشية على المتن نفسه لا على شرحه كما ذكر ذلك المؤلف في مقدمته .

وهذه النسخة كاملة وتشتمل على تعليقات على الحاشية من أول كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الإقرار ، وقد فرغ من كتابتها سنة ( ١٩٠هـ ) .

#### النسخة الثانية :

وقد رمزت لها بحرف (ش)، وهي من الديار الشامية – كما كتب على آخر ورقة في المخطوط –، وهي من خزانة الشيخ زهير الشاويش (١) برقم مؤقت هو: ( ٧٠٥١٠)، وهي بتسعة كراريس وورقة واحدة وهي مكتوبة بخط جميل، وفي كل صفحة (٢٧) سطراً.

<sup>(</sup>۱) هو الشيخ أبو بكر محمد زهير بن مصطفى بن أحمد الشاويش ، الحسيني الهاشمي الميداني الدمشقى البيروتي باحث معاصر ، صاحب المكتب الإسلامي الطباعة والنشر له عدة تحقيقات منها تحقيق الكافية الشافية لابن القيم وكتاب الأعلام العلمية في مناقب ابن تيمية للبزار ، ينظر معجم المعاجم والمشيخات المعرعشلي ( ٩٨/١ ) .

وقد كتبت الكتب والأبواب والفصول ، وعلى هوامشها مطالب وهي منسوخة برسم عبد الغني العتيلي (١) ، وكان ذلك بتاريخ نحار الأحد الخامس من ذي القعدة سنة ١٩٧هـ بالمدرسة المرادية (٢) بدمشق ، وعليها تملك محمد شاكر بن محمد النابلسي ، وتملك عبد السلام الشطي سنة (١٢٧٩هـ) ، ثم وقفية صفية بنت الشيخ مصطفى الشطي على عبد السلام الشطي وذريته .

وعلى هامش الغلاف كلمة لعلها من المؤلف وهي قوله: "حاشية مرقومة العاجز الفاني عبده (مصطفى الدوماني)"، وعلى غلافها وقفيات وأدعية وأشعار، وفي آخرها شعر وكلام زائد على النسخة الأزهرية، وتمتاز عن النسخة الأزهرية بأن فيها كلمات كثيرة مشكولة على الكلمات المشتبهة.

<sup>(</sup>٢) المدرسة المرادية: انشئت عام (١٠٨ أهـ) ووقفها مراد بن على البخاري نزيل دمشق، كانت محط رجال الأفاضل ومجمع العلماء وطلبة العلم، لهم فيها من أوقافها ما يكفيهم، وكانت بها مكتبة عظيمة، حتى كان يقال لها: أزهر دمشق، ينظر منادمة الأطلال ومسامرة الخيال لابن بدران (٢٦٤

## المطلب الخامس: مصادر الكتاب التي أخذ منها المؤلف

مما سبق ذكره تبين لنا أن المؤلف اعتمد في حاشيته على مصادر كثيرة من مصادر الفقه الحنبلي منها ما صرح به المؤلف بقوله " فرأيت نسخة مهمشة - أي على دليل الطالب - بعضها لحفيد المنتهى ، وبعضها للصوالحي ، وبعضها للشيخ يوسف ، مع أبحاث لطيفة لم توجد في كلام المتقدمين ، فطلب مني الأخ الصديق في الله الفاضل رضوان البهنسي السويفي ، وهو من أحب الناس إلى أن أجردها وأجعلها حاشية عليه فأجبته إلى ذلك " ، مما يدل على سعة إطلاع المؤلف .

ومن تلك المصادر : كتاب المغني لابن قدامة والإنصاف والمنتهى والإقناع وحواشي المنتهى لنصر الله التستري وعثمان الفتوحي وابن قندس وغيرها .

## المبحث الأول : ترجمة الكرمي .

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته

المطلب الثاني: طلبه للعلم وثناء العلماء عليه

المطلب الثالث: شيوخه وتلامذته

المطلب الرابع: مصنفاته

## المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده ووفاته

هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرمي ، نسبة إلى طور كرم قرية من قرى نابلس ، ثم المقدسي نسبة لبيت المقدس الذي كان فيه أول طلبه للعلم ، ثم الأزهري لأنه فيه تعلم وعلم ، ثم الخنبلي لأن مذهبه كذلك .

#### ولادته:

ولد الشيخ الكرمي في قرية طور كرم ، والتي تسمى حاليا طولكرم ،و لم تذكر لنا مصادر ترجمته سنة ولادته .

#### وفاته :

كانت وفاة الشيخ الكرمي بمصر في شهر ربيع الأول سنة ( ١٠٣٣ هـ ) ، وهناك قول لابن حميد ( ٢) في السحب الوابلة ( ١٠٣٠ قلت : وأيت في ظهر الغاية ( ١٠٤٠ بخط شيخ مشايخنا العمدة محمد بن سلوم ( ٥) نقلاً أن وفاته ضحوة يوم الأربعاء لخمس بقيت من ذي القعدة سنة ( ١٣٢ هـ ) ، وكان له مشهد عظيم وجلالة تليق به " ( 1 ) . هـ .

(۱) ينظر المدخل (۲۳۸) ، مختصر الشطي (۱۰۸) .

<sup>(</sup>٢) هو عبد الله بن علي بن محمد بن حميد النجدي المكي ولد بعنيزة سنة ١٢٩٢هـ ونشأ في بيت علم ودين ، صنف العديد من الكتب منها شرح مختصر على عقيدة الشيخ محمد ، والنعت الأكمل في تراجم الإمام أحمد ، وغيرها ، توفي سنة ١٣٤٦هـ ، ينظر الأعلام للزركلي (١٠٨/٤) .

 <sup>(</sup>٣) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، للشيخ ابن حميد ،مؤسسة الرسالة،بيروت، ط(١٦/١١هـ)
 . تحقيق بكر أبو زيد ، عبد الرحمن العثيمين .

 <sup>(</sup>٤) الغاية هو كتاب غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى للكرمي وهو مطبوع ، ينظر مصنفات الكرمي ص ( ٤١ ) .

<sup>(°)</sup> هو محمد بن علي بن سلوم ، العلم المفرد ، والهمام الأوحد ، ولد في قرية العطا من قرى نجد . قرأ القرآن في صغره ، ونشأ في طلب العلم ، من مصنفاته الشرح الكبير للبرهانية ، في الفرائض ومنها مختصر صيد الخاطر ، وغيرها . توفي سنة ١٢٤٦هـ. ينظر السحب الوابلة (٣/١٠٠٧/١).

(٦) ينظر السحب الوابلة ( ١١٢٥/٣).

## المطلب الثاني : طلبه للعلم وثناء العلماء عليه المطلب

من خلال النظر في كثرة مصنفات الشيخ الكرمي يتبين جلياً أن دراسته للعلوم الشرعية وتحصيله لها بدأت بداية مبكرة ونشيطة ، ويدل على ذلك رحلاته التي رحل فيها في طلب العلم ، ومن تلك رحلته إلى بيت المقدس ، ثم إلى القاهرة قاصداً الأزهر ، ونحن نعلم مكانة الأزهر في ذلك العصر من حيث كثرة العلماء وطلاب العلم وكثرة العلوم وتنوعها .

وفي القاهرة استقر الشيخ وكانت تلك آخر رحلاته ، ولقد كان للشيخ مرعي مكانة ومترلة عظيمة في الأوساط العلمية في عصره ، وهذه المكانة تظهر من خلال الكتب التي كتبها في شتى أنواع العلوم ، وقد شهد العلماء بمترلت العلمية ، وقوة ذكائه قال عنه المجبي  $\binom{7}{}$ : كان إماماً محدثاً فقيهاً ذا إطلاع واسع على نقول الفقه ودقائق الحديث ، ومعرفة تامة بالعلوم النقلية والعقلية ، وجميع العلوم المتداولة "  $\binom{7}{}$  أ . هـ .

وقال ابن حميد في السحب الوابلة: " العلم العلامة ، البحر الفهامة ، المدقق ، المحقق المفسر ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، النحوي . أحد أكابر علماء الحنابلة بمصر " (٤) أ . ه. .

<sup>(</sup>١) ينظر السحب الوابلة (١١١٩/٣).

 <sup>(</sup>٢) المحبي هو: محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبي الحموي الأصل ، الدمشقي ، مؤرخ ، باحث ، أديب ، عني كثيرا بتراجم أهل عصره من مصنفاته : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، قصد السبيل بما في اللغة من الدخيل ، توفي سنة ( ١١١١هـ)، ينظر سلك الدرر المسرادي ( ٤ / ٨٦) الأعلام ( ١/ ٤١) .

<sup>(</sup>٣) ينظر : خلاصة الأثر ( ٣٥٨/٤ ).

<sup>(3)</sup> ينظر السحب الوابلة ( ٣/ ١١١٩ ).

## المطلب الثالث : شيوخه وتلامذته

#### شيوخه:

أخذ الشيخ مرعي الكرمي عن نخبة من علماء عصره في الشام ومصر وممن أخذ منهم:

#### الشيخ محمد الرداوي:

وهو محمد بن أحمد المرداوي نزيل القاهرة ، الشيخ الإمام العالم العلامـــة الفقيه ، شيخ الحنابلة في مصر ومرجعهم ، كان جبلاً من جبال العلم ، وبحراً من بحور الإتقان ، توفي بمصر سنة (٢٦٠هـــ)(٢) .

#### والقاضي يحيى الحجاوي:

وهو يحيى بن موسى بن أحمد الشهير بابن الحجاوي ، المقدسي الأصل ، المقدسي المولد والنشأة ثم الصالحي ، الشيخ الإمام العالم البارع المسند المحدث ، الفقيه الفرضي أحذ الحديث وغيره ، ودرس بالجامع الأزهر وانتفعت به الطلبة وتخرجوا على يديه في علوم شتى ، توفي بالقاهرة (٢).

<sup>(</sup>۱) ينظر السحب الوابلة (۱۱۱۹/۳) ، مختصر الشطى (۱۰۸/ ۱۰۹) .

<sup>(</sup>۲) ينظر مختصر الشطي (۱۰۱) ، السحب الوابلة ( ${}^{"}\chi' / \Lambda \Lambda \Lambda / \Lambda \Lambda \Lambda / \Lambda \Lambda )$ .

<sup>(</sup>٣) ينظر مختصر الشطي (١٠٥) ، السحب الوابلة (٣/ ١١٩٩) .

#### تلاميذه :

مما سبق ذكره عن بداية الشيخ في طلب العلم وكثرة مؤلفاته لابد لمن كان هذا شأنه أن يكون له طلبة يأخذون عنه ، فمن طلبة الشيخ العلامة الكرمي :

#### الشيخ أحمد الكرمى :

وهو أحمد بن يجيى بن يوسف الكرمي الشيخ الفاضل ، العالم النبيل الفقيه ، شهاب الدين أبو العباس ، كان من العلماء العاملين ، والأولياء الزاهدين ، ولد ببيت المقدس سنة ١٠٠٠ه، وقرأ القرآن بطور كرم ورحل إلى القاهرة وأخذ كما الفقه عن عمه الشيخ مرعي الكرمي توفي سنة ١٠٩١ه.

## الشيخ عبد الباقي البعلي:

وهو عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي الأزهري الدمشقي المقرئ الأنسري المشهور بر البدر) ، قرأ على والده القرآن العظيم ثم ارتحل إلى دمشق فأخذ بما الفقه عن نخبة من العلماء ثم ارتحل إلى مصر وأخذ الفقه عن الشيخ مرعي الكرمي وغيره ، من تصانيفه العين ، والأثر في عقائد أهل الأثر ، وغيرها ، توفي سنة (٢١٠٨هـ) (٢).

<sup>(</sup>۱) ينظر مختصر الشطي (۱۲۹/۱۲۵).

 <sup>(</sup>۲) ينظر السحب الوابلة (۲/٤٣٩/١٤).

## المطلب الرابع: مصنفاته

كان الشيخ الكرمي منهمكاً على تحصيل العلوم الهماكاً كليـــاً ، فقطــع زمانه بالإفتاء والتدريس والتحقيق والتصنيف ، فسارت بتآليفه الركبان ،ومـــن تلك المؤلفات :

- (۱) غاية المنتهى في الفقه ، وهو متن جمع فيه من المسائل أقصاها وأدناها ، ومشى فيه بسنن المحتهدين في التصحيح والاختيار والترجيح ، ويقـع الكتاب في ثلاث مجلدات .
- (٢) دليل الطالب في الفقه ، وهو متن لطيف في الفقه الحنبلي طبع لوحده في مجلد واحد ، في مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى (١/٥٠٤هـ) ، بتحقيق عبد الله البارودي ، وطبع مع حاشية الشيخ ابن مانع (١/٥٠٤ في مجلد واحد ، في المكتبة الإسلامية ، طلب (١/٤٠٤هـ) ، وقام العلماء من بعده بشرحه ، ومن أوسع الشروح " منار السبيل في شرح الدليل لابن ضويان "وهو مطبوع .

وغيرها من المصنفات التي خلفها الشيخ مرعي الكرمي لتبقى أكبر شاهد له في خدمة هذا الدين ، فرحم الله علماء الأمة وجزاهم عن الإسلام خير الجزاء .

<sup>(</sup>١) ينظر السحب الوابلة (٣/ ١١١٩/ ١١٢٠) ، مختصر الشطي (١١٠/١٠٩) .

<sup>(</sup>٢) هُو محمد بن عبد العزيز بن محمد بن مانع ولد سنة ١٣٠٠هـ . اشتغل بطلب العلم فقسرا مختصرات العلوم الشرعية والعربية ، رحل إلى بغداد ثم إلى دمشق واتصل بعلمائها فقسرا عليهم ، عمل مدرسا بالمسجد الحرام ، من مصنفاته حاشية على دليل الطالب ، وحاشية على عمدة الفقيه ، تسوفي سينة ١٣٨٥هـ ، ينظير مشاهير علماء نجد وغيرهم (١٦٩) .

## المبحث الثاني : التعريف بالمتن .

المطلب الأول: أهمية الكتاب، ومنهج مؤلفه فيه.

المطلب الثاني: عناية فقهاء الحنابلة به ، والأعمال التي قامت عليه

## الطلب الأول: أهمية الكتاب ومنهج مؤلفه فيه

يعد كتاب دليل الطالب مختصراً لكتاب منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات ، وتكمن أهمية هذا المتن في كونه المتن المعتمد في طبقة الشيخ الكرمي ومن بعده عند علماء الشام والقصيم ، ذكر فيه المصنف المسائل الراجحة في مذهب الإمام أحمد .

#### منهج الكتاب :

يعتبر الكتاب من الكتب المحتصرة في الفقه الحنبلي ، وهو حالٍ من الأدلة والتعليلات للأحكام الواردة فيه ، اقتصر فيه مؤلفه على ذكر ما جزم بصحته أهلُ التصحيح ، يقول الكرمي في خطبة الكتاب : " لم أذكر فيه إلا ما جزم بصحته أهل التصحيح والعرفان ، وعليه الفتوى فيما بين أهل الترجيح والإتقان "(٢) أ.ه. .

والكتاب يقع في مجلد واحد ، وهو شامل لجميع أبواب الفقــه ، يبــدأ بكتاب الطهارة وينتهي بنهاية كتاب الإقرار .

<sup>(</sup>۱) ينظر المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل للشيخ بكر أبو زيد (۲۹۱/۲) ، المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم ، المشيخ عبد الملك بن دهيش (٣٤٠) .

 <sup>(</sup>۲) ينظر دليل الطالب (۲) .

# المطلب الثاني : عناية فقهاء الجنابلة به ، والأعمال العلمية المحلب الثاني : عناية فقهاء التي قامت عليه

لقد اعتنى علماء الحنابلة بكتاب دليل الطالب : شرحاً وتحشيةً ونظماً .

#### شروحه :

- (۱) نيل المآرب بشرح دليل الطالب: للتغلبي (۲) ، والكتاب مطبوع ، قال ابن بدران (۳) : غير محرر وليس بواف بمقصود المتن "(٤) ا.هـ. .
- (٢) شرح الدليل: للسفاريني<sup>(٥)</sup>، وصل فيه إلى الحدود، قال ابن بدران:
   "لم نره و لم نجد من أخبرنا أنه رآه " ا.هـ (٦).
- (٣) مسلك الراغب شرح دليل الطالب: للشيخ صالح البهوي (٧) ، منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم/٦٢ فقه حنبلي .

(۱) ينظر المدخل المفصل (۲/ ۷۹۱/ ۷۹۵).

(٣) هو الشيخ العلامة عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران ، ولد في دومة ، من شيوخه العلامة محمد بن عثمان الحنبلي الشهير بخطيب دوما ، من مصنفاته : شرح روضة الناظر ، تهذيب طبقات الحنابلة ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد وغيرها ، تدوفي سنة ١٣٤٦هـ ، ينظر السحب الوابلة (٨٣٩/٢) .

(٤) ينظر المدخل لابن بدران (٢٣٩)

(٥) هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني ، أبو العون ، قرأ القران صغيرا وحفظه وأتقنه وأخذ الحديث والفقه والفرائض وغيرها ، تتلمذ على الشيخ عبد القادر التغلب والشيخ مصطفى الكرمي وغيرهما ، توفي سنة ١١٨٩هـ ، ينظر السحب الوابلة (٨٣٩/٢) .

(٦) ينظر المدخل لابن بدران (٢٣٩) .

( $\dot{V}$ ) هو صالح بن حسن بن أحمد البهوتي الأزهري العلامة الفقيه الفرضي ولد بالقاهرة ونشأ بها ، ومهر بالفقه و لاسيما الفرائض ، أخذ عن الشيخ منصور البهوتي ، والشيخ محمد الخلوتي ، وغير هما ، من مصنفاته ألفية في الفقه ، شرح على دليل الطالب ، توفي سنة ١١٢١هـ. ينظر السحب الوابلة (2.7/4) . الأعلام (3.9) .

<sup>(</sup>٢) هو عبد القادر بن عمر بن أبي تغلب الدمشقي ، ولد في دمشق ونشأ بها وأخذ عن علمائها فلازم العلامة عبد الباقي البعلي فقرأ عليه التفسير ، والحديث والفقه والفرائض وغيرها ، من مصنفاته : شرح الدليل وسلك الدرر وغيره ، توفي في دمشق عام ١١٣٥هـ ، ينظر المسحب الوابلة (٥٦٦/٥٦٤/٢) .

- (٤) منار السبيل شرح الدليل: لابن ضويان (١) ، طبع عدة طبعات .
- (٥) **شرح الدليل**: للجراعي (<sup>۲)</sup> ، قال ابن بدران : " شرحه في محلدين و لم يتم الكتاب "(<sup>۳)</sup> أ .هـ. .
- (٦) شرح دليل الطالب: للشيخ عبد الله المقدسي ، قال في المدخل المفصل: " هكذا ينقل عنه ابن حميد في حاشيته على المنتهى ، و لم يتحرر لي من هو: عبد الله المقدسي ؟ " (١) أ.ه. .

(۱) هو الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان الفقيه المؤرخ النسابة صاحب التصانيف ، لــه رسالة في أنساب نجد ، ورسالة مختصرة في التاريخ ، ومنار السبيل وغيرها . تـوفي ســنة ١٣٥٣هـ . ينظر المنهج الفقهي (٥٢٨) .

(٢) هو إسماعيل بن عبد الكريم بن محي الدين الجراعي الدمشقي ، الشيخ الفاضل ، والأديب الفقيه ، الفرضي ، البارع ،ولد بدمشق وأخذ عن أبيه وعن الشيخ أبي الفداء إسماعيل اللبدي، وغيرهما. من مصنفاته شرح غاية المنتهى ، وشرح الدليل وغيرهما ، توفي سنة ٢٠٢هه. ينظر السحب الوابلة (١٨٦/٢٨٥/١) .

(٣) ينظر المدخل لابن بدران (٢٣٩) .

(٤) ينظر المدخل المفصل (٢/ ٤٩٤)، وذكر الطريقي في معجم مصنفات الحنابلة ( ١٢٨/١) بهذا الاسم بعد وفاة الكرمي: عبدالله بن الحمد بن يحيى المقدسي ولم يشر السي الشرح المسذكور والمذكور هو من فقهاء الحنابلة من أهل بيت المقدس، ومن مصنفاته: تحفة الأحباب في بيان حكم الأذناب، وكان حيا سنة ( ١٢٧٧هـ)، ينظر في ترجمته: تكمله النعت الأكمل ( ٢٥٥)، معجم المولفين ( ٣٣/١).

#### حواشى الدليل :

- الدليل: لابن عوض (۱) في محلدين.
- حاشية على دليل الطالب: لمصطفى الدوماني . مخطوط في المكتبة الأزهرية برقم (١٠٦٤٠) فقه حنبلي . وهي السي نحن بصدد تحقيقها .
  - ٣- حاشية على دليل الطالب: لصالح القاضي (٢).
  - ٤ حاشية على دليل الطالب: لعثمان بن صالح القاضي (٢).
  - ٥ حاشية على **دليل الطالب**: لابن مانع مطبوع مع الدليل.

#### نظم الدليل :

- (١) نظم الدليل: لابن عريكان<sup>(٤)</sup>، قال في المدخل المفصل: " في ثلاثــة آلاف بيت " ، قال ابن حميد: " لابأس به \_أي بنظمه \_ " (٥).هــ.
- (٢) نظم البيوع من الدليل: لسليمان المزيني (٦). قال في المدحل: في مائــة

(۱) هو أحمد بن محمد بن عوض المرداوي النابلسي ، الإمام الحبر الفهامة الهمام ، ولد في مردا ، وقرأ على مشايخ بلده والقرى التي حولها ثم ارتحل إلى دمشق ، ثم إلى القاهرة ولازم الشييخ محمد الخلوتي ، والشيخ عثمان النجدي وغيرهما،من مصنفاته حاشية على دليل الطالب،وحاشية على منتهى الإردات.ينظر السحب الوابلة (٢٤٠/٢٣٩/١) .

(۲) ينظر المدخل المفصل (۲/۷۹۰)، والمذكور هو: أبو عثمان بن حمد بن إبراهيم القاضي، من مصنفاته حاشية على دليل الطالب مع شرحه للتغلبي المسمى بنيل المأرب، وله حاشية على بلوغ المرام، توفي سنة ( ۱۳۵۱ هـ)، ينظر تكملة النعت الأكمل ( ٤١٧ )، معجم مصنفات الحنابلة ( ٢ / ٣٠٦ ).

(٣) ينظر المدخل المفصل ( ٧٥٥/٢) والمذكور هو: عثمان بن صالح بن عثمان القاضي الوهيبي التميميي ، كان من أوعية الحفظ ، ومرجعا في التاريخ والانساب ، له عدة دواشي منها: حاشية على دليل الطالب ، وحاشية على مغني اللبيب ، وحاشية على الكافية الشافية لابن القيم ، توفي سنة ( ١٣٦٦ هـ) ، ينظر علماء نجد للبسام ( ٥/ ٧٦) ، معجم مصدنفات الحنابلة ( ٢ / ٧٦) .

(٤) ابن عريكان هو : محمد بن ابراهيم بن محمد بن عريكان ، كان يتوقد ذكاءً ، وله همة عالية ، انفرد بتدقيق علم الجبر والمقابلة ، من مصنفاته : نظم دليل الطالب في ثلاثة ألاف بيت توفي سنة ( ١٢٧١هـــ) ،ينظر السحب الوابلة ( ٨٣٣/٢ ) ، المدخل المفصل ( ٧٩٥/٢ ) ، معجم مصنفات الحنابلة ( ١١٧/٦) .

(0) ينظر: السحب الوابلة لابن حميد (7/27) ، المدخل المفصل (7/27) .

(٦) هو سليمان بن عطية بن سليمان المزيني ، كان مولعاً بالفقه ، وله معرفة بالعروض ونظم الشعر ، نظم كثيراً من المختصرات منها : زاد المستقنع ، وكتاب البيوع من دليل الطالب على الألـف المتصورة ، ، توفي سنة ( ١٣٦٣هـ ) ، ينظر علماء نجد للبسام ( ٢٦٤/٣) ، تكملة النعـت الاكمل ( ٢٤٤) معجم مصنفات الحنابلة ( ٢٤١٦)

وستين بيتا : وسماها : " الحائلية " <sup>(١)</sup> .

- (٣) نظم دليل الطالب: للشيخ عبد الرحمن السعدي (٢) في أربعمائة بيت (٢)
- (٤) منظومة الذهب المنجلي في الفقه الحنبلي لدليل الطالب: للشيخ موسى شحادة وهو معاصر ، والكتاب مطبوع .

(١) ينظر: تكملة النعت الأكمل (٤٢٤) معجم مصنفات الحنابلة(٣٤١/٦) .

<sup>(</sup>٢) هو الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي التميمي ، العلامة الزاهد ولد بعنيزة ، حفظ القرآن ، واشتغل بطلب العلم فقرأ على ابراهيم بن حمد الجاسر والشيخ محمد بن عبدالكريم الشبل وغيرهما ، من مصنفاته تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، والقواعد الحسان لتفسير القرآن ، ونظم دليل الطالب وغيرها ، توفي سنة ( ١٣٧٦هـــ) ، ينظر المنهج الفقهي ( ٣٤٦) .

<sup>(</sup>٣) ينظر المدخل المفصل ( ٢/٧٧) ، معجم مصنفات الحنابلة ( ٢٢/٧ ) .

قسم

التحقيق

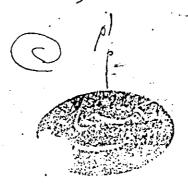
### نسخة القاهرة

من خالد ولوا دعاان بيهة فسدت منجلاحات والومالوعنم والبيرفة مستفاطرة فها نفطفان فالسيرطعمة أوركة كل تعويلها أن لهيكن ( صلاحها بنعو بناز تهنع وصوله الي البيروأج فلاعنان بافنصار ويسوالجاران إبياب ويجبوالحاكم للجاوات وصع النشب الذي لايمكن النسوعيين على بهرعلى وفيعه كان على عليد كريت إلى نفريبة مرفوعا لأبيهنهن هارجارزه أن ببضع عليصر أرزه متعقق علب ولوكات الى ماليديم او اى بوت او فن و تخفى ما لم بتضرر بوضع النشب علبة فلأروضك تفكراذن رقبه مطلفا وانصالحهبش عسماز قارة الانكان وتبل المجزيد اخذعوض على وأيجب عليه مر ل وإن مفية يستغوط الدر الرسع وضعه باكتنعمار وبيتهن كماتنف إيوريشهن محزج ماذكوما تلنهم ويوراطراع حناج وساباط وسيزاب كأذك في عام وناليه أأسلمن فادسكادنكم هذاأذاكاد بلاضرا عبيث يمكن عبوارسيل والاط يجز واطعه والالالالمضيم المن المنعنا الله المنتفقة المريكات ومفهو مدانها لولم بتعقا على ذال و هان و عنوني تعليل شرح المنتهي المريقين يرسنني ذكره فتألب شوبقر منه المناهف واحتماع صعب علايوهو بالمنامعرادهم واحب بالارتغاف وبروم إفركاب الحيروه ولفنزالمنع وكمنزعاما ذكاوالمد لفولم وهوهم الع وهومشي على طاني المنتهي فالله على المنافي على المنتهي فالله على المنتهي في الله على المنتهي في الله في المنته والافتاع فعاد اربي لازًا المتن من المربع والملهم وهو لا مال له فت ورغم عبر ما نع و المدع سنو أربيان من ع من قبدل المسرع كا لَصَنَّبِرِ وَكُنُوهُ اوَمَنْ الْكَالَامَةُ الْمُسَبِرُومِ الْمُنْ وَفِي الْمُسْبِرُومِ الْمُولُ وَ وفي ما لبرحتي (لما من المال ( كعلي معنبروم المولاد عليه للمار سنغيم لان مصلح الحيا المراف عليهم وكذا عبيج كمبر ادا احتل عقلم في علم بم الرّلة المعمون لهي وعن النقد ذوا اومن قبل الحائدة المشنوي من التعوف ~ J(N)

صفحة رقم (١) من أول كتاب الحجر

## صورة رقم ١

وقد الشاعراوي عشافة طرفة هيهات عبها لا نوعورون بله والنوع بجيرالي اللغركا فالعالا مامن المبن في سرح الزرجية والافهاء عبر عبر عدا الوجيجاب عندالا بمنا لا ربعة رضي الله عنهم و منعلنا بهم المبن وله المحوعلي كل حال الشار بهذا البائح والمطلق وله المحروجات المشاوب في حديث ابن عامران اول من بدخل الحبة الحاوون لله تعابر ما ليراف في من بدخل الحبة الحاوون لله تعابر المنافية و المهد المنافق المتعليق معرن الله وحسن المتعليق معرن الله وحسن المتعليق معرن الله وحسن المواقية و المهد الذ التوفية و المهد الذ المؤسن المنافق ما بن المنافق ما بن و مساون المنافق ما بن و مساون



آخر صفحة في المخطوط

## نسخة الشام

وميزاب الان الامام اونابيدلان فايد للدلمين فاؤد كاذبهم هذان داكان الاهن اتفقا الذيكان ومفهوصرانهما لولم يتغنقاعل ذكك كاهنمان ومعتصلي نعليلً مراست من البنامع والمستنع مراسته النامية المنامية والمستنع مية علل اوجوب البنامعد المهو واحربالاتفائ وبدوم ع فالمنار الحديث وهولغة المنع ومذعاما ذكره المقربعور وهومنع الخ مشي عليماني المنتني قالام فل لي ما مشيته عليه لوعبوبه ل مالك باشاك كا لمعنع والاقتاع لكاذ اولي لأن العدم المع رعلية وهوكامال لد فتع بين عليما نع والمنع سواكان من فيل المرع كالصفروكوة اومَنْ قَبْلًا كَاكُمُ كَمِنْ الْمُسْرِي مَنْ النَّهَ فَيْ مَالْمُ حَتِّي مِقْضِي الْفُرِّ الْحَالُ قُولِ كَعْلَى صغر ومنون وسغيرين مصلحة الجرعابية عليهم وكذا الثيج كبيرا ذاغت اعفله جهملير بهنزل المعبن لعيره عن التعرف في ماله ونقل المرودي أن يحيد الابن على الآن اذا سرف مان يستعد في الفساء وستريد المغيبان ويخوه تولر لوالاد سعن الطلع الابرا كوقيدة الموفئ والنارج وجماعة بالطويل ويتبعها المصر فقالطوبان يعني فوق مسافر قَعُرُ قَالَ فِي ٱلاَنْصَافَ وِتَعِلَدُ اولِي وَجِرْمٌ مِنْ الاقتناع وظاه والمنتهي تتَعَاللين عَيْم الدنيم فالدمى ولعله لظهم عفان تواراه ومئن ودشته ما يعترم اعترم العرف يحزز أوكيل مَلِي كَالْهُ لِم يُونِعُوا حل الدين لعَلَمَ الصرر في احذه كلرولا يستعط سَي في مَعَا بَلْمُ الْهَلْ قِالَ المشيخ تَعْفِ الدِّين فِي امعِ وَق لِي العلما وان قلْنا يجل الدين لأن حلولها مَّع تأخذُ الاستيفا ظلم ممى مَوَّرَ وَمَاه ومِن حالَ بطلب به آي وب الدين لعَوْدَ عَلِيه العلوة وُلَلْهُ مطل الغنيظام وبالطلك بيعقق المطل وبعدم الطلب لم يجد إنعور وتويح ولي من لرمال يغيديه ولوكان علير دينا موجل لايني برعيوه لاه اعوشل لخيطا لدبر قبل حلول ويبقل المدين بغنربيع سلعمة اذاطلب وتك بيونيدمنها ولذتك ميهل بغزامان اقتتاض وعودلان لايكلن العرنغسا الاوسعها فانخاف بموبر احتاط بسلا زمنذ اوس كغيل وانطلب المدين انيرسم عليعتي بينعل فكئ وجبت اجابته اليدو أعجز منعد مِنْ ذَلِكَ بحبسيد وكذا الطلب معبول ولك فتصميل فرار وفايدة الجراحكام وكرم عَبِلِفُسُوا فَ بِتَكُواْ مَلَاحَقَ لِلْمُدْعِي عَنْدَةُ وَانْ يَعِلَىٰ وَكُوُّوْارُيْكِي الْهِينِ قَالَ فُوالانتَكَانُ موقوبل عوازه اذا تحقق ظلم رب المرن لمنكبسه أومنعه من القيام هيرعيال المان وجمع مغ في المقام ويعالى المان وجمع في من المعالم والمعالم المعالم المعالم

صفحة رقم (١) من أول كتاب الحجر

## صورة رقم ٢

(91)

المستندي قول من الإبران المنتهادة واطلاق الملاء عليا عياز من اطلاق الجراولة الكلا المنتها مراكان الإلا المنتعلق واقترعله المن ولمعلد الديا لا الكارة والمنام المناها المناها والمناه من الديا لا الكارة والمناه من المناها المناها والمناه المناها والمناه وا

Jeline Conference

(E)

آخر صفحة في المخطوط

## كتاب الحجر

هو لغة : ( المنع )<sup>(۱)</sup> ، وشرعاً : ما ذكره المصنف بقوله ( وهو منع  $^{(1)}$  ... الخ ) وهو ( مسبني )<sup>(7)</sup> على مسا في المنتسهى<sup>(3)</sup> قسال م ص<sup>(6)</sup> في حاشيته  $^{(7)}$  : ( عليه لو عبر بدل ( مالك ) بإنسان ) كالمقنع  $^{(V)}$  والإقناع  $^{(N)}$  لكان أولى  $^{(P)}$  لأن القن  $^{(V)}$  من المحجور عليهم وهو لا مال له فتعريفه غير مانع  $^{(V)}$  .

(١) كما أنه يأتي بمعنى التضييق، انظر المعجم الوسيط ١ / ١٦٣ مادة (حجر).

(٣) كذا في الأصل وفي ش ( مشى ) .

 <sup>(</sup>۲) قال المصنف مرعي الكرمي: وهو - أي الحجر - منع المالك من التصرف في ماله ، ينظر دليل الطالب ( ۱۲۹ ) .

<sup>(</sup>٤) والكتاب المذكور يسمى ( منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ) ، للعلامة أبوبكر الفتوحي المصري الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢ هـ ) ، والكتاب مطبوع وله عدة طبعات منها طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ينظر المنتهى ١ / ٣٠٥ .

<sup>(</sup>٥) يقصد بهذا الرمز الشيخ منصور البهوتي وهو أبو السعادات منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي شيخ الحنابلة ومحقق المذهب ، ولد سنة ألف من الهجرة ، له عدة مؤلفات منها شرح منتهى الإرادات وكشاف القناع وغيرها ، توفي سنة ١٠٥١ هـ ، ينظر النعت الأكمل (٢١٠) ومختصر طبقات الحنابلة (١١٥/١١٤) ، وقد ذكرت معنى هذه الرصوز في أول المخطوط .

<sup>(</sup>٦) كتاب في الفقه الحنبلي ، حاشية على منتهى الإرادات ، المسمى ( إرشاد أولي النهسى لـدقائق المنتهى ) للعلامة شيخ الحنابلة ومحقق المذهب ، أبو السعادات منصور بن يـونس الشهير بالبهوئي (ت ١٠٥١ هـ) ، والكتاب مطبوع عدة طبعات منها طبعة دار خضر - بيروت - لبنان ، والنص الوارد في الحاشية (٢ / ٧٥٣) .

 <sup>(</sup>٧) كتاب في الفقه الحنبلي ( المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ) للإمام موفق الدين بن قدامـــة ،
 جعله مؤلفه على روايتين ، والكتاب مطبوع عدة طبعات منها طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت – لنان .

<sup>(</sup>٨) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل للعلامـة مفتـي الحنابلـة بدمشـق موسـي بـن أحمـد الحجاوي (ت ٩٦٨ هـ)، والكتاب مطبوع عدة طبعات منها طبعة دار الكتـب العلميـة – بيروت – لبنان ، النص الوارد في الإقناع (٢ / ٢٠٧).

<sup>(</sup>٩) قال بعضهم: ( لو قال منع الإنسان ... الخ ) ، لكان أولى لأن الأول لا يشمل القن لأنه غير ماك لذا عبر في الإقناع بالإنسان بدل المالك ، نظر حاشية ابن مانع على دليل الطالب ( ١٢٩ ) .

<sup>(</sup>١٠) القن بالكسر عبد ملك هو وأبوه للواحد والجمع ويجمع أقناناً وأقنة أو هو الخالص العبودية بين القُلُونة والقنانة أو الذي ولد عندك ولا تستطيع إخراجه عنسك أنظر القاموس المحيط (٢٠١٠/٢) المعجم الوسيط (٧٩٣/٢).

<sup>(</sup>١١) أي : تعريف المصنف غير مانع ، أي : لا يمنع غيره من الــدخول فيــه ، ينظــر الكليــات للبغوي ( ٣٩١ ).

والمنع سواء كان منع من قبل الشرع كالصغير ونحوه أومن قبل الحاكم كمنع المشتري من التصرف في ماله حتى [يقضي ](١) الثمن الحال .

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦١)).

قوله (كعلى صغير ومجنون<sup>(۱)</sup> وسفيه )<sup>(۲)</sup> ، لأن مصلحة الحجر عائدة عليهم وكذا شيخ كبير إذا اختل عقله حجر عليه بمنزلة المجنون ، لعجزه عن التصرف / في ماله ، ونقل المروذي : أن يحجر الابن (على )<sup>(۳)</sup> الأب إذ أسرف بأن ٩٢ / أيضعه في الفساد وشري المغيبات ونحوه .

<sup>(</sup>۱) يقال : جُنَّ ومجنة : أزال عقله ، ويقال : جُنَّ جنونه ( مبالغة ) ، ومنه أعجب حتى يصير كالمجنون ، ينظر المعجم الوسيط (١٤٦/١) .

<sup>(</sup>٢) السفه خفة الحليم أو نقيضه أو الجهل ، ينظر القاموس المحيط (١٦٣٧/٢) المعجم الوسيط (١٦٣٧/٢).

 <sup>(</sup>٣) كذا في ش ، وفي الأصل (عن ) .

( لو أراد سفراً ) (۱) أطلقه الأكثر وقيده الموفق (۲) والشارح (۳) وجماعة بالطويل ، وتبعهما المصنف فقال : ( طويلاً ) (۱) يعني فوق مسافة قصر ، قال في الإنصاف (۱) : ( ولعله أولى ) ، وحزم به في الإقناع (۱) وظاهر المنتهى تبعساً للتنقيح (۷) العموم (۸) ، وقال م ص : ( ولعله أظهر ) (۹) عثمان (۱۱) .

(۱) قال المصنف: (ولا يطالب المدين ، ولا يحجر عليه بدين لم يحل ، لكن لو أراد سفرا طويلاً لغريمه منعه) ، الدليل ( ۱۲۹ ) .

(۲) ينظر المقنع (۱۲۳) ، والموفق هو : عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الفقيه الزاهد الرباني إمام أهل السنة مفتي الأمة ، أحد العباد المحدثين ، آخر المجتهدين ، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، كان كثير الحياء عزوفا عن الدنيا وأهلها ، هينا لينا محبا للمساكين ، له من التصانيف الكثيرة المغني في شرح الخرقي والمقنع وغيرها ، توفي سنة عشرين وستمائة بمنزله بدمشق ، ينظر مختصر طبقات الحنابلة (۲۰ – ۲۶) ، سدير أعدام النبلاء (۲۰ / ۱۲۰ – ۲۰).

(٣) ينظر الشرح الكبير (٢٢٩/١٣) ، والشارح هو: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ابن الشيخ أبي عمر ، ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، سمع من أبيه وعمله الشيخ موفق الدين وتفقه عليه ، وأخذ الأصول عن السيف الأمدي ، درس وأقرأ زمانا طويلا ، وانتهت إليه رئاسة المذهب في عصره ، له عدة مصنفات منها الشرح الكبير (شرح المقنع) ، توفي سنة اثنتين وثمانين وستمائة ، ينظر مختصر الشطي (٥٨) ، ذيل طبقات الحنابلة (٢٥٠) .

(٤) قوله طويلا : أي فوق مسافة القصر عند الموفق وابن أخيه وجماعة ، حاشية ابن مانع على دليل الطالب ، (١٢٩) .

(°) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل السيخ الإسلام العلامة الفقيه علاء الدين أبي الحسن المرداوي المتوفى سنة خمس وثمانمائة ، والكتاب مطبوع عدة طبعات منها طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ، قال في الإنصاف : ومحلها عند المصنف أيضا - أي ابن قدامة في المقنع - والشارح وجماعة : إذا كان السفر طويلا ، لأنهم عللوا رواية عدم المنع فقالوا : لأن هذا السفر ليس بأمارة على منع الحق فسي محله فلم يملك منعه منه كالسفر القصير ولعله أولى ، ينظر الإنصاف (٧٤٧/٥) .

(۲) الإقناع (۲/۲۰۲) .

(٧) التتقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع ، كتاب في الفقه الحنبلي لمعلي بن سليمان المرداوي صاحب الإنصاف (ت ٥٨٥ هـ) ، طبع عدة طبعات منها طبعة المطبعة السلفية ، النص الوارد في التنقيح (١٥٠) .

(٨) العموم: أي يعم السفر الطويل والقصير.

(٩) قال البهوتي في كشاف القناع : ( ولم يقيده به في التنقيح والمنتهى وغيرهما فمقتضاه العمــوم ولعله أظهر ) ، ينظر كشاف القناع (٤١٧/٣) وينظر دقائق أولي النهي (١٥٦/٢) .

(١٠) هوعثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي مولدا الدمشقي رحلة القاهري مسكنا ومدفنا ، ولد في العيينة من قرى نجد ، من مصنفاته في الغقه : (حاشية علمي منتهمي الإرادات) و (هداية الراغب شرح عمدة الطالب) وفي التوحيد (نجاة الخلف في اعتقاد السلف) ، توفي سنة ١٠٩٧ هـ ، بمصر ، ترجمته في السحب الوابلة ( ٢٩٨٢- ٢٩٩ ) ، والنص الوارد في الحاشية (٢/٢٤) .

( إن وثق ورثته بما تقدم ) <sup>(١)</sup> أي ( برهن يحرز<sup>(٢)</sup> أو كفيل ملـــيء )<sup>(٣)</sup>

فإن لم يوثقوا أجل الدين لغلبة الضرر فيأخذه كله (٤) ، ولا يسقط شيء في مقابلة الأجل ، قال الشيخ تقي الدين (٥) : في أصح قولي العلماء ، وإن قلنا يحل الدين لأن حلولها مع تأخير الاستيفاء ظلم م ص (١).

(وفاء دين حال ) $^{(V)}$  ( يطلب ربه ) أي رب الدين ، لقوله عليه الصلاة والسلام : ( مطل الغني ظلم )  $^{(A)}$  ، وبالطلب يتحقق المطل ، وبعدم الطلب لم يجب الفور ، ولا يحجر على ( من له مال (  $^{(P)}$  يفي بدينه ) ولو كان عليه دين مؤجل لا يفى به غيره ، لأن المؤجل لا يطالب به حلوله .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : (ولا يحل دين مؤجل بجنون ولا بموت إن وثق ورثته بمسا تقدم) ، الدليل ( ۱۳۰ ) .

 <sup>(</sup>٢) أي: لرب الدين منع مدينه من السفر حتى يوثقه بأحدهما - برهن يحرز أو كفيل ملئ - ،
 ينظر دقائق أولي النهى (٤٣٩/٣) .

<sup>(</sup>٣) مليء : امتلا : يقال ملو فلأن صار كثير المال . المعجم الوسيط (٩١٧/٢) .

قال البهوتي : ( لو كان به رهن يحرز أو كفيل غير ملئ له منعه أيضا حتى يوثق بالباقي ) ،
 ينظر دقائق أولي النهي ( ٢٤٠/٣ ) .

<sup>(°)</sup> شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني العالم المحقق الحافظ المجتهد المفسر ، له عدة تصانيف من أهمها ( الفتاوى ، القواعد النورانية ) ، توفي في الحبس ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة ، ترجمته في الذيل (٣٨٧،٤٠٨/٢) .

<sup>(</sup>٦) ينظر دقائق أولى النهى (١٥٦/٢) .

<sup>(</sup>٧) قال المصنف: (ويجب على مدين قادر وفاء دين حال فوراً بطلب ربه ، وإن مطله حتى شكاه وجب على الحاكم أمره بوفائه ) ، الدليل ( ١٣٠ ) .

<sup>(</sup>٨) أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون، باب مطل الغني (٢٩٩/٢)، برقم (٢١٦٦)، و مسلم في كتاب المساقاة والمزارعة، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على ملى (١١٩٧٣)، برقم (٢٩٢٤).

<sup>(</sup>٩) ( لا ) كذا في المطبوع ، ساقطة من الأصل و ش .

ويمهل المدين بقدر بيع سلعته إذا طلب ذلك ليوفيه منها ، وكذلك يمهل بقدر إمكان اقتراض ونحوه ، لأنه لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فإن خاف هربه احتاط بملازمته أو كفيل ، وان طلب المدين أن يرسم (١) عليه حتى يفعل ذلك وحبت إحابته إليه ، ولم يجز منعه من ذلك بحبسه وكذلك محبوس ذلك .

<sup>(</sup>۱) قال في المعجم الوسيط: رسم على الورق: خط، والكتاب: كتبة، والحبّ بالروسم، ختمه، وفي القاموس المحيط الرسم: شئ تجلى به الدنانير، وخشبة مكتوبة بالنقر يختم بها الطعام، القاموس (١٤٦٧/٢)، والمعجم (٣٥٧/١).

## فصل (١)

( وفائدة الحجر أحكام ) (٢) ويحرم على المعسر أن ينكر أن لا حق للمدعي عنده ، وأن يحلف (ولو واري) (٣) في اليمين قال في الإنصاف (٤) ، ( لوقيل بجوازه إذا تحقق ظلم رب الدين له بحبسه أو منعه من القيام على عياله لكان وجه ) صوالحي .

( ولو بالعتق ) غاية لقوله : ( فلا يصح تصرفه إلى حين ما يتحدد له بعد الحجر عليه بإرث (٥) أو هبة (٦) أو ارش جناية (٧) ونحوه ) ، فإن كان المفلس (٨) صانعاً كالقصار (٩) والحايك ، في يده متاع فأقر به لأربابه لم يقبل إقراره لأنه متهوم ،/ وتباع العين التي في يده وتقسم بين الغرماء (١٠) ، وتكون قيمتها على واحب المفلس أو اقدر عليها ( بعد فك الحجر عنه ) ، صوالحي (١١) .

(١) فصل في فوائد الحجر.

۹۲ / ب

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : (وفائدة الحجر احكام أربعة : احدها : تعلق حق الغرماء بالمال ، الثاني : أن من وجد عين ما باعه أو اقرضه فهو أحق بها بشرط كونه لا يعلم بالحجر ، الثالث : يلزم الحاكم قسم ماله الذي من جنس الدين وبيع ما ليس من جنسه ويقسمه على الغرماء بقدد ديونهم ، الرابع : انقطاع الطلب عنه ) ، الدليل (١٣١/١٣٠) .

<sup>(</sup>٣) كذا في ش ، وفي الأصلُ ( ولو وأي) وما أثبتناهُ الصواب .

<sup>(2)</sup> الإنصاف (٥/ ٢٨١).

<sup>(</sup>٥) هو المال المخلف عن الميت ، ينظر المطلع (٣٦٢) .

<sup>(</sup>٦) هي تمليك في الحياة بغير عوض ، المغني (٢٣٩/٨) وسيأتي بيان أحكامها موسعاً في باب الهبة .

 <sup>(</sup>٧) ارش الجناية الدية والخدس وطلب الإرش والرشوة وما نقص العيب من الثوب النه سبب للإرش والخصومة بينهما ، القاموس المحيط (١/ ٧٩٧) .

<sup>(^)</sup> المفلس من لم يبق له مال كأنما صارت دراهمه فلوسا أو صلى بحيث يقال ليس معه فلس ، القاموس المحيط (٧٧٢/١) .

وفي الشرع: من دينه لكثر من ماله ، غاية أولى النهى (٣٦٨/٤) .

<sup>(</sup>٩) القصّار المبيض للثياب وهو الذي يُهيء النسيج بعد نسجه ببلسه ودقسه بالقصسره ، المعجم الوسيط (٢/٧١٧).

<sup>(</sup>١٠) الغرماء مُفرَدها غريم وهو الدائن والمديون ضده ، القاموس المحيط (١٥٠٤/٠٢)

<sup>(</sup>١١) النص وارد في دقائق أولى النهي (١٦١/١) ، حاشية النجدي (٤٧٨/٢)

#### فصل

( ثم الحاكم ) (۱) أي : ثم إن عدم وصي الأب ثبت الولاية للحاكم لأن الحاكم ولي من لا ولي له .

( فإن عدم الحاكم فأمين يقوم مقامه ) من أم وغيرها ، قال الإمام رضي الله عنه : ( أما حكامنا اليوم فلا أرى أن يتقدم إلى أحد منهم ولا يــدفع إليــه شيء) (٢) .

قال المصنف : ( ويتجه ) $^{(7)}$  وهو الصحيح وكل منهم $^{(1)}$  محمول على حاكم أهل ، وهذا ينفعك في كل موضع فأعتمده ، قاله بعضهم .

( فإن عدم الحاكم ) لفقده ( فأمين يقوم مقامه ) أي : الحاكم .

سأل الأثرمُ (°) الإمامَ أحمد رضي الله عنه عن رجل مات وله ورثة صغار كيف يصنع ؟ فقال :( إن لم يكن لهم وصيي) (١) ولهم أم مشفقة يدفع إليها صوالحي (۷) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: (وولاية المملوك لمالكه ولو فاسقا ، وولاية الصغير والبالغ بسفه أو جنون لأبيه ، فإن لم يكن ، فوصيه ، ثم الحاكم ، فإن عدم الحاكم ، فأمين يقوم مقامه ) ، الدليل (١٣٢) .

<sup>(</sup>٢) النص الوارد في حاشية النجدي (٢/ ٥٠٠) في المخطوط " أحكامنا " .

<sup>(</sup>٣) غاية المنتهى مع شرحه مطالب أولي النهى (٤/٣٦٨).

 <sup>(</sup>٤) كذا في الأصل ، وفي ش : (كلامهم) .

<sup>(°)</sup> هو أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الإمام الجليل الحافظ أثنى عليه يحيى بن معين وقال ابراهيم بن الأصفهائي: " هو أحفظ من أبي زرعة الرازي وأنقن " روى عنه النسائي وجماعة ، قال ابن حبان: "كان خيار عباد الله " وهو أحد الناقلين روايات الإمام أحمد وأكثر أصحابنا المتقدمين يقولون عن أحاديث رواه الأثرم وتوفي بعد الستين ومائتين للهجرة ، ترجمته في طبقات الحنابلة (١٦/١) المدخل (٢١٧).

 <sup>(</sup>٦) كُذا في ش وفي الأصل ( إن لم يكن له لهم وصبي ) .

<sup>(</sup>۷) النص الوارد في المبدع ( $^{(4/8)}$ ).

## فصل

( وللولي ) (١) أي : ولي صغير ومجنون وسفيه غير حاكم وأمينه فــــلا يأكلان من مال يتيم ونحوه شيئاً ، لأنهما يستغنيان بمالهما في بيت المال ، عثمــــان (٢)

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وللولي مع الحاجة أن يأكل من مال موليه الأقل من أجرة مثله أو كفايته ، ومع عدم الحاجة يأكل ما فرضه له الحاكم " ، ينظر الدليل (۱۳۳) .

<sup>(</sup>۲) حاشية النجدي (۲/٥٠٨)

## باب الوكالة

وهي لغة التفويض <sup>(۱)</sup> .

واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله (وهي استنابة ..الخ) (١) ، وهي (استنابة جائز التصرف) فيما وكل فيه وإن لم يكن مطلق التصرف فشمل توكيل نحو عبد فيما لا يتعلق بالمال وإلى هذا أشار م ص في شرحه (١) بقوله: (فيما وكل فيه أو نقول حائز التصرف على حقيقته أعني الحر المكلف الرشيد والتعريف بحسب الغالب وفيه ما فيه ) . عثمان (١) .

( فيما تدخله النيابة ) جار ومجرور متعلق باستنابة ..الخ ، أي من حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين من قول (كعقد وفسخ ) أو فعل كقبض و إقباض .

وجوازها<sup>(°)</sup> بالإجماع ، وتصح بكل قول دل على إذن كافعل كذا وكذا وكذا أو أذنت لك في فعله م ص <sup>(۱)</sup> كعقد بيع أو نكاح ونحوه لأنه صلى الله عليه وسلم وكل في الشراء والنكاح وألحق بهما سائر العقود <sup>(۷)</sup> .

<sup>(</sup>١) ينظر المعجم الوسيط (١/١٠٩٧).

قال المصنف: وهي - أي الوكالة -: استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة كعقد وفسخ وطلاق ورجعة وكتابة وتدبير وصلح وتفرقة ونذر وكفارة ينظر دليل الطالب (١٣٣).

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهي (٢/١٨٤).

 <sup>(</sup>٤) ينظر حاشية النجدي (٢/٧/١٥) .

<sup>(°)</sup> أي الوكالة ، قال الموفق : أجمعت الأمة على جواز الوكالة في الجملة ولأن الحاجة داعية إلى ذلك فإنه لا يمكن كل واحد فعل ما يحتاج إليه فدعت الحاجة اليها " ينظر المغني (٢٠١/٥) .

<sup>(</sup>٦) ينظر دقائق أولي النهى (١٨٤/٢) .

<sup>(</sup>٧) عن عروة بن الجعد قال : "عرض للنبي صلى الله عليه وسلم جلب فأعطاني دينارا ، فقال : "
يا عروة الله الجلب فاشتر لنا شاة " قال : فأتيت الجلب فساومت صاحبه فاشتريت شاتين بدينار
فجئت أسوقهما وأقودهما فلقيني رجل بالطريق فساومني فبعت منه شاة بدينار فأتيت النبي صلى
الله عليه وسلم بالدينار والشاة فقلت : يا رسول الله هذا ديناركم وهذه شاتكم قال : " وصسنعت
كيف ؟ " قال فحدثته الحديث فقال : " اللهم بارك له في صفقة يمينه" ، وروي عنه صسلى الله
عليه وسلم أنه وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة وأبا رافع في قبول نكاح
ميمونة ، ينظر فتح الباري (٦٣٤٢٦) برقم (٣٤٤٣) .

و( فسخ ) كخلع<sup>(۱)</sup> وإقالة ( **وطلاق** )<sup>(۱)</sup> زوجة لأن ما جاز التوكيل في عقده جاز في حله بطريق أولى / .

( ورجعة ) لأنه يملك بالتوكيل الأقوى وهو إنشاء النكاح فالأضعف وهو الرجعة أولى .

قال المصنف : (ويتجه) (۱) احتمال لا أن (أ) وكلها في رجعة نفسها أو (غيرها) (٥) أو كافر في رجعة مسلمة (وفعل حسج وعمسرة) (١) فيستنيب من (يفعلها) (٧) عنه مطلقاً في النفل ، ومع العجز في الفرض على (مسبق) (١) ، وتدخل ركعتا الطواف تبعاً [للطواف] (٩) وإن كانت الصلاة لا تدخلها النيابة .

<sup>(</sup>۱) قال في الإنصاف: الصحيح من المذهب: أن الخلع فسخ لا ينقص به عدد الطلاق بشرط أن لا ينوي به الطلاق ، وأن لا يوقعه بصريح الطلاق ، وهذا الذي عليه جماهير الأصحاب ، أما إذا نوى به الطلاق وقع طلاقا على الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم ، وكذلك إذا أوقعه بصريح الطلاق ، والرواية الثانية: أنه طلاق بائن بكل حال ، ينظر الإنصاف ( ٨ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ) .

 <sup>(</sup>٢) كذا في ش وفي الأصل (وإطلاق ) ، وما أثبتناه الصواب .

<sup>(</sup>٣) قوله (ويتجه) أي ويتجه الصحة في قول الموكل لوكيله: (اعتق أحد عبدي أو طلق إحدى امرأتي)، غاية المنتهى مع شرحه مطالب أولي النهى (٤٣٢/٤).

 <sup>(</sup>٤) في الأصل ( لأن ) .

 <sup>(</sup>٥) كذا في ش و في الأصل (أو غيره)، وما أثبتناه الصواب.

<sup>(</sup>٦) قال المصنف : وفعل حج وعمرة لا فيما تدخله النيابة كصلاة وصوم وحلف وطهارة من حدث ، ينظر الدليل (١٣٣) .

<sup>(</sup>٧) في ش (يفعلهمًا). `

<sup>(</sup>٨) في ش (ما سبق).

 <sup>(</sup>٩) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦١/ب) .

( لا فيما لا تدخله النيابة ) من حقوق الله تعالى ( كصلاة وصوم ) كرمضان ، وأما الصوم المنذور الذي يفعل عن الميت فليس فعله بوكالة لأن الميت لم يستنب الولي لذلك ،وإنما أمره الشرع به إبراء لذمة ( الميت) (١) كما في الإقناع (٢) وشرحه (٣) .

( وحلف وطهارة من حدث ) لتعلقها ببدن الفاعل ممن تلزمه وعلم منه صحتها في تطهير بدن وثوب من نجاسة

<sup>(</sup>١) كذا في ش وفي الأصل (للميت) وما أنبتناه الصواب .

 <sup>(</sup>۲) ينظر الإقناع (۲/٤٣٤) .

<sup>(</sup>٢) ينظر كشاف القناع (٣/٥٠٢).

والحاصل أن الحقوق ثلاثة أنواع (۱): نوع تصح الوكالة فيه مطلقاً وهو ما تدخله النيابة من حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ، ونوع لا تصح الوكالة فيه مطلقاً كالصلاة ونحوها ، ونوع تصح فيه مع العجز عنه دون القدرة كحب فرض (وعمرة) (۱) (وفعل) (۱) أي وتنعقد الوكالة بكل فعل دال كبيع ، وهو ظاهر كلام الشيخ تقي الدين (۱) كمن دفع ثوبه إلى قصار أو خياط (۱) (لا علمه بما ) (۱) أي لا يشترط لصحة التصرف علم الوكيل بالوكالة فلو باع عبداً على أنه فضولي فظهر أن سيده وكله في بيعه قبله صح (۱) ، وللوكيل التصرف فيما وكل فيه بخبر من ظن صدقه في أنه موكل فيه ويضمن إن أنكر زيداً الوكالة فيما وكل فيه بخبر من ظن صدقه في أنه موكل فيه ويضمن إن أنكر زيداً الوكالة فيما

<sup>(</sup>۱) ينظر كشاف القناع (٥٠٢/٣).

<sup>(</sup>۲) في ش (وعمرته).

 <sup>(</sup>٣) قال المصنف : وتصح الوكالة منجزة ومعلقة ومؤقئة وتنعقد بكل ما دل عليها من قول وفعل ،
 ينظر الدليل (١٣٣) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر كشاف القناع (٢/٤٩٨).

 <sup>(</sup>٥) الخياط هو من حرفته الخياطة ، ينظر المعجم الوسيط (١/ ٢٧٥).

<sup>(</sup>٦) قال المصنف: (وشرط تعيين الوكيل لا علمه بها) ، ينظر الدليل (١٣٣).

<sup>(</sup>٧) ينظر مطالب أولي النهي (٤٣٣/٤).

( **وللوكيل** )<sup>(۱)</sup>..الح هذا شروع في بيان ما للوكيل فعله وما يمنع منه .

(أن يوكل فيما يعجز عنه): أي عن فعله وكذا وصي وكذا الحاكم في الاستنابة كالوكيل قال في الأحكام السلطانية ( $^{(7)}$ :" ويجوز لمن يعتقد مذهب الإمام أحمد (رضي الله عنه) أن يقلد القضاء من قبله مذهب الشافعي/ " قال ابن نصر الله ( $^{(3)}$ : (وهذا في ولاية المجتهدين ( $^{(9)}$ ) أما المقلدين الذين ولاهم الإمام ليحكموا بمذهب إمامهم فولايتهم خاصة لا يجوز لهم أن يولوا من ليس بمذهبهم صوالحي باختصار .

۹۳/س

(أو قاطع طريق) أي لا يصح أن يعقد الوكيل مع قاطع طريق إلا بإذن موكل لأنه تغرير بالمال .

قال م  $ص^{(\vee)}$ : قلت : " وفي معناه ( كل ) $^{(\wedge)}$  من يعسر على الموكل أخذ العوض منه " .

(۱) قال المصنف : (وللوكيل أن يوكل فيما يعجز عنه لا أن يعقد مع فقير أو قاطع طريق أو يبيع مؤجلا أو بمنفعة أو عرض أو بغير نقد البلد إلا بإذن موكله ) ، ينظر الدليل (١٣٤) .

<sup>(</sup>٢) الأحكام السلطانية القاضى أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء ،طبع منها طبعة في مجلدين أحدهما عن حياة أبي يعلى ، تأليف : محمد ابن عبد القادر ، أبو فارس الأردني . ينظر المدخل المفصل (٨٥٣/٢) ، قال في المبدع وكشاف القناع : يجوز للحاكم أن يستنيب من غير مذهبه ، ذكره القاضي في الأحكام السلطانية وابن حمدان في الرعاية ، ينظر المبدع (٣٣٠/٤) ، كشاف القناع (٣٠/٣) .

<sup>(</sup>٣) سقط من ش

<sup>(</sup>٤) ابن نصر الله هو: أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر التستري ، شيخ المدهب ، عز الدين المصري الفقيه ، الأصولي مفتي الديار المصرية البغدادي الأصل ، ولد في بغداد سنة خمس وستون وسبعمائة من الهجرة وله عدة مؤلفات منها : حواشي على المحسرر ، وحواشي الفروع وحاشية على المغني وتوفى سنة ست وأربعون وثمانمائية ، ترجمته في شذرات الذهب (٢٠٥/٧) ، المدخل (٢١٧) .

<sup>(°)</sup> المجتهد: هو الفقيه الذي استفرغ وسعه لتحصيل حكم شرعي ، ينظر اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم (٣٢)

 <sup>(</sup>٦) المقادون : ليس لهم اجتهاد ، وإنما عملهم في قوة النقل ، وهم طبقتان : طبقة الحفاظ وطبقة الأنباع المجرد ، ينظر الموسوعة الكويتية (٣٦/١) .

<sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهى ( ١٩٠/٢ ) .

<sup>(</sup>A) سقط من ش .

( إلا بإذن موكله ) جار ومجرور متعلق بحرف النفي ومدخوله أعني ( لا أن يعقد..الخ) إلا بإذن موكله أو (عينه موكله لأن إطلاق الوكالة إنما يملك به الوكيل فعل (الاحظ)<sup>(۱)</sup> لموكله) م ص<sup>(۲)</sup>.

كذا في المطبوع وفي الأصل وش (الحظ) . ينظر دقائق أولمي النهى ( ١٩٠/٢ ) . (۱) (۲)

(لكل من المتعاقدين فسخها) (١) أي لكل من وكيل وموكل فسخ هذه العقود (٢) ، الوكالة وما عطف عليها (٣) ، أي وقت شاء لعدم لزومها ، ويصح لو قال الموكل لوكيله : (كلما عزلتك فقد وكلتك) ، وهي وكالة دورية (٤) ، ولو قال : (كلما وكلتك فقد عزلتك) فقط دون قوله : عزلتك فهو فسخ معلق بشرط ، وهو التوكيل والفسخ صحيح وعلى هذا فلا يصير وكيلاً إذا وكله بعد العزل الدوري لأنه متى صار وكيلاً انفسخ ، ذكر معناه صاحب المنتسهى في شرحه (٥) .

ولا ينعزل إلا إذا قال : (عزلتك )<sup>(١)</sup> ، وسكت عن قولـــه : (كلمـــا عزلتك فقد وكلتك فينعزل به ) صوالحي .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: والوكالة والشركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة والوديعة والجعالة عقود جائزة من الطرفين ، لكل من المتعاقدين فسخها ، ينظر الدليل ( ١٣٤ ) .

<sup>(</sup>٢) العقود نوعان : العقد اللازم وهو ما لا يكون لأحد العاقدين فيه حمق الفسمخ دون رضما الآخر (كالإجارة) ، والعقد الغيسر لازم : وهمو مما يكمون لأحمد العاقدين فيه حق الفسخ (كالوكالة والشركة) ، ينظر المنثور للزركشي (٢٠٠/٢) .

<sup>(</sup>٣) أي ما عطف على الوكالة من طلاق ورجعة وكتابة وتدبير ... الخ ، ينظر الدليل ( ١٣٣ ) .

<sup>(</sup>٤) الوكالة الدورية : هي توكيل معلق على العزل ، فكلما وجد العزل وجد التوكيل كما هو مقتضى التعليق لذلك إذا قال الموكل عزلتك فلا ينعزل بل يدور التوكيل ، بخلاف ما لو قسال : كلما وكلتك فقد عزلتك فإنه ينعزل حيث جعل العزل معلقا على التوكيل ، وهو معنى قوله فقسط ، ينظر الإقناع ( ٢٣٦/٢ ) .

<sup>(°)</sup> هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي ، تقي الدين أبو البقاء الشهير بابن النجار ، فقيه حنبلي مصري من القضاة ، قال الشعراني : "صحبته أربعين سنة فما رأيت شيئا يشينه ، وما رأيت أحدا أحلى منطقا منه ولا أكثر أدبا مع جليسه " ، له منتهى الإرادات وشرحه وغيرها ، توفي سنة (٩٧٦) ، ينظر مختصر طبقات الحنابلة (٨٧) ، الأعلام (٦/٦) .

<sup>(</sup>٦) في ش (عزلتها).

( وجنونه ) أي وتبطل الوكالة وما عطف عليها بجنون أحد المتعاقدين ( المطبق ) أن ويستثنى من ذلك ولي اليتيم وناظر الوقف إذا وكل أحدهما أو عقد عقداً جائزاً غيرها ( ) كالشركة ( ) والمضاربة ( ) ثم مات فإن العقد لا ينفسخ لأنه متصرف على غيره ذكره في ( القواعد ) ( ) ، واقتصر عليسه في ( الإنصاف ) ( ) وقطع به في ( الإقناع ) ( ) عثمان ( ) .

( وبالحجر لسفه ) أي وتبطل الوكالة وما عطف عليها بالحجر على أحد المتعاقدين ( ( لسفه ) أم حيث أعتبر الرشد ) كالتصرف المالي لأن السفه لا يكون رشيداً ، فإن وكل في نحو طلاق ورجعة لم تبطل / بسفه ، وكذا لو وكل في استسقاء ماء ونحو احتطاب فالحيثية للتعليل ، قوله وتبطل الوكالة دون ما عطف عليها أخذ من صنيعه لأنه في الأول قال وتبطل كلها وهنا نص على بطلان الوكالة فقط .

1/98

<sup>(</sup>١) كذا في ش وفي الأصل (المطبقة).

<sup>(</sup>٢) كذا في المطبوع ، أما في ألاصل (أحدهما).

<sup>(</sup>٣) الشركة : هي عبارة عن الاجتماع في الاستحقاق أو تصرف ، فهي نوعان : شركة أملك ، وشركة عقود ، وهي المقصودة هنا ، المبدع (٢٥٥/٤) .

<sup>(</sup>٤) المضاربة: هي عقد شركة في الربح من رّجل و عمل أخر ، دليل الطالب ( ١٥٢ ) .

<sup>(°)</sup> القواعد للعلامة الحافظ شيخ الحنابلة في وقته عبد السرحمن بن أحصد بن رجب (ت ٧٩٥ هـ)، والكتاب المذكور مطبوع، ولمه عدة طبعات منها طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - (ط/ ١٤١٣ هـ)، ينظر القواعد (١١٨).

<sup>(</sup>٦) قَالَ في الإنصاف : "وتبطل - أي الوكالة - بالجنون على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الاصحاب ، وقال في المغنى والشرح : تبطل بالجنون المطبق بغير خلاف علمناه ، وجزم به في الهداية ، وقيل : لا تبطل به ، وأطلقهما في التلخيص والمحرر والرعايتين " أ . هـ.. ، ينظر الإنصاف (٣٦٨/٥) .

<sup>(</sup>٧) يُنظر الإقناع (٢/٢٣٦).

<sup>(</sup>٨) ينظر حاشية النجدي (٢٩/٢).

<sup>(</sup>٩) سقط من ش .

( وبفلس موكل فيما حجر عليه فيه (۱) أي : وتبطل الوكالة أيضاً ( بطروء (۲) ( فسق ) ) (۳) موكل فيما حجر عليه فيه كأعيان ماله لانقطاع تصرفه فيها ، بخلاف ما لو وكله في شراء في ذمته أو ضمان أو اقتراض ، م ص (١) .

( وينعزل الوكيل بموت موكله وبعزله ولو لم يعلم ) $^{(\circ)}$  أي : الوكيل بموت موكله وبعزله ولو لم يعلم ) $^{(\circ)}$  أي : الوكيل بموت وعزل ، لأن الوكالة لا يفتقر رفعها إلى رضى الآخر ، فلم تفتقر إلى علمه كالطلاق ، ثم إن تصرف ( حينئذ )  $^{(1)}$  ضمن وإلا فلا إن لم يتعدى أو يفرط ، ويستثنى من ذلك ( لو اقتصر ) $^{(\lor)}$  الوكيل و لم يعلم عفو موكله فإنه لا ضمان .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: (وبغلس موكل فيما حجر عليه فيه وبردته وبتدبيره أو كتابته قنا وكل في عتقه ، وبوطنه زوجة وكل في طلاقها ، وبما يدل على الرجوع من أحدهما ) ، ينظر الدليل ( ١٣٥ ) .

قال المصنف : وتبطل الوكالة بطروء فسق لموكل ووكيله فيما ينافيه كايجاب النكاح ، ينظر الدليل (١٣٤) .

 <sup>(</sup>٣) فسق كذًا في المطبوع ، أما في الأصل و ش ( فلس ) .

<sup>(</sup>٤) دقائق لولي النهي (١٩١/٢).

<sup>(°)</sup> قال المصنف : وينعزل الوكيل بموت موكله وبعزله ولو لم يعلم ، ويكون ما بيده بعد العرل أمانة ، ينظر الدليل (١٣٥) .

<sup>(</sup>٦) كذا في المطبوع ، أما في الأصل و ش ( إن تصرف ح ) .

 <sup>(</sup>٧) كذا في المطبوع ، أما في الأصل وش ( أقتص ) .

## باب الشركة(١)

( ممن يجوز تصرفه ) (۲) احترز به عن التصريف (۲) ، [ الصغير ] (٤) والمجنون والسفيه والمفلس و القنّ إلا أن يأذن ( بإذن ) (٥) له سيده ، ودخيل في [ جائز ] (۲) التصرف المكاتب (۷) .

( وهي أن يشترك اثنان ) (^) مسلمان أو أحدهما (٩) ، ولا يكره مشاركة كتابي (١٠) لا يلي التصرف ، وتكره مع غيره كالمحوسي (١١) والوثني (١٢) ، وظاهره ولو كان المسلم يلي التصرف كما في شرح الإقناع (١٣) ، وتكره معاملة من في ماله حرام وحلال يجهل .

وشرعاً: اجتماع في تصرف مع بيع ونحوه ، وهي المقصودة هنا ، ينظر الروض المربع (٣١٠) .

<sup>(</sup>۱) الشركة لغة : يقال شركت بينهما في المال تشريكا ، واشركته في الأمر والبيع جعلته لك شريكا ، المصباح (۲۱) . شريكا ، المصباح (۲۱۱) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : وهي خمسة أنواع ، كلها جائزة ممن يجوز تصرفه ، ينظر الدليل (١٣٦) .

<sup>(</sup>٣) سقط من ش ، وأحسب أن المعنى يستقيم باستبدال كلمة ( التصريف ) بكلمة ( التصرف ) .

 <sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦٢/ب) .

<sup>(</sup>٥) سقط من ش.

 <sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦٢/ب) .

 <sup>(</sup>٧) يقال كاتب السيد عبده: كتب بينه وبينه اتفاقا على مال يقسطه له فإذا ما دفعه صار حرا فالسيد مُكاتِب والعبد مُكاتَب، المعجم الوسيط (٨٠٥/٢).

 <sup>(</sup>٨) قال المصنف: "وهي - أي شركة العنان - أن يشترك اثنان فأكثر في مال يتجران فيه،
 ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان "، ينظر الدليل (١٣٦).

 <sup>(</sup>٩) أي أحدهما مسلم.

 <sup>(</sup>١٠) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أهل الكتاب هم: اليهود والنصارى بفرقهم المختلفة ، انظر الموسوعة الكويتية (١٤٠/٧).

<sup>(</sup>١١) المجوسي هو الكاهن الذي يقوم على النار ، والمجوسية عقيدة المجوس في تقديس الكواكب والنار ، المعجم الوسيط (٨٨٩/٢).

<sup>(</sup>١٢) الوثني هو من يتدين بعبادة الوثن ، والوثنية مذهب عبادة الأوثان ، المعجم الوسيط (٢/١٠٥٤).

<sup>(</sup>١٣) ينظر كشاف القناع (٢٩٦/٣).

### فصل (۱)

( وهي أن يدفع من ماله ) (٢) .. الخ هذا تعريف للمضاربة شرعاً ، أي نقداً مضروباً ( خالص ) (٣) من الغش الكثير ( ويكون الربح بينهما على حسب ما يتفقان ) / عليه احترز به عما إذا قال رب المال لآخر : أتحر به وربحه كله لي ٩١/ب ، لا حق للعامل فيه ، لأنه ليس بمضاربة ( ولا أجرة له ) (٤) ، وإن قال رب المسال لآخر : أتجر به وربحه كله لك فهو قرض (٥) لا مضاربة ، لأنه قرن بــه حكــم القرض فانصرف إليه ، وهـــي (٦) أمانــة بــدفع المــال ووكالــة بــالإذن في التصرف م ص (٧) .

(وليس للعامل شراء من يعتق على رب المال ) ( $^{(\Lambda)}$  بغير إذنه وظهره ولقرابة أو تعليق أو إقرار بحريته ، لأن عليه فيه ضرر والمقصود من المضاربة الربح وهو (متفق)  $^{(P)}$  هنا فإن أذن صح  $^{(\Gamma)}$  وعتق  $^{(\Gamma)}$  وانفسخت كلها وإن كان ثمنه كل المال ، و إلا بقدره وإن كان في المال ربح رجع العامل بحصته منه ولا ضمان عليه .

<sup>(</sup>۱) فصل في المضاربة ، ويقال ضارب له أي أتجر في ماله وهي القراض ، ينظر القاموس المحيط (۱) ١٩٢/١) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : وهي - أي المضاربة - أن يدفع من ماله إلى إنسان ليتجر فيه ، ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان ينظر الدليل (١٣٧) .

 <sup>(</sup>٣) في ش (خالر).
 (٤) كذا في ش وفي الأصل (ولا لجر له).

<sup>(</sup>٥) القرضُ شُرَعاً : دفع مال أرفاقا لمن ينتفع به ويرد بدله ، حاشية الدليل لابن مانع (١٢٠) .

<sup>(</sup>٦) أي المضاربة.

 <sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهى (٢١٦/٢).

<sup>(</sup>٨) قال المصنف: وليس للعامل شراء من يعتق على رب المال ، فإن فعل عتق وضمن ثمنه ولو لم يعلم ، الدليل (١٣٨) .

 <sup>(</sup>٩) كذا في الأصل ، وفي ش ( منتف ) ، والظاهر أنه الصواب .

<sup>(</sup>١٠) أي صبح الشراء .

 <sup>(</sup>۱۱) أي عتق على رب المال ، لتعلق حقوق العقد به وو الؤه له .

( من طعام وكسوة ) (۱) بيان لنفقة مثله في العرف ، لأن إطلاقها يقتضي من على من ضروراته المعتادة وكان له النفقة والكسوة (۲) وتردد ابن نصر الله هل هي (۳) من رأس المال أو الربح ، قال م ص (۱) : قلت : بل الظاهر أنها من الربح فإن لم يكن ربح فلا نفقة فيما يظهر ، (  $\mathbf{K}^{(0)}$   $\mathbf{K}^{(0)}$   $\mathbf{K}^{(1)}$   $\mathbf{K}^{(1)}$   $\mathbf{K}^{(2)}$   $\mathbf{K}^{(1)}$   $\mathbf{K}^{(2)}$   $\mathbf{K}^{(3)}$   $\mathbf{K}^{(4)}$   $\mathbf{K}^{(4)}$   $\mathbf{K}^{(5)}$   $\mathbf{K}^{$ 

(في قدر رأس المال ) $^{(A)}$  لأنه منكر لما يدعي عليه زائداً ، والأصل عدمه ولو كان ثم ربح متنازع ( فيه ) $^{(A)}$  كما لو جاء العامل بألفين وقال : رأس المال ألف والربح ألف ، وقال رب المال : بل هما رأس المال فقول عامل حيث لا بينة ، قلت : فإن (قام) $^{(A)}$  ببينتين قدمت بينة رب المال ، م ص  $^{(A)}$  .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: ولا نفقة للعامل إلا بشرط، فإن شرطت مطلقة واختلفا فله نفقة مثله عرفا من طعام وكسوة، ينظر الدليل (۱۳۹).

 <sup>(</sup>٢) قال الإمام أحمد رحمه: " ينفق على ما كان ينفق غير متعد للنفقة و لا مضر بالمال " ، منار السبيل (٣٧٥/١).

 <sup>(</sup>٣) أي النفقة .

<sup>(</sup>٤) دقائق أولى النهي (٢/٢٤) .

<sup>(°)</sup> قال المصنف: "ويملك العامل حصته من الربح بظهوره قبل القسمة كالملك لا الأخذ منه بــــلا إذنه ، ينظر الدليل (١٣٩).

 <sup>(</sup>٦) الأخذ منه : أي الربح .

<sup>(</sup>٧) بإذن رب المال .

<sup>(</sup> $\Lambda$ ) قال المصنف : والعامل لمين يصدق بيمينه في قدر رأس المال وفي الربح وعدمه وفي الهلاك والخسران ، حتى لو أقر بالربح ، ويقبل قول المالك في قدر ما شرط للعامل ، الدليل ( $\Lambda$ ) .

 <sup>(</sup>٩) كذا في المطبوع ، سقط من الأصل وش .

<sup>(</sup>١٠) في شُ ( أقاما ) .

<sup>(</sup>۱۱) دقائق أولي النهي (۲۲۲/۲).

### فصل(١)

(  $\frac{1}{m}$  وهي الوجوه ) (٢) سميت بذلك لأهما يعملان فيهما بوجههما ، وهي حائزة إذ معناها وكالة كل واحد منهما صاحبه في الشراء والبيع والكفالة بالثمن ، وكل ذلك صحيح لاشتمالها على مصلحة من غير مفسدة (  $\frac{1}{m}$  قسلا  $\frac{1}{m}$  فعلى من يملك فيه الثلثين ثلثا الخسارة ، وعلى من يملك الثلث [ ثلث الخسارة ] (٤) ونحو ذلك ، وشركة الوجوه في التصرف من بيع وشراء وخصومة وإقرار ونحو ذلك كشركة عنان (٥) فيما يجب لهما وعليهما م ص (٢) باختصار .

(١) فصل في شركة الوجوه .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "شركة الوجوه: أن يشترك اثنان لا مال لهما في ربح ما يشتريان من الناس في نممهما، ويكون المالك والربح كما شرطا والخسارة على قدر الملك، ينظر الدليل (١٣٩).

 <sup>(</sup>٣) أي الخسارة على قدر الملك .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (1/1) .

<sup>(°)</sup> شركة العنان هي : أن يشترك اثنان بماليهما على أن يعملا فيه ببدنيهما والربح بينهما ، ينظر الكافي (١٧٧/٢) .

 <sup>(</sup>٦) ينظر دقائق أولي النهى (٢٢٩/٢) .

( الرابع شركة الأبدان ) (١) أي شركة بالأبدان فحذفت الباء ثم أضيفت الأهم بذلوا أبداهم في الأعمال لتحصل المكاسب .

قوله وهي نوعان أحدهما ذكره بقوله: ( أن يشتركا فيما يتملكان ) الخ ( والاحتطاب ) وتلصص على دار حرب ونحو ذلك من سائر المباحات .

( أو يشتركا فيما يتقبلان في ذممهما ) (٢) هذا هو النوع الثاني أي يلتزمان في ذممهما ، من قولهم : تقبلت العمل من صاحبه إذا التزمته بعقد كما في ( المصباح ) (٢) ، أو يتقبله أحدهما والآخر يعمل كما ذكره صاحب المنتهى في شرحه (٤) جعل الضمان المتقبل كالمال وعمل الآخر كالمضاربة عثمان (٥) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " هي - أي شركة الأبدان - أن يشتركا فيما يتملكان بأبدانهما من المباح كالاحتشاش والاحتطاب والاصطياد"، ينظر الدليل (۱۳۹).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " أو يشتركا فيما يتقبلان بذممهما من العمل " ، ينظر الدليل (١٣٩) .

<sup>(</sup>٣) ينظر المصباح المنير ، مادة (قبل )(٤٨٩/٢) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر معونة أولي النهي (٢٦٩/٤).

 <sup>(</sup>٥) ينظر حاشية النجدي (٣٩/٣).

قوله ( من العمل ) (۱) كحدادة وقصارة ونحوهما (۱) فهو بيان لما في قوله ( أو يشتركان ) الخ ، وتصح مع اختلاف صنائع كقصار مع خياط ولكل واحد طلب أجرة ، ولمستأجر دفعها إلى أحدهما ، ولا تصح شركة الدلالين (۱) لأن الشركة إما وكالة أو ضمان ولا وكالة هنا ولا ضمان ( هنا ) (۱) لأنه لا دين بين لئن الشركة إما وكالة أو ضمان ولا وكالة هنا ولا ضمان ( هنا ) (الأنه لا دين بين المناك لأنه وصليم في ذمة واحد منهما ، ولا تُقبَّل عمل ، وفي الموجز (۱) ( يصح ) ، قال الشيخ تقي الدين (۱) : ( وتسليم الأموال إليهم مع العلم بالشركة إذن لهم قال وإن باع واحد ما أخذ و لم يعط غيره واشتركا في الكسب حاز في أظهر الوجهين ) (۱) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: أو يشتركا فيما يتقبان في ذممهما من العمل ، الدليل (١٣٩) .

<sup>(</sup>٢) فإن عمل أحدهما دون صاحبه فالكسب بينهما علي ما شرطا ، منار السبيل ( ٣٧٧/١) .

قال في الإنصاف: " لا تصح شركة الدلالين ، لأن الشركة الشرعية لا تخرج عـن الضـمان والوكالة ، و لا وكالة هنا فإنه لا يملك توكيل أحدهما على ببع مال الغير ، ولا ضمان فإنـه لا دين يصير بذلك في ذمة واحد منهما ، ولا تقبل عمل ، ينظر الإنصاف (٤٦٢/٥) .

<sup>(</sup>٤) سقط من ش .

<sup>(</sup>٥) قال في الإنصاف : لا تصبح شركة الدلالين ، قاله في الترغيب وغيره ، وقال في المسوجز : تصبح ، ينظر الإنصاف (-2.7).

<sup>(</sup>٦) الفروع (٢/٣٠٦) ، منتهى الإرادات (٢/٢٣١-٢٣٢) .

کالمباح .

(الخامس: شركة المفاوضة) وهي: لغة : الاشتراك في كل شيء كالتفاوض، قاله في القاموس (۱) قوله (وهي) أي شرعاً: قسمان: صحيح أشار إليه المصنف بقوله: (أن يفوض كل) منهما (إلى صاحبه شراء) الخ (۱) ومعنى التفويض إذنه له في ذلك ولابد فيهما من إحضار كل منهما مالاً للعنان ومالاً للمضاربة ودفع مال المضاربة للمضارب ، وذكر قدر الربح لألها شركة بحمع بين عنان ومضاربة وأبدان ووجوه (ونحوه) (۳) ولأن الشراء في الذمة هو شركة وجوه وضمان من يرى من الأعمال هو شركة الأبدان وما عداهما هو شركة العنان والمضاربة والوضيعة فيها على قدر الماليين.

( ومضاربة ) أي بأن يجعل كل منهما الآخر مضارباً عنه بما يدفعه له من المال .

( وتوكيلاً ) أي : بأن يوكل [كل] (١) منهما الآخر فيما يتعلق بالشركة لكن لا يحتاج لذكر هذا التوكيل في تفويضهما ، ولا لذكر المسافرة بالمسال ولا الارتمان لأن / موضع الشركة يقتضي ذلك .

القسم الثاني: فاسد وهو أن يدخلا في شركة كسب نادراً كو حدان لقطة (٥) أو ركازاً (١) أو يدخلان فيها ما يحصل لهما من ميراث ، أو يدخلا فيها ما يلزم أحدهما من ضمان غصب ونحو ذلك .

<sup>(</sup>١) القاموس المحيط (١/٨٨٠).

 <sup>(</sup>۲) قال المصنف: "وهي - أي المفاوضة - شرعا أن يفوض كل إلى صاحبه شراء وبيعا في الذمة ومضاربة وتوكيلا ومسافرة بالمال وارتهانا "، ينظر الدليل (۱۳۹).

<sup>(</sup>٣) سقط من ش.

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦٣/ب) .

<sup>(</sup>٥) اللقطة : الشيء الذي تجده ملقى فتاخذه المعجم الوسيط (٨٦٨/١) .

<sup>(</sup>٢) الركاز: ما ركزه ألله تعالى في الأرض من المعادن في حالتها الطبيعية، والكنز، والمال المدفون قبل الإسلام المعجم الوسيط (٣٨٢/١).

# باب المساقاة (١)

( وهي )  $^{(7)}$  شرعاً ( دفع شجو) له من ثمر مأكول ولو غير مغروس إلى آخر ليقوم بسقيه وما يحتاج إليه ، ( معلوم )  $^{(7)}$  للمالك والعامل أو وصف له ، فلو ساقاه على بستان غير معين ولا موصوفاً أو على أحد هذين الحائطين لم يصح لأنها معاوضة يختلف الغرض فيها باحتلاف الأعيان م - (1) .

( وأن يكون له ثمر يؤكل ) وإن لم يكن نخلاً ولا كرماً ( ) وعلم منه ألها لا تصح أن جعل له دراهم معينة ولا ثمرة شجرة بعينها ، وإن كان في البستان أجناس وجعل له من كل جنس ( جزءاً مشاعاً معلوماً ) (٢) كنصف البلح وثلث العنب وربع الرمان ونحو ذلك جاز ، أو ساقاه على بستان واحد ثلاث سنين السنة الأولى بالنصف والثانية بالثلث والثالثة بالربع ونحوه جاز ، وتصح المساقاة على البعل من الشجر وهو الذي يشرب بعروقه .

<sup>(</sup>۱) المساقاة في النخيل والكروم على النائث والربع وما أشبهه ، يقال : ساقى فلان فلانسا نخلسة أو كرمة : إذا دفعه إليه واستعمله فيه على أن يعمره ويسقيه ويقوم بمصلحته من الأبار وغيره مما أخرج الله منه ، فللعامل سهم من كذا وكذا سهما مما تُغِله ، والباقي لمالك النخل وأهل العراق يسمونها المعاملة ، لسان العرب (٢٠٢/٦) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: وهي - أي المساقاة - شرعاً: دفع شجرة لمن يقوم بمصالحه بجزء من ثمره، ينظر الدليل (١٤٠).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : بشرط كون الشجر معلوما ، وأن يكون له ثمر يؤكل ، ينظر الدليل (١٤٠) .

 <sup>(</sup>٤) ارشاد أولي النهى لدقائق المنتهى (١١/٢٨).
 (٥) الكريسان النهائق المنتهى (١/١٢/١٨).

<sup>(</sup>٥) الكرم: هو العنب ، المعجم الوسيط (٨١٦/٢) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: وأن يشرط للعامل جزء مشاع معلوم من ثمره ، الدليل (١٤٠) .

( والمزارعة ) (۱) مشتقة من الزرع (۲) ، وتسمى مخابرة (۳) من الخبار – بفتح الخاء وهي الأرض اللينة – و مواكرة (٤) ، وأركاها ستة : العاقد والصيغة والأرض والبذرة والعمل والمشروط للعامل ( بشرط ) أي يشترط لصحة المزارعة ثلاث شروط ، الأول : نص عليه المصنف بقوله ( كون البذر معلوماً جنسه ) (٥) برؤية أو صفة لا يختلف معها كحب حوراني أو شمالي ونحوهما ( وكونه من رب الأرض ) (٢) هذا هو الشرط الثاني احتاره عامة الأصحاب (٧) .

وقوله (من رب ( المسال ) (^^) )أي الأرض [ أي مالك ] (^) عينها أو منفعتها كالمستأجر والموقوف عليه وكذا من في يده أرض خراجية (^ ) كما صرح بذلك في الإقناع (^ ) ، والأجرة على المستأجر دون المزارع وكذا الخراج على من هي في يده .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : والمزارعة شرعا : دفع الأرض والحب لمن يزرعه ويقوم بمصالحه ، الدليل (١) .

<sup>(</sup>٢) لُسان الْعرب (٦/ ٣٦- ٣٧) ، وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ، المصدباح (٢) .

<sup>(</sup>٣) قَالَ فَي لسان العرب: المخابرة: قيل: هي المزارعة على نصيب معين كالثلث والربع وغيرهما، وقيل: هو من الخبار: الأرض اللينة (١٣/٤) مادة (خبر).

<sup>(</sup>٤) الْمكر : سقى الأرض ، وقيل المكرة : السَّقيةُ للَّزرُع ، لسَّانُ العَربُ (١٦٠/١٣) مَادة (م ك ر) .

<sup>(</sup>٥) قَالَ المصنَّف: بشرط كون البذر معلومًا جنسه وقدره ولو لم يؤكل ، ينظر الدليل (١٤٠) .

<sup>(</sup>٦) قال المصنف: وكونه من رب الأرض وأن يشرط للعامل جزء معلوم مشاع منه ، ينظر الدارل (١٤٠) .

<sup>(</sup>V) قال في الإنصاف: قال الشارح: اختار الخرقي وعامة الأصحاب وجزم به القاضي وكثير من أصحابه و أطلقهما في المستوعب والهادي والتلخيص و البلغة والمحرر ، فعلى المذهب لو كان البذر كله من العامل فالزرع له وعليه أجرة الأرض لربها وهي المخابرة ، ينظر الإنصاف (٥/ ٤٨٣).

سقط من ش .

<sup>(</sup>٩) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦٣/ب) .

<sup>(</sup>١٠) الخراج: ما يحصل من غلة الأرض ، المصباح (١٦٦) .

<sup>(</sup>۱۱) الإقناع (۲/۲۲).

( فالمساقاة والمزارعة فاسدة )<sup>(۱)</sup> فالخبر على التوزيع فاندفع ما يقال : لم تحصل المطابقة بين المبتدأ والحبر في التثنية ( وعلى العامـــل تحـــام العمـــل ) (۲) كالمضارب أو إرثه ببيع العروض / بعد فسخ المضاربة لينضر المال (۳) .

فإن قيل: "ما فائدة الفسخ؟" قيل: " فائدته لو حدثت ثمرة بعده كان للعامل أحرة عمله فيها لا حصته منها كما لو انفسخت قبل ظهور الثمرة" ابن نصر الله(1).

( مما فيه (نمو)<sup>(۱)</sup> أو ( صلاح) <sup>(۱)</sup> (للشمر) <sup>(۱)</sup> ) من سقي وحرث وغير ذلك .

(وإن فسخ) رب مال المساقاة قبل ظهور الثمرة والزرع وبعد شروع العامل فعليه للعامل أحرة مثله وعلى رب أصل حفظ ما يحفظ كسد حائط ( وإحراء هر ) وثمن دولاب (^) وما يديره من بهائم وشراء ما يلقح به من طلع وتحصيل زبل وسباخ (٩) لان هذا كله ليس من العمل فهو على رب المال ع ب (١٠).

<sup>(</sup>١) فإن فقد شرط فالمساقاة والمزارعة فاسدة ، والثمر والزرع لربه ، وللعامل أجرة مثله و لا شمئ له ، ينظر الدليل (١٤١) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف : وإن فسخ بعد ظهورها - أي الثمرة - فالثمرة بينهما على ما شرطا ، وعلسى العامل تمام العمل مما فيه نمو أو إصلاح للثمر" ، ينظر الديل (١٤١) .

<sup>(</sup>٣) لم أجد هذا المعنى ووجدت معنى (ينض ) ، وأحسب أنه المقصود هنا ، وينض : قال في المصباح : وأهل الحجاز يسمون الدراهم والدنانير نضا وناضا ، وقال أبو عبيدة : إنما يسمونه ناضا إذا تحول عينا بعد أن كان متاعا ، المصباح (٦١٠) .

 <sup>(</sup>٤) دقائق أولي النهى (٢/٥٣٥) ، المغنى (٥/٢٣٤) .

 <sup>(</sup>٥) كذا في المطبوع و ش وفي الأصل (ثوا).

<sup>(</sup>٦) كذا في المطبوع و ش وفي الأصل (صلاح) .

 <sup>(</sup>٧) كذا في المطبوع ، وفي الأصل وش ( الثمر ) .

<sup>(</sup>٨) هو المنجنون التي تديرها الدابة ، فارسي معرب ، وقيل عربي ، المصباح (١٩٨) .

<sup>(</sup>٩) أرض ذات ملح ونزلا تكساد تنبت وما يعلو الماء من طحلب ونصوه ، المعجم الوسيط (٤٢٨/١).

<sup>(</sup>١٠) النص الوارد في هداية الراغب (٣٧٤).

## باب الإجارة

لغة المحازاة (١) يقال: أجره الله على عمله أي جازاه عليه.

وشرعاً  $^{(7)}$  عقد على منفعة مباحة معلومة بعوض معلوم ، ( معرفة المنفعة )  $^{(7)}$  ، لأنها المعقود عليها فاشترط العلم بها كالبيع أما بعرف كسكنى الدار شهراً أو وصف كحمل زبرة حديد  $^{(3)}$  وزنها كذا إلى محل كذا ، لأن المنفعة إنما تعرف بذلك ، وكذا كل محمل لابد من ذكر وزنه ، والمكان الذي يحمل إليه ، وإذا كان كتاباً فوجد المحمول إليه غائباً فله الأجرة لذهابه ورده ، وفي الرعاية : إن وحده ميتاً فالمسمى فقط ( ويرده )  $^{(9)}$  ، وهو ظاهر الترغيب  $^{(7)}$  م ص  $^{(7)}$  .

(١) الإجارة هي الأجرة على العمل وعقد يُرد على المنافع بعوض ، المعجم الوسيط (٧/١) .

<sup>(</sup>٢) هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة أو موصوفة بالذمية أو عمل معلوم بعوض معلوم والانتفاع تابع ، ينظر حاشية ابن مانع (١٤١) .

قال المصنف: شروطها - أي الإجارة - ثلاثة: معرفة المنفعة ، ومعرفة الأجرة ، وكون النفع مباحات يستوفى دون الأجزاء ، ينظر الدليل (١٤١) .

<sup>(</sup>٤) زبرة الحديد: القطعة الضخمة منه ، وفي التنزيل: (أتوني زُبر الحديد) ، المعجم المحيط (١/ ٤٠٢).

<sup>(</sup>٥) كذا في ش وفي الأصل (فيرده) .

<sup>(</sup>٦) الترغيب: كتاب في الفقه الحنبلي لإبراهيم بن محمد بن أحمد الصقال الأزجي (ت٩٩٥ هـ)، قال في الإنصاف: "وقال في الرعاية وهو ظاهر الترغيب إن وجده ميتا فله المسمى فقط ويرده"، ينظر الإنصاف (٦/٦).

<sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهى (٢٤٢/٢).

(وإن طال) (۱) الأمد، قال في الفروع (۲): وظاهر ولو ظن موت العاقد، ولا فرق بين الوقف والملك بل الوقف أولى، قاله في الرعاية (حيث كان يغلب على الظن بقاء العين) حيثية تقليد إذ المعنى (فتصح إجارة كل ما أمكن) (۲) أنه (إذا قدرت منفعته) الخ (أو قدرت) المنفعة (بالأمد وإن طال) إن كان يغلب على الظن بقاء العين فيها غالباً، فإن ظن عدمها في أثنائها كإجارة دار قديمة قدرها مائة سنة وعبد مائة لم تصح في المدة كلها، وقال ابن نصر الله: قد يتحرج الصحة إلا فيما [يمكن] (١) بقاء العين فيها، والسبطلان فيما زاد بناء على تفريق (الصفة) (٥) ح ف بإيضاح.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "قوله فتصبح إجارة كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه إذا قدرت منفعته بالعمل كركوب الدابة لمحل معين أو قدرت بالأمد وإن طال حيث كان يغلب على الظنن بقاء العين "، ينظر الدليل (۱٤٢).

 <sup>(</sup>۲) والفروع كتاب في الفقة الحنبلي لشمس الدين أبو عبد الله القاضي محمد بن مفلح بن محمد الراميني الدمشقي (ت ۷۹۳ هـ) ، ينظر الفروع (۲۱/٤) .

<sup>(</sup>٣) أي أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١/٦٤) .

<sup>(</sup>a) في ش ( الصفقة ) .

( الأول على عين ) (1) أي الضرب الأول أن تقع الإجارة على منفعة عين ، ثم العين إما معينة أو موصوفة في الذمة ولكل منها شروط ، وبدا بشروط / الموصوفة لقلة الكلام عليها ، فقال : ( فإن كانت ) الخ (٢) ( المسترط فيها استقصاء ) ، وأنه وإنما تصح الإجارة بالصفة في ذلك إن كانت العين ممن يصح السلم (٢) فيها كعبد وبهيمة بخلاف العقار (١) والدور والحمامات (فإنه) (٥) لابد من رؤيتها ولا تصح إجارةما بالصفة حفيد (١) .

( وكون المؤجر يملك نفعها ) (٧) أي نفع العين المؤجرة أو مأذوناً له فيه بطريق الولاية كحاكم يؤجر مالاً نحو سفيه أو غائب أو وقف لا ناظر له ، أو من قبل شخص معين كناظر خاص ووكيل في إحارة لأنها بيع منافع فشرط فيها ذلك كبيع الأعيان .

(١) قال المصنف: " والإجارة ضربان الأول على عين " ، الدليل (١٤٢) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " قُولُه فإن كانت موصوفة اشترطُ فيها استقصاء صفّات السلم وكيفية السير من هملاج وغيره ، ينظر الدليل (١٤٢) .

<sup>(</sup>٣) السلم : الإعطاء والتسليف ، لسان العرب مادة غرر ، وشرعا : عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد .ينظر : كشاف القناع (٣٢٤/٣)

<sup>(</sup>٤) العقار : كل ملك ثابت له أصل كالأرض والدار ، والعقار الحر : مأ كان خالص الملكية ياتي بدخل دائم يسمى ربعا ، المعجم الوسيط (٦٣٧/٢) .

 <sup>(</sup>٥) كذا في ش وفي الأصل (فإنها).

<sup>(</sup>٦) والحفيد هو عثمان بن أحمد بن تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الشهير بابن النجار ، أحمد أجلاء علماء الحنابلة بمصر ، كان قاضيا بالمحكمة الكبرى بمصر ، فاضلا جليلا ذا وجاهة ومهابة عند عامة الناس وخاصتهم ، له عدة مصنفات منها حاشية على منتهى الإرادات ، توفي سنة أربع وستين وألف ، ينظر السحب الوابلة ( ٢٣/٢ ) .

 <sup>(</sup>٧) قال المصنف: وكون المؤجر يملك نفعها وصحة بيعها سوى حر ووقف وأم ولد واشتمالها على النفع المقصود منها ، ينظر الدليل (١٤٢) .

قوله: (والتي فيقول من حجارة أو آجر) (۱) ونحوه فلو بناه ثم سقط فله الأجرة لأنه وفّى بالعمل، إلا أنه فرط نحو إن بناه محولا فعليه إعادته وغرم ما تلف به (وأن لا يجمع بين تقدير المدة والعمل) كقوله: استأجرتك لتخيط هذا الثوب في يوم لأنه قد يفرغ منه قبل انقضاء اليوم فإن استعمل في بقية فقد زاد على المعقود عليه وإن لم يعمل فقد تركه في بعض زمنه فيكون غرراً (۲) يمكن التحرز منه ولم يوجد مثله في محمل الوفاق.

<sup>(</sup>١) كذا في المخطوط ولم أقف على معناها .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: وأن لا يجمع بين تقدير المدة والعمل كتخطيه في يوم ، ينظر الدليل (١٤٢) .

<sup>(</sup>٣) الغرر: الحظر والتعريض للهلكة وبيع الغرر: بيع ما يجهله المتبايعان أو ما لا يوثق بتسلمه، كبيع السمك في الماء، وحبل غرر: غير موثوق به، المعجم الوسيط (٢٧٢/٢).

( فلا تصح الإجارة لأذان وإقامة )..الخ (١) مفرع على قول ( لا يشترط أن يكون ) ... الخ قال الشيخ تقى الدين : " ولا يصح الاستئجار على القراءة وإهدائها للميت "(٢) ، وقد قال العلماء إن القارئ إذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له في أي شيء يهدى للميت ح ف (٢) .

( ونيابة في حج ) (٤) وكدذا نيابة في العمسرة والغرو ، وقال في الرعاية (٥) : ولا يصح استئجاره على غسل ميت وحمله ودفنه فيكره ويحرم ، قال : قلت : "وهو أقيس " ، ( وتجوز الجعالة ) (١) على ذلك لأنما أوسع من الإجارة ، ويفتقر فيها مالا يفتقر في الإجارة ولهذا جاز مع الجهالة .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: كون العمل لا يشترط أن يكون فاعله مسلما فلا تصبح الإجارة لأذان وإقامة وإمامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء، ينظر الدليل (١٤٣/١٤٢).

<sup>(</sup>٢) قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه ألله في حكم استنجار قارئ ليقرأ القرآن على روح الميت : هذا من البدع ، وليس فيه أجر لا للقارئ ولا للميت ، ذلك لأن القارئ إنما قرأ للسدنيا والمسال فقط ، وكل عمل صالح يقصد به الدنيا فإنه لا يقرب إلى الله ، ولا يكون فيه ثواب عنسد الله ، وعلى هذا يكون هذا العمل - أي استنجار شخص ليقرأ القرآن الكريم على روح الميت - يكون هذا العمل ضائعا ليس فيه سوى إتلاف المال على الورثة ، فليحذر منه فإنه بدعة ومنكر ، أ . هـ . ، ينظر مجموع فتلوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢٠٤/٢) فتاوى العقيدة .

 <sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٤٦/٦) ، مطالب أولي النهى (٣٨/٣) .

<sup>(</sup>٤) أي لا تصح الإجارة أيضا في نيابة حج .

<sup>(</sup>٥) ينظر الإنصاف (٦/٦٦).

<sup>(</sup>٢) الجعالة : هي جعُل مال معلوم لمن يعمل عملا مباحاً ولو مجهولا ، ينظر الدليل (١٥٩) .

( ولا بتلف المحمول ) (١) كما لو استأجر دابة ليحمـل عليهـا هـذا القنطار (٢) والقطن فتلف لم تنفسخ (٢) ، وله أن يحملها من أي قطن كان .

قوله: ( **ولا بانتقال الملك فيها بنحو هبة** ) أو وصية<sup>(١)</sup> أو خلع<sup>(٥)</sup> أو نحو ذلك<sup>(٦)</sup> ، ولو باع الوارث الدار التي تستحق المعتدة للوفاة ( سكنها )<sup>(٧)</sup> وهمي حامل فقال / الموفق : " لا يصح بيعها " ، وقال المجد <sup>(٨)</sup> : " قيماس للمخدهب ١٩٧ الصحة " ، قال في الإنصاف : " وهو الصواب " <sup>(٩)</sup> إقناع<sup>(١٠)</sup> .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "والإجارة عقد لازم لا تنفسخ بموت المتعاقدين ، ولا بنلف المحمول ، ولا بوقف العين المؤجرة ، ولا بانتقال الملك فيها بنحو هبة وبيع ، ينظر الدليل (١٤٣) .

 <sup>(</sup>٢) القنطار: هو المال الكثير ، المعجم الوسيط (٢٩٢/٢) .

 <sup>(</sup>٣) لأن المعقود عليه المنفعة فله أن يحمل ما يماثله .

<sup>(</sup>٤) الوصية : ما يوصني به ، المعجم الوسيط (١٠٨٠/٢) .

<sup>(</sup>٥) الخلع: أن يطلق الرجل زوجته على فدية منها ، المعجم الوسيط (٢٥٩/١) .

<sup>(</sup>٦) لأن الإجارة عقد على المنافع فلا تمنع بالبيع .

<sup>(</sup>٧) في ش ( سكناها ) .

<sup>(</sup>٨) هو الفقيه المفنن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن علي به تيميه الحراني الملقب بمجد الدين أبي البركات ، جد شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية ولد سنة تسعين وخمسمائة ، وله مصنفات كثير ة منها : المحرر في الفقه ، والمنتقى من أحاديث الأحكام ، وله مسودة في أصول الفقه زاد فيها ولده عبد الحليم ثم حفيده شيخ الإسلام وله كتاب أحاديث التفسير ، توفي سنة اثنين وخمسين وستمائة ، ترجمته في ذيه طبقات الحنابلة (٢٤٩/٢) النص الوارد في مطالب أولى النهي (٦٦٥/٣) .

<sup>(</sup>٩) ينظر الإنصاف (٦٩/٦).

<sup>(</sup>١٠) ينظر الإقناع (٣١٣/٣).

(والأجرة له) أي الأجرة من حين الشراء للمشتري ، واستشكل بكون المنافع مدة الإجارة غير مملوكة للبائع فلا تدخل في عقد البيع فكيف يكون عوضاً للمشتري ؟ ، وأجيب بأن البائع يملك عوضها ، ولو انفسخ العقد لرجعت إليه فإذا باع العين ومنافعها و لم يستثني شيئاً لم تكن تلك المنافع له لشمول البيع للعين ومنافعها ، وهذا كله إذا كان المشتري غير المستأجر ، فإن كان هو المستأجر احتمع عليه للبائع الأجرة والثمن لأن شراء الإنسان لملك نفسه محال قاله ع ب(١) ، (وهدم الدار) أي وتنفسخ الإجارة بمدم الدار ، ويخير مستأجر فيما الهد بعضه بين فسخ وإمساك ، فإن أمسك فبالقسط من الأجرة لأنه رضي به ناقصاً فأشبه ما لو رضي بالبيع معيباً ذكره ابن عقيل (٢) .

ینظر دقائق المنتهی (۲۲۹/۲).

<sup>(</sup>٢) قَالَ المصنف : "وتنفُسخُ - أي الإجارة - بتلف العين المؤجرة المعينة ، وبموت المرتضع ، وهدم الدار " ، ينظر الدليل (١٤٤).

<sup>(</sup>٣) الإمام أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادي الظفري صاحب التصانيف ، ولد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة ، وتوفي سنة ثلاث عشرة وخمس مائة ، من مصيفاته : كتاب الفنون والتذكرة وغيرهما ، ترجمته في طبقات الحنابلة (٢٥٩/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٥/١٩) ، ينظر دقائق أولي النهي (٢٠٩/١) ، مطالب أولمي النهي (١٧٩/٥) .

(خاص) (١) سمي خاصاً لاختصاص المستأجر بنفعه في تلك المدة دون سائر الناس، (وهو من قدر نفعه بالزمن) يعني أن الأجير الخاص هـو مـن استؤجر مدة معلومة يستحق المستأجر نفعه في جميعها بأن استأجر لخدمة أو عمل يوماً أو أسبوعاً، سوى فعل الخمس بسننها أي المؤكدات في أوقاتها وصلاة جمعة وعيد، قال المحد في شرحه: (٢) " وظاهر النص يمنع من شهود الجماعة إلا بإذن أو شرط " عثمان (٢).

( وهو من قدر نفعه بالعمل ) (1) (كخياط ثوب) (0) وحمسل شيء إلى مكان معين أو على عمل في مدة لا يستحق نفعه في جميعها كالطبيب سمي مشتركاً لأنه يتقبل أعمالاً لجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشتركون في نفعه كالحائك والقصار والصباغ(1) فكل منهم ضامن ما تلف بفعله عثمان (٧) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " الأجير قسمان: خاص وهو من قدر نفعه بالزمن " ، ينظر الدليل (١٤٤).

<sup>(</sup>٢) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية الحراني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة ، ولم أجد النص في المحرر ووجدته في دقائق أولي النهى (٢٥٦/٣) .

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النجدي (٩١/٣).

<sup>(</sup>٤) أي المشترك ، وهو القُسم الثَّاني من أقسام الأجير .

<sup>(ُ</sup>هُ) كَذًا في شُّ وفي الأَصل (ٰ خياطٌ ثوب ) .

<sup>(</sup>٦) الصباغ: من عمله تلوين الثياب ونحوها ، المعجم الوسيط (٢٦/١) .

<sup>(</sup>٧) ينظر حاشية النجدي (٩٣/٣-٩٤).

(فالخاص لا يضمن ما تلف (في يده) (۱) (۱) الباء بمعنى في كما عبر به في الإقناع (۱) كما لو انكسرت منه الجرة التي يستقي بها ، و الآلة التي يحرث بها ونحو ذلك لأن (عمله) (على غير مضمون عليه ، فلم يضمن ما تلف به كسراية القصاص والحد ، (وبانقطاع حبله) (۱) الذي يشد به حمله ويضمن ما نقص بخطأه في فعله كصباغ أمر بصيغ ثوب / أصفر فصبغه أسدود ، وحياط أمر (۱۹۷ بتفصيله قباءاً (۱) ففصله قميصاً (۷) ونحو ذلك لأن عمله مضمون عليه (فما) (۱) تولد منه يجب أن يكون مضموناً عليه كالعدوان بقطع عضو .

(١) كذا في المطبوع وفي الأصل وش (بيده).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " فالخاص لا يضمن ما تلف في يده إلا أن فرط " ، ينظر الدليل (١٤٥) .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإقناع (٣٠٣/٢).

 <sup>(</sup>٤) كذا في ش وفي الأصل (عمل).

<sup>(</sup>٥) قال المصنف: "والمشترك يضمن ما تلف بفعله من تخريف ، وغلط في تفصيل ، وبزلقه و وسقوطه عن دابته ، وبانقطاع حبله " ، ينظر الدليل (١٤٥) .

<sup>(</sup>٦) قب قبنا: دق خصره وضمر بطنه فهو أقب ، المعجم الوسيط (٧٣٦/٢) .

 <sup>(</sup>٧) كذا في ش وفي الأصل (كبيصاً) ، وما أثبته الصواب .

<sup>(</sup>A) كذا في ش وفي الأصل (فيما).

( وبانتهاء المدة . ) الخ (۱) وتستقر الأجرة بانتهاء مدة الإجرارة ، وقال ) (۲) عوض عن المضاف إليه مع تسليم العين وعدم المانع من الانتفاع ولو لم ينتفع ، لأن المعقود عليه تلف تحت يده وهو حقه فاستقر عليه بدله كثمن مبيع إذا تلف بيد المشتري .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " وتستقر الأجرة بفراغ العمل وبانتهاء المدة " ، ينظر الدليل (١٤٥).

<sup>(</sup>۲) سقط من ش .

### باب المسابقة (١)

أَجْمَع المُسلمون على حوازها ، وسنده قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِن قُوَّةٍ ﴾ الآية (٢) .

## كتاب العارية (٢)

( وهي مستحبة ) (ئ) لألها من البر فلا بحب ، قال تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ ) (وهي مستحبة ) لله عنهما الله عنهما الله عنهما الله عنهما الله عنهما الم المعواري " (معقدة بكل قول أو فعل يدل عليها ) كأعرتك هذه الدابة ونحوه ، وكدفعه دابة لرفيقه عند تعبه فإذا ركب الدابة كان قبولاً ( كون العين منتفعاً بها مع بقائها ) (منهم كدواب ولباس ، بخلاف مالا ينتفع به إلا مع تلف عينه كأطعمة و أشربة ، فإن اعطاها بلفظ الإعارة قال (ابن نصر الله) (۹): "يحتمل أن يكون إباحة الانتفاع على وجه الإتلاف " نقله المحد في شرحه وأقتصر عليه (۱۰) ع ب .

<sup>(</sup>۱) المسابقة من السَبَق - بالتحريك - الخطر الذي يوضع بين أهل السباق ، وفي التهذيب : الــذي يوضع في النضال والرهان في الخيل فمن سبق أخذه ، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر ) ، والسبق - بفتح الباء - : ما يجعل من المال رهنا على المسابقة ، وبالسكون مصدر سبقت أسبق ، المعنى لا يحل أخذ المال بالمسابقة الا في هذه الثلاثة ، لسان العرب (١٦١٦) مادة ( س ب ق ) .

<sup>(</sup>٢) سورة الأنفال آية (٢٠) .

 <sup>(</sup>٣) العارية لغة : المنيحة ، ذهب بعضهم إلى أنها من العار ، وهو قويل ضعيف ، وقال الليــث :
 سميت العارية عارية لأنها عار على من طلبها ، وفي الحديث أن امرأة مخزومية كانت تستعير
 المتاع وتجحده فأمر بها فقطعت يدها ، لسان العرب (٩٥/٩ ١٩٤٣ ٩٥/٩) .

<sup>(</sup>٤) قال المُصنف: " وهي مستحبة منعقدة بكل قول أو فعل يُدل عليها ، الدليل (١٤٨) .

 <sup>(</sup>٥) سورة الماعون أية (٧) .

<sup>(</sup>٢) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، كنيته أبو العباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يقال له حبر العرب ، والذي لقبه بذلك جرير ملك العرب ، وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم ضمه إليه وقال : " اللهم علمه الحكمة " ، وقال عليه الصلة والسلام : " اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل " ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ ، ينظر الإصابة في تمييز الصحابة (٣٣١-٣٣٤)

<sup>(</sup>٧) ينظر المبدع (١٣٧/٥) ، كشاف القناع (٦٢/٤) .

 <sup>(</sup>٨) وهذا الشرط الأول من شروط العارية .

<sup>(</sup>٩) في ش (ابن عقيل) ، ينظر في كشاف القناع (٦٢/٤) ، مطالب أولي النهي (٧٢٣/٣) .

<sup>(</sup>١٠) ينظر دقائق اولي النهي (٢٨٨٢).

## كتاب الغصب

وهو لغة : أخذ الشيء ظلماً <sup>(۱)</sup> ، واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله : ( وهو الاستيلاء ).. الخ <sup>(۲)</sup> وهو الاستيلاء الصادر من غير الحربي<sup>(۳)</sup> المعهود في لسان الشرع ، أخذ من تعريف طرفي الجملة والمقام .

ومنه المأخوذ مكساً (٤) ونحوه ، قال م خ (٥) : بقي ان استيلاء الحسربي على مال الذمي (٦) والمستأمن والمعاهد (٧) هل يسمى غصباً ؟ ، فعلى هذا إن استيلاء الذمي وما عطف عليه على مال المسلم ليس غصباً (أخذاً) (٨) من قول غير حربي ، لأنه يملكه بذلك كما تقدم في الغنيمة .

(عدواناً) أي: قهراً حالاً من الاستيلاء وخرج به الاختلاس والنهب والسرقة لعدم القهر فيها ، وخرج به استيلاء الولي على مال موليه والحاكم على مال المفلس والمسلمين على مال أهل الحرب لا يقال قيداً عدواناً ، مستدركاً في التعريف للاستغناء عنه بالاستيلاء لأنا نقول لا يستلزمه لاستيلاء الحماكم ..الخ (أضعاف قيمته) أي المغصوب ، لأنه هو المتعدي لكونه بني عليه أو بعده .

<sup>(</sup>١) لسان العرب (٧٧/١).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " وهو الاستيلاء عرفا على حق الغير عدوانا ، ينظر الدليل (١٥٠) .

 <sup>(</sup>٣) الحربي هو :الكافر الذي ليس بينه وبين المسلمين عهد .

<sup>(</sup>٤) مكس الشيء مكساً نقص وفي البيع نقص الثمن والضريبة قدّرها وجباها ، المعجم الوسميط (٤) . (٩١٦/٢) .

<sup>(</sup>٥) لعله يقصد بهذا الرمز محمد الخلوتي ابن أخت الشيخ منصور البهوتي .

<sup>(</sup>٢) الذمي : المعاهد الذي أعطي عهداً يأمن به على ماله وعرضه ودينه ، المعجم الوسيط (٢٧/١) .

 <sup>(</sup>٧) المعاهد : من كان بينك وبينه عهد وأكثر ما يطلق في الحديث على أهل الذمة وقد يطلق على غيرهم من الكفار إذا صولحوا على ترك الحرب مدة ما ، لسان العرب (٤٤٩/٩) .

<sup>(</sup>٨) كذا في ش وفي الأصل ( أخذ ) .

ونحوه كما لو خلط بمتميز (كسمسم) (١) ببر أو شعير / وانفلات حيوان  $^{(1)}$  ببر أو شعير / وانفلات حيوان  $^{(1)}$  غصب بموضع يعسر مسكه ويحتاج فيه إلى أجرة ، فعلى غاصب لقوله عليه السلام : (على اليد ما أخذت حتى تؤديه ) $^{(7)}$  رواه أبو داود والترمذي .

(قلعها) (٣) وجوباً (وردها) لربها ، ولا أثر لضرره لأنه بتعديه كما لو غصب فصيلاً (٤) وأدخله داره فكبر وصار لا يمكنه إخراجه لضيق بابها عليه فإنــه ينقض مجاناً ويخرج الفصيل .

(١) كذا في ش ، وفي الأصل (كسمن ) .

<sup>(</sup>٢) سنن الترمذي كتاب البيوع، باب ماجاءفي أن العارية مؤداة برقم (١١٨٧) ، و أبو داوود فـــي كتاب البيوع ، باب تضمين العارية برقم(٣٠٩١) وابن ماجة في كتاب الأحكام، بـــاب العاريـــة برقم(٢٣٩١) واللفظ له

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : " وإن سمر بالمسامير بابا قلعها وردها " ، ينظر الدليل (١٥٠) .

<sup>(</sup>٤) الفصيل: ولد الناقة أو البقرة بعد فطامة وفصله عن امه ، المعجم الوسيط (٧١٧/٢).

( وعلى الغاصب أرش ) (۱) فاعل يجب المقدرة في نظم الكلام لحصوله بتعديه على ملك غيره ، قوله : ( بمثله ) متعلق بـ ( ضمن ) ، و المثلى كل مكيل أو موزون سواء تماثلت أجزاء المثل أو تفاوتت كالأثمان ولو دراهـم مغشوشـة والحبوب ، و ينبغى أن يستثنى منه الماء فإنه مثلي ويضمن بقيمتـه ، ذكـره في المبدع (۱) .

( والمتقوم ) أي : ويضمن المتقوم وهو غير المثلي إذا تلف ( بقيمة يسوم تلفه ) ، ولو زادت قيمته بعد ، والمراد باليوم هنا الوقت ليلاً أو نهساراً [ لا ] (٣) فيما يظهر .

( في بلد غصبة ) من نقده أو غالبه ظاهره ، ولو كانست قيمتسه في التلف أكثر .

( بأكثر من قيمته أو وزنه )<sup>(٥)</sup> ، فإن كان المصوغ من ( غير )<sup>(١)</sup> أحــد النقدين قُوِّم بالآخر لئلا يؤدي إلى الربا ، فيقوم حلي الذهب بالفضة وحلي الفضة بالذهب أو كان المغصوب محلى بأحدهما قومه بغير جنسه ، وإن كان محلى بما معاً قوم . مما شاء منهما للحاجة إلى التقويم .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " وعلى الغاصب أرش نقص المغصوب ، وأجرته مدة مقامه بيده ، فإن تلف ضمن المثلي بمثله ، والمتقوم بقيمته يوم تلفه في بلد غصبه " ، ينظر الدليل (١٥١) .

<sup>(</sup>٢) المبدع (٥/١٤).

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١/٦٥) ، واحسب أن المعنى يستقيم بدونها .

<sup>(</sup>٤) لأنه موضع الضمان بمقتضى التعدي ، منار السبيل (١/٤٠٤) .

 <sup>(</sup>٥) قال المصنف: " ويضمن مصاغا مباحا من ذهب أو فضنة بـالاكثر مـن قيمتـه أو وزنـه ،
 والمحرم بوزنه ، ينظر الدليل (١٥١) .

<sup>(</sup>٦) سقط من ش .

( والمحرم ) : أي ويضمن ( المحرم )(١) الصناعة ( بوزنه ) متعلق بيضــمن من جنسه فقط ، لأن الصناعة المحرمة لا قيمــة لهــا شــرعا ، وفي الانتصــار والمفردات (٢) : ولو حكم حاكم بغير المثل في المثلى وبغير القيمة في المتقــوم لم ينفذ حكمه و لم يلزم قبوله واقتصر عليه في المبدع<sup>(٣)</sup> وغيره .

(استقر الضمان عليه) (٤) لأنه أتلف مال غيره بغير إذنه ، وللمالك تضمين الغاصب ، لأنه أحال المالك بينه وبين ماله ، والآكل لأن التلف حصـــل بيده ، فإن ضمن الغاصب رجع على الأكل ، قاله في المبدع (٥٠).

قوله: (ومن اشترى أرضاً)(١) ... الخ، وللمالك تضمين من شاء من الغاصب والمشتري أجرة مثلها وأرش نقصها ، فإن ضمن الغاصب لم يرجع بــه على المشتري ، وإن ضمنه للمشتري رجع به على الغاصب ، ويرجع عليه أيضاً بقيمته الغراس إن تلف / بالقلع<sup>(٧)</sup> .

۹۸/س

<sup>(</sup>¹) (۲) الانتصار في المسائل الكبار ، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي (ت ٥١٠ هـ ) ، طبع جزء منه ، والمفردات .

المبدع (٥/٤) ، كشاف القناع (٤٣/٥) .

قال المصنف: " وإن أطعم الغاصب ما غصبه حتى ولو لمالكه ولم يعلم لم يبرأ الغاصب ، وإن (1) علم الأكل حقيقة الحال استقر الضمان عليه " ، ينظر الدليل (١٥١) .

<sup>(°)</sup> قال المصنف : " ومن اشترى ارضا فغرس فيها أو بنى فيها فخرجت مستحقة للغير وقلع غرسه وبناءه ، رجع البائع بجميع ما غرمه " ، الدليل (١٥٢) .

لأن الغاصب غرّ المشتري ببيعه ، وأو همه أن الأرض ملكه ، وذلك بسبب نمائـــه وغرســـه ، **(Y)** ينظر منار السبيل (٤٠٥/١) .

ولا يرجع مشتري بخراج أرض غرمه ولا بنفقة حيوان على بائع ، لأنه دخل في الشراء ملتزماً ذلك ، لأن عقد البيع يقتضي النفقة على المبيع ودفع حراجه ، قلت : " قياس ذلك أن الزوج لا يرجع على الغاصب بما أنفقه على الزوجة إذا خرجت مغصوبة كما أنه لا يرجع على الحرة في النكاح الفاسد " ش ع .

قوله: (فيه مائع) (۱) أو جامد فأذابته الشمس أو ألقته الريح (۱) بخلاف ما أذابته نار قربها إليه غيره فإن قياس المذهب يضمنه مقربها ذكره المحد ( $^{(7)}$ ), ولو فتح بثقاً وهو الجسر الذي يحبس الماء فأفسد الماء زرعاً أو غيره ضمن قال م ص  $^{(3)}$  قلت: " وعلى قياسه لو فات به ريّ شيء من الأرض التي كانت تروي بسبب سده فيضمن فاتحه خراجه وعلى قياسه لو فرط من يلي سد البثق فيه فأزاله الماء عند علوه وأتلف شيئاً أو فات به ريّ شيء من الأرض "عثمان ( $^{(9)}$ ).

قوله: ( ومن أوقف دابة ) (1) له أو لغيره ( بطريق ) ويده عليها بأن كان راكباً أو نحوه فأتلفت شيئاً أو جنت بيد أو رجل ضمن موقفها ورابطها ، قاله في الإقناع ( $^{(4)}$ ) ، قال في شرحه  $^{(5)}$ : ظاهره ( لا يضمن )  $^{(9)}$  جناية ذنبها وعلم منه أنه لو أوقفها أو ربطها بملكه أو موات أنه لإضمان وهو كذلك ، ذكره الحارثي

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ومن فتح قفصا عن طائر أو حل منا أو أسيرا أو حيوانا مربوطا فذهب، أو حل وكاء زق فيه مائع فاندفق ضمنه "، ينظر الدليل (١٥٢).

 <sup>(</sup>٢) فإن الغاصب يضمنه لأنه تلف بسبب فعله .

 <sup>(</sup>٣) المحرر في الفقه (٩/١٥).

 <sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النهي (٢/ ٣٢٥).

<sup>(</sup>٥) ينظر حاشية النجدي (٢٠٧/٣).

<sup>(</sup>٦) قوله :" ومن أوقف دابة بطريق ولو واسعا ، أو ترك بها نحو طين أو خشبة ضمن ما أتلفه بذلك " ، ينظر الدليل (١٥٢) .

 <sup>(</sup>٧) ينظر الإقناع (٢/٢٥٣).

<sup>(</sup>٨) ينظر مطالب أولي النهي شرح غاية المنتهي (٣٣٣/٥) .

<sup>(</sup>٩) كذا في المطبوع ، سقط من الأصل و ش ، ينظرُ كشافُ القناع (١٢٠/٤) .

( نحو طين ) كحجر أوقشر بطيخ أو رش فيه فزلق إنسان ضمنه (۱) ، إلا إن كان الرش لتسكين الغبار على الوجه المعتاد فلا ضمان في ذلك ، عثمان (۲) .

(ضمن ما تلف بدلك) الباء للسببية أي ضمن ما لو تلف بسبب ذلك الفعل لتعديه به ، لأنه ليس له في الطريق حق ، وطبع الدابة الجناية بفمها أو رجلها فإيقافها في الطريق كوضع الحجر ونصب السكين .

( أو أسداً أو ذئباً أو جارحاً )<sup>(٣)</sup> ، أي أو اقـــتنى (أســـداً ) <sup>(٤)</sup>..الخ أو كبشاً معلماً النطاح أو اقتنى هراً تأكل الطيور وتقلب القدور مع علمه بحالهـــا ، ويجوز قتله حينئذ<sup>(٥)</sup> ، أو نحو قرد وصقر وباز ، ع ب .

<sup>(</sup>١) أي الغاصب لتعديه بذلك ، ولأنه ليس له في الطريق حق ، ينظر منار السبيل (١٦/١) .

<sup>(</sup>۲) ينظر حاشية النجدي (۲۰۸/۳).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: " ومن اقتنى كلبا عقورا أو أسود بهيما أو أسدا أو ذئبا جارحا فائلف شدينا ضمنه " ، ينظر حاشية النجدي (٢٠٨/٣) .

 <sup>(</sup>٤) سقط من الأصل وهو المثبت في ش (٦٦/ أ).

<sup>(°)</sup> قال في الإنصاف: " لو اقتنى هرة تأكل الطيور ، وتقلب القدور في العادة فعليه ضمان ما تتلفه ليلاً ونهارا كالكلب ، جزم به في المغني والشرح والفروع وغيرها ، فإن لم يكن مسن عادتها ذلك فلا ضمان ، قاله الأصحاب ، ويجوز قتل الهر بأكل لحم ونحوه – على الصحيح مسن المذهب - قدمه في الفروع " أه ، ينظر الإنصاف (٢٣٣/٦-٢٢٤) .

(ضمنه) (۱) مقتنيها إن دخل بإذنه و لم ينبهه على الكلب أو عقره ، أو خرق ثوبه خارج منزله ، فيضمن مقتنيه بخلاف بوله وولوغه في إناء / ١٩٩/ الغير ، فإنه لا يضمن لأن هذا لا يختص بالكلب العقور ، ولا فرق في ضمان إتلاف مالا يجوز اقتناؤه مما تقدم بين الإتلاف في الليل والنهار بخلاف البهائم (۲) كما سيجيء .

قوله: (ضمن ما أتلفه) — أي النار — ، قال في الرعاية (٢) : قلت : "وإن كان المكان مغصوباً ضمن مطلقاً يعني سواء فرط أو لا "وجزم [. ععناه] (٤) في الإقناع (٥) ، (لا إن (طرأت) (١) ريح (٧) (يعنى ) (٨) ) ، قال في عيدون المسائل (٩) : "لو أحجها على سطح دار فهبت الريح فأطارت الشرر لم يضمن لأنه في ملكه و لم يفرط ، وهبوب الريح ليس من فعله " ، قال المحد : "أو أوقد نار الخبز ونحوه في السفينة فظاهر رواية ابن هاني (١٠) وحسرب (١١) لا ضمان عليه ، لأنه لابد له منه ، قال م ص (١٢) : " فيؤخذ منه الضمان لو أوقدها لتناول التن المشهور في مصر بالدخان لأنه غير ضروري " .

<sup>(</sup>۱) لأنه متعدي باقتنائه ، منار السبيل ( ۲۰۱۱ ) .

<sup>(</sup>۲) ينظر كشاف القناع ( ۱۱۷۱۶) (۳)

 <sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٢٢٤/٦).
 (٤) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش

 <sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (٦٦/أ) .
 (٥) ينظر الإقناع (٣٦٠-٣٥٠) .

<sup>(</sup>٦) كذا في المتن ، وفي الأصل و ش (طارت ) .

 <sup>(</sup>٧) قال المصنف: "ومن أجج نارا في ملكه فتعدت إلى ملك غيره بتفريطه يضمن ، لا إن طرات
ريح " ، ينظر الدليل (١٥٣) .

<sup>(</sup>٨) سقط من ش .

<sup>(</sup>٩) عيون المسائل لابن الفراء محمد الحسين بن محمد البغدادي (ت ٤٥٨ هـ) ، ينظر كشاف القناع (١١٨/٤) ، الإنصاف (٢٢٤/٦) .

<sup>(</sup>۱۰) ابن هانئ : هو اسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو يعقوب خدم الإمام أحمد ، ونقل عنه مسائل كثيرة ، توفي ببغداد سنة خمس وسبعين ومائتين ، ينظر طبقات الحنابلة (۱۰۸/۱- ۱۰۸ ) . وسير أعلام النبلاء (۱۹/۱۳ - ۲۰) .

<sup>(</sup>١١) حرب : هو لهو محمد ، وقيل أبو عبد الله حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني الفقيه الحنبلي تلميذ لحمد ، قاله عنه خلال : " حسن المرذوي على الخروج اليه " توفي سنة ثمانين ومائتين وقد قارب التسعين ، ترجمته في طبقات الحنابلة (١٤٥/١) ، سير أعلام النبلاء (٢٤٤/١٣) .

<sup>(</sup>۱۲) ينظر دقائق أولي النهى (۳۲۷/۲) .

قوله: (غير ضارية) (١) أي معروفة بالصول، وقوله [ نماراً ] (٢) أي في النهار فهو منصوب بترع الخافض.

قوله: ( من الأموال والأبدان ) بيان لما إن لم تكن يده عليها ولو كان المتلف صيداً بالحرم لحديث: ( العجماء جرحها جبار ) متفق عليه (7) ، يعني هدراً ، فإن كانت ضارية أو من الجوارح وشبهها ضمن ، قال الشيخ تقي الدين (3): فيمن أمر رجلاً بإمساكها – أي الضارية – ضمنه إن لم يعلمه بما ، وفي الانتصار (9): البهيمة الصايلة (1) يلزم مالكها وغيره إتلافها .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ولا يضمن رب بهيمة ضارية ما أتلفته نهارا من الأموال والأبدان "، ينظر الله الدليل (۱۰۳).

 <sup>(</sup>٢) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (١/٦٦) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري في باب المعدن جبار والبئر جبار ، (٢٥٣٣/١) الحديث (١٤٢٧) ، ومسلم في باب جرح المعجماء والمعدن والبئر جبار (١٣٣٤/٣) الحديث (١٧١٠) .

<sup>(</sup>٤) ينظر كشاف القناع (١٢٢/٤) ، دقائق أولمي النهي (٣٢٩/٢) .

<sup>(</sup>٥) ينظر الإنصاف (٢٣٦/٦) ، الفروع (٣٩٠/٤) .

<sup>(</sup>٦) قال الليث: صال يصول صيالاً وصوالاً وهو جمل صؤول وهو الذي يأكل راعيه ويوائه به الناس فيأكلهم ، وصال الفحل على الإبل صولة فهو صؤول قاتلها وقدمها ، قهال أبسو زيد: صؤل البعير يصؤل بالهمز صألة إذا صار يشكل الناس ويعدو عليهم فهو صؤول ، لمسان العرب (٤٤٤/٧) .

قوله: (ويضمن راكب وسائق وقائد) (۱) سواء كان مالكها أو أحيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً أو موصىً له بنفعها أو راعياً لها ، ما لم تنفلت من يد أحدهم ، وكذا لا يضمن لو أمسك الراكب اللحام (۲) فغلبت بقوة رأسها لأنها خارجة عن اختياره وضبطه ، عثمان باختصار (۳) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويضمن راكب وسائق وقائد قادر على التصرف فيها ، وإن تعدد راكب ضمن الأول أو من خلفه إن انفرد بتدبيرها ، وإن اشتركا أو لم يكن إلا قائد وسائق اشتركا في الضمان " ، ينظر الدليل (۱۵۳) .

<sup>(</sup>٢) اللجام: الحديدة في فم الفرس ثم سموها مع ما يتصل بها من سيور وآلـة لجامـا ، المعجـم الوسيط (٢)/ ٨٤٩).

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النجدي (٣/٢١٦).

( قادر على التصرف فيها ) علم منه أنه لاضمان على المريض والصغير والأعمى ونحوهم ، ويضمنون مع سبب كنحس (١) وتنفير ، قاله بعضهم ، ( ها أتلفته ليلاً ) فقط نصاً أي في الليل فهو منصوب بترع الخافض .

( إن كان بتفريطه ) في حفظها بأن لم يضمنها بحيث لا يمكنها الخروج فإن ضمنها / فأخرجها غيره بغير إذنه أو فتح عليها باباً فالضمان على مخرج ٩٩/ب وفاتح دون مالكها لتسببه ولا يضمن ما أفسدته نهار إلا غاصبها فيضمن ما أفسدت نهاراً أيضاً لتعديه بإمساكها .

( وكذا مستعيرها ) (۲) ..الخ أي يضمنون ليلاً (۳) فقط إن كان بتفريط كل واحد منهم كما يؤخذ من صنيعه .

<sup>(</sup>١) نخس الدابة : طعن مؤخرها أو جنبها بالمنخاس لتنشط ، المعجم الوسيط (٩٤٥/٢) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف : " وكذا مستعيرها ومستأجرها ومن يحفظها " ينظر الدليل (١٥٣) .

<sup>(</sup>٣) لأن أيديهم عليها.

قوله: (دفعاً عن نفسه أو ماله) (١) ، فدفعاً مفعول لأجله ، لقتله يعين إن لم يندفع إلا بالقتل فلا يضمنه فلو دفعه عن غيره ضمن الدافع الصايل ، إلا إن كان الصايل ولده فلا يضمنه أبوه الدافع ، ولو كان الصايل امرأة الدافع أو أماً أو أختاً أو خالة له فلا يضمن دافع كما جزم به في الإقناع(٢) .

(أو كسر حلياً محوماً) (٢) على ذكر لم يستعمله أي: يتخذه يصلح للنساء لم يضمنه لعدم احترامه ، وقد تقدم إن محرم الصناعة يضمن بمثله وزناً وتلفي صناعته ، قال في الآداب الكبرى (٤): ولا يجوز تخريق الثياب التي عليها الصور ، ولا الرقوم التي تصلح بسطاً ، ولا كسر الحلي المحرم على الرجال إن صلح للنساء ، وقال – في موضع آخر – : " ولم يستعمله الرجال " ع ب .

( لم يضمن في الجميع ) حواب الشرط اعني ( ومن قتل ) (°) ..الخ ، ولا فــرق بين كون المتلف لما تقدم مسلماً أو كافراً .

## فرع:

قال الشيخ (1): "للمظلوم الدعاء على ظالمه بقدر ما يوجب ألم ظلمه لا على من شتمه ، ولو كذب عليه لم يفتر عليه بل يدعو عليه نظيره " ، قال الإمام أحمد رضي الله تبارك وتعالى عند : "الدعاء قصاص ومن دعا على من ظلمه فما صبر "(٧) ، يريد أنه انتصر لنفسه .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ومن قتل صائلا عليه ولو آدميا دفعا عن نفسه أو ماله ، أو أتلف مزمارا أو آله لهو أو كسر الناء فضه أو ذهبا أو فيه خمر مأمور باراقته أو كسر حليا محرما ، أو اتلف أله سحر أو تغريم أو تنجيم أو صور خيال ، أو أتلف كتب مبتدعة مضلة أو أتلف كتابا فيه أحاديث ردينة لم يضمن في الجميع " ، ينظر الدليل (١٥٣) .

<sup>(</sup>٢) ينظر الإقناع (٢/٣٦٢) .

<sup>(</sup>٣) لم يضمنه لإزالته محرماً ، منار السبيل (٤٠٩/١) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر الأداب الكبرى (١٥١/٤).

<sup>(</sup>٥) قال المصنف: " ومن قتل صائلاً ولو أ دمياً دفعاً عن نفسه أو ماله " ، ينظر الدليل ( ١٥٣ ) .

<sup>(</sup>٦) ينظر كشاف القناع (١٣١/٤) .

<sup>(</sup>٧) ينظر كشاف القناع (٤/ ١٣١).

## باب الشفعة (١)

( لا شفعة لكافر) (٢) حال البيع أسلم بعد أو لا ، ولو كـان كفـره بيدعة ( على مسلم ) نصاً لقوله عليه الصلاة والسلام : ( لا شفعة لنصراني ) (٢) رواه الدارقطني ، قال المصنف في غايته (٤) : " ويتجه ثبوتها لمجوسي على كتـابي والكفر هنا ملة واحدة .

( كونه مبيعاً ) (٥) صريحاً أو فيما معناه كصلح عن إقرار بمال أو عن حناية توجبه وهبة بعوض معلوم لأنه بيع في الحقيقة ، لأن الشفيع يأخذ بمثل عوضه الذي انتقل إليه ولا يمكن هذا في غير البيع ع ب .

( فلا شفعة للجار ) مفرع على قوله : ( مشاعاً ) (1) في مقسوم محدود ولو رفع مشتري داره لا يرى شفعة الجوار كحنبلي إلى حاكم يراها وهو الحنفي فادعى على الجار عنده فأنكر أن تكون الشفعة للجار فقال الإمام أحمد رضي الله عنه : ( لا يحلف على ذلك ) ، قال القاضي (٧) : " لأن يمينه على القطع ومسائل الاجتهاد ظنية فلا يقطع ببطلان مذهب المخالف " ، وحمل الموفق (٨) قول الإمام

<sup>(</sup>۱) الشَّقْعَة والشَّقْعَة في الدار والأرض القضاء بها لمصاحبها ، وسئل أبو العباس عن اشتقاق الشَّقْعَة في اللغة فقال : الشَّفعة الزيادة هو أن يشفعك فيما تطلب حتى تضمه إلى ما عندك فتزيده ، لسان العرب (۱۰۲/۷) ، وشرعا : هي استحقاق شريك انتزاع شقص شريكه ممن انتقل إليه بعوض مالي بثمنه الذي استقر عليه العقد ، هداية الراغب (۲۹۶) .

 <sup>(</sup>۲) قال المصنف: " لا شفعة لكافر على مسلم "، ينظر الدليل (١٥٤).

<sup>(</sup>٣) لم أجده عند الدارقطني ، ورواه البيهةي في السمننَ الكبــرَى (٦/١٠٨- ١٠٩) و قـــال عنـــه الألباني في أرواء الغليل:حديث منكر برقم (١٥٣٣) .

<sup>(</sup>٤) ينظر مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى (٥/٤٠٣) .

قال المصنف: "وَتَثْبَت الشَّريك قَيما انتقل عنه ملك شريكه بشروط خمسة أحدها: كونه مبيعا فلا شفعة فيما انتقل عنه ملكه بغير بيع، الثاني كونه مشاعاً من عقار فلا شفعة للجار "، ينظر الدليل (١٥٤).

<sup>(</sup>٦) قال المصنف: " الثاني - أي الشرط الثاني - كونه مشاعا من عقار فلا شفعة للجار " .

 <sup>(</sup>٧) ينظر المبدع(٥/٦٣) ، المغني (٥/٦٣٤) .

<sup>(</sup>٨) ينظر المغني (٤٦٣/٥).

أحمد (رضي الله عنه) (١): ( لا يعجبني أن يحلف على أمر مختلف فيه على الورع ، لا على التحريم ولو حكم حنفي لشافعي أو حنبلي بشفعة الجوار فله الأخذ عند ابن عقیل ومنعه القاضي ) ح ف (۲) .

<sup>(</sup>۱) (۲) سقط من ش.

ينظر المبدع (٣٦/٥).

( ولا فيما ليس بعقار ) (1) قال ابن قندس (٢): " ظاهر كـــلام أئمــة المذهب أو صريحه أن العقار هو الأرض فقط وأن الغراس والبناء ليس بعقـــار ، لقولهم إن الغراس والبناء: [ لا شفعة فيه إلا إذا كان تبعاً ، وظاهر كلام أهـــل اللغة أن النخل عقار ، وعند الفقهاء ] (٢) لا شفعة في النخل المفرد وإن سمــي عقاراً عند أهل اللغة .

( وقبله صحيح ) (ئ) أي تصرف المشتري قبل طلب الشفيع بوقف على ( معين) (٥) أو هبة أو صدقة ، أو جعله عوضاً في عتق أو طلاق أو خلع أو صلح عن دم عمد ونحوه صحيح (١) .

قال المصنف: " و لا فيما ليس بعقار كشجر وبناء مفرد ويؤخذ الغراس و البناء تبعا للأرض " ،
 ينظر الدليل (١٥٤).

<sup>(</sup>٢) مخطوط في جامعة أم القرى رقم (٣٨٢) ، النص الوارد (٤٥٤/١) ونصه قال ابن قندس : " إن الغراس والبناء المفرد لا شفعة فيه لأنه ليس بعقار ، وإنما يؤخذ الغراس والبناء تبعا أي إذا بيع الغراس والبناء مع الأرض يؤخذ بالشفعة تبعا ، وظاهر كلام أهل اللغة بل صدريحه : أن الذخل عقار ، قال في القاموس : الضيعة والنخل ... ".

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٦/ب) .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: " الشرط الخامس": سبق ملك الشفيع لرقبة العقار ، فلا شفعة لأحد اثنين اشتريا عقارا معا ، وتصرف المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة باطل وقبله صحيح " ، ينظر الدليل (١٥٥) .

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦٦/ب) .

<sup>(</sup>٦) لأنه ملكه ، وثبوت حق التملك للشفيع لا يمنع من تصرفه ، منار السبيل (١٣/١) .

( (وسقطت (۱) (۱) الشفعة ) (۱) فائدة لا شفعة بشركة وقف لأنه لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به لكن لو حكم حاكم بثبوت الشفعة فيه لا يسنقض حكمه لعدم مخالفته لنص إمامه ( بخلاف ما لو حكم بعدم وقوع الثلاث المجموعة لمخالفته لنص إمامه) (۱) ، هذا معنى ما أفتى به صاحب المنتهى (۵) قال : وسواء كان حكمه يصلح للقضاء أو لا يصلح على ما اختاره الموفق (۱) والشيخ تقيي الدين وجماعة (۷) قال في الإنصاف (۸) عن هذا القول : " وهو الصواب وعليه عمل الناس من مدد ، ولا / يسع الناس غيره ، وهو قول أبي حنيفة (۹) ومالك . . ١/ب

(١) كذا في المطبوع وفي الأصل و ش (و تسقط).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "ويلّزم الشفيع أن يدفع للمشتري الثمن الذي وقع عليه العقد، فإن كان مثليًّا فمثله أو مفتوحاً فقيمته، فإن حصل الثمن ولا حيلة سقطت الشفعة "، الدليل (١٥٥).

 <sup>(</sup>٣) لأنها لا تستحق بمدون بعدل ، ولا يمكن لن يعدفع إليه ما لا يدعيه ، ينظر منسار السبيل (١١٤/١) .

سقط من ش .

<sup>(</sup>٥) منتهى الإرادات (١/٣٧٩).

<sup>(</sup>٦) المغني (٥٠٠/٥).

<sup>(</sup>٧) ينظر الأنصاف (١١/٢٢٦).

<sup>(</sup>٨) يُنظر الإنصاف (١١/٢٢٦).

<sup>(</sup>٩) حاشية ابن عابدين (١٤٢/٥) .

<sup>(</sup>۱۰) الخرشي على مختصر خليل (٦/ ١٦٣).

# باب الوديعة (١)

( من جائز التصوف لمثله ) (٢) وهو البالغ العاقل الرشيد ، ويعتبر لها ما يعتبر في الوكالة من البلوغ لكل ( منها ) (٢) والعقل والرشد وتعيين وديع ، والأركان فأركانها : المودع والمودع والوديعة ، (وتبطل) (٤) بما يبطل به الوكالة إلا إذا عزله و لم يعلم بعزله ، وإن عزل نفسه فهي أمانة بيده .

<sup>(</sup>۱) الوديعة لغة : يقال أودع فلانا الشيء دفعه إليه ليكون عنده وديعة ، ويقال استودع فلانا وديعة استحفظه إياها ، المعجم الوسيط (۱۰۱۳/۲) ، وشرعا : اسم للمال المودع ، ينظر كشاف القناع (۱۱۲٤/٤) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف لمثله، ينظر الدليل (١٥٨).

<sup>(</sup>٣) في ش (منهما).

<sup>(</sup>٤) في ش (ويبطل).

## باب إحياء الموات

باب إحياء الموات - بفتح الميم - كسحاب ، من المــوت وهــو عــدم الحياة (۱) ، واصطلاحاً : وهي الأرض المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم من مسلم وكافر (۲) ، خرج به المتحجر قبل تمام إحيائه ، واســتعمال الحيـاة والموت وما تصرف منهما في الأرض مجاز علاقته المشابحة ، لأن إنس الأبدان لمــا كان بالحياة ووحشتها بالموت ، وكانت الأرض أنسه بالعمارة موحشة بعــدمها أطلق عليها لفظ الحياة والموت بجامع هذا المعنى .

( وهي الأرض ) ..الخ (٢) أي والموات اصطلاحاً : هـــي ( الخــراب الدارسة ) ، هذا التعريف مشى عليه في المغـــني (١) ، وخـــالف في المنتـــهى(٥) والإقناع(٢) ، ولعله يرجع إلى تعريفهما في ذلك ، وأنَّث الضمير باعتبار الخبر – (يعني) (١)الأرض – .

النص الوارد في المبدع (٩٧/٥).

<sup>(</sup>٢) النص الوارد في كشاف القناع (١٨١/٤) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "وهي الأرضُ الخُرابُ الدارسة التي لم يجر عليها ملك لأحد ، ولم يوجد فيها أثر عمارة أو وجد بها أثر ملك وعمارة كالخراب التي ذهبت أنهارها، واندرست أثارها ولم يعلم لها مالك "، ينظر الدليل (١٥٨) .

<sup>(</sup>٤) ينظر المغني (٢/١٦٤).

<sup>(</sup>٥) ينظر منتهى الارادات (١/٣٨٦).

<sup>(</sup>١) ينظر الإقناع (٢/٥٨٥).

<sup>(</sup>٧) في ش (اعني) .

( ولو كان ذمياً (١) (٢) فعليه الخراج ، لأن الأرض للمسلمين فلا تقرر في يد غيرهم بدون خراج .

قال في الإنصاف ("): "وهل يملكه مع ذلك أو لا؟ "، الأقرب أنه لا يملكه ، وقوله في الإنصاف: "لا يملكه "أي لا يملك (رقبة) (أ) الأرض ، بــل يملك المنفعة فحصل الجمع بين كلام الإنصاف وغيره .

(١) كذا في المطبوع ، وفي الأصل و ش ( إلا أنه كان ذميا ) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : " فمن أحيا شيئا من ذلك ولو كان ذميا أو بلا إذن الإمام ملكه بما فيه من معدن جامد كذهب وفضمة وحديد وكحل ولا خراج عليه إلا إن كان ذميا "، ينظر الدليل (١٥٨).

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٦/٢٥).

<sup>(</sup>٤) في ش (رقبت).

( ومن حفر بئواً ) (١) ... الخ ، اعلم أن البئر المحفورة في الموات ثلاثــة أقسام : لأنما إما أن تحفر لنفع عام أو حاص ، فالأول حافر فيها كغيره .

والثاني - وهو الخاص - إما أن تكون موسعاً أو مضيقاً ، فالأول : كالآبار التي يحفرها المسافر لشربهم ودواهم ، فهذا يختص به الحافر مادام مقيماً ، والثاني : - وهو الخاص - المضيق : هو القاصد بحفره (التملك) (٢) فهذه ملك لحافرها فتدبر ، عثمان (٣) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ومن حفر بئرا بالسابلة ليرتفق بها كالسفارة لشربهم ودوابهم فهم أحق بمائها ما أقاموا، وبعد رحيلهم يكون سبيلا للمسلمين، فإن عادوا كانوا أحق بها "، ينظر الدليل (١٥٨).

<sup>(</sup>٢) كُذا في حاشية النجدي وفي ش ، وفي الأصل (المتملك).

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النجدي (٣/٣٧).

# باب الجعالة (١)

( وهي جعل مال معلوم ) (٢) يعني والجعالة شرعاً : / تسمية مال معلوم ، ١/١٠١ فلا يصح من رد [ عبدي] (٦) فله نصفه ونحوه ، فجعل مصدر مضاف لمفعول هد ( لمن يعمل ) متعلق بجعل ، واللام للتعليق بعد سبك مدخولها بمصدر ، والمعنى تسمية الجاعل مالاً معلوماً الأجل ( المعمل )(٤) له عملاً مباحاً ، بخلاف نحو زمرٍ وزناً ، لأنها عقد جائز فجاز أن يكون العمل والمدة مجهولين .

واعلم أن الجعالة تخالف الإجارة في ستة أمور ، منها : أنه لا يشـــترط في الجعالة العلم بالعمل ولا المدة ، ومنها أنه لا يشترط فيها تعين العامل للحاجــة ، ومنها أن العمل فيها قائم مقام القبول لأنه يدل عليه كالوكالة ، ومنها [ أن ] (٥) العامل لا يلتزم العمل ، ومنها أنه يجوز الجمع فيها بين تقدير المدة والعمل ، ومنها أنه يجوز الجمع فيها بين تقدير المدة والعمل ، ومنها أنها حائزة بخلاف الإحارة في ذلك كله .

<sup>(</sup>۱) الجعالة - بالفتح - من الشئ تجعله للإنسان ، الجعالة والجعلات ما يتجاعلونه عند البعُـوث أو الأمر يحزبهم من السلطان ، يقال : جعل لك جَعلا وجُعلا وهو الأجر على الشـيء فعـلا أو قولا ، لسان العرب (۲۰۱/۲) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "وهي جعل مال معلوم لمن يعمل عملا مباحا ولو مجهول"، ينظر الدليل (٢)

<sup>(</sup>٣) سُقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١/٦٧) .

<sup>(</sup>٤) في الأصل (المعلوم).

<sup>(ُ</sup>هُ) سَقَّط من الأُصل ، وهو المثبت في ش (١/٦٧) .

(كقوله: من رد) (۱) ... الخ، مثال للعمل المباح المجهول، أو أقرضين زيد بجاهه ألفاً فلة كذا، ويؤخذ من قوله أو أقرضني زيد ... الخ أنه يصح أحد الجعل على الجاه، وهو كذلك ح ف .

( استحقه کله ) (۲) جواب الشرط ، لأن العقد استقر بتمام العمل فاستحق ما جعل له كالربح في المضاربة ، قال حفيد المنتهى : لعله إن فعله بنية الجعل ، ومنى تلف الجعل بيد الجاعل كان للعامل مثله إن كان مثليا و إلا فقيمته ، قال الشهاب والد صاحب المنتهى (۲) : لو اختلف المالك والعامل فقال : عملته بعد أن ( يكون ) ( $^{(1)}$  بلغني الجعل ، وقال المالك : بل قبله ، فالظاهر قول العامل لأنه لا ( يُعلم ) ( $^{(2)}$  إلا من جهته ، و لم يرى من صرح بذلك .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "من رد لقطتي ، أو بنى هذا الحائط أو أذن بهذا المسجد شهرا فلمه كمذا "، ينظر الدليل (۱۰۹).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "فمن فعل العمل بعد أن بلغه الجعل استحقه كله ، وإن بلغه في أنتساء العمل المستحق حصة تمامه ، وبعد فراغ العمل لم يستحق شيئا " ، ينظر الدليل (١٦٠/١٥٩) .

<sup>(</sup>٣) وهو أحمد بن عبد العزيز بن على الفتوحي الشهاب القاهري ، المعروف بابن رشيد ، ولد سنة التنين وستين وشمانمائة فحفظ القرآن وكتبا منها : العمدة والمقتع وألفية النحو وغيرها ، اشتغل في الفقه على البدر السعدي ، ولازم الأنباسي وابن الخطيب الفخري ، توفي سنة تسع وأربعون وتسعمائة في القاهرة ، ينظر النعت الأكمل (١١٣-١١٦) .

<sup>(</sup>٤) سقط من ش.

<sup>(°)</sup> كذا في ش ، وفي الأصل ( يعمل ) .

# باب اللقطة (١)

( وهي ثلاثة أقسام ) (٢) - بالاستقراء - تعريف بالعدد دون الحد ، لعله لترجحه عند المصنف كأنه اضبط لها .

( ومن ترك دابته ) (٣) لا عبداً أو متاعاً ، تركه ربه عجزاً عنه فلا يملكه بذلك اقتصاراً على صورة النص ، ولأن العبد يمكنه في العادة الـــتخلص إلى الأماكن التي يعيش فيها ، والمتاع لا حرمة له في نفسه ولا يخشى عليه التلف كما يخشى على الحيوان ، عثمان (٤) .

( المنقطاعها ) اللام/ للتعليل أي تركها الأجل انقطاعها بعجزها عن المشي ، ( ملكها أخذها ) إلا أن يكون تركها ليرجع إليها أو ضلت منه فلا يملكها أخذها كما في الإقناع (٥) .

<sup>(</sup>۱) اللقطة - بتسكين القاف - : اسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه ، وكذلك المنبوذ من الصبيان لقطة ، انظر لسان العرب (٣١٢/١٢).

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: "وهي - أي اللقطة - ثلاثة أقسام: أحدها ما لا تتبعه همة أوساط الناس كسوط ورغيف ونحوهما ، ينظر الدليل (١٦٠) .

<sup>(</sup>٣) قَالَ المصنف: "ومن ترك دابته ترك أياس بمهلكة أو فلاة لانقطاعها أو لعجزه عن علفها، ملكها أخذها ، وكذلك ما يلقى في البحر خوفا من الغرق "، الدليل (١٦١) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر حاشية النجدي (٢٩٩/٣) أ.

<sup>(</sup>٥) ينظر الإقناع (٢/٣٩٨).

( ومن كتم شيئاً منها ) (1) أي كتم عن ربه ، كما قاله شارح المنتهى ، وقال ابن نصر الله : " كتمه عن الإمام " ، وقال ابن عادل (7) : ضمالها بقيمتها مرتين بما إذا كتمها عن الإمام ، أما إذا لم يكتمها [ عنه ] (7) فإنه يضمنها إذا تلفت أو نقصت كغاصب ، والظاهر أنه لا تنافي بين ما قالاه ، ويكون المعنى أنه يكتمها عن ربما إن وجد أو عن الإمام إن كان ربما غائباً ، والله أعلم .

( والقدرة على تعريفها ) (ئ) فإن عجز عن تعريفها فليس له أخها ، وإن أخذها بنية الأمانة ثم طرأ قصد الخيانة ( فاختار ) (ث) الموفق لا يضمن وصححه الحارثي ( $^{(1)}$ ), ويحرم على ملتقط لا يأمن نفسه عليها أخذها ، ويضمنها إن تلفت فرط أو لا ، لأنه غير مأذون فيه أشبه الغاصب ، و لم يملكها من لم يأمن من نفسه عليها ، ع ب ( $^{(1)}$ ).

(۱) الضوال - وهي القسم الثاني - قال المصنف: "ومن كتم منها شيئا فتلف لزمه قيمته مرتين " ينظر الدليل (۱۲۱) .

<sup>(</sup>٢) ابن عادل هو عمر بن علي بن سراج الدين أبو الحسن بن عادل ، مؤلف التفسير العظيم العديم النظير ، ولم حاشية على المحرر في الفقه ، وروى عنه النقي المكي بعض المرويات ، وكذا نور الدين الهيثمي في كتابه مجمع الزوائد وكناه أبا حفص ، توفي سنة ٨٨٠هـ، ينظر السحب الوابلة (٧٩٣/٢).

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٧/ب) .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: " الثالث كالذهب والفضة والمتاع ..فهذه يجوز النقاطها لمن وثق من نفسه الأمانة والقدرة على تعريفها " ينظر الدليل (١٦٢) .

<sup>(</sup>٥) كذا في الأصل ، وفي ش ( فاختيار ) .

<sup>(</sup>٦) لم أقف على قول الحارثي ، قال في كشاف القناع: " فإن أخذها بنية الخيانة ضمنها ، وإن تلفت ولو تلفت بدون تفريط ، ولم يملكها وإن عرفها ، ومن أخذها بنية الأمانة ثم طرأ لــه قصــد الخيانة لم يضمن " ، ينظر الكشاف (٢١٠/٤) .

<sup>(</sup>٧) ينظر هداية الراغب (٤٠٢).

#### فصل

( وهذا القسم الأخير ) (١) وهو ما أبيح التقاطه و لم يملك بــه ، وهــو القسم الثالث ( وحفظ ثمنه ) ولو بلا إذن إمام ، لأنه إذا حاز له أكله بـــلا إذن فبيعه أولى .

تتمة في المجرد والفصول في باب الوديعة كل موضع وجب عليه نفقة الحيوان فحكمه حكم الحاكم إن رأى المصلحة في بيعها وحفظ ثمنها ، أو بيع البعض في مؤنة ما يبقي أو أن يستقرض على المالك أو يروجره في المؤنة ، م ص (١) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وهذا القسم الأخير ثلاثة أنواع أحدها ما التقطه من حيوان فيلزمه خير ثلاثــة أمور أكله بقيمته وبيعه وحفظ ثمنه أو حفظه وينفق عليه من ماله وله الرجوع بما أنفق إن نواه فإن استوت الثلاثة خير "، ينظر الدليل (١٦٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهي (٣٨٠/٢).

#### فصل

( بنمائها المتصل ) (۱) لقوله عليه الصلاة والسلام : ( فإن حاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه ) (۲) ، ولأنه يتعذر إقامة البينة عليها غالباً لسقوطها حال الغفلة والسهو ، فإن لم يصفها لم تدفع إليه ولو غلب على الظن صدقه .

1/۱۰۲ ( **ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً إلا بتسليمه له بعد انتباهه** ) (<sup>۳)</sup> لتعديه لأنه إما سارق أو غاصب فلا يبرأ (<sup>٤)</sup> إلا برده لمالكه .

ومن أخذ متاعه كثياب في حمام أو ترك لــه / بدلــه فلقطــه أو أخــذ مداسه (٥) وترك بدله فلقطه لا يملك بذلك ، لأنه لم يوجد شيء يوجب التمليك فيعرفه كاللقطة ، ويأخذ رب الثياب ونحوها حقه منه أي مما ترك له بعد تعريفــه من غير رفعه إلى حاكم فإن فضل شيء تصدق بالباقي ، قاله بعضهم (١).

(۱) قال المصنف: "ويحرم تصرفه فيها حتى يعرف وعاءها ووكاءها ... ، ومتى وصفها طالبها يوما من الدهر لزم دفعها إليه بنمائها المتصل " ، ينظر الدليل (١٦٤/١٦٣) .

<sup>(</sup>٢) لَمْ أَجِدُ الْحَدِيثُ بِلْفُظُ ( فَأَدُهُا إلَيْه ) ، ولكن وجدته بِلْفَظُ آخَـَر : ( فَانْفُعهَـ أَ اللَّهِـ ) ، أخرجــه البخاري في اللقطة (٩/٣) الحديث (٢٤٣٦) ، ومسلم فــي اللقطــة (١٣٤٩/٣) الحــديث (٢٢٢/٥) .

قال المصنف: " ومن استيقظ فوجد في ثوبه مالا لا يدري من صره فهو له ، ولا يبرأ من أخذ
من نائم شيئا إلا بتسليمه له بعد انتباهه " ، ينظر الدليل (١٦٤) .

<sup>(</sup>٤) فلا ببرأ من عهدته .

 <sup>(°)</sup> المداس: ضرب من الأحذية جمعها أمدسة ، المعجم الوسيط (٣١٤/١).

 <sup>(</sup>٦) وهو المذهب ، قال الخلال كل من روى عن الإمام احمد رحمه الله روى عنه : أنه يعرفها سنة ويتصدق بها ، ينظر الإنصاف (٤١٥/٦) .

### ياب اللقبط

وأركانه ثلاثة اللقيط والالتقاط والملتقط ، قوله : ( لا يعرف نسبه ) ... الخ (٢) فهو اللقيط اصطلاحاً إلى سن التمييز ، قال في الإنصاف (٣) : " فقط على الصحيح من المذهب وعند الأكثر إلى البلوغ " ، قاله في التنقيح (١) .

قوله: (فرض كفاية) (°) خبر عن قوله: (والتقاطه) . . . الخ لا يقال لم يطابق الخبر المبتدأ لأنا نعقد الخبر على التوزيع أي كل منهما فرض كفاية .

قوله: (ويحكم بإسلامه) أي اللقيط إن وحد في دار إسلام، ولو كان فيها أهل ذمة تغليباً للإسلام والدار، فإن كانت كل أهلها ذمة فكافر، وإن كان فيها مسلم يمكن كونه منه فمسلم، وإن وحد في دار حرب ولا مسلم فيها أو فيها مسلم كتاجر وأسير فكافر رقيق تبعاً للدار.

<sup>(</sup>١) المطلع (٢٨٤).

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: "وهو - أي اللقيط - طف ل يوجد لا يعرف نسبه و لا رقه " ، ينظر الدليل (١٦٥) .

 <sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٦/٤٣٤).

<sup>(</sup>٤) ينظر التنقيح المشبع (١٨٤).

 <sup>(</sup>٥) قال المصنف: "والتقاطه والإنفاق عليه فرض كفاية ، ويحكم بإسلامه وحريته " ،
 ينظر الدليل (١٦٥) .

قوله: ( اقترض عليه الحاكم ) (۱) وظاهره ولو مع وجود متبرع بها لأنه أمكن الإنفاق عليه بلا منة تلحقه أشبه أخذها من بيت المال ، وان اقترض الحاكم ما أنفق عليه ثم بان رقيقاً أو له أب موسر رجع عليه ، فسإن لم يظهر له احد ( فمن بيت المال ) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : "وينفق عليه مما معه إن كان ، فإن لم يكن فمن بيت المال ، فإن تعذر اقترض عليه الحاكم " ، ينظر الدليل (١٦٥) .

### فصل

قوله (۱): (وميراث اللقيط وديته إن قتل لبيت المال) (۱) وفاقاً لمالك (۱) والشافعي (۱) وأكثر أهل العلم (۱) ، ولا يرثه ملتقط خلافاً للشيخ والحارثي (۱) ، ويخير الإمام في قتل العمد (۱) بين القصاص (۱) والدية (۱) ، وإن قطع طرفه انتظر بلوغه ليقتص أو (يعفو) (۱۱) ، قال في المنتهى (۱۱) : " إلا أن يكون فقيراً فيلزم الإمام العفو على ما ينفق عليه ظاهره لا فرق بين العاقل والمجنون " ، وهو المذهب كما في شرحه ، ويأتي في باب استيفاء القصاص فعل ما (على ) (۱۲) السولي للصغير / والمجنون .

(١) قال المصنف : " وميراث اللقيط وديته إن قتل لبيت المال " ، ينظر الدليل (١٦٥) .

(٤) كتاب الأم للشافعي (٢٠/٤) .

(١) ينظر الإنصاف (١/٤٤).

(٨) القصاص : - بالكسر - القود ، ينظر القاموس المحيط (٨٥٢/١) .

(١٠) كذا في الأصل ، في ش (يعلو) .

 <sup>(</sup>٢) إن لم يخلف وارثاً كغير اللقيط ، فإن كان له زوجة فلها الربع ، والباقي لبيت المال ، منار السبيل (٤٣٣/١) .

ينظر المنتقى شرح الموطأ للباجي (٤/٦) ، منح الجليل شرح مختصر خليل لابن عابدين (7) .

<sup>(</sup>a) هذا هو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، ينظر الإنصاف (٦/٦٤) .

<sup>(</sup>٧) العمد : هو أن يتعمد القاتل القتل بسلاح وما يجري مجراه ، ينظر المعجم الوسيط (٢٩/٢) .

 <sup>(</sup>٩) الدية: في الأصل مصدر ثم سمي بها المال المؤدى إلى المجنى عليه أو وليه بسبب جناية ،
 ويأتى تفصيله في كتاب الديات ، ينظر منتهى الإرادات (٢/٩٥٢) .

<sup>(</sup>۱۱) ينظر منتهى الإرادات (١/٣٩٨).

<sup>(</sup>١٢) كذا في الأصل ، في ش (ما للولي).

### كتاب الوقف

مصدر وقف الشيء بمعنى حبسه وأوقفه ، لغة شاذة عكس أحبسه وأعتقه (١) ، وهو من القرب التي اختص بها المسلمون ، وشرعاً : تحبيس مالك بنفسه أو وكيله مطلق التصرف ، وأركانه أربعة : الواقف والموقوف والموقوف عليه والصيغة التي ينعقد بها .

قوله: ( ويأذن إذناً عاماً بالدفن فيها ) (٢) بخلاف الإذن الخاص فقد يقع على غير الموقوف ، فلا تفيد دلالة الوقف قاله الحارثي (٣) ، قوله : ( وبالقول ) (٤) عطف على قوله : ( بالفعل ) أي ويحصل الوقف حكماً بالقول أيضاً كذا بإشارة مفهومة من أخرس .

قوله: (وكنايته تصدقت) (٥) ... الخ لعدم خلوص كل منها عن الاشتراك (١٦) ، فالصدقة تستعمل في الزكاة وهي ظاهرة (٧) في صدقة التطوع والتحريم (٨) صريح في الظهار والتأبيد في كل ما يراد تأييده من الوقف وغيره .

(۱) لسان العرب (۱۰/۲۷۲).

` شرعا : تحبيسُ الاصلُ وتسبيل المنفعة ، المقنع (١٦١) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "ويحصل - أي الوقف - بأحد أمرين: بالفعل مع دليل يدل عليه: كأن يبني بنيانا على هيئة المسجد، ويأذن إذنا عاما بالصلاة فيه، أو يجعل أرضه مقبرة ويأذن إذنا عاما بالدفن فيها "، ينظر الدليل (١٦٦).

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٧/٥) ، وقال الحارثي : " وليس يعتبر للإذن وجود صيغة ، بل يكفي ما دل عليه من فتح الأبواب أو التاذين أو كتابة لوح بالإذن أو الوقف ، ينظر كشاف القناع (٢٣٨/٤).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف : " وبالقول - أي يُحصل الوقف - بالقول ، وله صريح وكناية " ، يَنظُر الـدليل (٢٦) .

<sup>(°)</sup> قُال المُصنف : "وكنايته : تصدقت ، وحرمت ، وأبدت ، فلا بد فيه من نية الوقف " ، ينظر الدليل (٦٦٦) .

<sup>(</sup>٦) اللفظ المُشترف هو: اللفظ الذي يدل على معنيي أو أكثر بوضع مختلف على التبادل ، ينظر معجم مصطلحات أصول الفقه (١٢٤) .

 <sup>(</sup>٧) المعنى الظاهر هو: ما احتمل معنبين أو أكثر ، وهو في احدهما اظهر إما من جهة الشرع ،
 وإما من جهة اللغة أو العرف ، ينظر معجم مصطلحات اصول الفقه (٨٧) .

 <sup>(</sup>٨) ولفظ التحريم مشترك يستعمل في الظهار والأيمان ، ويكون تحريما على نفسه وعلى غيـره ،
 ينظر المغني (٦،٢/٥) .

قوله: (فلا بد فيها من نية الوقف ) مفرع على قوله: (كنايته ..الخ) فمتى أتى بإحدى هذه الكنايات واعترف أنه نوى بها الوقف لزمه في الحكم، لأنها بالنية صارت ظاهرة فيه ، وإذا قال ما أردت بها الوقف قبل .

قوله (لأن نيته لا يطلع عليها غيره ، أو قرفها ) أي : الكنايات في اللفظ بإحدى الألفاظ الخمسة الصرائح الثلاث والكنايات (١) كتصدقت بكذا صدقة موقوفة لأن الوقف يترجح بذلك لإرادة الوقف عثمان (٢).

قوله: ( ما لم يقل على قبيلة كذا... الخ ) بأن قال: تصدقت بداري على قبيلة كذا صح ذلك من غير افتقاره إلى نيته لأن ذلك لا يستعمل في غير الوقف فانتفت الشركة.

<sup>(</sup>۱) صريحه: وقفت ، وحبست . وكنايته : تصدقت ، وحرمت و أبدت . ينظر الدليل (٦٦) . شرعا : تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة ، المقنع (١٦١) .

<sup>(</sup>۲) ينظر: حاشية النجدي (۳۳۲/۳).

# فصل (۱)

قوله: (كون الموقوف عيناً يصح بيعها) (٢) احترز بالعين عن المنفعة فلا يصح وقف المنفعة ، ومال الشيخ تقي الدين إلى صحته (٣) ، واحترز بقوله يصح بيعها عن أم الولد .

قوله: (غير الماء) (1) مستثنى ممن لا يصح وقفه فيصح وقفه ، نص عليه في الفائق وغيره (٥) .

قوله: ( **ولا وقف دهن وشمع وأثمان** )<sup>(۱)</sup> معطوف على المستثنى منه ، وكوقف الدراهم والدنانير لينتفع باقتراضها ، لأن الوقف تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة ، وما لا ينتفع به إلا بإتلافه لا يصح فيه ذلك ، فيزكي النقد ربه لبقاء / ١٠٣ ملكه عليه .

<sup>(</sup>١) فصل في شروط الوقف.

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " الثاني – أي الشرط الثاني – : كون الموقوف عينا يصح بيعها ، وينتفع بها نفعا مباحا مع بقائها " ، ينظر الدليل (١٦٧) .

<sup>(</sup>٣) قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: " يصبح الوقف على أم ولده بعد موته " ، ينظر الإنصاف (٢)/٧) .

<sup>(</sup>٤) قَالَ المَصْنَف : " فلا يصح وقف مطعوم ومشروب غير الماء " ، ينظر الدليل (١٦٧) .

<sup>(</sup>٥) ينظر الإنصاف (١١/٧).

<sup>(</sup>٦) قال المصنف: "ولا وقف دهن وشمع وأثمان "، ينظر الدليل (١٦٧).

قوله: (وقناديل<sup>(1)</sup> نقد على المساجد ولا (على) <sup>(۲)</sup> غيرها) <sup>(۳)</sup>، وهو باق على (ملك) <sup>(٤)</sup> ربه فيزكيه، وقيل: يصح وقـف ذلـك فيكسـر ويصرف في مصالحه، اختاره الموفق <sup>(٥)</sup>، قال في الإنصاف<sup>(١)</sup>: قلت: وهـو الصواب.

قوله: ( و كونه على جهة بّر وقربة ) $^{(4)}$  الإضافة بيانية ، أي كون الوقف على جهة البر ، أو هي القربي ، ( والبر ) $^{(4)}$  اسم جامع للخير ، والمراد اشتراط معنى القربة في الصرف إلى الموقوف عليه ، لأن الوقف قربة وصدقة فلا بد من وجودها فيما لأجله الوقف إذ هو المقصود سواء كان الوقف من مسلم أو ذمي... الح .

قوله: (ولا على جنس الأغنياء (أو) (٩) الفساق) (١) أي ولا يصح الوقف على جنس ... الخ، ولا على التنوير على قبر ولا على تبخيره ولا على من يقيم عنده أو يخدمه أو يزوره، قاله في الرعاية (١١) ، لأن ذلك ليس من البر، وقيل لا يصح لأن الشرط عدم المعصية، والأول المذهب، عثمان (١٢).

<sup>(</sup>١) مصداح كالكوب في وسطه فتيل يملأ بالماء والزيت ويشعل ، المعجم الوسيط (٢٦٢/٢) .

<sup>(</sup>٢) كذا في المنتن ، سقط من الأصل و ش .

<sup>(</sup>٣) قال الْمُصنف: "وقناديل نقد على المساجد، ولا على غيرها "، ينظر الدليل (١٦٧).

 <sup>(</sup>٤) كذا في ش ، وفي الأصل (مالك) .

<sup>(</sup>٥) ينظر المغني (٦/٢١٣).

<sup>(</sup>١) ينظر الإنصاف (١١/٧) .

<sup>(</sup>٧) قَالَ المصنف : " الثَّالث - أي الشرط الثالث - : كونه على جهة بر وقربة كالمساكين والمساجد والأقارب " ، ينظر الدليل (١٦٧) .

<sup>(</sup>٨) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٦٨/ب) .

 <sup>(</sup>٩) كذا في المتن ، وفي الأصل وش ( و الفساق ) .

<sup>(</sup>١٠) قال المصنف: " فلا يصبح على الكنائس و لا على اليهود والنصارى ، و لا على جنس الأغنياء أو الفساق " ، ينظر الدليل (١٦٧) .

<sup>(</sup>١١) ينظر كشاف القناع (٢٤٣/٤).

<sup>(</sup>۱۲) ينظر حاشية النجدي (۳۲٥/۳).

قوله: ( ( لكن (۱) لو وقف على ذميي(۱) ... الخ ) معادل لاماً مقدرة (۱) ، أي الوقف على طائفة اليهود والنصارى ... الخ فلا يصح ، وأما الوقف ... الخ ففي كلامه حذف مع حذف حرف العطف فهو محترز .

قوله: (طائفة اليهود والنصارى وجنس الأغنياء) ففيه لـف ونشر مشوش، وأما وجه صحة الوقف على ذمي معين ... الخ فإنه لا يتعين، كـون الوقف عليه لأجل دينه أو فسقه أو غنائه، لاحتمال كونه لفقره أو قرابته ونحوها، قال الإمام أحمد رضي الله تبارك وتعالى عنه في نصارى وقفوا على البيعة ضيعاً وماتوا ولهم أبناء نصارى فاسلموا والضيع بأيدي النصارى: " فلهم أخذها وللمسلمين إعانتهم حتى يستخرجوها من أيديهم "(1).

قوله: (غير نفسه) (°) أما الوقف على نفسه فلا يصح عند الأكثر (۱°)، لأن الوقف تمليك إما للرقبة أو المنفعة ، ولا يجوز أن يملك نفسه ، وعنه يصح الوقف على النفس ، قال المنقح اختاره جماعة (۷) وعليه عمل الناس وهو أظهر ، وفي الإنصاف وهو الصواب ، وفيه مصلحة عظيمة وترغيب في فعل الخير وهو من محاسن المذهب (۸).

<sup>(</sup>١) كذا في المتن وفي الأصل وش (أما).

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: "لكن لو وقف على ذمي أو فاسق أو غني معين صح ".

<sup>(</sup>٣) أي أن (ما) تحل محل (لا) ، فتقول : أما الوقف على الكنائس وعلى اليهود والنصارى فلا يصح ، وأما جنس الأغنياء فيصح ".

 <sup>(</sup>٤) ينظر المغني (٢٦٨/٦) ، المبدع (١٥٨/٥) .

<sup>(°)</sup> وهذا الشرط الرابع ، قال المصنف: "كونه على معين غير نفسه يصبح أن يملك " ، ينظر الدليل (١٦٨) .

<sup>(</sup>٦) قال الحارثي: "وهذا الأصح عند أبي خطاب وابن عقيل ، وقطع به ابن أبسي موسى فسي الإرشاد، وأبو الفرج الشيرازي في المبهج ، وصاحب الوجيز وغيسره " ، ينظر الإنصاف (٧/٧) .

 <sup>(</sup>٧) قوله: اختاره جماعة ، منهم ابن أبي موسى والشيخ نقي الدين وصححه ابن عقيل والحارثي وأبو المعالي في النهاية والخلاصة والتصحيح وإدراك المغاية ، ومال إليه في التلخيص ، وجزم به في المنورة وغيرهم ، ينظر دقائق أولي النهي (٢٠٢/٢) ، النتقيح المشبع (١٨٦) .

<sup>(</sup>٨) ينظر الإنصاف (١٨/٧).

قوله: (بل تبعاً) (١) اضراب أبطالي أي يصح الوقف على الحمل، وهو من سيولد تبعاً / لمن يصح الوقف عليه كوقفت على أولادي أو على أولاد فلان ١٠٣/ب وفيهم حمل فيشمله الوقف.

قوله: ( إلا بموته ) (٢) مستثنى من قوله: ( فلا يصح تعليقه ) إلا إن علق واقف الوقف بموته ، بأن قال: هو وقف بعد موتي ، فيصح لأنه تبرع مشروط بالموت أشبه ما لو قال: قفوا داري على جهة كذا بعد موتي ، م ص (٣) .

قوله: (إن خرج من الثلث) أي ثلث مال الوقف ، لأنه في حكم الوصية فإن كان قدر الثلث فأقل لزم في الثلث وقف الباقي إلى إجازة الورثة ، وعلم منه صحة الوقف وإن لم يعين له مصرفاً ، خلافاً لما في الإقناع (ئ) ، قال حفيد المنتهى: قوله: (فلو قال وقفت كذا وسكت صح )(٥) بأن قال : وقفت هذه الدار وسكت بأن لم يذكر مصرف صح الوقف ، وفيه نظر لأنه لم يقف على معين وتقدم أنه شرط.

قوله: (على قدر إرثهم) (١) من الواقف فإن عـــدموا فهـــو للفقـــراء والمساكين ، ويكون ذلـــك وقفــاً علـــيهم فـــلا يملكـــون نقـــل الملــك في رقبته ، ع ب (٧) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "ولا على الحمل استقلالا بل تبعا " ، ينظر الدليل (١٦٨) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "الخامس - أي الشرط الخامس -: كونه منجزا، فلا يصح تعليقه إلا بموته فيلزم من حين الوقف إن خرج من الثلث "، ينظر الدليل (١٦٨).

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٥٠٤).

 <sup>(</sup>٤) ينظر الإقناع (٣/٣) .

<sup>(°)</sup> قال المصنف : "ولا يشترط تعيين الجهة ، فلو قال : وقفت كذا وسكت صبح ، وكان لورثتـــه من النسب على قدر إرئهم " ، ينظر الدليل (١٦٨) .

<sup>(</sup>٦) قال المصنف: " فلو قال : وقفت كذا وسكت صنح ، وكان لورثته من النسب على قدر ارئهم " ، ينظر الدليل (١٦٩) .

<sup>(</sup>٧) ينظر منتهى الإرادات (٢/٧٠٤) ، مطالب أولي النهى (٤٠٠/١) .

### فصل

قوله: ( **ويلزم الوقف بمجرده** ) (۱) التلفظ به وعلم منه أنه لا يشـــترط للزومه ولا لصحته بالطريق الأولى قبوله ولو على معين ولا إخراجه عن يده لأنه إزالة ملك يمنع البيع فلم يعتبر فيه ذلك كالعتق ، عثمان (۲) .

قوله: (ويتعين صرفه إلى الجهة ... الخ) (٢) فلا يصرف الوقف في غير ما شرطه الواقف و إلا لم يكن لتعينه فائدة ، قال الحارثي (١): وإن وقف على مسجد أو مصالحه حاز صرفه في أنواع العمارة وفي مكانس ومجارف وقناديل ووقود كزيت ورزق إمام ومؤذن وقيم (٥).

قوله: ( ما لم يستثنى الواقف منفعته ) (٢) أي منفعة الوقف أو بعضها ، فلو مات من استثنى نفع ما وقفه مدة معينة في أثنائها فالباقي منها لورثته ، ويصح إحارتما أي المدة المستثنى نفعها كالمستثنى في البيع .

قال م ص (<sup>۷)</sup> : قلت : ومنه يؤخذ صحة إجارة ما شرط سكناه لنحــو بنته أو أجنبي أو خطيب أو إمام .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " ويلزم الوقف بمجرده ويملكه الموقوف عليه " ، ينظر الدليل (١٦٩).

<sup>(</sup>٢) ينظر حاشية النجدي (٣٤٣/٣).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : " ويُتعينُ صرفُه إلى الجهة التي وقف عليها في الحال " ، ينظر الدليل (١٦٩) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر الإنصاف (٧٣/٧).

<sup>(ُ</sup>هُ) الْقَيْمُ : هو السيد وسأنسُ الأمر ومن يتولى أمر المحجور عليه ، وقيّم القوم الذي يقوم بشانهم ويسوس أمرهم ، المعجم الوسيط (٧٩٨/٢) مادة (قوم) .

<sup>(</sup>٦) قال المصنف : "ما لم يُستثني الوأقف منفعته أو غُلته أو لولده أو لصديقه مدة حياته أو مدة معلومة فيعمل بذلك "، ينظر الدليل (١٦٩) .

 <sup>(</sup>۲) ينظر دقائق أولي النهى (۲/۲۶).

وقوله: (وحيث انقطعت الجهة) (١) الموقوف عليها ، بأن وقف علي ولاده فانقرضوا ، فلو وقف على أولاده أنسالهم أبداً على أن من توفي منهم من غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه فتوفي أحد أولاده عن غير ولد الأب ، والأب الواقف حي فهل يعود نصيبه إليه لكونه أقرب الناس إليه ؟ ، قال العلامة ابن رجب (٢) ، والمسألة ملتفتة إلى دخول / المخاطب في خطابه ، فالصحيح ١٩٠٤/ رجوعه إليه وجزم به م ص في شرحه (٣) .

قوله: (رجع إليه وقفاً) (ئ) أي حيث قلنا يرجع إلى أقارب الواقف وقفاً وكان الواقف حياً رجع إليه وقفاً ، فإذا مات يصرف للفقراء والمساكين ، وعنه لا يرجع إليه بل يصرف للفقراء والمساكين في الحال ، ومشى على هذه الرواية المصنف في غايته (٥) ، فبين كلاميه تعارض وقد يجاب عنه بأن يحتمل أن يكون أشار في كل كتاب برواية ، وهذا شأن الراسخين في العلم يمشون على قول ثم يظهر لهم ترجيح مقابلة - نفعنا الله سبحانه وتعالى هم - .

[ تناول منه ] (1) أي جاز له الأخذ منه لوجود الوصف الذي هو الفقر فيه ، وهذا مبني على الصحيح من أن المخاطب داخل في خطابه ، وكذا لو وقف على العلماء فصار كذلك ، أما لو كان حال الوقف كذلك فقال حفيد المنتهى : الظاهر أنه لا يتناول منه لأنه حينئذ من باب الوقف على النفس ، والله اعلم .

<sup>(</sup>١) قال المصنف : " وحيث انقطعت الجهة والوقف حي رجع إليه وقفًا " ، ينظر الدليل (١٧٠) .

<sup>(</sup>۲) ينظر الإنصاف (۲/۲).

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٤٠٧) .

<sup>(ُ</sup>٤ُ) قَالَ الْمَصِنَفُ : " وَحَيِثُ انقَطُعَتْ الجَهَةُ والواقف حي رجع إليه وقفًا ، ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول منه " ، ينظر الدليل (١٧٠) .

<sup>(</sup>٥) ينظر غاية المنتهى مع شرحه مطالب أولي النهى (٦/ ٢٩).

<sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهُو المثبت في ش (٩٦٩) .

قوله: ( ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال ) (١) لتعلق حق من يــؤل إليه الوقف به ، لأن الوقف عقد لازم لا يمكن إبطاله ، وفي القول بنفوذ عتقــه إبطال له م ص (٢).

قوله: (لكن لو وطىء الأمة ... الخ) ( $^{(7)}$  استدراك على قوله: (ولا يصح عتق...) الخ ، يعني لو وطي الموقوف عليه الأمة الموقوفة حرم عليه ، لأن ملكه لها ناقص ولا حد $^{(3)}$  ولا مهر عليه بوطئه ، وولده حر للشبهة ، وعليه قيمته ( بوضعه ) $^{(9)}$  حياً لتفويته رقه على من يؤول إليه الوقف بعده .

قوله: ( يشتري بها مثلها ) وتكون المشتراة وقفاً بمحرد الشراء كبـــدل الأضحية .

قال الحارثي (١): اعتبار المثلية في البدل المشتري بمعنى وجوب الـــذكر في الذكر والأنثى في الأنثى والكبير في الكبير وسائر الأوصاف التي تتفاوت الأعيان بتفاوتها ، لاسيما الصناعة المقصودة في الموقوف .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال " ، ينظر الدليل (١٧٠) .

<sup>(</sup>۲) ينظر دقائق أولى النهى (۲/۲) .

<sup>(</sup>٣) قَالَ المصنف : " لكن لو وطيء الأمة الموقوفة عليه حرم ، فإن حملت صارت أم ولمد تعتسق بموته ، وتجب قيمتها في تركته ليشتري بها مثلها " ، ينظر الدليل (١٧٠) .

<sup>(</sup>٤) ولا حد بوطئه للشبهة .

<sup>(°)</sup> كذا في الأصل وفي ش (يوم وضعه).

 <sup>(</sup>۲) ينظر كشاف القناع (۲/۲) .

الدليل على الاعتبارات جبران ما فات ، ولا يحصل بـــدون ذلـــك ، وإن وطيء الواقف وجب المهر للموقوف عليه ، ووجب الحد والولد رقيــق مــا لم ( نقل )(١) ببقاء ملكه ، قلت : الظاهر عدم وجوب الحد لشبهه الخـــلاف في بقاء ملکه ذکره م ص <sup>(۲)</sup>.

كذا في ش ، وفي الأصل (ينقل ) . ينظر دقائق أولي النهى (٢/٩٠٤) . **(۲)** 

# فصل (١)

قوله : ( **ويرجع في مصرف الوقف** ) <sup>(۱)</sup> بالبناء للمفعول أي في أمور الوقف وجوباً .

قوله: (فإن جهل) (٢) أي شرط الواقف بأن قامـــت بينـــة بـــالوقف دون الشرط.

قوله: ( فبالعرف) فيعمل بالعرف ، لأن العادة المشتهرة والعرف المستمر في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة ، قاله الشيخ تقي الدين (١٤) ، ونقل عنه أنه أفتى فيمن وقف على أحد أولاده وله عدة أولاد وجهل اسمه أنه يخير بالقرعة ع ب (٥٠) .

قوله: (فإن لم يكن) عادة ولا عرف ببلد الوقف كمن ببادية فاسم يكن محذوف دل عليه المذكور، وحبرها قوله: (فالتساوي بين المستحقين) أي يعمل بالتساوي، أي يسوي بينهم، لثبوت الشركة دون التفضيل، فالفساء في حسواب الشرط.

قوله: (والاشتراك) (١) بان قال: وقفت على أولادي ونسلهم وعقبهم، كانت الواو للتشريك لأنما لمطلق الجمع فيشتركون فيه بلا تفضيل.

العصل فيما يُرجع فيه إلى شرط الواقف .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " ويرجع في مصرف الوقف إلى شرط الواقف " ، ينظر الدليل (١٧١) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: " فَانَ جَهلُ عمل بالعادة الجارية ، فإن لم يكن فبالعرف ، فإن لم يكن فالتساوي بين المستحقين " ، ينظر الدليل (١٧١) .

<sup>(</sup>٤) ينظر المبدع (١٧١/٥).

<sup>(</sup>٥) ينظر معونة أولي النهى (٨٠٩/٥) .

<sup>(</sup>٦) قال المصنف: "ويرجع إلى شرطه في الترتيب بين البطون والاشتراك ، وفي ايجار الوقف أو عدمه " ، ينظر الدليل (١٧١) .

قوله: ( وفي قدر مدة ( الإيجار )(1) (1) إذا شرط الواقف أن لا يسؤجر أكثر من سنة لم تحز الزيادة عليها ، لكن عند الضرورة يزاد بحسبها ، و لم يسزل عمل القضاة في عصرنا وقبله عليه ، بل نقل عن ( أبو العباس )(1) هو (داخل)(1) في قوله : " والشروط إنما يلزم الوفاء بما إذا لم تفضي إلى الإخلال بالمقصود " ( $^{\circ}$ ) و لم نزل نفيتي بما ، إذ هو أولى من يبعه إذن ، قال الحارثي( $^{\circ}$ ): " وعن بعضهم جواز الزيادة بحسب المصلحة ، وهو عندي يحتاج إلى تفصيل  $^{(\wedge)}$  " أفاده م ص على الإقناع  $^{(\circ)}$  .

<sup>(</sup>١) كذا في المتن ، وفي الأصل وش ( الإجارة ) .

<sup>(</sup>٢) قال المُصنفّ : " وقّي قدر مدّة الإيجار فلا يزاد وعلى ما قدر " ، الدليل (١٧١) .

<sup>(</sup>٣) كذا في المطبوع وش ، وفي الأصل ( ابن عباس ) ، وما أثبتناه الصواب لأن المقصود به شيخ الإسلام ابن تيمية .

<sup>(</sup>٤) كذا في الأصل وفي ش (أدخل) وما أثبتناه الصواب.

 <sup>(</sup>٥) الفتاوى المصرية (٣٨٥).

<sup>(</sup>٢) هو محمد بن أحمد المرداوي الأصل والشهرة القاهري شيخ الحنابلة في عصره ، أخذ عن النقي محمد الفتوحي ، وأخذ عنه جماعة منهم الشيخ مرعي المقدسي والشيخ منصور البهوتي وغيرهم ، توفي بمصر سنة (٢٦ اهـ) ، ترجمته في النعت الأكمل (١٨٥) .

 <sup>(</sup>٧) ينظر في كشاف القناع (٤/٥٥/١) .

<sup>(</sup>٨) كذا في المطبوع وش ، وفي الأصل (تفضيله) .

 <sup>(</sup>٩) ينظر كشاف القناع (٤/٥٥/٤) .

قوله: (ونص الواقف كنص الشارع) (۱) صلى الله عليه وسلم، فـلا بخوز مخالفته في النص والدلالة وفي وجوب العمل به إلا لضرورة، لأن مثلـه في النص والدلالة فقط، خلاف لما توهمه عبارة الشيخ تقي الدين (۱) التي حكاهـا عنه في الإقناع (۱)، (ما لم يفضي إلى (الإخلال) (۱) بالمقصود) أي فيعمـل بشرط الواقف مدة عدم الإخلال بالمقصود الشرعي، فمن شرط في القربات أن يقدم [فيها] (۱) (الصنف) (۱) المفضول فقـد شـرط خـلاف شـرط الله، كشرطه في الإمامة تقديم غير الأعلم فشرطه باطل لا يجوز العمل به.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " ونص الواقف كنص الشارع يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم يقص إلى الإخلال بالمقصود " ، ينظر الدليل (١٧١) .

<sup>(</sup>٢) قال شيخ الإسلام: "ومن قال إن شروط الواقف كنصوص الشارع: فمراده أنها كالنصــوص في الدلالة على مراد الواقف، لا في وجوب العمل بها، أي أن مراد الواقف يستفاد من الفاظه المشروطة كما يستفاد مراد الشارع من الفاظه"، الفتاوى المصرية (٣٧١).

<sup>(</sup>٣) ينظر الإقناع (١١/٣)

<sup>(</sup>٤) كذا في المطبوع و ش وفي الأصل (خلال) .

<sup>(</sup>٥) سقط في الأصل ، وهو المثبت في ش (٦٩/ب) .

<sup>(</sup>٦) كذا في ش وفي الأصل (الضف).

### فصل

( ويرجع في شرطه إلى الناظر (١) بالبناء للمفعول سواء شرطه بنفسه أو للموقوف عليه أو لغيرهما ، إما بالتعين كفلان ، أو بالوصف كالأرشد أو الأعلم ، أو من هو ( بالصفة ) (٢) كذا ، فمن وحد فيه الشروط ثبت له النظر عملاً بالشرط .

(ويشترط في الناظر) (٢) مطلقاً سواء كان الواقف شرطه لنفسه ... الخ (الإسلام) إن كان الوقف على مسلم أو جهة من جهات الإسلام كالمساجد ونحوها ، لقوله سبحانه وتعالى : (ولن / يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) ٥٠ / أ فإن كان الوقف على معين كافر فله النظر عليه ، لأنه ملكه كما تقدم ينظر فيه نفسه أو وليه (٥) ع ب ، (والكفاية للتصرف) يؤخذ منه اشتراط الرشد ، وهو كذلك كما صرح به الحارثي (١) حفد .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "ويرجع في شرطه إلى الناظر"، ينظر الدليل (١٧١).

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي شُ (بصفة ) .

 <sup>(</sup>٣) قال المصنف: "ويشترط في الناظر خمسة أشياء الإسلام والتكليف والكفاية للتصرف والخبرة والقوة عليه "، الدليل (١٧١).

<sup>(</sup>٤) سورة النساء آية (١٤١) .

<sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولي ألنهي (٢/٢٤).

<sup>(</sup>٦) ينظر الإنصاف (٣٦/٧) .

( ولا العدالة ) (۱) أي ولا تشترط فيه العدالة ، ويضم إلى الفاسق عدل لما فيه ( عمل من الشرط ) (۲) وحفظ الوقف ، وقيل تشترط عدالته ، وإن كانــت ولايته من ( الواقف ) (۱) لأنه متصرف عن غيره فكان كالأجنبي ، وهو ظــاهر المغني (۱) ، وإن كان مقتضى الإقناع خلافه (۱) حفيد وتبعه المصنف (۱) .

تنبيه: ذكر صاحب الفروع في النكت أنه لو عزل عن وظيفته للفسق ثم تاب لم يعد إليها ، نقله عنه في المبدع(١) .

واقتصر (عليه مطلقاً )<sup>(٨)</sup> أي عدلاً كان أو فاسقاً ، رجـــلاً أو امــرأة ، رشيداً أو محجوراً ، عليه بل ظاهره ولو كان كافراً م ص (٩) .

(حيث كان محصوراً) أي حيث كان (الموقوف) (١٠) عليه جمعاً محصوراً فهو حسيبه تقييد، أي محصوراً كل منهم ينظر على حصته عدلاً أو فاسقاً لأنه ملكه وغلته له، ومن كان منهم صغيراً أو نحوه قام وليه مقامه (و إلا فالحاكم) أي بأن كان الوقف على مسجد، أو على غير محصور كالوقف على جهة لأشخاص كالفقراء والمساكين والعلماء والقراء فنظره للحاكم، والفاء في جواب الشرط مقدر، أو من يستنيبه الحاكم على بلد الوقف ع ب .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ولا تشترط الذكورة ولا العدالة ، حيث كان بجعل الواقف له فان كسان مسن غيره فلا بد من العدالة "، الدليل (۱۷۲).

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي ش ( من العمل بالشرط ) .

 <sup>(</sup>٣) كذا في ش ، وفي الأصل ( من الموافق ) .

<sup>(2)</sup> ينظر المغني (٦/ ٢٧١).

 <sup>(</sup>٥) ينظر الإقناع (١٥/٣) .
 (٦) ينظر منتهى الإرادات (٤٠٦/١).

<sup>(</sup>٧) يُنظر المبدع (٥/ ١٧١).

<sup>(</sup>A) قال المصنف :" فإن لم يشترط الواقف ناظرا فالنظر الموقوف عليه مطلقا ، حيث كان محصورا ، وإلا فالحاكم " ينظر الدليل (١٧٢) .

<sup>(</sup>٩) ينظر دقائق أولى النهي (٢/٤١٤).

<sup>(</sup>١٠) في ش (الموقف) .

( وما يأخذه الفقهاء ) (1) من المدرس والمعيد والطلبة ، قال الشيخ تقي الدين : " المكوس (٢) إذا اقطعها إمام الجند فهي حيل لهيم " ، إذا جهل مستحقها ، وكذا إن رتبها للفقهاء وأهل العلم ( فكالرزق من بيت المال ) للمعاونة على الطاعة ، وكذا الموقوف على ( أعمال ) (٢) البر والموصي به أو المنذور له ع ب (٤) .

( لا كجعل ولا كأجرة ) في أصح الأقوال الثلاثة ، كما في التنقييح<sup>(°)</sup> فلا ينقضي به الأجر مع الإخلاص ، قال في شرح المنتهى لمصنفه<sup>(۱)</sup> : " وعلى الأقوال الثلاثة حيث كان الاستحقاق بشرط ، فلا بد من وجوده " ، وهذا في الأوقاف الحقيقية " ، قال م ص<sup>(۷)</sup> : " يعني إذا لم يكن الوقف من بيت المال ، فإن كان منه كأوقاف السلاطين من بيت المال فليس بوقف حقيقي ، بل كل من جاز له / له الأكل من بيت المال جاز له الأكل منها " ، وإن لم يباشر المشروط كما أفتى به صاحب المنتهى<sup>(۸)</sup> بالموافقة ببعض المعاصرين له وهو الشيخ الرملي<sup>(۹)</sup> مناس وغيره في وقف جامع طولون ونحوه ، عثمان <sup>(۱)</sup> .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وما يأخذه الفقهاء من الوقف فك الرزق من بيت المال ، لا كجعل ولا كأجرة " ، ينظر الدليل (۱۷۲) .

<sup>(</sup>٢) المكوس - جمع ( مكساً ) - ، قال في المصباح : وقد غلب استعمال المكس فيما يأخذه أعوان السلطان ظلما عند البيع والشراء ، قال الشاعر :

وفي كل أسواق العراق أتاوة وفي كل ما باع أمرؤ مكس درهم . المصباح المنير (٧٧) .

<sup>(</sup>٣) كذا في ش وفي الأصل (الأعمال).

<sup>(</sup>٤) ينظر كشاف القناع (٢٦١/٤).

<sup>(</sup>٥) ينظر التنقيح (١٩٠).

<sup>(</sup>١) ينظر معونة أولي النهي (٨٥٤/٥).

<sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهي (٢٤/٢).

 <sup>(</sup>٨) ينظر كشاف القناع (٢٦٢/٤) .

<sup>(</sup>٩) هو محمد بن أحمد بن حمزة ، شمس الدين الرملي ، فقيه الديار المصدرية في عصدره ، ومرجعها في الفتوى ، يقال له الشافعي الصغير ، جمع فتاوى أبيه ، من مصنفاته : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، غاية البيان في شرح زبد ابن لرسلان ، توفي سنة ١٠٠٤ ه... ، ينظر الأعلام (٧/٦) .

<sup>(</sup>۱۰) ينظر حاشية النُجدي (۳۸/۳).

#### فصل

( دخل الموجودون حال الوقف ، ولو حملاً دون من يحدث من أولاده بعد الوقف ، خلافاً للإقناع (٢) الوقف ، ولو حملاً دون من يحدث من أولاده بعد الوقف ، خلافاً للإقناع (٤) حيث قال بدخوله تبعاً كما اختاره ابن أبي موسى (٣) ، وأفتى به ابن الزاغوني (٤) وهي رواية في المذهب ، والعمل بما أولى نظراً إلى عرف الناس ، فإن الواقف لا يقصد حرمان ولده المتحدد بل عليه أشفق ، لصغره وحاجته ، ولهذا كان بعض مشائخنا النجديين يختار العمل بذلك ويعده مما يقدم فيه الإقناع على المنتهى فتدبر ، (٥)عثمان .

قوله: (بالسوية من غير تفضيل) لأنه شرّك بينهم، وإطلاق التشريك يقتضي التسوية، لا يقال: لا حاجة إلى قوله ( من غير تفضيل) بعد بالسوية، لأننا نقول لزيادة الإيضاح على المبتدئين، لأنه موضع لهم أو (لبيان) (١) الواقع أو التسوية، ( ودخل أولاد) بنيه مطلقاً سواءً، وجدوا حالة الوقف أو لا، (الذكور خاصة) دون أولاد البنات، فلا يدخلون في الوقف على الولد، لألهم لا ينسبون إليه بل إلى آبائهم، لقوله تعالى ﴿ اَدْعُوهُمْ لِلْاَبَابِهِمْ ﴾ (٧)،

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ومن وقف على ولده أو ولد غيره دخل الموجودون فقط ذكور وإناث بالسوية من غير تفضيل ،ودخل أولاد الذكور خاصة "، ينظر الدليل (١٧٣).

 <sup>(</sup>۲) ينظر الإقناع (۲۰/۳).

<sup>(</sup>٣) محمد بن أحمد بن أبي موسى أبو على الهاشمي ، ولد سنة خمس وأربعون وثلاثمائة ، ومـن مصنفاته الإرشاد ، وتوفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ، ترجمتـه فـي طبقـات الحنابلـة (١٨٢/٢) ، وشذرات الذهب (٣٨/٣) .

<sup>(</sup>٤) أبو الحسن علي بن عبد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن الزاغوني ، صاحب التصانيف ، ولم سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، وتوفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة ، ومن مصنفاته ( الإقناع و الخلاف الكبير في الفقه وكتاب التلخيص في الفرائض ) ، ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٩/١٠٥) ، شذرات الذهب (١٠٠/٨٠/٤) ، المدخل (٢٠٩) ، النص الوارد لاختيار ابن أبي موسى والزاغوني في الإنصاف (٧٤/٧) والإقناع (٢٠/٣) .

<sup>(</sup>٥) ينظر حاشية النَّجدي (٣٧١/٣) ، الإقتاع (٢٠/٣) ، المنتهى (١/٨٠٤).

<sup>(</sup>٦) كذا في ش وفي الأصلُ (البيانه).

<sup>(</sup>٧) سورة الأحزاب، أية (٥).

قال الشاعر (١):

بنونا بنوا أبنائهم وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : ( إن ابني هذا سيد )<sup>(۲)</sup> ونحوه ، فمــن خصائصه انتساب أولاد فاطمة إليه .

قوله: (وإن قال على ولدي) (٢) ... الخ إلى وإن قال: وقفت على ولدي وسكت (دخل أولاده الموجودون) حال الوقف (ومن يولد لهم) تبعاً لهم (لا الحادثون) ، أي لا يدخل في الوقف أولاده الحادثون بعد الوقف بسأن حملت به أمه بعد الوقف خلافاً لما مشى عليه في الإقناع (١) وتقدم توضيحه.

تنبيه لا يدخل الحنثى (°) في ذكر البنين ولا في ذكر البنات ، بل يدخل في ذكر الأولاد إلا أن يتضح فيدخل بما يتضح به .

<sup>(</sup>۱) القائل هو الفرزدق كما في خزانة الأدب (٤٤٤/١) ، والبيت من البحر الطويل وقد ذكره بــلا نسبة صاحب الإنصاف (٦٦/١) وأوضح المسالك (١٠٦/١) .

<sup>(</sup>٢) يعني الحسن ابن على رضي الله عنهما ، أخرجه البخاري في الصلح (٣٦١/٥) الحديث (٢) (٢٠٤) .

<sup>(</sup>٣) قَالَ المصنف : "وإن قال على ولدي دخل الموجودون دون من يولد لهم لا الحادثون " ، ينظر الدليل (١٧٤) .

<sup>(</sup>٤) ينظر الإقناع (٢٢/٣).

<sup>(</sup>٥) الخنثى : من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة ، منتهى الارادات (٩٥/٢) .

# فصل(1)

( ولا يفسخ بإقالة ولا غيرها )(١) كما لو ظهر بما وقفه عيب فأراد فسخه ليرده بالعيب على بائعه فليس له ذلك(١) ، ( بل ) (١) يتعين الأرش كما تقدم التصريح به في الخيار فتدبر ، عثمان(١) . ( ولا يباع ) (١) فيحرم ولا يناقل به وهي أبداً له (ولو بخير منها نصاً) (٧) ، وقد صنف الشيخ يوسف المرداوي(١) كتاباً لطيفاً في در المناقلة بالوقف وأجاد وأفاد قاله م ص في ش ع(١) .

( فيباع ) الفاء فاء الفصيحة ، لأنها تفصح وتبين شرطاً مقدراً ، أي فإذا تعطلت منافعه يباع وجوباً ، كما مال إليه في الفروع (١٠٠)، ونقل معناه القاضي وأصحابه [والموفق] (١٠) والشيخ (١٠٠) ، وحيث جاز بيعه فأبدله بمثله أولى ، والذي يبيعه حاكم إن كان على سبيل الخيرات كالمساكين والمساجد ونحوها ، وإلا فبيعه حاظر خاص والأحوط إذن حاكم به ، عثمان (١٠٠) .

<sup>(</sup>١) فصل الوقف عقد لازم.

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : " والوقف عقد لازم لا يفسخ بإقالة و لا غيرها " ، ينظر الدليل (١٥٧) .

<sup>(</sup>٣) لأنه عقد يقتضي التأبيد ، سواءً حكم به حاكم أو لا ،اشبه العتق ، ينظر منار السبيل (٢١٠/٢) .

 <sup>(</sup>٤) كذا في ش، وفي الأصل (باب).

<sup>(</sup>٥) ينظر حاشية النجدي (٣٨٢/٣).

 <sup>(</sup>٦) قال المصنف: "ولا يباع إلا أن تتعطل منافعه بخراب أو غيره ولم يوجد ما يعمر به فيباع "،
 ينظر الدليل (١٧٥).

 <sup>(</sup>٧) في ش (ولو بخير منه نصا).

<sup>(^)</sup> هو يوسف بن محمد المرداوي الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق العمدة جمال الدين ، أبو المحاسن المرداوي ، قال بعضهم : كان عفيفا نزيها ورعا صائحا ناسكا خاشعا ذا سمت ووقار ، صنف كتاب " الإنصاف " في الحديث على أبواب المقنع ، وله "حواشي على كتاب المقنع " وغير ذلك ، توفي سنة تسع وستين وسبعمائة بالصالحية ، ترجمته في السحب الوابلة لابن حميد (١١٧٦/٣) ، المنهج الأحمد (١٢٨/٠) .

<sup>(</sup>٩) ينظر كشأف القناع (٢٨٥/٤) ، دقائقُ أولى النهي (٢٦٦/٢) .

<sup>(</sup>۱۰) ينظر الفروع (۲۲۵٪).

<sup>(</sup>١١) سقط من الأصل وهو المثبت في ش (٧٠/ب) .

<sup>(</sup>١٢) ينظر كشاف القناع (٢٨٩/٤) ، قال في الشرح الكبير : "روي أن عمر كتب إلى سعد لما بلغه أن بيت المال الذي بالكوفة نقب ، ( " أن انقل المسجد الذي بالتمارين ، وأجعل بيت المال في قبلسة المسجد فإنه لن يزال في المسجد مصل " ، وكان هذا بمشهد من الصحابة ولسم يظهر خلافه فكان كالإجماع ، الشرح الكبير (٢٤٣/٦) .

<sup>(</sup>١٣) حَاشَية النجدي (٣٨٤/٣).

#### خاتمة

ما فضل عن حاجة الموقوف عليه مسجداً كان أو غيره ، جاز بيع ما فضل وصرفه في مشجد آخر ، وإن كان عن رباط (١) ففي رباط آخر ، وهكذا جاز صرفه أيضاً إلى فقير ، واحتج بأن شيبة ابن عثمان (٢) كان يتصدق بخلقان الكعبة .

(١) الرباط هو ملجاً الفقراء ، المعجم الوسيط (٣٢٣/١) مادة (ربط) .

<sup>(</sup>٢) شيبة بن عثمان بن أبي طلحة بن عبد الله بن عبد العزى القرشي العبدري المكي المحجبي ، حاجب الكعبة رضي الله عنه ، وهو أبو صفية وقيل أبو عثمان ، خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين على شركه ثم من الله عليه بالإسلام وحسن إسلامه ، وقاتل يوم حنين وثبت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت وفاته سنة تسع وخمسين ، وقيل ثمان وخمسين بمكة ، ترجمته في أسد الغابة (٧/٣) ، الاستيعاب (٧١٢) ، النص الموارد في المبدع (١٨٨٠) .

### باب الهبة

وهي لغة: نفس الشيء المعطى (١) (وهي التبرع بالمال) (٢) أي والهبة شرعاً: التبرع بالمال ... الح ، وعرفها في المنتهى (٦) بقوله : " تمليك حائز التصرف مالاً معلوماً أو مجهولاً ، تعذر علمه موجوداً أو مقدوراً على تسليمه ، غير واجب في الحياة بلا عوض بما يعد هبة " قال م ص (٤) .

( من قول أو فعل ) (°) كإرسال هدية ، ودفع دراهـم لفقـراء عرفـاً كالمعاطة ، و( وضح ) (١) من تعريف المصنف .

( وكون (الموهوب) (٧) يصح بيعه ) (١) أي كل ما صح بيعه من الأعيان خرحت المنافع صحت هبته ، لأنها تمليك في الحياة فتصح فيما يصح فيه البيع ، ومالا يصح بيعه لا تصح هبته كأم الولد ، ويجوز نقل اليد في الكلب ونحوه مما يباح الانتفاع به وليس هبة حقيقة .

قال الشيخ تقي الدين: ويظهر لي صحة هبة الوصف على ( الأظهـر )<sup>(٩)</sup> قولاً واحداً ، م ص .

<sup>(</sup>۱) الهبة في اللغة : حسن الحال ، ومضاء السيف في الضريبة ، والقطعة من الشوب ، ينظر المعجم الوسيط (۲/۷۰) .

<sup>(</sup>٢) قال المُصنَفَ: أو هي - أي الهبة شرعا - التبرع بالمال في حال الحياة "، ينظر الديل (٢٧٦).

<sup>(</sup>٣) ينظر منتهى الارادات (١٩/١٤).

 <sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النهى (٢٩/٢).

<sup>(</sup>٥) قال المصنف: أ منعقدة - أي الهبة - بكل قول أو فعل يدل عليها " ، ينظر الدليل (١٧٦) .

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي ش ( واضح ) .

 <sup>(</sup>٧) كذا في المطبوع وش وفي الأصل (الموهب).

<sup>(</sup>٨) وهذا شرط من شروط الهبة .

 <sup>(</sup>٩) كذا في الأصل ، وفي ش ( الظهر ) .

( لزمت ولغى التوقيت ) (١) جواب لو تكون لموهوب له ولورثته بعده ، وتسمى العمري لتقيدها بالعمر ، قال أهل اللغة : يقال أعمرته وعمّرته – مشدداً – إذا جعلت له الدار مدة عمره أو عمرك ، وكان الجاهلية تفعله فأبطل الشرع ذلك ، بأنما / تكون لورثته بعده (10.1) لعمره (10.1) ، عثمان (10.1) .

قوله: (ويكره رد الهبة وإن قلّت) (أ) لحديث أحمد عن ابن مسعود (أ) مرفوعاً: (لا تردوا الهدية) (أ) ، وعلم منه أنه لا يجب قبول هبة ولو جاءت بلا مسألة ولا استشراف نفس ، وهو إحدى الروايتين وصوبه في الإنصاف (٧) ، وعنه يجب واختارها أبو بكر (٨) في التنبيه وصاحب المستوعب (٩) وتبعهما في المنتهى (١٠) في الزكاة .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "لكن لو وقتت - أي الهبة - بعمر أحدهما لزمت ولغى التوقيت "، ينظر الكليل (١٧).

<sup>(</sup>٢) كذا في المطبوع وش ، وفي الأصل (لمعمر).

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النَّجدي (٢/٣) .

قال المصنف: " ويكره رد الهدية وإن قلت ، والسنة أن يكافئ أو يدعو"، ينظر الدليل (١٧٧) .

<sup>(</sup>٥) ابن مسعود هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي ، حليف بني زهرة ، أسلم قديماً ، وهاجر الهجرتين ، وشهد بدرا والمشاهد بعدها ، كان صاحب نعلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عنه صلى الله عليه وسلم : ( من سره أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد ) ، وقال عنه في أول الإسلام : ( إنك لغلام معلم ) ، ينظر الإصابة في تمييز الصحابة (٢٦٨٣-٣٦٩) .

<sup>(</sup>٦) مسند الإمام أحمد (٣٨٩/٦) رقم (٣٨٣٨) ، ولفظه : ( أجيبوا الداعي ، ولا تردوا الهدية ، ولا تضربوا المسلمين ) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٦/٤) باب الهدية : رواه أحمد وأبو يعلى ورجال أحمد رجال الصحيح ، وقال الألباني في إرواء الغليل ٥٩/٦ : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيذين .

 <sup>(</sup>۲) ينظر الإنصاف (۲/١٦٥) .

<sup>(</sup>٨) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد ، المعروف بغلام الخلال ، كنيته أبو بكر ، ولـد سنة خمس وثمانون ومائتين ، وكان من أهل الفهم موثوقاً في العلم ، ومن مؤلفاته فـي الفقـه التنبيه والشافي والخلاف مع الشافعي وتوفي سنة ثلاث وستون وثلاثمائة هـ ، ينظر الإنصاف (١٦٥/٧) ، دقائق أوليالنهي (٢٠/٢) .

<sup>(</sup>٩) مخطوط ٢ - لوحة رقم (٣٥٣) ، مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٢٧) ، ٧٧ فقه حنبلي نقلا من رسالة ماجستير تحقيق شرح منتهى الارادات للباحث عبد العزيز الصائغ صفحة (١٥٢) ، دقائق أولي النهى (٤٣٠/٢) .

<sup>(</sup>١٠) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٤٣٠).

#### فصل

( وتملك الهبة ) (١) أي العين الموهوبة ، فالمراد بالمصدر اسم المفعول .

(بالعقد) أي بإيجاب وقبول الهبة ، بأن يقول: وهبتك أو أعطيتك فيقول: قبلت أو رضيت ، وتنعقد بمعاطاة دالة عليها ، فتجهيز نحو بنته بجهاز تمليك ، وكذا لو جهزها و لم يزوجها أو زوجها في بيته فإن ذلك تمليك لها لوجود المعاطاة حفيد (۲) ، قوله (وليهما) (۳) وهو أب فوصيه فحاكم فأمينه ، والأب الفاسق والسفيه وجوده كعدمه ، فتنقل ولاية الولد للحاكم مع وجود الأب كما يفهم من الإقناع (أ) فإن عدم الولي) (أ) فمن يليه لدعاء الحاجة إليه لئلا يضيع ويهلك ، ويصح من صغير ومجنون قبض مأكول يدفع مثله لصغير ، م المئلا يضيع ويهلك ، ويصح من صغير ومجنون قبض مأكول يدفع مثله لصغير ، م

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وتملك الهبة بالعقد "، ينظر الدليل (١٧٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر مطالب أولي النهى (٤/٣٨٥)، دقائق أُولي النهي (٢/٤٣١) .

<sup>(</sup>٣) كذا في المطبوع وفي الأصل و ش ( فلوليه) .

ر) (٤) ينظر الإقناع (٣١/٣).

<sup>(</sup>٥) كذا في ش وفي الأصل (فلولم فمن يليه) .

<sup>(</sup>٦) ينظر دقائق أولي النهي (٣٢/٢).

#### فصل

قوله: (إن يرجع في هبته) (١) لأن الملك ثابت للموهوب له يقيناً فــلا يزول إلا بيقين ، وهو صريح (الرجوع) (٢) فإن تصرف فيه قبل رجوعه بالقول لم يصح ولو نوى به الرجوع ، وما قاله الحارثي (٣) من أن عتق الموهوب وبيعــه قبل القبض رجوع لحصول المنافاة مقابل لما في المتن .

قوله: (قبل اقباضها) أي للواهب الرجوع في الهبة قبل القبض ولو بعد تصرف المتهب ويبطل ، فالظرف متعلق بيرجع ، ( وبعد إقباضها ) (٤) أي الهبـــة ولو نقوطاً أو حمولة في نحو عرس كما في الإقناع(٥) للزومها به .

قوله: ( يحرم ولا يصح ) أي يحرم ( الرجوع ) فيها ، ولا يصح الرجوع بعده ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: ( العائد في هبته كالكلب ( يقيء ) (٦) ثم يعود في قيئه ) متفق عليه (٧) ، وسواء عوض عنها أو لا ، غير زوجة (وهبته) (٨) زوجها أو أبرأته من دينها بسؤاله إياها شيئاً ثم ضرها بطلاق ونحوه كتزوج عليها ، فلها الرجوع فيما وهبته من صداق أو غير ، فإن لم يكن ساءها فلا رجوع ، عثمان (٩) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف : "ولكل واهب أن يرجع في هبته قبل إقباضها مع الكراهـــة " ، ينظــر الـــدليل (١٧٨) .

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي ش (للرجوع ) .

<sup>(</sup>٣) ينظر كشاف القناع (٣٠١/٤) ، مطالب أولي النهي (٣٨٦/٤) .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: " وبعد أقباضها - أي الهبة - يحرم ولا يصح " ، ينظر الدليل (١٧٨) .

<sup>(</sup>٥) ينظر الإقناع (٣٦/٣).

<sup>(</sup>٦) سقط من ش

<sup>(</sup>٧) صحيح البخاري (٢/٤١٢) رقم (٢٤٤٩) كتاب الهبة - باب هبة الرجل لامرأت والمرأة لزوجها ، صحيح مسلم (١٢٤١/٣) رقم (١٦٢٢) كتاب الهبات - باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض .

 <sup>(</sup>٨) كذا في الأصل وفي ش (وهبة) .

<sup>(</sup>٩) ينظر حاشية النجدي (٤٠٨/٣) .

قوله: (أن لا يسقط حقه من الرجوع) () فيما وهبه لولده فيسقط، وحالف في هذا صاحب الإقناع (٢) فاثبت للأب الرجوع مع الإسقاط كما لو أسقط الولي حقه من ولاية النكاح، أحيب بالفرق بينهما بأن ولاية النكاح حق الله تعالى وللمرأة بدليل إثمه بالعضل (٣)، بخلاف الرجوع فإنه حق للأب فسقط بإسقاطه كما تسقط الشفعة بإسقاط الشفيع.

( وللأب الحر ) (١) فقط محتاجاً أو لا ، وظاهره (ولو غير) (٥) رشيد ، وخرج بالحر القنّ والمبعض .

( أن يتملك من مال ولده ما شاء ) بعلمه وبغير علمه ، صفيراً كان الولد أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، راضياً أو ساخطاً ، ( بشروط خمسة ) متعلق بقوله : ( وللأب ) ... الخ .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " فله أن يرجع بشروط أربعة : أن لا يسقط حقــه مــن الرجــوع "، ينظــر الدليل (۱۷۸).

<sup>(</sup>۲) ينظر الإقناع (۳٦/۳).

<sup>(</sup>٣) عضل عليه : ضَيق عليه وحال بينه وبين مراده ، والمرأة منعها الترويج ظلما ، المعجم الوسيط (٢٩/٢) .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "وللأب الحر أن يتملك من مال ولده ما شاء بشروط خمسة: أن لا يضـره، وأن لا يكون المتملك بالقبض مع وأن لا يكون في مرض موت أحدهما، وأن لا يعطيه لولد آخر، وأن يكون المتملك بالقبض مع القول أو الذية، وأن يكون ما يتملكه عينا موجودة "، ينظر الدليل (١٧٨).

<sup>(</sup>٤) كذا في ش وفي الأصل (ولو لغير ) .

#### تنبيه

بقي شرط سادس وهو أن لا يكون الأب كافراً والولد مسلماً ، سيما إذا كان الابن كافراً ثم أسلم ، قاله الشيخ تقي الدين (١) ، وقال : الأشبه أن المسلم ليس له [أن] (٢) يأخذ من مال ولده الكافر شيئاً .

ذكر ( المصنف ) (٢) وصاحب الإقناع (١) ظاهر كلام المنتهى (٥) أنه لا فرق بين أن يكون الأب موافقاً لابنه في الدين أو مخالفاً ، وهو ظاهر ما قدمه في الإنصاف (٦) وجعله المذهب ، وقال عن كلام الشيخ تقيي الدين : قلت : وهذا ( غير ) الصواب ، عثمان (٧) .

( وليس لولده أن يطالبه بما في ذمته من الدين ) (١) الذي في ذمته من في ذمته من غو قرض أو قيمة متلف ونحو ذلك ، إلا بنفقته الواجبة على أبيه لفقره وعجرة عن تكسب ، قال في الوجيز (٩) : له مطالبة أبيه بما وحبسه عليها وإلا بعين مال له بيد أبيه باقية فيطلبه الولد ، م ص (١٠) .

<sup>(</sup>١) ينظر الاختيارات الفقهية لابن تيمية (١٨٧).

 <sup>(</sup>٢) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧١/ب) .

 <sup>(</sup>٣) ينظر غاية المنتهى مع شرحه مطالب أولي النهى (١٤٦/٦) ، وكلمة المصنف ساقطة من ش .

<sup>(</sup>٤) ينظر القناع ( $(\pi / \pi)$ ) ، وفي ش ( ذكر ذلك صاحب الإفناع ) .

<sup>(</sup>٥) ينظر منتهى الارادات (١٧/١).

<sup>(</sup>٦) ينظر الإنصاف (٧/١٥٥).

<sup>(ُ</sup>٧) ينظر حاشية النجدي (٣/٢١٤) .

<sup>(^)</sup> قال المصنف : " وليس لولده أن يطالبه بما في ذمته من الدين ، بل إذا مات أخذه من تركته من رأس المال " ، ينظر الدليل (١٧٩) .

<sup>(</sup>٩) ينظر دقائق أولي النهى (٢٤١/٢) ، الإنصاف (١٦٢/٧) ، والوجيز كتاب في الفقه الحنبلي لسراج الدين أبي الحسين بن يوسف الدجيلي ( ٣٢٦هـ ) ، طبع منه إلى نهاية كتاب الشفعة بتحقيق د/ عبد الرحمن بن سعدي ، انظر المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم ، للدكتور عبد الملك بن دهيش (٣٢٩) .

<sup>(</sup>١٠) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٤٤).

## كتاب الوصية(١)

وأركانها أربعة : موص وصيغة وموصى له وموصى به ، وقد أشار إلى الأول بقوله : ( تصح من كل عاقمل )(٢) ، والثماني : أن تكون بلفظ ، وأشمار إلى الثالث [ بقوله ] (٣) والرابع في البابين بعد ذلك.

( ما لم يعاين الموت ( أي ملك الموت )  $^{(1)}$ ) فإن عاينه لم تصح لأنه (  $^{(1)}$ قول له ، والوصية قول ، قال في الفروع(٦٠) : ولنا خلاف هل تقبل توبته ما لم يعاين الملك ( أو ما دام مكلفاً ) أو ما لم يغرغر ؟ ، قال في (تصحيح) (٧) الفروع (٨) : " والأقوال الثلاثة متقاربة والصواب تقبل مادام عقله ثابتاً / " م ص (٩) .

(أو سفيهاً )(١٠) ومثله ضعيف عقل ضعفاً يمنع رشده ، وتصح من أخرس بإشـــارة مفهومة أو كتابة ، وإن ( وحدت )(١١) وصية إنسان بخطه الثابت ببينة أو إقرار ورثة صحت ، قال في الاختبارات(١٢) : وتنعقد الوصية بالخط المعروف ، وكذا الإقرار إذا وجد في دفتر ، وهو مذهب الإمام أحمد ، ويستحب أن يكتب وصيته ويشهد عليها ، عثمان(۱۳).

الوصية لغة : الأمر ، قال تعالى : ( ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب ) ، لسان (1) العرب (١٥/١٣٢-٣٢١). شرعاً : الأمر بالتصرف بعد الموت ، وبمال المتبرع به بعد الموت ، حاشية ابن مانع علمي دليل الطالب (١٨١) .

قال المصنف: " تصبح من كل عاقل لم يعاين الموت ولو مميزا أو سفيها " ، ينظر الدليل (٢)

سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧١/ب) . (٣)

سقط من ش ۔ (٤)

<sup>(°)</sup> سقط من ش .

ينظر الفروع (٢٥٧/٤) . (1)

كذا في ش وفي الأصل ( التصميح ) ، وما أثبتناه الصواب . (Y)

ينظر تصحيح الفروع (٦٥٨/٤). (^)

ينظر دقائق أولى النهى (٢/٣٥٤) . (9)

لأنه إنما حجر عليه لحفظ ماله ، وليس في وصيته إضاعة له ، لأنه أن عاش فهـــو لـــه ، وإن  $(\cdot,\cdot)$ مات لم يحتج إلى غير الثواب وقد حصله ، ينظر منار السبيل (٢٢٨/٢) .

كذا في ش ، وفي الأصل ( وجد ) . (11)

ينظر الفتاوي المصرية (٣٩٩). (11)

ينظر هداية الراغب (٤١٥) . (17)

قوله: (ولو أرث بشيء) (۱) متعلق بقوله: (وتحرم) سواء ورث بفرض (۲) أو تعصيب (۳) أو رحم، وأنه لو أسقط مريض عن وارثه ديناً أو أوصى بعصابة أو اسقط المرأة صداقها عن زوجها في مرضها أو عفي عن جناية موجبها المال ، فذلك [ كله ] (۱) كوصية ، وإن وصي لولد وارثه صح ، فإن قصد بذلك نفع الوارث لم يجز فيما بينه وبين الله تعالى و تنفذ حكماً لأنه أجنبي ، عثمان ( $^{\circ}$ )

( أو فعل )<sup>(۲)</sup> بأن زال اسمه فطحن الحنطة (۷) أو خبز الدقيق الموصي به أو نسبج الغزل ونحو ذلك ، ( وبقتله للموصي )<sup>(۸)</sup> قتلاً مضموناً ولو خطأ ، أي مضموناً بقصاص أو دية أو كفارة ، كما قاله ابن نصر الله نقله عثمان (۹) ، لأنه ( يمنع) (۱۰) الميراث وهو آكد منها فهي أولى .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وتحرم - أي الوصية - على من له وارث بزائد عن التلت ، ولو أرث بشئ "، ينظر الدليل (۱۸۲).

<sup>(</sup>٢) الفرض: الحز في الشئ كالتفريض، والفريضة ما فرض في السائمة من الصدقة والهرمة، والحصة المفروضة، وسهم فريض: مفروض فوقه، القاموس المحيط (٨٨٠/١).

 <sup>(</sup>٣) العصبة في الفرائض: من ليست له فريضة مسماة في الميراث ، وإنما يأخذ ما أبقى ذوو
 الفروض ، المعجم الوسيط (٦٢٦/٢) .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧١/ب) .

 <sup>(</sup>٥) ينظر حاشية النجدي (٢٩/٣).

<sup>(</sup>٢) قَالَ المصنف : " وتُبطُلُ الوصْدية بخمسة أشياء ، أو لا : برجوع الموصى بقول أو فعل يدل عليه " ، ينظر الدليل (١٨٢) .

 <sup>(</sup>٧) الحنطة في اللغة: القمح، المعجم الوسيط (١/٢٠٩).

<sup>(</sup>٨) قال المصنف: "وبموت - أي وتبطل الوصية بموت - الموصى له قبل الموصى ، وبقتله للموصى " ، ينظر الدليل (١٨٢) .

<sup>(</sup>٩) ينظر حاشية النجدي (٢٥٢/٣) .

<sup>(</sup>١٠) كذا في ش ، وفي الأصل ( لا يمنع ) ، وما أثبتناه الصواب ، ينظر منار السبيل (٢٣٣/٢) .

### باب الموصى له

وهو الثالث من أركان الوصية ( لكل من يصح تمليكه ) (۱) من مسلم وكافر معين أو كالفقراء ، وخرج بقوله ( يصح تمليكه ) الجنين والمعدوم ونحـو ذلك ، حفيد .

(وبهيمة) أي وتصح الوصية لبهيمة (ويصرف في علفها) قال في المنتهى وشرحه ( $^{(7)}$ ): "وتصح الوصية لفرس حبيس [ينفق] $^{(7)}$  عليه لأنه من أنواع البر، فإن مات الفرس الموصى له قبل صرف [الموصي] $^{(1)}$ به أو بعضه رد الموصي به أو باقيه للورثة، ولا يصرف في فرس حبيس آخر نصاً.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "تصح الوصية لكل من يصح تمليكه ولو مرتدا أو حربيا، أو لا يملك كحمـل وبهيمة ويصرف في علفها"، الدليل (۱۸۳).

<sup>(</sup>٢) ينظر معونة أولي النهى (٢٠٦/٦).

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المُثبُت في ش (٧٧/).

 <sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (٧٧/أ).

قوله: ( في عمل سفن للجهاد ) (۱) محافظة على تصحيح المكلف ما أمكن ، وإن وصى بجعله في الهوى قال ابن نصر الله (۲): يتوجه أن يعمل به باذهنج لمسجد ينتفع به المصلون ، قال تلميذه صاحب [ المبدع ] (۳): وفيه [ شيء ] (۱) ولو قيل يعمل به نبل (۱) ونشاب (۱) للجهاد لم يبعد ش ع (۷).

قوله: ( **ولا تصح** )<sup>(^)</sup> الوصية ( **لكنيسة** ) مسلماً كان الموصي أو كافراً ، ولا لحصرها وقناديلها ولو من ذمي ، لأن ذلك إعانة على معصية ، وصح أن يوصي ببناء ما يسكنه المحتاز من ذمي وحربي ، عثمان (٩) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وبرميه - أي إذا وصبى برمي ثلث ماله في الماء - صبح - وصرف في عمل سفن للجهاد" ، ينظر الدليل (١٨٣).

<sup>(</sup>۲) ينظر المبدع (٥/٢٦٢).

<sup>(7)</sup> mad an 1 lightly (7) (1/7) (7)

 <sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٧/أ) .

<sup>(</sup>٥) النبل - نبلا - صنعها وأحسن إعدادها ، ويقال هو ينبل الأمر بحكم معرفته ، ينظر المعجم الوسيط (٩٣٤/٢) .

<sup>(</sup>٦) النشاب : النبل ، الواحدة بهاء ، وبالفتح : متخذه ، القاموس المحيط (٢٢٨/١) .

 <sup>(</sup>٧) ينظر كشاف القناع (٤/٣٥٨) ، المبدع (٥/٢٦٢) .

<sup>(</sup>A) قال المصنف: "ولا تصح - أي الوصية - لكنيسة أو بيت نار أو كتب التوراة والإنجيال " ، ينظر الدليل (١٨٣) .

<sup>(</sup>٩) ينظر حاشية النجدي (٢/٤٥٨).

### فصل

( من كل جانب ) (۱) نصاً لحديث أبي هريرة / مرفوعاً : ( الجار أربعون ١٠٨/ داراً هكذا وهكذا وهكذا وهكذا وجار المسجد من سمع النداء ) (۲) ، وطريق قسم الموصي به على الجيران بأن يقسم المال على عدد الدور وكل حصة دار تقسم على سكاها ولا يدخل فيهم من وجد بين الوصية ، والموت كمن وجد بعد الموت ، عثمان (۲) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " وإذا أوصى لأهل سكنه فلأهل زقاقه حال الوصية ولمجير انه تناول أربعين دارا من كل جانب " ، ينظر الدليل (۱۸٤) .

<sup>(</sup>٢) مجمع الزوائد (١٦٨/٨) باب حد الجوار .

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النُجدي (٣/٤٥٧).

## باب الموصى به

وهو المكمل لأركان الوصية الأربعة (فقيمته يوم وضعه) (۱) أي فيكون للموصي له به قيمته لئلا يفرق بين ذي الرحم في الملك ، وتعتبر القيمـــة بيـــوم الولادة إن قبل قبلها ، وإلا قومه وقت القبول فلو ماتت أمـــه بمجــرد وضــعه فمقتضى التعليل أن يكون للموصي له وإن كان ظاهر الإطلاق خلافه ، حفيد .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "تصح الوصية حتى بما لا يصح بيعه ، كالأبق والشارد والطير بالهواء والحمل بالبطن ، واللبن بالضرع ، وبالمعدوم كد: بما تحمله أمته أو شجرته أبدا أو مدة معلومة ، فإن حصل شئ فللموصى له ، إلا حمل أمته فقيمته يوم وضعه ، ينظر الدليل (١٨٥) .

( والدابة عرفاً اسم ( للذكر والأنثى ) (١) (١٠) الخ ، فتتقيد يمين من حلف لا يركب دابة بها ، لأن الاسم في العرف لا يقع إلا على ذلك ، ولا تغلب الحقيقة ، هنا لأنها صارت مهجورة فيما عدا الثلاثة كما أشار إليه الحارثي (٦) ، لكن إن قرن به ما يصرفه إلى أحدها كدابة يقاتل عليها ، أو يسهم لها انصرف إلى الخيل ، أو الدابة ينتفع بظهرها ونسلها خرج البغال لأنه لا نسل لها وحرج الذكور ، عثمان (١) .

<sup>(</sup>١) كذا في المطبوع وش ، وفي الأصل : ( للمذكر والأنثى ) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : " والدابة عرفا اسم للذكر والانشى من الخيل والبغال والحمير ، ينظر الدليل (١٨٦) .

<sup>(</sup>٣) قَال الْحَارِثي: " والقائلون بالحقيقة لم يقولوا ههنا بالأعم ، فإنهم لا حظوا غلبة استعماله في الأجناس الثلاثة بحيث صارت الحقيقة مهجورة ، ينظر كشاف القناع (٣٦١/٤) .

<sup>(</sup>٤) ينظر حاشية النجدي (٣/٤٦٥) .

# باب الموصي إليه

أي المأذون بالتصرف في المال أو غيره مما للموصي التصرف فيمه حمال الحياة ، وتدخله النيابة ، ولا بأس بالدخول في الوصية لمن قوي عليه ووثق ممن نفسه ، وتركه أولى في هذه الأزمنة لما فيه من ( الخطمر ) (١) وهمو لا يعمدل بالسلامة ، عثمان (٢) .

تتمة : ما أنفقه وصي متبرع بمعروف في ثبوتها فمن مال يتيم ذكره الشيخ تقي الدين في فتاويه (٢) إذا خرج عن اليتيم إقطاعه للوصي الصرف بالمعروف من ماله في إعادته ، وعلى قياس ذلك الوظائف وهو متوجه لأنه مصلحة له قاله م ص (٤) .

<sup>(</sup>١) كذا في المطبوع وش ، وفي الأصل ( الحضر ) ، وما أثبتناه هـو الصـواب ، ينظـر منـار السبيل (٢٣٨/٢) .

<sup>(</sup>٢) ينظر حأشية النجدي (٤٩٣/٣).

<sup>(</sup>٣) ينظر المبدع (١٠٤/٦) ، الفتاوى المصرية (٤٠١) .

<sup>(</sup>٤) ينظر كشاف القناع (٢٨٦/٤) ، حاشية النجدي (٣/٤٩٤) .

# فصل(١)

( ومن وصى في شيء لم يصر وصياً في غيره ) (٢) ، لأنه استفاد التصرف بالإذن من جهته فكان مقصوراً على ما أذن ( له ) (٢) فيه كالوكيل ، فإن وصي الله في تركته وأن يقوم مقامه فهذا وصي في جميع / أموره ، يبيع ويشستري إذا كان ناظر إليهم ، وإذا ظهر دين مستغرق للتركة بعد تفرقه وصي الثلث الموصي إليه ( بتفرقته ) (٤) لم يضمن الوصي لرب الدين شيئاً لأنه معذور لعدم علمه ، وإن أمكن الرجوع على أحد رجع عليه ووف به الدين، (قال) (٥) ابن نصر الله (٢) عثا منه.

۱۱۰۸/ب

قوله: (لم يضمنه) لمصادفة الصرف مستحقه، وظاهره ولو في غيبة الورثة، وظاهره أيضاً أن الموصي به لغير معين كالفقراء إذا صرفه الأجنبي في جهته ضمنه لأن المصدفوع إليه لم يستعين مستحقاً، ولا نظهر للمدافع في تعيينه م ص (٧).

( ولا دفعه إلى أقاربه ) (^) أي ولم يجهز له دفعه إلى أقهارب الوصي ( الوارثين ) ولو كانوا فقراء ، وهل المراد بالوارثين كونهم وارثين حال الدفع أو حال الوصية ؟ ، واحترز به عن أقاربه غير الوارثين فإنه يجوز له الهدفع إليهم ، حفيد .

 <sup>(</sup>١) فصل و لا تصح الوصية إلا في شيء معلوم يملك الموصى فعله .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: "ومن وصي في شيء لم يصر وصيا في غيره وإن صرف أجنبي الموصى به
 لمعين في جهته لم يضمنه "، ينظر الدليل (١٨٨).

 <sup>(</sup>٣) كذا في المطبوع ، سقط من الأصل وش .

<sup>(</sup>٤) كذا في ش ، وفي الأصل (بقرض ) .

<sup>(°)</sup> في ش (قاله) ·

<sup>(</sup>٦) ينظر دقائق أولي النهي (٢/٢٤).

<sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهي (٢/٢٩) .

 <sup>(^)</sup> قال المصنف: "وإذا قال له: ضع ثلث مالي حيث شئت، أو أعطه أو تصدق به علم من شئت، لم يجز له أخذه ولا دفعه إلى أقاربه الوارثين، ولا إلى ورثمة الموصمي "، ينظمر الدليل (١٨٨).

## كتاب الفرائض (١)

قوله: (  $llow leg (1)^{(7)}$  هي (  $ellow leg (1)^{(7)}$  بفستح السواو (  $ellow leg (2)^{(7)}$  هي (  $ellow leg (2)^{(7)}$  ) و  $ellow leg (2)^{(7)}$  السيد أخرج عبده بعتقه من حيز المملوكية التي يساوي بها البهائم إلى حيز المالكية التي يساوي بها الأناس ، فأشبه بذلك الولادة التي أخرجت المولود من العدم إلى الوجود .

تنبيه : يمكن اجتماع الأسباب الثلاثة فيمن ( يملك )(١) ابنة عمه وأعتقها ثم تزوجها وماتت فهو زوجها وابن عمها ومعتقها ، ولا يورث بغير هذه الثلاثة ، وعنه يثبت عند عدم هذه الأسباب الثلاث بأسباب ثلاثة أخرى أحدهما : عقد الموالاة وهي المعاقدة على التوارث لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَننُكُمْ فَفَاتُوهُمْ نَصِيهُ لِهُمْ ﴾ ((٧) ، وكانوا يتوارثون بذلك في صدر الإسلام، فلما نزل قوله تعالى : ﴿ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُولَى بِبَعْضٍ ﴾ (١٠٩ على المشهور، وهذه الرواية تقتضي أنه لم تنسخ / جملة وإنما قدم عليه أولوا ١٠٩ الأرحام .

<sup>(</sup>۱) جمع فريضة ، وهي في الأصل اسم مصدر من فرض وأفرض ، القماموس المحيط (۳۲۹/۲–۳٤) . وشرعا : العلم بقسمة المواريث ، وموضوعه التركات لا العدد، والفريضة نصيب مقدر شرعا

لمستحقه ، الإقناع (٨١/٣) . (٢) قال المصنف : "وأسباب الإرث ثلاثة : النسب ، والنكساح الصحيح ، والسولاء " ، ينظر الدليل (١٩٠) .

<sup>(</sup>٣) سقط من ش

<sup>(</sup>٤) كذا في الأصل ، وفي ش ( لحديث ) .

<sup>(°)</sup> اخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب البيوع باب ذكر العلة التي من اجلها نهى عن بيع الولاء وعن هبته برقم (٤٩٥٠)و صححه الحاكم في المستدرك (٣٤١/٤) والألباني في الإرواء برقم(١٦٦٨)

 <sup>(</sup>٦) كذا في الأصل ، وفي ش ( ملك ) .

<sup>(</sup>٧) سورة النساء ، أية (٣٣) .

 <sup>(</sup>٨) سورة الأنفال ، أية (٥٧) .

والثاني : إسلام كافر على يد مسلم فيرثه المسلم عند عدم وارث له .

الثالث : كونما من أهل الديوان(١) أي مكتوبين في دفتر العطاء .

قوله: ( والزوجة ) (٢) أي الواحدة فأكثر إلى أربع ، وسيأتي توريث الثمان زوجات في باب المطلقة ، واثبات الهاء في الزوجة – لغة – قليل ، واقتصر الفقهاء والفرضيون عليها للإيضاح وخوف اللبس ، فهي أحسن كما نقله النووي ، والأفصح والأشهر تركها ، وبما جاء القرآن ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أُزْوَاجُكُمْ ﴾ (٢)، وقوله: ( اسكن أنت وزوجك [ الجنة ] (٤) ) (٥) .

<sup>(</sup>١) الديوان : الدفتر يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء ، المعجم الوسيط (٣١٦/١) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف : "ومن الإناث بالاختصار سبع : البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والام والجدة مطلقا والأخت مطلقا والزوجة والمعتقة " ، ينظر الدليل (١٩١) .

<sup>(</sup>٣) سورة النساء ، أية (١٢) .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (٧٢/ب) .

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة ، أية (٣٥) .

#### فصل

قوله: (والفروض المقدرة) في كتاب الله (ستة) (1) ، وإنما قال في كتاب الله (ستة) (1) ، وإنما قال في كتاب الله ليخرج الثلث الباقي فإنه ثبت باجتهاد الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، و(الفرض) (1) في الاصطلاح (1) : النصيب المقدر شرعاً لوارث خاص لا يزاد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول (1) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "والفروض المقدرة سنة النصف، والربيع، والنثمن والثائث والثائث والثائث والثائث والثائث

<sup>(</sup>٢) كذا في ش وفي الأصل (الفروض).

<sup>(</sup>٣) ينظر كشاف القناع (٢٩٤/٤) ..

<sup>(</sup>٤) العول : المستعان به وقُوت العيال ، وفي علم الفرائض زيادة الأنصبة على الفريضة فتنقص قيمتها بقدر الحصص ، المعجم الوسيط (٢٦١/٣) .

# باب الحجب 🗥

فائدة : اصطلح الفرضيون في التعبير على أن المحجوب بالشخص يقال في فيه : محجوب ، ولا يقال : ممنوع وإن صح ذلك اصطلاحاً ، وعكسه يقال في المحجوب بالوصف .

قولسه: (واعلسم أن الحجسب بالوصف ) (۲) وهسو الموانسع السابقة (۳) (يتأتى دخوله على جميع الورثة )، والمحجوب به وجوده كالعسدم، فلا يحجب أحداً عن ميراثه، فلو مات حر عن ابن رقيق وزوجة وأخ شقيق حرين فللزوجة الربع كاملاً وللأخ الباقي ولا إرث للابن لقيام المانع به، فهو كالأجنبي.

قوله: (والحجب بالشخص نقصاناً كذلك) أي يدخل على جميع الورثة بانتقال من فرض إلى (فروض) أقل منه وهذا في حق السزوجين والأم وبنت الابن والأخت للأب ، أو بانتقال من فرض إلى تعصيب في حق ذوات النصف والثلثين ، وعكسه وهو الانتقال من تعصيب إلى فسرض في حق الأب والجد فإن لكل منهما جميع المال إذا انفرد .

<sup>(</sup>١) الحجب لغة : منعه من الدخول في الميراث ، المعجم الوسيط (١٦٢/١) . ق الثاري : هو المزو من الآدرث بالكارة أو من أو في الحظرين وأخير من

في الشرع: هو المنع من الإرث بالكلية أو من أوفر الحظين ، مأخوذ من الحجاب ، كشاف القناع (٤١٢/٤) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " اعلم أن الحجب بالوصف يتأتى دخوله على جميع الورثة والحجب بالشخص نقصانا كذلك " ، ينظر الدليل (١٩٦) .

 <sup>(</sup>٣) كالقتل والرق واختلاف الدين .

<sup>(</sup>٤) كذا في الأصل ، وفي ش ( فرض ) .

قوله: ( وأن الجدة مطلقاً ) (١) أي من جهة الأم والأب .

قوله: (وكل جدة بعدى بجدة قربي) (١) ، قال في كشف الغوامض وشرحه (١) : والجدة القربي من جهة الأم تحجب الجدة البعدى مطلقاً من جهةها ومن جهة الأب ، والجدة القربي من جهة الأب تحجب البعدى من جهة قطعاً ، ٩ . ١/ب ولا تحجب البعدى من جهة / الأم بل تشاركها في السدس سوية في اصح قولي الشافعي (١) ، ونص أحمد عليه (١) ، وجزم به القاضي (١) ، وصححه ابن عقيل وغيره من الجنابلة (١) ، وهو قول مالك (١) ، لأن التي من جهة الأم هي الأصل ، ففيها قوة الأصالة ، والتي من قبل الأب ففيها قوة القرب ، فاستويا فيقسم السدس بينهما ، وتحجبها في القول الآخر وهو قول أبي حنيفة وأصحابه (١) لقربحا

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وأن الجدة مطلقاً تسقط بالأم، وكل جدة بعدى تسقط بجدة قربى، وإن كل ابن أبعد يسقط بابن أقرب "، ينظر الدليل (١٩٧).

لأن الجدات أمهات ، يرثن ميراثا واحدا من جهة واحدة ، فإذا اجتمعن فـــالميراث لأقــربهن ،
 ينظر منار السبيل (٢/٩٥/٢) .

<sup>(</sup>٣) ينظر إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض (١٣٠) .

<sup>(3)</sup> ينظر مغني المحتاج (٢١/٣).

<sup>(</sup>٥) ينظر الإنصاف (٣١٠/٧) .

<sup>(</sup>٢) جزم به القاضي في جامعه ، الإنصاف (٧/ ٣١٠) .

<sup>(</sup>٧) صَحْحه ابن عَقَيل في تذكرته ، قال في إدراك المغاية : تشاركها في الأشهر ، وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب والمعنى والشرح وشرح ابن منجا ، ينظر الإنصاف (٧/ ٣١٠) .

 $<sup>(\</sup>Lambda)$  ينظر المنتقى شرح الموطأ للباجي (7/7).

<sup>(</sup>٩) يَنظرُ المبسوط للسرخسي (٢٩ / ١٦٨ - ١٦٩).

وروي عن أحمد واختاره الخرقي<sup>(۱)</sup> وابن عبدوس<sup>(۱)</sup> وأكثر الحنابلة وهـــو المفتى به عندهـم<sup>(۱)</sup> ، انتهى .

وهذا هو الموافق ( لعموم كلام المصنف ) $^{(1)}$  ( فتسقط ) $^{(0)}$  مطلقاً .

<sup>(</sup>۱) ينظر المغني (٢/٢٧١) والخرقي هو:عمر بن الحسين بن عبد الله بسن أحمد أبو القاسم الخرقي ، المشهور " بخليفة المروذي " لكثرة ملازمته له ، قرأ العلم على أبي بكر المروذي ، وحرب الكرماني ، وصالح وعبد الله ابني الإمام أحمد ، صاحب المختصر المشهور ، قال القاضي أبو يعلى : " قرأت بخط أبي إسحاق البرمكي : أن عدد مسائل المختصر ألفان وثلاثمائة مسألة " ، توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، ترجمته :في الطبقات (٢٥/٢) . المدخل لابن بدران (٢٢١)

<sup>(</sup>۲) ابن عبدوس هو على بن أحمد بن على بن عبدوس الحراني ، الفقيه الزاهد الواعظ ، ولد سسنة عشر وخمسمائة ، ومن مصنفاته ، المذهب في المذهب ، وله تفسير كبير ، توفي سسنة تسع وخمسين وخمسمائة ، ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة (۲٤۱/۱) ، المدخل لابن بدران (۲۲۱) .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٣٠٩/٧).

<sup>(</sup>٤) كذا في ش ، وفي الأصل ( لعمومهم أي كلام المصنف ) .

 <sup>(</sup>٥) كذا في الأصل ، وفي ش ( في سقط ) .

قوله: ( وتسقط الأخوة الأشقاء )(١) أو لأب ( باثنين بالابن وان نزل ) واحداً فأكثر ، واحترز بالابن عن البنت ، فإنهم لا يسقطون بما وإن تعددت .

والثاني: بالأقرب دون الأبعد، قال الشيخ صالح<sup>(٢)</sup> في ألفيته: واحجب بسالابن وابنــه وبـــالأب أخاً وأختـــاً مـــن ولاءٍ أو نســـب<sup>(٣)</sup>

قوله: من ولاء كما لو مات العتيق عن أبي معتقه أو ابنه وعن أخي معتقه أو أخته فالإرث للأب أو الابن دون الأخ والأخت ، قرره الناظم .

قوله: (أيضاً) أي (الأخوة للأب) كما يسقطون بالابن وابنه وبالأب الأقرب (يسقطون بالأخ الشقيق أيضاً)، ويسقطون بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن (لأنما) (أنا تصير بمنزلة الأخ الشقيق.

قال المصنف: " وتسقط الأخوة الأشقاء باثنين بالابن وان نزل وبالأب الأقرب والأخوة لـــلأب يسقطون بالأخ الشقيق أيضا " ، ينظر الدليل (١٩٧) .

<sup>(</sup>٢) سبقت ترجمته ص (٤٤).

<sup>(</sup>٣) ينظر عمدة كل فأرضُ في علم الوصايا والفرائض المعروف بالفية الفرائض للشيخ صالح بن حسن الأزهري مع شرحها العذب الفائض شرح عمدة الفارض للشيخ إبراهيم بسن عبد الله الفرضي ( ٩٧/١ ) .

<sup>(</sup>٤) سقط من شُ.

## باب العصبات (١)

قوله: ( وليس فيهن عصبة بنفسه إلا المعتقــة )<sup>(۲)</sup> ، وعليــه قولــه في الرحبية <sup>(۲)</sup> :

وليس في النساء طراً عصبة إلا السبي منست بعتب الرقبة

قوله: بعتق الرقبة من ذكر أو أنثى فهي عصبة للعتيق ولمن انتمى إليه على تفصيل مذكور في الولاء.

قوله: ( إلا الزوج وولد الأم )<sup>(1)</sup> مستثنى من قوله: ( وإن الرجسال كلهم ) الخ ، وجهات العصوبة ستة: البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة مع الأخوة جهة واحدة على الخلاف ثم بنوا الأخوة ثم العمومة ثم بنوا العمومة ثم الولاء.

<sup>(</sup>۱) العصبة في اللغة: جمع عاصب، من العصب وهو الشد، ومنه عصابة الرأس والعصب لأنه يشد الأعضاء، وعصابة القوم لاشتداد بعضهم ببعض، وتسمى الأقارب عصبة لشدة الأزر، القاموس للمحيط (٢٠/١-١٣٩).

والعاصب في الاصطلاح من يرث بلا تقدير فيأخذ المال كله أو ما أبقت الفسروض ، كشساف القناع (٤٢٥/٤)

<sup>(</sup>٢) قال للمُصنف : " اعلم أن النساء كلهن صاحبات فرض وليس فيهن عصبة بنفسه إلا المعتقة " ، ينظر الدليل (١٩٨) .

<sup>(</sup>٣) ينظر متن الرحبية (٢٦).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "وأن الرجال كلهم عصبات بأنفسهم إلا الزوج وولد الأم، وأن الأخوات مسع البنات عصبات، وأن البنات وبنات الابن والأخوات الشقيقات والأخوات للأب كل واحدة منهن مع أخيها عصبة به له مثل ما لها "، ينظر الدليل (١٩٨).

قوله: (عصبات) (۱) أي عصبات مع الغير، والأصل في ذلك حديث ابن مسعود: (وما بقي فللأخت) (۲)، وهذا بشرط أن لا يكون مع الأحد أخوها، فإن كان معها فهي عصبة بالغير لا مع الغير، [وحيث صارت الأخت الشقيقة عصبة مع الغير] (۲) صارت كالأخ الشقيق فتحجب الأخدوة للأب ذكوراً كانوا أو إناثاً ومن بعدهم من العصبات، وحيث صارت/ الأخت للأب عصبة مع الغير صارت كالأخ للأب فتحجب بني الأخوة ومدن بعدهم مدن العصبات، والله سبحانه وتعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) أي لا فرض لهن ، بل يرثن ما فضل عن الفروض ، ينظر منار السبيل (٢٦١/٢) .

<sup>(</sup>٢) التَحديث: أن ابن مسعود سنل عن بنت وبنت ابن وأخت ، فقال : "لأقضين فيهابقضاء النبي على المُلابنة النبي الله النصف، ولابنة الابن السدس ومابقي فللإخت" في كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع النصف برقم(٦٢٣٩)

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٣/ب) .

قوله: (وإن حكم العاصب) (١) بالنفس أنه يأخذ المال كله ، (أو يأخل ما أبقت الفروض) إن كان معه ذو فرض ، لحديث : (الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر) ، أشار بقوله : (ذكر) بعد قوله : (رجل) إلى أنه ولو كان في المهد لا البالغ العاقل .

قوله: (وهي زوج) (") الخ فاسقط إمامنا وأبو حنيفة (أ) الأخوة الأشقاء ، وروى عن علي وابن مسعود وغيرهما (الشقاء ) قوله تعالى في الأخوة الأم: ﴿ فَإِن كَانُواْ أَكُنَرُ مِن ذَالِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِ ﴾ (١) ، فإذا شرك غيرهم معهم لم يأخذوا الثلث ، ولحديث : (الحقوا الفرائض بأهلها) ، ومن شرك لم يلحق الفرائض بأهلها قال العنبري (١) : القياس ما قاله علي و الاستحباب ما قاله عمر وتبعه زيد والشافعي بالتشريك (أ) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وإن حكم العاصب أن يأخذ ما أبقت الفروض وإن لم يبق شيء ســقط، وإذا انفرد أخذ جميع المال "، ينظر الدليل (١٩٩).

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٢/ ٢٤٨٠) رقم الحديث (٦٣٦٥) كتاب الفرائض - باب ابني عم أحدهما أخ لأم والأخر زوج ، صحيح مسلم (١٢٣٣/٣) رقم الحديث (١٦١٥) كتاب الفرائض - باب الحقوا الفرائض بأهلها .

قال المصنف: " ولا تتمشى مع قواعدنا ( المشركة ) ، وهـــي زوج وأم وإخــوة لأم وإخــوة أشقاء " .

<sup>(</sup>٤) ينظر الفروع (١٢/٥) الإنصاف (٧/ ٣١٥) المبسوط للسرخسي (٢٩/ ١٥٥ – ١٥٤ ).

<sup>(°)</sup> وهو قول عثمان وزيد بن ثابت ومالك والشافعي ، وروى عن على وابن مسعود و أبي بسن كعسب وابسن عبساس وأبسي موسسى رضسي الله عسنهم جميعها ، مصمنف ابسن أبي شيبة (١١/٢٥٨-٢٥٩) كتاب الفرائض ، من كان لا يشرك بين الأخوة والأخوات لأب وأم مع الأخوة للأم في تلثهم ويقول هو لهم .

<sup>(</sup>٦) سورة النساء آية (١٢) .

<sup>(</sup>٧) هو عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل أبو الفضل العنبري البصري سمع من الإمام أحمد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم وروى عنه أبو حاتم الرازي ومسلم وأبو داوود ومات سهنة سهت وأربعين ومائتين ، ترجمته في طبقات الحنابلة (٢٣٥/١) ، المقصد الأرشد (٢٧٦/٢) ينظر المغنى (٢٧٦/٢) ومعونة أولى النهى (٢٧٩/١).

<sup>(</sup>٨) ينظر الكَافي لأبن عبد البر (٢/٨٥٠١) ، مغني المحتاج (٢/٢٠-٢٨) .

# باب الرد وذوي الأرحام

الرد: الزيادة في (الأنصبه) (١) ونقصان من السهام ، عكس العول ، وقد اختلف في الرد بين أهل العلم ، والقول به يروي عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم (٢) ، وبه قال إمامنا وأبو حنيفة وأصحابه (٣) و كحذا الشافعي (١) إن لم ينتظم بيت المال .

قوله: ( ما عدا الزوجين ) (°)فلا يــرد عليهمــا نصــاباً ، لألهمــا لا رحــم أو لهما ، وما روي عن عثمان أنه رد على زوج فلعله كان عصبة أو ذي رحــم أو أعطاه من بيت المال لا على سبيل الميراث (٢)م ص (٢) .

قوله: ( من أصل ستة ) (^) لأن الفروض كلها توجد في الستة إلا الربع والثمن وهي للزوجين ، ولا يرد عليهما ، والسهام المأخوذة من أصل مسألتيهم هي أصل مسألتيهم .

(١) كذا في ش وفي الأصل (الأنصاب).

(7) ينظر المغني (9/9) ، كشاف القناع (3/77) .

(٧) ينظر دقائق أولي النهمي (٢٣/٢) ، كَشَافُ للقناع (٤٣٣/٤) .

<sup>(</sup>٢) مصنف ابن أبي شيبة (١١/ ١٧٥/٢٧٥) برقم (١٢١١/١١٢١٠/١١٢١) كتاب الفرائض في الرد واختلافهم فيه ، سنن البيهقي (٢٤٤/١٤) كتاب الفرائض باب من لم يرد على ذي فرض شيئا وهذا عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ، وفي المغني (٤٨/٩) بقية من قال به من الصحابة.

<sup>(7)</sup> ينظر المغنى ( $^{(8/4)}$ ) ، الفروع ( $^{(1)}$ ) ، الإنصاف ( $^{(8/4)}$ ) ، المبسوط للسرخسي ( $^{(8/4)}$ ) . المبسوط المسرخسي ( $^{(8/4)}$ ) .

<sup>(</sup>٤) هذا وجه في مذهب الإمام الشافعي ، والمذهب أنه لا يرد على أصحاب الفروض ، ينظر الأم للشافعي (٢/ ٣١) ١٠٠١٠٠١٠٠١) ، والمهذب للشير ازي (٣١/٢) .

<sup>(°)</sup> قال المصنف: "حيث لم تستغرق الفروض التركة ولا عاصب رد الفاضل على كل ذي فرض بقدره، ما عدا الزوجين فلا يرد عليهما من حيث الزوجية "، ينظر الدليل (١٩٩).

<sup>(</sup>٨) قال المصنف: "وإن كان جماعة من جنس كالبنات فأعطهم بالسوية، فإن اختلف جنسهم فخذ عدد سهامهم من أصل ستة دائما "، ينظر الدليل (٢٠٠).

#### فصل

في ذوي الأرحام: جمع رحم نبت الولد ووعاؤه، والقرابة أو أصلها أو أسبابها قاموس (١).

وفي اصطلاح الفقهاء في باب الفروض ما ذكره المصنف بقوله : (وهم كل قرابة) ( $^{(1)}$  الخ ، قال (م ص)  $^{(1)}$  : هذا رسم للحد/ ، فلا يضر ذكر لفظ كل التي للعدد فيه ، أو تعريف لفظي لا حقيقي ، أو يقال هي لبيان الاطراد ، فلا يضر الإتيان كما في الحد كما نبه عليه ( في )  $^{(3)}$  بعض المحققين .

/۱۱/ ب

قوله: ( وكل جدة أدلت بأب بين أُمَّيْن ) (٥) كأم أبي الأم ، أو أدلت بأب أمَّيْن ) طبي الإم ، أو أدلت بأب أعلى من الجد كأم أبي الجد وإن علا ، ومعين الإدلاء: هـو التوصل والتوجه .

قوله: (ويورثون بتسنسزيله منسؤلة من أدلوا به) (٢) فيترل كل واحد منهم مترلة من أدلى به من الورثة بدرجة أو درجات حتى يصل إلى مسن يسرث فيأخذ ميراثه الذي [كان] (٧) يستحقه لو كان موجوداً ، أعم من أن يكسون ذلك بفرض أو تعصيب أو بفرض ورد كما يعلم من كلامهم .

<sup>(</sup>۱) قال في القاموس المحيط: " الرحم - بالكسر - كالكتف: بيت منبت الولد ووعاؤه، والقرابــة لو أصلها وأسبابها "، ينظر القاموس المحيط (٢٥/٢٢) مادة (رحم).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "وهم كل قرابة ليس بذي فرض ولا عصبة ، وأصنافهم احد عشر " ، ينظر (٢٠) الدليل (٢٠٠) .

<sup>(</sup>٣) في ش (م خ) ·

 $<sup>(\</sup>mathfrak{t})$  سقط من ش

<sup>(°)</sup> قال المصنف: "وكل جدة أدلت بأب بين أمين ، ويرثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به " ، ينظر الدليل (٠٠٠-٢٠١).

<sup>(</sup>٦) قال المصنف : "ويورثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به ، وإن أدلى جماعة منهم بوارث واستوت منزلتهم منه فنصيبه لهم بالسوية الذكر كالأنثى " ، الدليل (٢٠١/٢٠٠) .

<sup>(</sup>V) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (V) .

قوله: (فماله لبيت [المال] (۱) بعفظه كالمال الضائع، لأن كــل بيت لا يخلو من ابن عم أعلى منه، إذ الناس كلهم بنوا آدم، فمن كان أسبق إلى الاجتماع مع الميت في أب من آبائه فهو عصبة لكنه بحهول، فلــم يثبــت لــه حكم، وجاز صرف ماله في المصالح، ولذلك لو كان له مولى معتق لورثــه في هذه الحال، ولم يلتفت إلى هذا المحهول م ص (۱).

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١/٧٤) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : " ومن لا وأرث له فماله لبيت المال ، وليس وارثا وإنما يحفظ المال الضائع وغيره ، فهو جهة ومصلحة " ، ينظر الدليل (٢٠١) .

 <sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٥٣٩).

### باب ميراث الحمل

والحمل يرث بلا نزاع في الجملة ، لكن هل يثبت له الملك بمحرد موت مورثه ؟ ، وحزم به في الإقناع (١) (كما يدل به عليه نص عليه في النفقة ) (١) على أمه من نصيبه ، ويتبين ذلك بخروجه حياً أم لا ، يثبت له الملك حتى ينفصل حياً ، كما يدل [عليه] (٣) نصه في الكافر مات عن حمل منه بدارنا ، فيه خلاف بين الأصحاب م ص (٤) .

<sup>(</sup>۱) ينظر الإقناع (۱۰۸/۳).

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي ش (كما يدل عليه نصه في النفقة ) .

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وأهو المثبت في ش (١/٧٤) .

<sup>(</sup>٤) قال في دقائق أولي النهى : ( ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرثه لحكمنا بإسلامه قبل وضعه ، نص عليه في المحرر ، وفي المنتخب يحكم بإسلامه بعد وضعه ويرثه ، ثم ذكر نص أحمد إذا مات حكم بإسلامه ، ولم يرثه وحمله على ولادته بعد القسمة " ، ينظر دقائق أولي النهى (٢/ ٤٥) .

وكذا لو مات عن زوجة أبيه وهي حامل وكان هنــاك مــن يحجــب الأخوة .

وكذا لو كان الحمل رقيقاً كما لو مات عن حمل منه أمه أمةٌ ولم يشرط حرية أولادها ، أو غير ذلك ، ح ف (٢) .

قوله: (ولا يوث إلا من استهل صارحاً) (٢) واستهل قيل بالبناء للفاعل، وقيل بالبناء للمفعول، ومعناه: خرج صارحاً، وقال الجيوهري (١): استهل المولود إذا صاح/ عند الولادة، فالاستهلال رفع الصوت، فصارحاً حال مؤكدة لعاملها.

قوله: (فاستهل) أي صوت قبل انفصاله ثم انفصل ميتـــاً لم يـــرث ولا يورث ، لأنه لم يثبت له أحكام الدنيا أشبه ما لو مات في بطن أمه .

/111

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " من مات عن حمل برثه فطلب بقية ورثته قسمة النركة قسمت ، ووقف لـــه الأكثر من ارث ذكريين أو أنثيين " ، ينظر الدليل (٢٠٢) .

 <sup>(</sup>٢) كذا في المتن ، وفي الأصل وش ( إن ) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "ولا يرث إلا من استهل صارخا، أو عطس أو تنفس أو وجد منه ما يدل على الحياة "، ينظر الدليل (٢٠٣).

<sup>(</sup>٤) هو اسماعيل بن حماد التركي الأثرادي ، أبو نصر ، إمام اللغة ، ومصنف كتاب الصحاح ، توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، ينظر سير أعلام النبلاء (١٠/١٧) .

### باب ميراث المفقود

والفقدان : تطلب الشئ فلم تحده ، والمراد هنا من لا تعلم حياته ولا موته لانقطاع خبره ، وهو قسمان أشار إلى الأول ( من انقطع ) (١) الخ .

قوله: (ثم يقسم ماله في الحالتين) (<sup>۲)</sup> أي في مسألتي غلبة السلامة بعـــد التسعين ، وغلبة الهلاك بعد الأربع سنين ، وتعتد زوجته عدة الوفاة وتتـــزوج ، فإن رجع بعد قسم اخذ ما وحده ورجع على من أتلف شـــيئاً ، وإليـــه أشـــار المصنف بقوله: (فإن قدم ...) (<sup>۲)</sup> الخ .

قوله: ( ومن أشكل نسبه ) (<sup>1)</sup> ورجي انكشافه في انتظاره إلى تمام تسعين سنة إذا كان غالبها السلامة الخ قوله: ( فكالمفقود ) .

فإذا وطيء اثنان امرأة بشبهة في طهر واحد وحملت ومات أحدهما وقف للحمل نصيبه منه على تقدير إلحاقه به ، فإن لم يرج انكشافه بسأن لم ينحصر الواطئون أو عرض على القافة (٥) فأشكل عليهم ونحوه لم يوقسف لسه شسيء ، م ص (٦) .

قال المصنف: "من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كالأسر، والخروج للتجارة والسمياحة والخروج إلى طلب العلم انتظر تتمة تسعين سنة منذ ولد، فإن فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم "، ينظر الدليل (٢٠٣).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "وأن كان ظاهرها الهلاك كمن فقد من بين أهله ، أو في مهلكة كدرب الحجاز ، أو فقد بين صفين حال الحرب ، أو غرقت سفينة ونجا قوم وغرق آخرون ، انتظر تتمة أربع سنين منذ فقد ، ثم يقسم ماله في الحالتين " ، ينظر الدليل (٢٠٣) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : " فإن قدم بعد القسم اخذ ما وجده بعينه ورجع بالباقي " ، ينظر الدليل (٢٠٣) .

قال المصنف: " ومن أشكل نسبه فكالمفقود " ، ينظر الدليل (٢٠٣) .

<sup>(</sup>٥) قال في القاموس المحيط: القائف: من يعرف الأثار ، وقاف أثره : تبعه ، ينظر القاموس المحيط (١١٢٨/٢) .

<sup>(</sup>٦) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٥٤٥) .

### باب ميراث الخنثى

اعلم أن الخنثي عبارة عمن تعارض فيه دليلان ذكورته وأنوثته بلا مرجح لأحدهما ، وهو عند الله رجلٌ أو امرأة ، لا رجلٌ وامرأة ، لأن وصف الـــذكورة والأنوثة لا يجتمعان في شخص واحد ، كذا قال بعضهم .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وهو من له شكل الذكر وفرج الأنثى ، ويعتبر ببوله فبسبقه من احدهما ، فإن خرج منهما معا اعتبر باكثرهما ، فإن استويا فمشكل ، فإن رجي كشفه بعد كبره اعطي ومن معه اليقين " ، ينظر الدليل (٢٠٤) .

<sup>(</sup>٢) ابن حمدان هو : أحمد بن حُمدان بن شبيب النميري الحراني أبو عبد الله ، فقيه حنبلي أديب ، ولي نيابة القضاء في القاهرة فسكنها وأسن وكف بصره وتوفي بها ، من كتبه الرعاية الكبرى والمصغرى ، ومقدمة في أصول السدين وغيرها ، ينظر الأعمالم للزركاسي (١١٩/١) ، شذرات الذهب (٢٨/٥) .

<sup>(</sup>٣) قال في كشاف القناع: " لأن الكثرة مزية لإحدى العلامتين ، فليعتبر بها كالسبق " ، ينظر (٣) كشاف القناع (٤٥٣/٤) .

<sup>(</sup>٤) مخطوط الرعاية الكبرى (٢/٥٥٧(١)) باب إرث الخنثي .

<sup>(</sup>٥) ينظر كشاف القناع (٤٥٣/٤).

<sup>(</sup>٦) كذا في الأصل ، وفي ش (م خ).

# باب ميراث الغرقى

ونحوهم (إذا علم موت المتوارثين) الخ (١) قيد في المحرر (٢) والرعاية (٦) العلم بالورثة ، قال ابن نصر الله : ليس علم الورثة بذلك شرطاً ، بل شرطه الثبوت كغيره من الأحكام المطلقة ، وهذا القيد مما لا حاجة إليه ، ثم لو فرض أن الورثة ممن لا يعقل لم يؤثر ذلك في الحكم ، وظاهر/ كلام المصنف كالمنتهى (٤) اشتراط العلم في الجملة .

/۱۱۱ ب

قوله: ( وادعى ورثة كل ) (°) أي الداعي ورثة كل ميت من نحو هدمي سبق موت صاحبه فالتنوين في كل عوض عن المضاف إليه .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " إذا علم موت المتوارثين معا فلا إرث " ، ينظر الدليل (٢٠٥) .

 <sup>(</sup>۲) ينظر المحرر(۱/۱۶۲).

<sup>(</sup>٣) قَالَ فَي المَبْدَعُ: "يعطَّى كل وارث اليقين ، ويوقف المشكوك فيه حتَّى يَتبِين الأمَّر ، أو يصلحوا ، وحكاه في الرعاية قولاً " ، ينظر المبدع (٤٠٩/٥) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر منتهى الإرادات (٢/٢٤) .

قال المصنف: "وكذا إن جهل الأسبق أو علم ثم نسي وادعى ورثة كل سبق الأخر ولا بينة ،
 أو تعارضتا وإن لم يدع ورثة كل سبق الأخر ، ورث كل ميت صاحبه ثم يقسمه ما ورثه على
 الأحياء من ورثته " ، ينظر الدليل (٢٠٥) .

# باب ميراث أهل الملل

قوله: ( **إلا بالولاء** (<sup>1)</sup>) أي فيرث الكافر عتيقه المسلم به كعكسه ، ولو أعتق كافر مسلماً فماله لابن سيده .

<sup>(</sup>۱) الولاء في اللغة: الملك، لسان العرب (۱۰/۹۳)، وسيأتي تفصيله في فصل مستقل إن شاء

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: " لا توارث بين مختلفين في الدين إلا بالولاء " ، ينظر الدليل (٢٠٦) .

## باب ميراث المطلقة

قوله: ( في الطلاق الرجعي ) (١) بأن طلقها دون الثلاث بلا عوض بعد الدحول ، سواء كان في الصحة أو المرض ، فيرث كل منهما صاحبه إذا مات في العدة ، لأن الرجعية زوجة ( فإن ) (1) انقضت العدة فلا توارث بينهما ، لكن إن كان الطلاق الرجعي في مرضه الذي مات فيه وانقضت عدد ها ورثته ما لم تتزوج ، ذكره في المستوعب (1) يعني أو ترتد .

قوله: ( ولا يثبت في البائن إلا لها )(1) بان طلقها قبل الدخول أو بعوض أو بنكاح فاسد أو ثلاثاً في مرض موته المخوف .

المخوف  $]^{(\circ)}$  صفة مخصصة ، فعلى هذا لو طلقها في مرض غير مخــوف فاتصل بالموت [ قطع  $]^{(1)}$  التوارث ، وقد صرح به في المقنع $^{(\vee)}$  ، عثمان [

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " يثبت الإرث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي " ، ينظر الدليل (٢٠٦) .

 <sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي ش ( فإذا ) .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٧/٢٥٣).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "ولا يثبت في البائن إلا لها إن اتهم بقصد حرمانها بأن طلقها في مرض موته المخوف ابتداء " ، ينظر الدليل (٢٠٦) .

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٤/ب) .

<sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٤/ب) .

<sup>(</sup>٧) ينظر المقنع (١٩٢).

<sup>(</sup>٨) ينظر حاشية النجدي (٥٦٨/٣).

قوله: (أو ترتد)<sup>(۱)</sup> قبل موته فلا ترثه ، قال ح ف <sup>(۱)</sup>: أما لو يرتـــد هو في مرضه ثم عاد إلى الإسلام ومات من مرضه فإنها ترثه ، ولو أسلمت هـــي بعد أن ارتدت أو طلقت بعد أن تزوجه ولو قبل موته لا ترثه ، لأنهـــا فعلـــت باختيارها ما ينافي نكاح الأول .

قوله: (إن الهمت) ( $^{(7)}$  بقصد حرمانه كإدخالها ذكر ابن زوجها أو أبيه في فرجها وهو نائم ، أو رضاعها ضرقما الصغيرة ونحوها فلم يسقط فعلها ميراثه ، ومفهومه أنه لو انقضت عدقما انقطع ميراثه ، وهو مقتضى كلامه في التنقيح ( $^{(1)}$ ) وظاهر كلامه في الفروع ( $^{(1)}$ ) كالمقنع والشرح ( $^{(2)}$ ) حيث أطلقوا ولو بعد العدة ، واختاره في الإقناع ( $^{(4)}$ ) وقال : أنه أصدوب مما في التنقيع .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : " فترث في الجميع حتى ولو انقضت عدتها ما لم تتزوج أو ترتــد " ، ينظــر الدليل (۲۰۷) .

<sup>(</sup>٢) ينظر الروض المربع (٤٨/٣) ، منتهى الإرادات (٥٦/٢٥) ، المبدع (٢٤٣/٦) .

قال المصنف: " ويثبت له إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها مادامت معتدة إن اتهمت و إلا سقط " ، ينظر الدليل (٢٠٦) .

<sup>(</sup>٤) ينظر التنقيح المشبع (٢٠٥) .

<sup>(</sup>٥) ينظر الإنصاف (٩/٧) .

 <sup>(</sup>٦) ينظر الفروع (٥/٥٤).

<sup>(</sup>V) ينظر المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (١٨/٣٠٦-٣٠٧) .

 <sup>(</sup>٨) ينظر الإقناع (٣/١١).

## باب الإقرار بمشارك في الميراث 🗥

قال (م ص)  $(^{7})$ : لعل المراد في صفة الميراث ، والمعنى بمن يرث أعم من أن يرث مع من أقر به أو يسقط ، بأن أقر الأخ بابن للميت – على ما سيأتي – ، وهو أولى من أن يقال ترجم الشيء وزاد عليه ، ( فإذا أقر الورثة )  $(^{7})$  أي أقر كل الورثة ، ( المكلفون ) صفة / للورثة المُقرُّون ، لأن إقرار غير المكلف كالصغير والمحنون لا يعول عليه ، [ قال ]  $(^{4})$  حفيد : يؤخذ منه أنه لا يصح إقرار غير المورث بأن يكون بحوباً  $(^{6})$  حال الإقرار ، [ وهل ]  $(^{7})$  قام به مانع وهو كذلك ؟ كما صرح به في الفرو  $(^{8})$  .

/117

<sup>(</sup>۱) باب الإقرار بمشارك في الميراث ، أي بيان طريق العمل في تصحيح المسألة إذا أقر ببعض الورثة دون بعض ، ينظر كشاف القناع (٤٨٥/٤) ، الدليل (٢٠٨/٢٠٧) .

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي ش (م خ).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : " فاذًا أقر الورثّة المكلفون بشخص مجهول النسب وصدق أو كان صــخيرا أو مجنونا ثبت نسبه وارثه " ، ينظر الدليل (٢٠٨) .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (1/10) .

 <sup>(</sup>٥) كذا في المخطوط ، واحسب المعنى مجنونا .

<sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٥٠/١) .

 <sup>(</sup>۲) ينظر الفروع (۲۱/۰) .

### باب ميراث القاتل

(  $[V]^{(1)}$  إرث لن قتل مورثه بغير حق  $[V]^{(1)}$  الح لأن توريث القاتسل يفضي إلى تكثير القتل ، لأنه ربما استعجل الوارث موت ( وارثه  $[V]^{(1)}$  فيقتله ليأخذ ماله ، وحفاظاً للنفوس لأن الوارث إذا علم أن القتل يمنعه الميراث كف عنه ، ولأنه وإن تخلف قصد الاستعجال في بعض الصور فإنه يلحق بما يتحقق فيه (قصده سداً للباب)  $[V]^{(1)}$  ، وظاهره  $[V]^{(1)}$  المقتول يرث القاتل مثل أن يجرح مورثه ثم يموت قبل المجروح من تلك الجراحة .

قوله: ( أو شارك في قتله ) مباشرة أو سبباً كحفر بئر تعدياً ، أو نصب نحو سكين ، ولو كان القاتل غير مكلف كصغير ومجنون إن لزم القاتل بمباشرة أو سبب قود أو دية أو كفارة ، على ما يأتي في الجنايات ، عثمان (١) .

 <sup>(</sup>١) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٩٥/١) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : " لا ارث لمن قتلٌ مورثُه بغيرٌ حق أو شارك في قتله ولو خطأ " ، ينظر الدليل (٢٠٨) .

 <sup>(</sup>٣) كُذا في الأصل ، وفي ش (مورثه ) .

<sup>(</sup>عُ) كذا في ش وفي الأصل (صده سدا للباب ) وما أثبتناه الصواب .

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٥/١) .

<sup>(</sup>٦) ينظر حاشية النجدي (٥٧٩/٣).

قوله: ( من سقى ولده دواء فمات ) (١) الخ اعترض هذا الموفق (٢) بأن هذا قتل غير مضمون بقصاص ولا دية ولا كفارة على ما يسأتي في الجنايسات ، هذا قتل غير مضمون بقصاص ولا دية ولا كفارة على ما يسأتي في الجنايسات ، و فكان ] (٣) مقتضاه عدم المنع من الإرث ، وصوبه في الإقناع (١) كلام الموفق ، وهو الموافق لقاعدة المذهب وعلى ما ذهب إليه الموفق والإقناع مشى عليه م ص على المنتهى ، ونص عبارته ( عليسه ) (٥) ، واختسار الموفق [ والشسارح ] (١) ( أنه ) (٧) أعني الكبير أن من أدب ولده ونحوه أو فصده (٨) أو بط (١) سلعتة (١٠) لحاجته يرثه ، وصوبه في الإقناع لأنه غير مضمون كما تقدم (١١) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " فلا يرث من سقى ولده دواء فمات ، أو أدبه أو فصده أو بط سلعته " ، ينظر الدليل (۲۰۸) .

<sup>(</sup>٢) ينظر المغني (١٥٢/٩).

 <sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (٩٠/أ) .

<sup>(</sup>٤) ينظر الإقناع (١٢٣/٣).

 <sup>(</sup>٥) سقط من ش .

 <sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٥/أ) .

<sup>(</sup>٧) سقط من ش .

<sup>(</sup>٨) فصد - يفصد فصدا وفِصادا - بالكسر ، وافتصد : شق العرق ، ينظر القاموس (١/٥٤٥) .

<sup>(</sup>٩) بط الجرح: أي شقه ، ينظر القاموس المحيط (٨٩١/١) .

<sup>(</sup>١٠) السلعة : بكسر السين وسكون اللام : كالغدة في الجسم ، ينظر القاموس المحيط (١/٩٧٩) .

<sup>(</sup>١١) ينظر دقائق أولمي النهي (٢/٢٥).

### باب ميراث المعتق بعضه

أي شيء منه قل أو كثر ، و لم يتعرض الأصحاب لتوريثه بـــالولاء ، ولا ذكروا في العتق صحة عتقه لما يملكه بحرية الحر .

قال ابن نصر الله (1): " والظاهر صحة ذلك ، إذ لا مانع منه مع ثبوت الملك " ، وقد نصوا على ما يقتضي ذلك في الكفارات ، وهذا يقتضي صحة عتقه ، وصحة عتقه تقتضي صحة ثبوت الولاء له ، وثبوته يقتضي ثبوت الإرث ، والظاهر أنه يرث هنا جميع تركة مولاه ، لأن إرثه/ بالملك وهو تام بخلاف إرثه من أقاربه م ص (1) .

قوله: (الرقيق من حيث هو) (٢) أي سواء كان مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو معلقاً عتقه بصفة ، لأنه لو ورث لكان لسيده وهو أجنبي من مورث العبد .

/۱۱۲/ ب

<sup>(</sup>١) ينظر دقائق أولى النهى (٢/٧٦).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهي (٢/٥٦٧).

<sup>&</sup>quot;) قال المصنف: " الرقيق من حيث هو لا يرث و لا يورث " ، ينظر الدليل (٢٠٩) .

قوله: (يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية) (1) ، قال ابن نصر الله : ينبغي أن يزاد على ذلك أنه يعصب بقدر ما فيه من الحرية إذ التعصيب معنى غير الحجب وقد يقال أنه داخل في الحجب إذ المعصب يحجب بتعصيبه من الفرض .

مثال إرته وحجبه ، ابن نصفه حر و أم وعم حران ، لو كان الابن كامل الحرية كان للأم السدس وله الباقي ، وهو نصف وثلث ولا شيء للعهم ، فله نصف حريته ، أي الابن نصف ماله لو كان حراً كله ، وهو ربع وسدس ، وللأم ربع لأن الابن يحجبها عن السدس ، فنصفه الحر يحجبها عن نصف سدس فلها سدس ونصف سدس ومجموعهما ربع ، والباقي وهو ثلث للعم تعصيباً ، وتصح من اثني عشر من ضرب ستة في اثنين ، للأم ثلاثة وللمبعض خمسة وللعم أربعة ، وهكذا نظائره وطريقه كطريق حنائي .

قوله: (وإن حصل بينة وبين سيده (مهايأة) (٢) أو مقاسمة المهايأة التسام الزمن بحسب الحرية والرق والمقاسمة اقتسام الكسب في كل يــوم علـــى حسبهما .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "لكن المبعض يرث ويورث ، ويحجب بقدر ما فيه من الحريبة " ، ينظر الدليل (۲۰۹) .

 <sup>(</sup>۲) كأن يخدم سيده بنية ملكه ويكتسب بنسبة حريته ، حاشية ابن مانع على دليل الطالب (۲۰۹) .

قال المصنف : " وإن حصل بينه وبين سيده مهايأة ، فكل تركته لوارثه ، وإلا فبينه وبين سيده بالحصص" ، ينظر الدليل (٢٠٩) .

# باب الولاء (١)

قوله <sup>(۲)</sup> : ( **وإن قال أعتق عبدك عني** ) ففي الكلام تقديره ملكيته فاعتقه ( عني ) <sup>(۳)</sup> ، لأن عتقه عني لا يكون إلا عن سبب تمليك .

قوله: (فيما إذا التزمه) أي وذلك فيما إذا قال وثمنه عليّ ، أو علي ثمنه فقط ، فلا يلزمه إذا قال أعتقه عني مجاناً لأنه لا يلزمه ، قال ابن نصر الله : والمراد بالثمن القيمة لا ثمنه الذي اشتراه به ح ف .

قوله: ( وأن قال الكافر أعتى )  $^{(1)}$  الخ ، أي قسال لمسلم ويتصور كون ( المسؤول )  $^{(0)}$  كافر أيضاً ، بأن يكون له أم ولد قد اسلمت ، فيقول لك كافر آخر : اعتق أم ولدك عني وعلي ثمنها ، كما قال ابن نصر الله $^{(1)}$ : ومتى فعل ( المسؤول )  $^{(4)}$  لزم القائل الثمن ، كما تقدم قوله .

( **وولاؤه للكافر** ) لأن المعتق كالنائب عنه ويرثه به لما تقدم .

 <sup>(</sup>۱) وهو في اللغة الملك ، لسان العرب (٤٩٣/١٠) .
 وشرعا : ثبوت حكم شرعي أي عصوبة ثابتة بعتق أو تعاطي سببه كاستيلاد وتدبير ، كشاف الفناع (٤٩٨/٤)

 <sup>(</sup>۲) قال المصنف: " وإن قال أعتق عبدك عني مجانا ، أو عني أو عنك وعلي ثمنه فاعتقه صح ،
 وكان و لاؤه للمعتق عنه ، ويلزم القائل ثمنه فيما إذا التزم به " ، ينظر الدليل (۲۱۰)

<sup>(</sup>٣) كذا في ش ، وفي الأصل (عنه ) .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "وان قال الكافر: اعتق عبدك المسلم عني فاعتقه صح وو لاؤه للكافر"، ينظر الدلبل (٢١٠).

<sup>(</sup>٥) كذا في المطبوع ، وفي الأصل و ش ( الموسول ) ، والمقصود به المعتـق ، ينظـر المبـدع (٥) (٤٤٨/٥) .

<sup>(</sup>٦) قال في المبدع: " إذا قال أعتقه عني وأطلق ، فيحتمل أنه يلزمه العوض كما لو صرح به ، اذ الغالب في انتقال الملك العوض ، ويحتمل عده لأنه النزام ما لم يلنزمه ، وإذا قال : أعتقه عني مجانا لم يلزمه العوض بلا نزاع " ، ينظر المبدع (٤٤٨/٥) .

<sup>(</sup>٧) في الأصل و ش ( المسول ) .

1/110

قوله: ( ولا يوث صاحب الولاء) (۱)  $1 \pm 1$  يعني أنه يوث المسال كلسه بالولاء عند عدم ذوي الفروض والعصبات من الأقارب ، أما مع ذي فرض ولا عصبة معه منهم فيرث ما فضل ، لما روى عبد الله ابن شداد (۲) قال : " أعتقت ابنة حمزة ( $^{(7)}$  مولى لها  $^{(3)}$  [ فمات ]  $^{(9)}$  و ترك ابنته وحمزة ، فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف  $^{(1)}$  ، وعلسم منسه أن ذا السولاء ( لا يرث )  $^{(4)}$  مع العصبة من النسب ، ولا مع استكمال الفروض .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ولا يرث صاحب الولاء إلا عند عدم عصبات النسب، وبعد أن يأخذ أصحاب الفروض فروضهم "، ينظر الدليل (۲۱۰).

<sup>(</sup>٢) عبد الله بن شداد أهو : عبد الله بن شداد ... الليثي ، أبو الوليد المدني ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات ، وكان معدودا من الفقهاء ، مات بالكوفة مقتولاً سنة إحدى وثمانين ، وقيل بعدها ، ينظر التقريب (٢٢/١) .

 <sup>(</sup>٣) قال في الإصابة (٢٤٦/٤) وهي أمة الله بنت حمزة بن عبد المطلب تكنى أم الفضل وقيل هي أمامة وقيل أختها فإن كانت غيرها فلعلها مانت صغيرة فإنى لم أجد لها ذكرا في كتاب النسب

<sup>(</sup>٤) وهو أخو ابنة حمزة لأمها ، ينظر الطبقات الكبرى لابن سعد (٦١/٥) .

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٥/ب) .

<sup>(</sup>٢) كتاب السنن (٢٤١/٦) بلفظ (غلاماً لها ) ، بياب ميراث المولى مع الورثة ، كتاب الأثار (١٩٩١) ، باب الفرائض .

<sup>(</sup>٧) كذا في الأصل ، وفي ش ( يرث ) ، وما أثبتناه هو الصواب .

### كتاب العتق

العتق لغة الخلوص<sup>(۱)</sup> ، وشرعاً تحرير رقبة وتخليصها من الرق<sup>(۲)</sup> ، خصت به الرقبة مع وقوعه على جميع الذات لأن ملك السيد كالغل في رقبته المانع له من التصرف ، فإذا عتق فكأن رقبته أطلقت من ذلك .

والرق لغة العبودية<sup>(٣)</sup> .

وشرعاً عجز حكمي يقوم بالإنسان بسبب الكافر م ص(١).

( ويحرم إن ( علم ) (٥) ذلك منه (٦) بأن سبق ذلك منه ، أو ظــن وصح عتقه ولو مع علمه ذلك منه لصدور العتق من أهله في محله ، ويباح العتق إن لم يقصد ثواب الآخرة ، لأنه لا ثواب في غير منوي إجماعاً ، ويجــب بنـــذر وكفارة فتعتريه الأحكام الخمسة .

(۱) ينظر أسان العرب (۲۳٦/۱۰).

<sup>(</sup>٢) ينظر معونة أولي النَّهي (١/١٥٧) ، كشاف القناع (٤٨٩/٤) .

<sup>(</sup>٣) ينظر المطلع (٣١٥).

<sup>(</sup>٤) لم أقف على هذا القول للبهوتي في دقائق أولي النهى ولا في كشاف القناع ولا في إرشاد أولي النهى .

 <sup>(°)</sup> كذا في المتن وش ، وفي الأصل ( يكون ) .

<sup>(</sup>٢) قوله : فيسن عتق رقيق له كسب ويكره إن كان لا قوة له ولا كسب أو يخاف منه الزنا أو الفساد ويحرم إن علم ذلك منه ، الدليل (٢١١) .

 <sup>(</sup>٧) لأن التوسل إلى الحرام حرام ، فإن أعتقه صح لأن إعتاقه صدر من أهله في غير محله ، ينظر الروض المربع (٣٩١) .

قوله: ( وصريحه لفظ: العتق والحرية ) (۱) ، قال ابن نصر الله في حاشية الوحيز (۲): ظاهر عباراتهم أنه يحصل بلفظ العتق ، فلو قال لعبده: أنت (عتيق ) عتق ، وفيه نظر ، قوله: وكذا يقال في لفظ الحرية ح ف .

قوله: (كيف صُرفا) لأن الشرع ورد بهما أي لفظ العتــق والحريــة، كقوله لقنه حر أو محرر أو حررتك وأنت عتيق أو (معتق) (أ) - بفتح التاء - أو أعتقتك فيعتق ولو لم ينوه، قال في المطلع (أ): العتق والحريــة مصــدران، ومعنى تصريفهما أن يشتق منهما فعل ماضي ومضارع وأمــر واســم فاعــل ومفعول، وظاهر هذه العبارة هنا وفي التدبير والطلاق حصول الحكم بكل واحد من الستة وكذا استثناء الأمر وما عطف عليه.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويحصل العتق بالقول، وصريحه لفظ: العتق والحرية كيف صرفا غير أمر ومضارع واسم فاعل"، الدليل (۲۱۱).

<sup>(</sup>٢) حاشية على الوجيز للمحب ابن نصر الله احمد بن نصر الله بن احمد بن محمد التستري (٢) (٢٤٨) .

<sup>(</sup>٣) في ش (عتق).

<sup>(</sup>٤) في ش (معتق).

<sup>(</sup>٥) ينظر المطلع (٣١٤).

قوله: ( وكنايته )<sup>(۱)</sup> أي العتق التي يحصل بما العتق ( مع النية ) مال م صال م صال ، قلت : أو قرينة كسؤال عتق كالطلاق ، أي أنه إنما يحصل العتق بالكناية إذا صحبها نية العتق و إلا لم يحصل بما ويقبل قوله في النية [ كما ] (۲) صرح بذلك حفيد المنتهى .

قوله: (وإن / قال لمن يمكن )(1) الخ هذا صريح لا يحتاج إلى نية ، فهو مستأنف أو معطوف على الصريح فيحصل به العتق من غير نية ، بأن قال السيد لرقيقه: يمكن كونه أباه بأن كان ابن عشرين سنة والرقيق ابن ثلاثسين فأكثر (أنت أبي).

۱۱۳/ ب

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وكنايته مع النية ستة عشر خليتك، واطلقتك، والحق بأهلك، واذهب حيث شنت، ولا سبيل لمي أو لا سلطان، أو لا ملك، أو لا رق، أو لا خدمة لمي عليك، أو وهبتك لله، وأنت لله، وأنت لله، ورفعت يدي عنك إلى الله، وأنت مولاي، أو سائبة، وملكتك نفسك"، ينظر الدارا (۲۱۱).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولى النهى (٢/٥٧٨) .

 <sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٧٦) .

قال المصنف: " وإن قال لمن يمكن كونه أباه أنت أبي أو لمن يمكن كونه ابنه: أنت ابني لا
 إن لم يكن إلا بالنية " ، ينظر الدليل (٢١٢/٢١١) .

قوله (فمن مثل) (1) مفرع على ما قبله ، قال في حاشية الإقتاع (1) : مثل - بتخفيف المثلثة وتشديدها - وإن يفعل به ما فيه مُثلة أي عيب وعار ، وظاهره لو كان المالك صغيراً (أو) (1) سفيها ، وإن لم يصح عتقه بالقول لأن فعله معتبر ، ولهذا ضمنوه الجناية وإتلاف المال وغيرهما .

قوله: ( **برقيقه** ) شمل ذلك القِنُّ والمدبر وأم الولد والمكاتب والمعلق عتقه بصفة .

قوله: (أو خرق) أي خرقاً تحصل به المثلة ، بخلاف ما لو خرق أذنــه لوضع قرط فيها ، يبقى النظر فيما لو أراد خرق أذنه لذلك فثلمـــت<sup>(١)</sup> فصــار مثلة ، فإن مقتضى ما هنا أنه يعتق عليه بذلك حيث قــال ولــو بـــلا قصــد (م ص)<sup>(٥)</sup> ، ويستوي في ذلك الذكر والأنثى .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " ويحصل بالفعل ، فمن مثل برقيقه فجدع أنفه أو أذنه ونحوهما أو خسرق أو حرق عضوا منه أو استكرهه على الفاحشة أو وطىء من لا يوطأ مثلها لصغر فأفضاها عتق في الجميع " ، ينظر الدليل (۲۱۲) .

<sup>(</sup>٢) حواشي الإقناع للشيخ منصور البهوتي ، مخطوط في مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة النبوية ، مجموعة المحمودية برقم (١٤٠٨) .

<sup>(</sup>٣) في ش (وسفيها) .

قال في القاموس : الثّلمة - بالضم - فرجة المكسور والمهدوم ، وثلمه فانثلم وتثلم : كسر حزقه فانكسر ، القاموس (١٤٠٢) .

<sup>(</sup>٥) في ش (مح).

قوله: ( V يوطأ مثلها لصغر ) الخ أي كبنت دون التسع ، وظهم مفهومه ألها لو كانت V يوطىء مثلها لكولها نطوه الخلقة (١) ألها V تعتق بذلك ، وعلم منه أيضاً أنه لو وطىء أمته غير مباحة له كاملة للغير ( فأفضاها ) (١) ألها V تعتق بذلك ، وفي الرعاية (١) : وإن أكره رجلاً يزني لها أي بأمته المباحة الستي V يوطىء مثلها فأفضاها احتمالان ح ف .

قوله: (فمن ملك لذي رحم) (ئ) الخ، وهو الذي لو قدر أحدهما ذكراً و الآخر أنثى حرم نكاحه عليه للنسب كأبيه وجده وإن علا، وولده وولد ولد ولده وإن سفل، وأخيه وأخته و ولدهما وإن نزل، وعمه وعمته وحاله وحالته ( وأخته ) (ث) ، وافقه في دينه أو لا ، بخلاف ولد عمه وعمته وخاله وخالته و أب وابن من زنا كأجنبيين فلا يعتق بملك أحدهما الآخر نصاً (عليه ) $^{(7)}$  لعدم ثبوت النسب ولعلة إنما حرمت عليه ابنته من الزنا تغليظاً عليه .

<sup>(</sup>۱) أي خرق ما بين سبيليها ، ينظر منار السبيل (۲۹۷/۲) .

<sup>(</sup>٢) ينظر المبدع (٢٩٩/٦).

<sup>(</sup>٣) ينظر المبدع (٦/٢٩٩).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: " فمن ملك لذي رحم محرم من النسب عتق عليه ولو حملا " ، ينظر الدليل (٢١٢) .

<sup>(</sup>٥) سُقط مَن ش .

<sup>(</sup>٦) سقط من ش.

قوله: (ويصح تعليقه بالصفة (١) (١) لو كان في التعليق في المرض اعتبر من الثلث ، وإن كان في الصحة فهو من رأس المال ، سواء وجدت الصفة في الصحة أو في/ المرض ، وقال ابن نصر الله رحمه الله تعالى : لو حلف فقال : العتق يلزمني فهل تنعقد يمينه إذا كان في ملكه عبد ؟ يحتمل ألها تنعقد كالطلاق ، وإن لم تكن في ملكه فالظاهر ألها لا تنعقد ح ف .

قوله: (فكل من ملكه عتق) (٣) لإضافته العتق إلى حال يملك عتقه فيه أشبه ما لو كان التعليق وهو في ملكه ، بخلاف إن تزوجت فلانة فهي طالق ، لأن العتق مقصود من الملك ، والنكاح لا يقصد به الطلاق ، وفرّق أحمد بأن الطلاق ليس لله تعالى ولا فيه قربة له تعالى م ص (١) .

1/118

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " ويصح تعليق العتق بالصفة كإن فعلت كذا فأنت حر " ، ينظر الدليل (٢١٣) .

<sup>(</sup>٢) لأنه عتق بصفة فيصح كالتدبير ، ينظر منار السبيل (٢٠٠/٢) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : " ويصبح قوله : كلّ مملوك أملكه فهو حر فكلْ من ملكه عتق " ، ينظر الدليل (٣١٣) .

<sup>(</sup>٤) يُنظر ألفروع (٨٩/٥) ، كشاف القناع (٤/٤) .

قوله: (ولم ينوي معيناً) (۱) من عبيده أو زوجاته بأن أطلق ، قال ابن نصر الله: مفهومه أنه لو نوى معيناً لم يعتق ولم يطلق إلا ما نواه ، وهو كذلك ، وعموم هذا المفهوم أنه لو نوى بذلك عبداً من عبيده كخمسة أو ستة أو من زوجاته كثنتين عتق وطلق جميع من نواه دون غييره ، والظاهر أن القول [قوله] (۲) بلا يمين لكن يكون قد أطلق العام وأراد به الخاص وهو جائز ، أو يكون قد استثنى ( بقلبه ) (۲) بعض أفراد العام ، والصحيح جوازه فيما صحح استثناؤه ، فلو استثنى الأكثر لم يصح ح ف .

قوله: ( وطلق الكل ) من زوجاته وهذه من مفردات المذهب .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : " ومن قال : رقيقي حر ، أو زوجتي طالق ، وله متعدد ولم ينو معينا ، عتــق وطلق الكل ، لأنه مفرد مضاف فيعم " ، ينظر الدليل (٢١٤) .

 <sup>(</sup>٢) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٦/ب) .

<sup>(</sup>٣) كذا في ش ، وفي الأصل : ( بتلفَّه ) .

### باب التدبير

هو لغة (١): النظر في عواقب الأمور ، وهو مستحب لأنه يقصد بــه العتق .

وشرعاً (<sup>1)</sup>: ما ذكره المصنف ، قوله : ( وهو تعليق العتق بالموت ) أي موت المعلق ، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة ، يقال : دابر يدابر إذا مات ، وقال ابن عقيل (<sup>1)</sup> : مشتق من إدباره في الدنيا ، ولا يستعمل في شيء بعد الموت من وصية ووقف وغيرهما غير العتق ، فهو لفظ يختص بعد الموت م ص (<sup>1)</sup> .

قوله: ( ممن تصح وصيته ) (<sup>()</sup> كرشيد ولو محجور عليه لفلس وســفه ، ومميز يعقله فلا يصح من مجنون وسكران وطفل .

لا يقال العتق بالمباشرة يشترط فيه أن يكون من حائز التصرف ، بخلاف التدبير فما ( الفرق ) (١٠ ) ، لأنا نقول قد يفرق بينهما بأن العتق قد يفوت عليه الانتفاع بالعتق ، بخلاف المدبر فإنه لا يعتق إلا بالموت وبعد الموت غير مفتقر إلى العبد م ص (٧٠) .

<sup>(</sup>١) ينظر القاموس المحيط (٤٩٩) مادة (دبر).

 <sup>(</sup>۲) شرعا: تعليق العتق بالموت كقوله لرقيقه: إن مـت فأنـت حـر بعـد مـوتي ، ينظـر الدليل (۲۱٤).

 <sup>(</sup>٣) ينظر المبدع (٣٢/٦) ، كشاف القناع (١١/٤) .

<sup>(</sup>٤) قال منصور البهوتي: " فهو لفظ يختص به العتق بعد الموت " ، ينظر دقائق أولي النهسى (٣٩/٢) كشاف القناع (٥٣/٤) ، حواشي الإقناع للبهوتي (٥٣٩/ب) مخطوط في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية برقم (٤٠٨) .

 <sup>(</sup>٥) قال المصنف: " ويعتبر كونه ممن تصح وصيته " ، ينظر الدليل (٢١٤) .

<sup>(</sup>٦) في الأصل وش ( الرفق ) ، وأحسب أنَّ ما أثبتناه هو الصواب .

<sup>(</sup>٧) كذا في الأصل ، وفي ش (م خ) .

/۱۱٤ ب

قوله: (وصریحه) (۱) الخ، أي التدبير لفظ/ عتق ولفظ حرية معلقين عوت السيد، كأنت حر بعد موتي، وأنت عتيق بعد موتي، ولفظ تدبير كأنت مدبر وما تصرف منها غير أمر كدبر ومضارع كتدبير واسم فاعل كمدبر، وتكون كنايات عتق منحز كنايات كتدبير إن علق بالموت، كقوله: إن مست فأنت أو فأنت مولاي، أو فأنت سائبة والحق بأهلك بعد موتي ونحوه، فلو نوى ها التدبير حصل و إلا فلا، وهذا معني قوله: (كالعتق).

قوله: ( كإذا قدم زيد فأنت مدبر )  $^{(7)}$  وإن شفا الله ســبحانه وتعــالى مريضي ( هذا )  $^{(7)}$  وأنت  $^{(1)}$  حر بعد موتي ونحوه ، فإذا وحد الشرط في حياة سيده ( فهما )  $^{(0)}$  عتق و إلا فلا م ص $^{(1)}$  .

قوله: (وبقتله لسيده) (٧) ، قال الحفيد (٨) : ظاهره سواء كان القتل خطأ أو عمداً كالإرث ، قال م ص (٩) : لأنه استعجل ما أجل له فعوقب بنقيض قصده كحرمان القاتل ( الإرث ) (١٠) ، وأما أم الولد إن قتلت سيدها فتعتق مطلقاً لئلا يفضى إلى نقل الملك ولا سبيل إليه .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وصريحه وكنايته كالعتق ويصح مطلقا ك: أنت مدبر ومقيدا ك: إن مت في عامى أو مرضى هذا فأنت مدبر "، ينظر الدليل (۲۱٤).

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف : "ومعلقا : إذا قدم زيدٌ فأنت مدبرٌ ، ومؤفّتا : كأنت مدبر اليوم أو سنة " ، ينظر الدليل (٢١٤) .

<sup>(</sup>٣) سقط من ش .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٦/ب) .

<sup>(</sup>٥) في ش ( فيها ) . (٦) ينظر دقائق أولى النهى (٩٤/٢) .

<sup>(ُ</sup>٧) قَالَ المصنفُ : " ويبطلُ بثلاثة الشياء : بوقفه وبقتله لسيده وبإيلاد الأمة ، وولد المدبرة الـــذي يولد بعد التدبير كهي " ، ينظر الدليل (٢١٤) .

<sup>(</sup>A) قال في المبدع: "وحينئذ فلا فرق بين كون القتل عمدا أو خطأ ، كما لا فرق بين حرمان الإرث" ، المبدع (٤٠/٦).

<sup>(</sup>٩) ينظر دقائق أولي النهى (٥٩٧).

<sup>(</sup>١٠٠) في ش (الميراتُ) .

## [باب الكتابة](١)

(بيع السيد رقيقه) (۱) الخ شمل السيد الكافر ، وهو كافل ، وهو كالك ، ولا الكن ] (۱) قال في المغني أنه المرتد (۵) فعلى الظاهر من المافه أن كتابته موقوفة إن اسلم تبيناً ألها صحيحة ، وإن قتل أو مات على ردته بطلبت ، وإن أدى في ردته لم يحكم بعتقه ويكون موقوفاً ، فإن أسلم صح الدفع وعتق ، و إلا بطل والعبد رقيق ، وإن [كاتب] (۱) المسلم عبده المرتد صحت كتابته ، فإن أدى عتق وإن أسلم فهو على كتابته ح ف .

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٦/ب) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: " و هي - أي الكتّابة - بيع السيد رقيقه نفسه بمال في ذمته مباح معلوم " ،
 ينظر الدليل (٢١٥) .

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٦/ب) .

<sup>(</sup>٤) ينظر المغني (١٢/٣٤٥).

<sup>(</sup>٥) قال في المصباح: ارتد الشخص رد نفسه إلى الكفر ، ينظر المصباح المنير (٢٢٤) .

<sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٧/أ) .

قوله (۱) : ( **ولو مطاوعة** ) (۲) لأن عدم منعها من وطئه ليس إذناً فيه .

قال الشيخ عثمان (٣): (سيأتي أن الزانية المطاوعة لا مهر لها، ويمكن الجواب بأن المكاتبة وإن ملكت منافعها غير أنها يغلب فيها جانب المالية وهي رقيقة ما بقي عليها درهم)، ويدلك على تغليب جانب المالية فيها قول شارح المنتهى (١) لأن عدم منعها من وطئه ليس إذناً فيه ، ولهذا لو رأى المالك من يتلفه فلم يمنعه لم يسقط (عنه) (٦) الضمان.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويصح شرط وطء مكاتبته ، فإن وطئها بلا شرط عزر ولزمه المهر ولسو مطاوعة " ، ينظر الدليل (۲۱۷) .

 <sup>(</sup>٢) لأنه وطء شبهة ، ولأنه عُوض منفعتها فوجب لها - أي المهر - .

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النجدي (٣٢/٤) .

<sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النَّهُي (٢/٤٠٢) معونة أولي النهي (١٠٤/٦) .

<sup>(</sup>٥) في المنتهى (مالك).

<sup>(</sup>٦) في ش (فيه).

# باب أحكام أم الولد (١)

( فوطئها حرم بيع/ ذلك الولد ) (^) ظاهره أنه لا يصح بيعه ، وأنه يجبر ( 1/ أ على عتقه (٩) ، وفي الإنصاف (١١) يعتق عليه ، وصـرح في الكـافي (١١) عـن القاضي (١٢) بأنه إن وطئها بعد أن كمل للولد خمسة اشهر لم تصر أم ولد ، وإن وطئها في ابتداء حملها بوسيطة صارت أم ولـد ، لأن المـاء يزيـد في سمعـه وبصره ح ف (١٣) .

(۱) الأحكام: جمع حكم وهو في اللغة: القضاء والحكمة، المطلع (۳۱۷). في الشرع: خطاب الله المفيد فائدة شرعية، دقائق أولي النهي (۲۱۵/۲). وأمهات: جمع أم باعتبار الأصل، وأمات باعتبار اللفظ، وقيل الأمهات للناس ، وأمات

للبهائم ، المبدع (٢١/٦) . (٢) قال المصنف : " وهي من ولدت من المالك ما فيه صورة ولو خفية " ، ينظر الدليل (٢١٩) .

(٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي ((2 2 2)) لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي .

(٥) ينظر المغني (٣٩٠/٩).

(٦) سقط من ش .

(٧) ينظر المغني (٩/٣٩٠).

(٩) لأنه قد شُرك فيه ، لأن الماء يزيد في الولد ، ينظر منار السبيل ( ١٢٩/٢) .

(١٠) ينظر الإنصاف (١٠٠).

(١١) ينظر الكافي (٢/٨٤٣).

(١٢) ينظر الإنصاف (٤٩٣/٧) ، الكافي (٣٤٨/٢) .

(١٣) ينظر المغني (٣٨٧/٩).

 <sup>(</sup>٣) فلا تصير أم ولد ولو بوضع نطفة أو علقة لا تخطيط فيها ، لأنه ليس بولد ، ينظر منار السبيل (١٢٩/٢) .

<sup>(</sup> $\Lambda$ ) قال المصنفُ : "وتعتقُ بموته وإن لم يملك غيرها ، ومن ملك حاملاً فوطئها حرم بيع ذلك الولد ، ويلزمه عتقه " ، ينظر الدليل ( $\Lambda$ 1) .

قوله: ( وكذا لو قال لابنها أنت ابني ) الخ (۱) ، قال الحفيد (۲) : ويعتق بذلك ويلحقه ، قال م ص (۲) : فهو إقرار بأنه ابنه كقوله : أنت ابني وإن لم يقل ولدته في ملكه ( لم (تصر) (۱) أم ولد له ، (إلا أن تدل) (۱) قرينة على ولاد آل في ملكه ( ألم ويأتي في الإقرار .

قوله: (ولو بقتلها لسيدها) والمعالى الله عمداً أو خطأ ، وللورثة القصاص في العمد إن لم يكن لها ولد منه حين القتل ، أو كان وقام به مانع من الإرث ، فإن كان ولا مانع سقط القصاص وعليها قيمة نفسها ، فإن قيل : ينبغي أن لا تعتق كما لا يرث القاتل وكالمدبر أحيب بألها إن لم تعتق بذلك لزم حواز نقل فيها ولا سبيل إليه ، وقد سبقت الإشارة إليه في التدبير ولأن استيلاد أقوى من التدبير .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ومن قال لأمته: أنت أم ولدي صارت أم ولد، وكذا لو قال لابنها: أنت ابني أو يدك ابني ويثبت النسب، فإن مات ولم يبين هل حملت به في ملكه أو غيره؟ لم تصر أم ولد إلا بقرينة "، ينظر الدليل (۲۱۹).

<sup>(</sup>٢) قال في المعنى : قال ابراهيم : " إذا أقر بولده فليس له أن ينتفي منه فإن انتفى منه ضرب الحد وألدق به الولد " ، وقال شريح لرجل أقر بولده : " لا سبيل لك أن تنتفي منه " ، المعني (٣٨١/٩) .

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٦١٦).

 <sup>(</sup>٤) كذا في ش وفي الأصل (تصير).
 (٥) كذا ف ش في الأراد الا التراد المالية الم

 <sup>(</sup>٥) كذا في ش وفي الأصل ( لا إن تدل ) .

 <sup>(</sup>٦) كما لو كان ملكها صغيرة.

 <sup>(</sup>٧) قال المصنف :" ولا يبطل الإيلاد بحال ولو بقتلها لسيدها ، وولدها الحادث بعد إيلادها كهــي ،
 لكن لا يعتق بإعتاقها أو موتها قبل سيدها بل بموته " ، ينظر الدليل (٢٢٠) .

## كتاب النكاح

هو لغة الوطء <sup>(١)</sup> ، وقد يطلق على العقد .

وشرعاً (٢): عقد يعتبر فيه لفظ نكاح وتزويج في الجملة والمعقــود عليــه منفعة الاستمتاع .

قوله (ويجب على من يخافه) (٢) أي يجب النكاح على من يخاف زنسا بتركه ولو ظناً ، رجلاً كان أو امرأةً ، لأنه طريق إعفاف (نفس) (ئ) وصونها عن الحرام ، ولا فرق بين القادر على الإنفاق والعاجز عنه ، ولا يكتفي (بمرة) (٥) بل يكون في مجموع العمر ، وعبارة المقنع (١) بدل (الزنا) (المحظور) ، وهو أعم إذ يشمل حتى الاستمناء باليد ، عثمان (٧) .

<sup>(</sup>١) ينظر القاموس المحيط (٣٦٧/١).

 <sup>(</sup>۲) ينظر كشاف القناع (٥/٥).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "يسن لذي شهوة لا يخاف الزنا ، ويجب على من يخاف ويباح لمن لا شهوة له " ، ينظر الدليل (٢٢١) .

<sup>(</sup>٤) في شِ (نفسه) .

 <sup>(</sup>٥) في الأصل (بأمراة).

<sup>(</sup>٦) ينظر المقنع (٢٠٦).

<sup>(</sup>٧) ينظر حاشية النجدي (٥٠/٤) .

قوله: (ويسن نكاح ذات الدين) الحديث: (تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها وجمالها ودينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك ) متفق عليه المالم قدم الغنية لأن صاحبة المال قنوعة وهي رأس الأمور ، وقوله: "فاظفر" أي : تمسك ، وقوله: " تربت يداك " أي افتقرت إن لم تفعل واستغنيت إن فعلت ، فسره في المصباح أب بقوله: لصقت يداك بالتراب إن لم تفعل ، ولا يزيد على نكاح واحدة لأن الزيادة عليها تعرض للمحرم ، (وزاد) (أ) الإمام أحمد أن رضي الله سبحانه وتعالى عنه أن يتزوج أو يتسرى فقال: " يكون لهما لحم " يريد كولهما سمينتين ، وكان (يقول) (أ) لمن تزوج امرأة فليستجد شعرها فإن الشعر وجه فتخيروا أحد الوجهين .

وينبغي أن يمنع زوجته من مخالطة النساء فإنهن يفسدنها عليه ، والأولى أن V يسكن بها عند أهلها ، وإن V يدخل بيته مراهقاً ، وV يأذن لها في الخروج ، وأحسن النساء التركيات ، وأصلحهن الجلب V التي لم تعرف أحداً ، وليحذر العاقل إطلاق البصر فإن العين ( تزني )V ترى غير المقدور عليه على غير ما هو عليه ، ور. مما وقع من ذلك العشق فيهلك البدن والدين فمن ابتلى بشيء من ذلك فليفكر في عيوب النساء .

۱۱۰/ ب

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " ويسن نكاح ذات الدين الولود البكر الحسيبة الأجنبية " ، ينظر الدليل (٢٢١) .

<sup>(</sup>٢) صحيح البخاري (٩/٥٥) باب الأكفاء في الدين ، وقوله : (وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا) ، صحيح مسلم (١٠٨٦/٢) ، باب استحباب نكاح ذات الدين .

<sup>(</sup>٣) ينظر المصباح المنير ، مادة (ترب) (٧٣/١) .

<sup>(</sup>٤) في ش (وأراد) .

 <sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولي النهى (٦٢٣/٢).

<sup>(</sup>٦) في ش (يقال) .

<sup>(</sup>٧) الجلب من كل شيء : غطاؤه ، ومن الليل ظلامه والسحاب المعترض كأنه جبل ، والجلبان : جنس من نباتات عشبية من الفصيلة القرينة بعضها تؤكل بذورها وبعضها يـزرع لأزهـاره ، المعجم الوسيط (١٣٣١) .

<sup>(</sup>٨) سقط من ش .

قوله (۱): (وعكسه) بان يخلوا عددٌ من الرجال بامرأة واحدة و لم يكن معهم محرم لها ولا زوج ، قال في الفروع (۲): ولو (بحيوان يشتهي المرأة وتشتهيه) ( المرأة )(٦) كالقرد ، وذكره ابن عقيل وابن الجوزي وشيخنا وقال : الحلوة بأمرد ومضاجعته كامرأة ولو لمصلحة تعليم وتأديب ، والمقر موليه – بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام – : وهو المولى على الصغير من أب وغيره : كذلك ، أي مع الحلوة والمضاجعة عند من يعاشره لذلك ملعون ديوث ، ومن عرف بمحبتهم بمعاشرةم منع من تعليمهم سداً للباب م (0) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " وتحرم خلوة رجل غير محرم بالنساء وعكسه " ، ينظر الدليل (٢٢٣) .

<sup>(</sup>٢) ينظر الفروع (٥/٨٥) .

<sup>(</sup>٣) ساقط من ش.

<sup>(</sup>٤) دائ ديثًا ودياثة ، لأن وسهل ، وفـــلان فقــد الغيــرة والخجــل فهــو ديـــوث ، المعجــم الوسيط (٢١٦/١) .

 <sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٢٧) .

# باب ( رکنی $)^{(1)}$ النکاح وشروطه $^{(2)}$

قوله: ( إيجاب ) (٢٠) وهو اللفظ الصادر من الولى أو من يقـوم مقامـه بلفظ نكاح أو بلفظ تزويج ، بأن يقول : أنكحتك فلانة أو زو جتكها ، قال الحفيد (٤) : وأما المصدر الذي إنكاح أو تزويج فلا يحصل به إيجاب ولا قبول ، وعلم منه أنه لا يصح النكاح بما يودي معنى الإيجاب والقبول إلا من عاجز عــن الإتيان ( بمما ) (٥) بالعربية كما سيأتي ، ولأنه لا يصح بالمعاطاة ولا بلفظ الهبـة والتمليك ونحوهما كما صرحوا بذلك.

قوله : ( والقبول ) وهو اللفظ الخاص الصادر من الزوج أو مـن يقــوم مقامه ، وهو/ الركن الثاني ، قال ابن قندس<sup>(١)</sup> : ظاهره لو وقعا بلفظ المضارع 1/117 فقال : أزوجك وقال : أقبل لا يصح ، والمسألة أصلها مذكور في أول كتـــاب البيوع ، فإنه قال وقال : بعتك بكذا فقال : أنا آخذه لم يصح بل أخذته نقله ( ابن مهنا )<sup>(۷)</sup> ، وكذلك تكلموا على المسألة في الطلاق والعتق فيما إذا قــال لزوجته : أطلقك أو لعبد : أعتقك هل تطلق بذلك أو يعتــق العبــد ؟ فينظــر كلامهم في ذلك ح ف.

كذا في ش ، وفي الأصل : (ركن ) .

أركان الشيء : أجزاء ماهيته ، فالماهية لا توجد بدون جزئها فكذا الشيء لا يتم بدون ركنه . (٢) والشرط: أما ينتفى المشروط بانتفائه وليس جزءا للماهية ، المبدع (٢/٦) ، كشاف القناع

قَال المصنف: " ركناه: الإيجاب والقبول مرتبين " ، ينظر الدليل (٢٢٤) . (٣)

ينظر المغنى (٧/٤٣٠) . (٤) كذا في ش ، وفي الأصل ( منهما ) . (0)

هو أبو بكر بن إبراهيم بن قندس ، تقى الدين البعلى ، الشيخ الإمام العلامة ذو الفنـــون ، ولــــد (7)سنة تسع وثمانمائة ببعلبك ، له حواش على بعض الكتب كفروع ابن مفلح والمحــرر ، تـــوفي سنة إحدى وستين وثمانمائة بدمشق ، ينظر السحب الوابلة (٢٩٨/١) .

فى ش : ( نقله مهنا ) . (Y)

قوله: (تعين الزوجين) (٢) أي في العقد - كما في المحـرر(٤) - فــلا يكفي تعينهما قبله، وعلى ما ذكره في المرأة لو قال ولي الزوج: قبلت النكـاح لولدي وله أولاد و لم يسمه أو يميزه أو سماه و لم يقل: ابن، أو قال من له ولدان محمد وعلي: قبلته لولدي محمد ونوى علياً لا يصح أيضا هنا، و لم أره صريحاً، لكنه يؤخذ من اشتراط تعين الزوجين لأنهم فرعوا عليه هذه المسألة في المــرأة، فكذا يفرع عليه الزوج، واعلم أنه لا يشترط رؤية الزوجين ولا إمكان التسليم فيصح تزويج الأمة المغصوبة ومن أبقت ح ف.

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "ويصح النكاح هزلا وبكل لسان من عاجز عن عربي ، لا بالكتابة والإشارة إلا من أخرس "، ينظر الدليل (٢٢٤).

<sup>(</sup>٢) لم أجده في الترمذي ووجدته في كتاب الحجة (١٧٧/٣) باب الرجل يتزوج البكر أو الثيب .

<sup>(</sup>٣) قال المصنّف : " وشروطه خمسة : تعين الزوجين فلا يصح : زوجتك بنتّي وله غير هــا ولا : قبلت نكاحها لا بني وله غيره حتى يميز كل منهما باسمه أو صفته " ، ينظر الدليل (٢٢٤) .

 <sup>(</sup>٤) المحرر في الفقه (٣٣/٢).

قوله : ( وإن استوى وليان ) (١) كإخوة لأبوين أو لأب قال ابن نصــر الله (٢): يؤخذ من عمومه انه لو أتفق الأولياء المستوون وزوجوا كلهم أو وكلوا عن جميعهم وكيلاً يزوج عنهم (صح) لأن كلا من ألفاظ العمسوم ، وقال أيضاً : لو كانت المرأة ملحقة بأبوين أو أكثر فهل كل واحد منهما ولي بانفراده أو يشترط اجتماعهما ؟ لم أحد به نقلاً ، والقياس يقتضي اشتراط اجتماعهما ، لأن ميراثهما منهما ميراث أب واحد فدل ذلك على أن الأبوة شائعة بینهما ح ف .

قوله : ( والكفاءة ) <sup>(٣)</sup> لغة المساواة والمماثلة <sup>(١)</sup> ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم/ : ( المسلمون تتكافأ دماؤهم ) (°) أي تتساوي فدم الوضيع منهم كدم الرفيع ، وهي مبتدأ .

> وقوله: ( معتبرة ) حبر ، أي توجد وتتحقق في خمسة أشياء ، لا يقال الكفاءة هي الخمسة أشياء ، قفيه ظرفية الشيئ في نفسه (٦) ، لأنا نقول الظرفية مجازية أو أنما على سبيل الشرطية ، والشروط المشروطة أي الكفاءة مشروطة بخمسة أشياء ، أو في بمعنى الباء لأن حروف الجر تنوب عن بعضها في المذهب الكوفي .

/۱۱۱ ب

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وإن استوى وليان فأكثر في درجة صبح التزويج من كل واحد إن أذنت لهم، فإن أذنت لأحدهم تعين ولم يصح نكاح غيره " ، ينظر الدليل (٢٢٦) .

<sup>(</sup>٢) ينظر كشاف القناع (٥٥/٥).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: " والكفاءة معتبرة في خمسة أشياء: الديانة والصناعة والميسرة والحريسة والنسب " ، ينظر الدليل (٢٢٨) .

<sup>(</sup>٤) ينظر المعجم الوسيط (٨٢٢/٢).

اخرجه النسائي بلفظ: "المؤمنون تتكافأ" كتاب القسامة بباب سقوط القود من المسلم للكافر برقم(٤٦٦٥) وابو داوود،كتاب الجهاد،باب السرية ترد أهل العسكر برقم(٢٣٧١) وابن ماجة فسي كتاب الديات، ياب المسلمون تتكافأ دماؤهم برقم (٢٦٧٣). وصححه الألباني في الإرواء برقم (٢٢٠٨) (٦) كذا في الأصل ، وفي ش (أو في بمعنى الشيئ في نفسه) .

# باب الحرمات في النكاح

شرع المصنف في بيان موانع النكاح ، وهن ضربان : ضرب يحرم علمي الأبد ، ( وهي ) (١) أقسام خمسة قسم يحرم بالنسب ( وهي ) (٢) سبع .

وقد ذكره بقوله: ( تحرم ) (٢) ... الخ ، قوله: ( ويحرم بالرضاع ) (٤) أي وهذا ( أي ) (٥) القسم الثاني ممن يحرمن على الأبد .

[قوله: (ويحرم أبداً) (١) الخ ، أي هذا القسم الثالث ممن يحرمن على الأبد] (٧).

<sup>(</sup>١) في ش (وهن).

<sup>(</sup>٢) في ش (وهن).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "تحرم أبدا الأم والجدة من كل جهة ، والبنت ولو من زنا ، وبنت الولد والأخت من كل جهة ، وبنت ولدها وبنت كل أخ وبنت ولدها والعمة والخالة "، ينظر الدليل (٢٢٨).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "ويحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب، إلا أم أخيه وأخت ابنه من الرضاع فتحل كبنت عمته وعمه وبنت خالته وخاله "، ينظر الدليل (٢٢٩/٢٢٨).

<sup>(</sup>٥) سقط من ش .

<sup>(</sup>١) المحرمات إلى الأبد: أقسام:

بالنسب: وهن سبع

الأم والجدة من كل جهة وإن علت .

٢- البنت من حلال أو حرام أو شبهة أو منفية بلعان .

٣- وبنات الأولاد ذكورا كانوا أو إناثًا وإن سفلن .

٤- الأخت من كل جهة .

٥- بنات كل أخ وأخت وإن سفلن .

٦- العمات من كل جهة وإن علون .

٧- الخالات من كل جهة وإن علون .

الثاني: الرضاع (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب).

الثالث: تحرم زوجات النبي فقط دون بناتهن وأمهاتهن على غيره ولو من فارقها في الحياة وهن أزواجه دنيا وأخرى ، كشاف القناع (٥/ ٨٢،٨١) .

 <sup>(</sup>٧) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١/٧٨) .

قوله: (ويحرم الجمع بين الأختين) (١) الضرب الثاني من المحرمات في النكاح إلى أمد، (وهن) (٢) نوعان: نوع يحرم لأجل الجمع، وذكره بقوله: (ويحرم الجمع بين الأختين) من نسب أو رضاع (٣) حرتين أو أمتين أو حرة وأمة، وسواء قبل الدخول أو بعده لعموم قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ } اللهُ حُرَّ مُنْ .

قوله: (نصف مهرها بقرعة) بين المرأتين فيأخذه من تخسر جلسا القرعة ، وله العقد على أحدهما في الحال إذاً ، وإن أصاب أحدهما أقرع بينهما ، فإن خرجت للمصابة فلها ما سمي لها ولا شيء للأخرى ، وإن وقعت لغير المصابة فلها نصف ما سمي لها ، (ولا شئ للأخرى ، وإن وقعت للمصابة فلها نصف ما سمي لها ) (1) ، وللمصابة مهر مثلها بما استحل من فرجها ، وله نكاح المصابة في الحال لا الأخرى [حتى ] (٢) تنقضي عدة المصابة ، وإن أصابحا فلأحدهما المسمى وللأخرى مهر المثل يقترعان عليهما ، ولا ينكح أحدهما حستى تنقضي عدة الأخرى م ص  $\binom{(\Lambda)}{(1)}$  وزيادة .

قال المصنف: " ويحرم الجمع بين الأختين ، وبين المرأة وعمتها أو خالتها ، فمن تزوج نحو
 أختين في عقد أو عقدين معالم يصح ، فإن جهل فسخهما حاكم ، والإحداهما نصف مهرها
 بقرعة ، وإن وقع العقد مرتبا صح الأول فقط " ، ينظر الدليل (٢٣٠) .

<sup>(</sup>٢) في ش (وبين).

<sup>(</sup>٣) النُّوع الثَّاني : الْمحرمات لعارض يزول ، تحرم عليه زوجة غيره ، المعتدة ، المستبرأة من ... الخ ، كشاف القناع (٩٦/٥) .

 <sup>(</sup>٤) سورة النساء ، الآية (٣٣) .

<sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٢٥٢).

<sup>(</sup>٦) سقط من ش

<sup>(</sup>V) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (V)ب .

 <sup>(</sup>٨) ينظر دقائق أولي النهى (٢/٦٥٦).

قوله: (حتى تتوب) (۱) وتوبة الزانية بأن تراود على الزنا فتمتنع، أي يراودها عدل أو غير العدل لا يقبل خبره، وعلىم منه أن المراودة حمائزة للحاجة (۲)، وهل يكفي واحد أم لا ؟ ولابد من انقضاء عدة الزاني ولو كمان الزوج هو صاحب العدة ، لأن ولد الزنا لا يلحق فيفضي نكاحه في العدة إلى اشتباه /من يلحق بمن يلحق ح ف (7).

قوله: **(وتنقضي عدهًا)** ولعل عدهًا من آخر واطيء.

قوله: (حتى تنكح زوجاً غيره) ولو كافراً في كتابية ، والمراد بالنكاح هذا الوطء بقوله: ( إلا الأمة الكتابية ) (1)فيحرم نكاحها لا وطؤها بملك (٥) لقوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ ۚ ﴾ (١) ، ولأن نكاح الأمة الكتابية إنما حرم لأجل إرقاق الولد وبقائه مع الكافرة ، وهذا معدوم في ملك اليمين .

(۱) قال المصنف: "وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب وتنقضي عدتها، وتحرم مطلقته ثلاثًا حتى تنكح زوجًا غيره "، ينظر الدليل (٢٣١/٢٣٠).

1/114

<sup>(</sup>٢) قال الموفق: " لا ينبغي أمسلم أن يدعو أمراة إلى الزنا ويطلبه منها ، و لأن طلبه ذلك منها إنما يكون في خلوة ، و لا يحل الخلوة باجنبية ، ولو كان في تعليمها القرآن فكيف يحل في مراودتها على الزنا ؟ ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المعصية ، فلا يحل التعرض لمثل هذا ، و لأن التوبة من سائر الذبوب وفي حق سائر الناس ، وبالنسبة إلى سائر الأحكام على غير هذا الوجه فكذلك يكون هذا " أ . هـ المغنى (١٧/٧).

 <sup>(</sup>٣) ينظر المغني (٢/١٥).

<sup>(</sup>٤) قال المصنفُ : " ومن حرم نكاحها حرم وطؤها بالملك إلا الأمة الكتابية " ، ينظر الدليل (٢٣١) .

أي وطؤها بملك اليمين .

<sup>(</sup>٦) سورة النساء (٣).

# باب الشروط في النكاح

قوله: ( **لازم للزوج**) (۱) بمعنى ثبوت الخيار لها بعدمه ، قال في الإقناع (۲): أي لا بمعنى أنه يأثم بتركه ، ولهذا قال في المنتهى (۲): ويسن الوفاء به ، لأنه لو وجب لأجبر الزوج عليه ، ومال الشيخ تقي الدين إلى وجوب الوفاء م ص (٤).

قوله: ( **ولا مهر بينهما** )<sup>(°)</sup> ، وإن سمي لكل واحدة منهما مهر مستقل غير قليل حيلة <sup>(۲)</sup>صح النكاح ، ولو كان المسمى دون مهر المثل كأن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ومهر كل واحدة مائة ، أو مهر بنتي مائة ومهر ابنتك خمسون [صح] (۲) بالمسمى نصاً .

وقوله: "غير قليل حيلة" هذه عبارة الإقناع<sup>(^)</sup>، قال م ص في شرحه: سواء كان مهر المثل أو أقل فإن كان قليل حيلة لم يصح<sup>(^)</sup>، وظاهره إن كان كثيراً صحح ولو حيلة، وعبارة المنتهى<sup>(^)</sup> تبعاً للتنقيح<sup>(^)</sup> تقتضي فساده، ومعنى الحيلة إن يسميا مهراً وشرطا إسقاطه عنهما سواء شرطا ذلك في العقد أو قبله أو هبته ونحو ذلك، واعترضه صاحب الإقناع في حاشية التنقيح كما وضحه في حاشية المنتهى م ص <sup>(^)</sup>.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وهي قسمان: صحيح لازم فليس له فكه كزيادة مهر أو نقد معين ... الخ"، ينظر الدليل (۲۳۱).

<sup>(</sup>۲) ينظر الإقناع (۳/۱۹۰) .

 <sup>(</sup>٣) ينظر منتهى الارادات (٩٧/٢).
 (٤) ينظر دقائق أولى النهى (٢٦٥/٢).

<sup>(ُ</sup>هُ) قَالَ المصنفُ : " والقَسمُ الفاسد نوعان نوع يبطل النكاح وهو أن يزوجه وليته بشرط أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما " ، ينظر الدليل (٢٣٢) .

<sup>(</sup>٦) الحيلة : حول الشيء غيره أو نقله من مكان ألى أخر ، والأمر جعله مُحالاً، واحتسال فسلان : طلب الشيء بالحيلة ، المعجم الوسيط (٢١٦/١) .

 <sup>(</sup>٧) سقط من آلأصل ، وهو المثبت في ش (٨٧/ب) .

<sup>(</sup>٨) ينظر الإقناع (١٩١/٣).

<sup>(</sup>٩) يُنظر دفائق أولي النهي (٢/٢٦).

<sup>(</sup>۱۰) منتهى الإرادات (۲/۹۸).

<sup>(</sup>١١) ينظر التنقيح المشبع (٢٢١).

<sup>(</sup>١٢) ينظر إرشاد أولي النهي (١٠٨٩/٢) ، كشاف القناع (١٠٩/٥) .

قوله: ( مهراً للأخرى ) (١) فلا يصح ، وإن سمي مهـر لأحـدهما دون الأخرى صح نكاح من سمي لها فقط دون من لم يسمى لها ، لأنه جعل نصفها في مقابلة بضع الثانية فقط ، فبطل لأنه شغار م ص (٢) .

قوله: ((أو يتزوج) (٢) بشرط) ... الخ عطف على قول : (أن يزوجه) أن يتزوج المطلقة ثلاثا بشرط الخ هذا هو الموضع الثاني من ثلاثة أشياء وهو نكاح المحلل (٤) ، وهو حرام غير صحيح ، ويلحق فيه النسب / وسمي نكاح المحلل لقصد الزوج الحل في موضع لا يحصل فيه الحل عثمان (٥) .

J/11Y

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " أو يجعل بضع كل واحدة مع دراهـم معلومـة مهـرا للأخـرى " ، ينظـر الدليل (۲۳۲) .

<sup>(</sup>٢) نكاح الشغار : أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الأخر ابنته وليس بينهما صداق ، وروي عن عمر وزيد ابن ثابت أنهما فرقا فيه بين المتناكمين لحديث ابن عمر مرفوعا : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ) متفق عليه اخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الشغار برقم (٤٧٢٠) ومسلم في كتاب النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه برقم (٢٥٣٧) (٢٥٣٨)

<sup>(</sup>٣) في المنن : ( أو يتزوجها بشرط أنه إذا احلها طلقها أو يُنويه بقلْبَهُ او يتفقّا عليه قبــل العقــد أو يتزوجها إلى أمد ... ) المخ ، ينظر الدليل (٢٣٢) .

<sup>(</sup>٤) نكاح المحلل: وهو أن يتزوجها - أي المطلقة ثلاثاً - على أنه إذا أحلها لمُطلِقها أي وطاها طلقها، أو يتزوجها على أنه إذا أحلها فلا نكاح بينهما، وهو حرام باطل لحديث (لعن الله المحلل والمحلل له) اخرجه النسائي في كتاب الطلاق، باب احملال المطلقة ثلاثابر قم (٣٣٦٣) وابو داوود في كتاب النكاح، باب في التحليل برقم (١٧٨٧) وابن ماجة في كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له برقم (١٩٢٤) (١٩٢٥) وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

<sup>(</sup>٥) ينظر حاشية النجدي (٤/١٠٠) .

# باب حكم العيوب في النكاح

قوله: ( فينفسخ بكل عيب تقدم ) (١) لما فيه من النفرة ، ولو حدث ذلك بعد دخول لأنه عيب في النكاح يثبت به الخيار ، ولو كان بالفاسخ عيب مثله أو مغاير له لأن الإنسان يأنف من عيب غيره ولا يأنف من نفسه عيب م ص (٢) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "فينفسخ بكل عيب تقدم لا بغيره كعور وعرج وقطع يــد ورجــل ، وعمـــى وخرس وطرش " ، ينظر الدليل (٢٣٥) .

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهي (٢/٩٧٣).

## باب نكاح الكفار

قوله: (وإن ارتدا معاً لم يختلف دينهما فهو كما لو أسلم معاً ؟ ، قيل المانع الحتلاف الدين وإذا ارتدا معاً لم يختلف دينهما فهو كما لو أسلم معاً ؟ ، قيل: "هذا منتقض بما إذ أسلم زوج الذمية فإن دينهما اختلف والنكاح باق ، ولو أنتقل المسلم المتزوج بيهودية إلى دين اليهودية وقعت الفرقة وإن لم يختلف الدين " ذكره القاضي ملزماً به الحنفية (٢) والمالكية (٣) ، وفارق ما إذا أسلما معاً فإنهما انتقلا إلى دين حق يقران عليه .

قال ابن نصر الله : أطلق الأصحاب كلهم تعليق الفرقة بالدخول وعدمه ، ولم أجد أحداً منهم تعرض لما إذا كانت الردة قبل السدخول وبعسد الخلسوة ، والظاهر أن حكمه حكم الردة بعد الدخول لوجوب العدة بما فيصير حكمها حكم المدخول بما ، ولا أظن هذا يحتمل خلافاً ، وقد يقال أن الدخول يشمل الخلوة ولا يختص بالوطء فيكون قولهم نصاً في ذلك ، و لم أجد من صرح بهسذا ولكن تعليلهم يرشد فلينتبه لذلك ذكره الحفيد .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وإن ارتد أحد الزوجين أو هما معا قبل الدخول انفسخ النكاح، ولها نصـف المهر إن سبقها، وبعد الدخول تقف الفرقة على انقضاء العدة "، ينظر الدليل (٢٣٧).

<sup>(</sup>٢) ينظر المبسوط (٩/٥) ، البحر الرائق (٢٢٢/٣) .

<sup>(</sup>٣) يُنظرُ الثُّمرِ الداني (١/١٤) ، رسالة أبي زيد القيرواني (٢٠/١) .

## كتاب الصداق

قوله: (ويصح بأقل متمول) (۱) بل كل ما صح أن يكون ثمناً صح مهراً وإن قل ، لقوله صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتما من حديد) (۲) ، ويستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم ، وسُنَّ أن يكون من أربعمائة درهم ، وهي صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم وآله إلى خمسمائة درهم ، وهمي صداق زوجاته صلى الله عليه وسلم إلا صفية (۳) وأم حبيبة (٤) فالأولى أصدقها عته النجاشي (٥) بأرض الحبشة أربعة آلاف درهم ، ومن سماحته صلى الله عليه وسلم أخذ الأقل لبناته وإعطاؤه الأكثر/ لزوجاته عثمان (١)

(۱) قال المصنف: "تسن في العقد ويصح بأقل متمول ، فإن لم يسم أو سمى فاسدا صــح العقــد

(٢) صَمَيْح البِخَارِي (٩٧٣/٥) باب السُلطان ولي ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ( زوجناكها بما معك من القران ) .

ووجب مهر المثل " ، ينظر الدليل (٢٣٨) .

1/114

<sup>(</sup>٣) وهي صفية بنت حيي بن أخطب من بني النضير وهو من سبط لاوى بن يعقوب كانت تحت سلام بن مشكم ثم خلف عليها كنانة بن أبي الحقيق فقتل كنانة يوم خيبر فصارت صدفية مع السبي فأخذها دحية ثم استعادها النبي فأعتقها وتزوجها ثبت ذلك في االصحيحين قيل مانت سنة ست وثلاثين وقيل سنة خمسين وهذا أقرب ، ينظر الإصابة (٣٤٨،٣٤٦/٤) .

<sup>(</sup>٤) وهي رملة بنت أبي سفيان بن صخر بن أمية الأموية زوج النبي صلى الله عليه وسلم تكنى أم حبيبة ولدت قبل البعثة بسبعة عشر عاما تزوجت عبدالله بن جحش فأسلما ثم هاجرا إلى الحبشة ولما تنصر زوجها وارتد فارقها ، ثم تزوجت من رسول الله وتوفيت في المدينة سنة أربع وأربعين للهجرة ، ينظر الإصابة (٣٠٥/٤).

<sup>(°)</sup> النجاشي اسمه أصحمة بن أبجر ، وتفسير أصحمة : ~ بالعربية – عطية أسلم وكان من أعلم الناس بالإنجيل ، وصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم يوم مات بالمدينة و هــو بالحبشــة ينظر:البداية و النهاية(٣/٧/٣-٧٨)، اعلام الموقعين(١٢٠/١)

 <sup>(</sup>٦) ينظر حاشية النجدي (١٣٤/٤).

قوله: ( وإن أصدقها خمراً ) الخ<sup>(۱)</sup> لو سمى حراماً وأشار إلى حلال مثل أن يسمى الخمر والخترير ويشير إلى الخل والعبد فلها المشار إليه ح ف<sup>(۲)</sup>.

قوله: ( أو ماله مغصوباً ) أي بأن تزوجها على عينه وهما يعلمانه كذلك ، أما لو تزوجها على مال في الذمة فأتاها بمال مغصوب ، فان عليه رده إلى صاحبه وإتيانها بمال حلال بدله .

قوله: (لم يصح) الإصداق يعني لم تصح التسمية وصح النكاح ولها مهر المثل لاقتضاء فساد العوض رد عوضه.

قوله: (وإن لم يعلماه صح) (٣) الإصداق ولها قيمته يوم العقد، أي قيمة المال المغصوب دون الخمر والخترير لأنه لا قيمة لهما، وكما لو أصدقها عبداً فخرج حراً، ويقدر حرعبد يوم عقد لرضاها بقيمته إن ظنته مملوكاً له، وكما لو وجدته معيبا فردته م ص(٤).

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وإن أصدقها خمرا أو خنزيرا أو مالا مغصوبا يعلمانه لم يصــح "، ينظـر الدليل (۲۳۹).

<sup>(</sup>٢) ينظر المغني (١٧/٨).

<sup>(</sup>٣) قَالَ المصنفُ : " وإن لم يعلماه صبح ولها قيمته يوم العقد ، وعصيرا فبان خمرا صبح ولها مثل العصير " ، ينظر الدليل (٢٣٩) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النهى (١١/٣) .

قوله: (ellipsise ellipsise ellips

قوله: ( يلزم الزوج تتمة )  $(^{(V)})$  أي مهر المثل لفساد التسمية ، قال الحجاوي في حاشية التنقيح  $(^{(V)})$ : هذا الصحيح لكن يضمنه الولي لتفريطه ، ذكره في المغنى  $(^{(V)})$  والفروع  $(^{(V)})$  وغيرهم ، وفائدته لو تعذر أخذ التكملسة

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وللأب تزويج ابنته مطلقاً بدون صداق مثلها وإن كرهت لا يلزم أحدا نتمته "، ينظر الدليل (۲۳۹–۲۲۰).

<sup>(</sup>٢) منجا بن عثمان بن أسعد التنوخي المصري الأصل ، الدمشقي الفقيه الأصولي ، المفسر النحوي ، قال عنه الذهبي : "كان معروفا بالذكاء وصحة الذهن وجودة المناظرة وطول النفس في البحث " ، من مصنفاته : الممتع شرح المقنع ، وتفسير القرآن الكريم ، (-79-88) ، ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة (-777-777) ، المدخل (-777) .

 <sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٩٧/١) .

 <sup>(</sup>٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد المصري ، الشيخ الإمام العلامة ، شمس الدين بن جمال الدين بن شمس الدين الزركشي المصري ، مؤلف كتاب شرح الخرمي ، كان إماما في المنذهب ، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة ، ينظر المدخل ( ٢٢٣) ، السحب الوابلة (٣١٧/٩-٩٦٨).
 (٥) سقط من ش .

<sup>(</sup>٢) قال الزركشي في شرح مختصر الخرقي (٩٥/٥): وكلام الخرقي يشمل وإن كرهت ، ونص عليه لحمد والاصحاب ، وقد يستشكل بأن من لا يملك إجبار ها إذا قالت : أذنت لك أن تزوجني على مائة درهم لا أقل ، فكيف يصح أن يزوجها على أقل من ذلك ؟ ، وقد يقال : إذنها في المهر غير معتبر فيلغي ويبقى أصل إذنها في النكاح والله أعلم ، راجع الإنصاف (٢٥٠/٨).

<sup>(</sup>٧) قال المصنف: " وإن فعل ذلك غير الأب بإذَّنها مع رشدها صُح ، وبدُّون إذنها يلُـزُم الــزُوج تتمته " ، ينظر الدليل (٢٤٠) .

 <sup>(</sup>٨) ينظر حواشي النتقيح (٢٢٤).

<sup>(</sup>٩) ينظر المغني (٨/٨).

<sup>(</sup>١٠) ينظر الشرح الكبير (٢٣/٨).

<sup>(</sup>١١) ينظر الفروع (٥/٥٦).

من الزوج فترجع على الولي فعلى هـــذا إن أخذتــه مــن الـــولى فلـــه الرجوع [ على الزوج  $]^{(1)}$  كالضامن سواء المراد منه ، قاله عثمان $^{(7)}$  .

سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٩/ب) . ينظر حاشية النجدي (١٤٢/٣) .

قوله: (رجع عليها بنصفه) (۱) إن قيل في كلام المصنف تناقض، حيث قال أولا وتملك الزوجة بالعقد/ جميع المسمى، وهنا قال تم طلق قبل ١١٨/ ب الدخول رجع عليها بنصفه فلو كان المهر ملكها لم يتصف، أجاب م ص (۲) بما حاصله أنه ملك مراعي فالملك قبل الدخول أو الخلوة ناقص وبعدهما تام مستقر.

قوله: (فالزيادة [ الله ] قوله الناوحة ، لأنها نما ملكها ، ولو كانت الزيادة ولد أمة ، لأن الولد زيادة منفصلة ، ولا تفريق هنا لبقاء ملك الزوحة في النصف ، وإن كانت الزيادة متصلة كسمن وحيرت بين دفع نصفه زائداً وبين دفع نصف قيمته يوم العقد أي الصفة التي كان عليها يومه إن كيان الصيداق متميزاً .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وإن أقبضها الصداق ثم طلق قبل الدخول رجع عليها بنصفه إن كان باقياً، وإن كان قد زاد زيادة منفصلة فالزيادة لها "، ينظر الدليل (٢٤١).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهي (١٧/٣).

 <sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٧٩/ب) .

# فصل فيما يسقط الصداق وبنصفه ويقرره

قوله: (كفسخها لعيبه) (١) إن (قيل) (٢) هلا جعلت فسخها لعيبه كأنه منه لحصوله بتدليسه فالجواب أن الفسوخ الشرعية التي يملكها لكل من الزوجين على الآخر إنما شرعت لإزالة الضرر الحاصل إذا وقعت قبل الدخول فقد رجع كل من الزوجين إلى ما بذله سليما كلما خرج منه ولا حق له ( بغيره ) (٢) بخلاف الطلاق وما في معناه من موجبات الفرقة .

قوله: ( ويقرره كاملا )(٤) هذا شرع فيما يقرر الصداق كله وذلك سبعة أشياء، وذكر الحفيد ثامناً بقوله: ويتقرر المهر أيضا بالاستمتاع بدون الفرج بحضرة الناس.

قوله: ( ووطؤه ) أي وطء الزوج زوجته في فرج ولو دبراً ، والمراد بالوطء إيلاج الحشفة أو قدرها من مقطوعها في الفرج ، قال ابن نصر الله : والظاهر أنه يشترط في ذلك كون الواطئ بالغا أو مميزاً ، فلو كان طفلاً فلا أعلم فيه نقلاً ، والأظهر عدم تقرره بوطئه ، ويقوي ذلك اشتراطهم في الخلوة كونه يطأ مثله ويوطأ مثلها ، وإذا اشترط ذلك فيما هو مظنة للوطء فاشتراطهم له لحقيقة الواطئ عند تعليق الحكم به أولى ، فلو وطئها وهو ابن خمس ونحده لم يقرر الوطء به .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " يسقط كله قبل الدخول حتى المتعة بفرقة اللعان وبفسخه لمعيبها ، وبفرقة من قبلها كفسخها لعيبه " ، ينظر الدليل (٢٤٢) .

<sup>(</sup>٢) كذا في ش ، وفي الأصل (كان ) .

<sup>(</sup>٣) في ش (في غيره).

قال المصنف : " ويقرره كاملا موت أحدهما ووطؤه ولمسه لها ونظره إلى فرجها الشهوة وتقبيلها ولو بحضرة الناس " ، ينظر الدليل (٢٤٣) .

قوله: (عن مميز) (1) وبالغ مطلقاً أي مسلماً كان أو كافراً ، ذكراً أو أنثى ، أعمى أو بصيراً ، عاقلاً أو بجنوناً مع علمه بها ولم تمنعه من وطئها ، فإن منعته لم يتقرر المهر لعدم التمكين التام ، قال ابن نصر الله : لو ادعى الزوج عدم المطاوعة وادعت الزوجة المطاوعة فإن قامت لأحدهما بينة ، ولو امرأة /عمل بقوله ، ولو قاما ببينتين قدمت بينة المرأة لأنما مدعية البذل الذي عليها ، وإن انتفت البينة فهل القول قوله ؟ لأن الأصل عدم المطاوعة لا قولها مع يمينها لأن الأصل أقوى من الظاهر والله أعلم ، وقد يقال : إن كانت بكراً قبل قولمه لائن عادة البكر الامتناع ، وإن كانت ثيباً قبل قولها ح ف .

/119

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وبخلوته بها عن مميز إن كان يطأ مئله ويوطأ مثلها "، ينظر الدليل (٢٤٣).

قوله: (ولمن زوجت بلا مهر) (١) الخ، ترجم صاحب المنتهى (٢) لنظير هذا بقوله: فصل في المفوضة، والمصنف عدل عن هذا التعبير تفنناً في التعبير .

والتفويض نوعان : الأول تفويض بضع بأن يزوج أب ابنته الجحبرة بلا مهر أو بإذنما ، فالعقد صحيح ويجب به مهر المثل .

والثاني: تفويض المهر إلى رأي أحد الزوجين أو غيرهما كقوله زوجتك على ما شئت أو شاءت فالعقد أيضا صحيح ويجب به مهر المشل ، وقول المصنف: لمن زوجت بلا مهر صادق بالنوعين تفويض البضع وتفويض المهر.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ولمن زوجت بلا مهر أو بمهر فاسد فرض مهر مثلها عند الحاكم، فأن تراضيا فيما بينهما ولو على قليل صح "، ينظر الدليل (٢٤٤).

<sup>(</sup>۲) ينظر منتهى الارادات (۱۱۷/۲).

قوله: (ولا مهر في النكاح الفاسد) (١) أي ولا مهر ولا نصفه بفرقة كطلاق أو موت قبل دخول أو خلوة في النكاح الفاسد، وهو غير المجمع على فساده كالنكاح بلا ولي ولا شهود حيث لم يحكم به من يرى صحته، لأن العقد الفاسد وجوده كعدمه ولم يستوف المعقود عليه أشبه البيع الفاسد والإحسارة الفاسدة إذا لم يتسلم ح ف (١).

قوله: (والمكرهة على الزنا)<sup>(۱)</sup> لها مهر المثل دون أرش بكارة ، فــلا يجب مع المهر لدخوله في مهر مثلها ، بخلاف الأمة فيجب مع مهر مثلها ارش بكارتما كما ذكروا في الغصب ، عثمان (<sup>3)</sup> .

قوله: ( ويتعدد المهر بتعدد الشبهة )كأن وطئها ظانّـــاً أنهـــا زوجتــه خديجة ، ثم وطئها ظاناً أنها زوجته زينب ، ثم وطئها ظاناً أنها سريته (٥) فيجب لها ثلاثة مهور ، فإن اتحدت الشبهة وتعدد الوطء فمهر واحد م ص (١) .

قوله: ( والإكراه ) أي ويتعدد المهر بتعدد إكراه على ، زنسا وإن اتحـــد الإكراه وتعدد الوطء فمهر واحد م ص $^{(V)}$ .

/۱۱۹ ب

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ولا مهر في النكاح الفاسد إلا بالخلوة أو الوطء، فإن حصل أحدهما استقر المسمى إن كان، و إلا فمهر المثل"، ينظر الدليل (٢٤٤).

<sup>(</sup>۲) ينظر حاشية النجدي (۱٤٤/٤).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "ولا مهر في النكاح الباطل إلا بالوطء في القبل ، وكذا الموطوءة بشبهة والإكدراه"، والمكرهة على الزنا ، لا المطاوعة ما لم تكن أمة ، ويتعدد المهر بتعدد الشبهة والإكدراه"، ينظر الدليل (٢٤٤–٢٤٥).

 <sup>(</sup>٤) ينظر حاشية النجدي (١٦٢/٤).

<sup>(</sup>٥) السرية: بضم السين وتشديدها وكسر الراء وتشديدها: الأمة الذي بوأتها بيتا، وهي التي أعدت للوطء،مشتق من السر وهو الجماع. ينظر: الكليات للكفوي (١٤٥).

<sup>(</sup>٦) ينظر دقائق أولي النهى (٢٩/٣) .

<sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهي (٣/٣) .

### باب الوليمة

قوله: ( سنة مؤكدة ) $^{(1)}$  بعد النكاح ، لأنه عليه الصلاة والسلام فعله وأمر بحا ، فقال لعبد الرحمن بن عوف  $^{(1)}$  حين قال له: تزوجت ؟ ( أو لم ولو بشاة )  $^{(7)}$  .

قوله: بعقد ، قال ابن الجوزي<sup>(3)</sup>: وقدمه في تجريد العناية<sup>(6)</sup> ، وقال الشيخ تقي الدين<sup>(1)</sup>: تستحب بالدخول ، وفي الإنصاف<sup>(۷)</sup> ، قلت : الأولى أن يقال : وقت الاستحباب موسع من عقد النكاح إلى انتهاء أيام العرس لصحة الأخبار في هذا ، وهذا قال جمع ، ويستحب أن لا تنقص عن شاة ، وإن نكر من واحدة في عقد أو عقود أجزأته وليمة واحدة إن نواها للكل م ص (٨) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وليمة العرس سنة مؤكدة ، والإجابة إليها في المرة الأولى واجبة إن كان لا عذر ، ولا منكر ، وفي الثانية سنة ، وفي الثالثة مكروهة " ، ينظر الدليل (٢٤٥-٢٤٦) .

<sup>(</sup>٢) عبد الرحمن بن عوف بن الحارث القرشي ، أبو محمد ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، و احد السنة أصحاب الشورى ، أسلم قديما ، مات سنة إحدى وثلاثين ، وقيل سنة اثنتين وهو الأشهر ، ينظر الإصابة في تميز الصحابة (٥١٨٣/٢٣) .

<sup>(</sup>٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٨٦/٩) باب الوليمة حق ، برقم (١٦٦٥) .

<sup>(</sup>٤) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد البكري ، الفقيه الحافظ المفسر الواعظ الأديب ، له مصنفات كثيرة في مختلف الفنون منها : ( مسبوك الذهب ، معتصر النظر في سائل المختصر ، الإنصاف في مسائل الخلاف ) (ت/٩٥هـ) ، ترجمته في المذيل (٣٩٩/٣) ، سير اعلم النبلاء (٣١٥/٢١) .

<sup>(°)</sup> تجريد العناية في تحرير لحكام النهاية ، لابن اللحام ، ينظر كشاف القناع (١٧٩/٥) ، الإنصاف (٣١٧/٧) . وقائق أولي النهي (٣٢/٣) .

<sup>(</sup>٦) ينظر كشأف القناع (٥/٩٧٦)، الإنصاف (٢١٧/٧)، دقائق أولي النهي (٣٢/٣).

<sup>(</sup>v) ينظر الإنصاف  $(v)^{(v)}$ ).

 $<sup>(\</sup>Lambda)$  ينظر دقائق أولي النهى  $(\Upsilon \Upsilon / \Upsilon)$  .

### باب عشرة النساء

(يلزم كلا من السزوجين معاشرة الآخر بالمعروف) (١) وهر (الصحبة) (١) الجميلة وكف الأذى ، قال في الفروع : وقال ابسن الجسوزي : معاشرة المرأة بالتلطف مع إقامة هيبته ، ولا ينبغي أن يعلمها قدر ماله ، فتنبسط في الكثير ، وان كان قليلاً احتقرته وريما نفرت ، ولا يفشي إليها سراً يخاف إذاعته ، ولا يكثر من الهبة لها فريما استوثقت ثم نفرت ، وقد رأينا جماعة اطلعوا نسائهم على أسرار وسلموا لهن الأموال لقوة محبتهم لهن ، والمحبة تتغير فلما ملوا أرادوا الخلاص فصعب عليهم ، فصاروا كالأسارى ، [ ولا ينبغي للعاقبل أن يتجرد احد النوجين ليراه الآخر وخصوصا العورات ح ف مختصر (١) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "يلزم كلا من الزوجين معاشرة الأخر بالمعروف، من الصحبة الجميلة وكف الأذى ... " اللخ ، ينظر الدليل (۲٤٩) .

<sup>(</sup>٢) في الأصل (الصحيح).

<sup>(</sup>٣) سقّط من الأصّل ، وهو المثبت في ش (٨٠/ب) .

<sup>(</sup>٤) قال في كشاف القناع: "ولا ينبغي أن يعلمها قدر ماله ، ولا يفش إليها سرا يخاف إذاعته ، لأنها تفشيه ولا يكثر من الهبة لها فإنه متى عودها شيئا لم تصبر عنمه "، وقمال : "ويكره الوطء وهما متجردان "، ينظر كشاف القناع (٢١٢/٢٠٢٥) .

قوله: (وليس عليها خدمة زوجها (١) (٢) الخ أي لا يلزم المرأة خدمة زوجها في عجن وخبز وطبخ ونحوه ، وأوجب الشيخ تقي الدين (٣) المعروف في مثلها لمثله وفاقاً لمالك (٤) ، وأما خدمة نفسها في ذلك فعليها إلا أن يكون مثلها لا تخدم نفسها ، ويأتي كما في الإقناع (٥) .

قوله: (وله (أن يلزمها)<sup>(۱)</sup> بغسل نجاسة ) الخ إن اتحد مذهبهما فظاهره، وان اختلف بأن كان كل منهما عارفاً بمذهبه عاملاً به فيعمل كل بمذهبه، وليس له الاعتراض على الآخر، لأنه لا إنكار في مسائل الاجتهاد، ويجوز له أن يصلي فيما طهرته على مذهبها، وعكسه، أما إذا كانت عامية لا مذهب لها فإنه يلزمها بمذهبه والله سبحانه وتعالى اعلم عثمان (۱).

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وليس عليها خدمة زوجها في عجن وخبر وطبخ ونحوه ، لكن الأولى فعل ما جرت به العادة ، وله أن يلزمها بغسل نجاسة عليها وبالغسل من الحيض والنفاس والجنابة " ، ينظر الدليل (۲۰۰-۲۰۱) .

<sup>(</sup>٢) لأن المعقود عليه منفعة البضع ، فلا يملك غيره من منافعها ، ينظر منار السبيل (٢١٩/٢) .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإقناع (٢٤٢/٣) حاشية النجدي (١٨٠/٤) .

<sup>(</sup>٤) ينظر حاشية الدسوقي (١٣/٢).

<sup>(</sup>٥) يُنظر الإقناع (٣/٢٤٢).

<sup>(</sup>٢) كذا في المطبوع ، وفي الأصل و ش ( الزامها ) .

<sup>(</sup>٧) ينظر داشية النجدي (٣/٣).

قوله : ( **وبأخذ ما يعاف** ) <sup>(۱)</sup> ( عطف )<sup>(۲)</sup> على ما قبله أي تعافه/ النفس ، ١٢/ أ أى تكرهه .

وقوله ( من ظفر ) الخ بيان لما قبله ، وظاهره ولو طالا قليلاً ، وفي أكل ما فيه رائحة كريهة كثوم وبصل وجهان ، أحدهما : له المنع لأنه يمنع القبلة وكمال الاستمتاع ، وجزم به في المنور (7) وصححه في السنظم وتصحيح المحرر وهو معنى ما في الإقناع (7) ، قال (7) : وعلى قياسه شرب الدخان بل هو أقبح ، والثاني ليس له كذلك ، والأول هو الصحيح .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " وبأخذ ما يعاف من ظفر وشعر " ، ينظر الدليل (٢٥١) .

 <sup>(</sup>٢) كذا في ش ، وفي الأصل ( بعطف ) .

<sup>(</sup>٣) المنور في راجح المحرر ، للآدمي ثقي الدين أحمد بن محمد (ت/٧٠٠هـ) .

<sup>(</sup>٤) ينظر كشأف القناع (٥/٢٠٧) ، المبدع (٦/٦٤٦) .

<sup>(</sup>٥) تصديح المحرر ، لعز الدين الكناني أحمد بن نصر الله البغدادي (ت/٨٧٦هـ) .

<sup>(</sup>٦) ينظر آلإقناع (٣/٢٤٠).

<sup>(</sup>٧) في ش ( م خ ) .

# كتاب الخلع (١)

قوله (۲): (أن يقع من زوج يصح طلاقه) مسلماً كان أو ذمياً، حيراً أو عبداً، كبيراً أو صغيراً يعقله (۳)، ولم يشمل كلامه الحاكم حيث قال: من زوج هذه عبدارة الإقناع (٤)، وأما على كلام المنتهى (٥) فانه يسدخل الحاكم حيث [قال] (١): ويصح ويلزم ممن يقع طلاقه فانه يشمل طلاق الحاكم في العندة (٧) وغيرهما من المواضع التي يملك الحاكم فيها الفرقة، فان ذلك يصح طلاقه وفسخه م ص (٩) وحينئذ ما في المنتهى هو الصواب.

قوله: (أن يكون على عوض) (١٠) لأنه فسخ ، ولا يملك الزوج فسخ النكاح بل مقتضي وهو العوض ، فإن خلا عن العوض وخالع و لم ينوي به الطلاق فهو لغو ، وإن نوى به الطلاق وقع رجعياً ما لم يكن (مكلفاً) (١١) لما يملكه من الطلاق ، قال حفيد المنتهي (١٦) : والعوض فيه كالعوض في الصداق والبيع إن كان مكيلاً ونحوه لم يدخل في الضمان الزوج ، ولم يملك التصرف فيه إلا بقبضه ، وان تلف قبله فله عوض ، وإن كان غير ذلك دخل في ضمانه بمجرد الخلع ويصح تصرفه فيه .

<sup>(</sup>۱) الخلع في اللغة: أن يطلق الرجل زوجته على فدية منها ، ينظر المعجم الوسيط (٢٥٩) ، وفي الشرع: هو فراق زوجته بعوض بالفاظ مخصوصة ، ينظر منتهى الإرادات (٢/١٣١) المبدع (٢٦٧/٦).

<sup>(</sup>٢) قُالُ المصنف : " وشروطه سبعة الأول : أن يقع من زوج يصح طلاقه "،ينظر الدليل (٢٥٣) .

<sup>(</sup>٣) لأنه إذا ملك الطلاق - وهو مجرد إسقاط لا تحصيل فيه - فلأنه يملكه محصلا لعوض أولى ، ينظر منار السبيل (٢٢٧/٢) .

<sup>(</sup>٤) ينظر الإقناع (٣/٢٥٢).

 <sup>(</sup>٥) ينظر منتهى الإرادات (١٣١/٢).
 (٦) سقط من الأمال مده الثنت في شيرة

 <sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٠/ب) .
 (٧) النقد حيالة عليه المنتجة ال

 <sup>(</sup>٧) العنة : - بالضم - العجز عن الجماع ، ينظر المصباح (٢٣٤/١) ، وقال في المطلع (٣٨٧) :
 والعنين : العاجز عن الوطء ، وربما اشتهاه و لا يمكنه .

 <sup>(^)</sup> الإعسار : لغة : الافتقار ، قال في المطلع : قال ابن القطاع : عسرائك عسرا وأعسرتك ، وطلبت منك الدين على عُسرة ، فالمعسر على هذا : المضيق والمطالب له ، ينظر المطلع (٣٠٥) .

<sup>(</sup>٩) ينظر دقائق أولي النهى (٥٨/٥).

<sup>(</sup>١٠٠) قال المصنف : " الثاني - أي الشرط الثاني - أن يكون على عوض " ، ينظر الدليل (٢٥٣) .

<sup>(</sup>١١) في ش: (حكما).

<sup>(</sup>١٢) ينتَّطر المغنِّي (٨/١٩٤) .

قوله: الخامس (أن لا يقع حيلة لإسقاط يمين الطلاق) () (فإن وقع كذلك حرم ولا يصح الخلع، قال المنقح: وغالب الناس واقع في ذلك أي في الخلع حيلة لإسقاط يمين الطلاق) () ، قلت: ويشبهه من يخلع الأخت ثم يتزوج أختها ثم الثانية ويعيد الأولى وهلم حرا، أو هو في قول الشيخ تقي الدين () : خلع الحيلة لا يصح على الأصح، كما لا يصح نكاح المحلل لأنه ليس المقصود منه الفرقة وإنما يقصد منه بقاء المرأة مع زوجها، كما في نكاح المحلل والعقد لا يقصد به نقيض مقصوده م ص ().

قوله: ( لا ينقص به عدد الطلاق )/ (°) روي عن ابن عباس (۱°) ، واحتج بقوله تعالى: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ ۖ ﴾ (۷) ثم قال : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا الْفَتَدَتَ بِهِ مَ اللَّهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ لَفَتَدَتَ بِهِ مَ \* (^)، ثم قال : ﴿ فَإِن طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ لَوْجًا غَيْرَهُ وَ \* ( ) فذكر طلقتين والخلع وتطليقة بعدهما ، فلو كان الخلع طلاقاً لكان رابعاً عثمان (۱۰) .

۱۲۰/ ب

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " الخامس - أي الشرط الخامس -: أن لا يقع حيلة لإسقاط يمين الطلاق " ، ينظر الدليل (٢٥٤).

<sup>(</sup>٢) سقط من ش .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٤٢٤/٨) ، مطالب أولي النهى (٣١٦/٥) .

<sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النهى (٦٠/٣) .

<sup>(°)</sup> قَالَ المصنفُ: "فمتى تُوفُرُت الشروط كان فسخا بائنا ، لا ينقص به عدد الطلاق ، وصيغته الصريحة لا يحتاج للى نية " ، ينظر الدليل (٢٥٥) .

 <sup>(</sup>٦) ينظر المبدع (٦/٤٧٢) .

<sup>(</sup>٧) سورة البقرة الآية (٢٢٩).

<sup>(</sup>٨) سُورَة البُقرَة الأَيَّة (٢٢٩) .

 <sup>(</sup>٩) سورة البقرة الآية (٢٣٠).

<sup>(</sup>١٠) ينظر هداية الراغبُ(٧٧).

# كتاب الطلاق (١)

قوله: ( **إن عقل الطلاق** ) <sup>(۲)</sup> أي بأن يعلم أن زوجته تبين منه وتحــرم عليه إذا طلقها .

وعلم منه صحة طلاق السفيه والعبد ومن لم تبلغه الدعوة عثمان (٦).

قوله: (وطلاق السكران بمائع) أي: ويقع طلاق السكران بمائع إذا شرب طوعاً مسكراً أو نحوه ، مما يحرم استعماله بلا حاجة إليه ، واحترز به عما لو شرب غير الخمر والنبيذ مما يزيل العقل للتداوي فإنه لا يقع طلاقه ، لكن ذكروا أنه يجوز شرب الخمر لضرورة لقمة غص بما إن لم يجد غير الخمر فينبغي أن لا يقع بشربه لذلك (حفيد)<sup>(3)</sup>.

<sup>(</sup>١) الطلاق في اللغة : التطليق ، وفي الشرع : رفع قيد النكاح المنعقد بين الزوجين بألفاظ مخصوصة ، ينظر المعجم الوسيط (٥٨٣/٢).

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: " ويقع طلاق المميز إن عقل الطلاق وطلاق السكران بمائع " ، ينظر الدليل (٢٥٦) .

<sup>(7)</sup> ينظر حاشية النجدي (27/2).

<sup>(</sup>٤) في ش : (ح ف ) . أ

قوله: (وللوكيل أن يطلق متى شاء)(١) ، فإن حد له حداً(١) ( فعل )(١) ما أذن ، لأن الأمر للموكل في ذلك ، لا وقت بدعة ، أي لا يجوز للوكيال أن يطلق وقت بدعة من حيض أو طهر وطئ فيه كالموكل ، فإن فعل لم يقع كما ذكره في شرح المنتهى(٤) ، وفي الإقناع(٥) : فإن فعل وقع كالموكل ، فإن أراد حيث أذن وقت البدعة فظاهر ، و إلا فلا يتم التشبيه عثمان (٦) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " وللوكيل أن يطلق متى شاء ما لم يحد له حداً ، ويملك طلقة ما لم يجعل لــه اكثر " ، ينظر الدليل (٢٥٦) .

أي يعين وقتا للطلاق فلا يتعداه .

<sup>(</sup>٣) سقط من ش

<sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النهى ( $^{(4)}$ ) ومعونة أولي النهى ( $^{(4)}$ ) .

 <sup>(</sup>٥) ينظر الإقناع (٤/٥).

<sup>(</sup>٢) ينظر حاشية النجدي (٢٣/٤).

### باب صريح الطلاق وكنايته

قوله: (صريحه لا يحتاج إلى نية) (١) ، والصريح مالا يحتمل غيره مسن كل شيء وضع اللفظ له من طلاق وغيره كعتق ، فلفظ الطلاق صريح فيه لأنه لا يحتمل غيره في الحقيقة العرفية ، وان قيل التأويل على ما يأتي في بابه فاندفع به ما أورده ابن قندس في حواشي المحرر (٢) من أن قوله: ( ما لا يحتمل غيره فيه ) انه يحتمل غيره ألا ترى انه ينصرف إلى غيره بالنية ، فلولا انه يحتمله لم ينصرف إليه .

وحاصل الجواب/ أن يقال هو ما وضع له فقط ، أو يقال هو ما استعمل فيه عند الإطلاق .

قوله: (غير أمر) (٣) كاطلقي مستثنى من قول هـ : صــريحه ... الخ ، وكذا الاستفهام نحو : هل طلقت ؟ والتمني ليتك طالق – كما صرح به ابن نصر الله – لأنما لا تدل على الإنشاء ، وقياسه الترجي والتخصيص ح ف .

قوله: ( ومُطلقة: اسم فاعل) - بكسر اللام - فلا يقع بهذه الثلاثـة طلاق، فلفظ الإطلاق وما تصرف منه نحـو أطلقتـك لـيس بصـريح بـل كناية ح ف.

1/171

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وصريحه لا يحتاج إلى نية ، وهو لفظ الطلاق ، وما تصرف منه غير أمر ومضارع ، ومطلقة اسم فاعل " ، ينظر الدليل ( ٢٥٧) .

<sup>(</sup>٢) ينظر كشاف القناع (٢١٣/٥).

<sup>(</sup>٣) كذا في المتن وش ، وفي الأصل (غير أنه).

قوله: ( هازلا كان أو لاعباً ) (۱) ينظر ما الفرق بين الهزل واللعسب ، والمظاهر أله ما يمعنى واحد ، ولهذا لم يذكر في الفروع (۲) غير الهزل ، وقال في أعلام ( الموقعين (۱) ) (۱) : وأما الهزال فهو الذي يتكلم بالكلام من غير قصد لموجبة ، وحقيقته بل على وجه اللعب ح ف .

قوله: (ويقع بإشارة) (°) والأخرس إشارة مفهومة، قال في المبدع<sup>(۲)</sup>: ويقع من العدد/ ما أشار إليه، وفي الشرح<sup>(۷)</sup>: إذا أشار بأصابعه الثلاث لم يقع إلا واحدة لأن إشارته لا تكفي.

قال م ص في شرح الإقناع (^): وفيه نظر إذا نواه ، ويمكن حمــل كــلام الشرح مع عدم النية قال ح ف: ولم أرى حكم المعتل لسانه ، ومقتضى إلحاق الفقهاء له بالأخرس في غالب الأحكام أن يكون هنا مثله .

۱۲۱/ ب

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : " فإذا قال لزوجته : أنت طالق ، طلقت هاز لا كان أو لاعبا أو لم ينو حتى ولو قيل له : أطلقت امرأتك ؟ فقال : نعم يريد الكذب بذلك " ، ينظر الدليل (٢٥٧) .

<sup>(</sup>٢) ينظر الفروع (٥/٣٧٩) .

<sup>(</sup>٣) في ش : (الموفقين) .

<sup>(</sup>٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (١٢٣/٣) ، والكلام لشيخ الاسلام ابن تيميــة في الفتارى الكبرى (١٤٨/٣) .

<sup>(</sup>٥) قال المصنف: " ويُقع بإشارة الأخرس فقط " ، ينظر الدليل (٢٥٨) .

<sup>(</sup>١) ينظر المبدع (٣١٤/٦).

<sup>(</sup>٧) ينظر الشرح الكبير (٨٤/٨) .

 <sup>(</sup>٨) ينظر كشاف القناع (٥/٢٦٧) .

قوله: ( لابد فيها من نية الطلاق ) (١) ويشترط أن تكون النية مقارنــة للفظ الكناية ، فلو تلفظ كما غير ناوٍ للطلاق ثم نوى كما الطلاق بعد ذلك لم يقع .

قال في الشرح <sup>(۲)</sup> : فان وجدت في أوله ، وغربت عنه في سائره وقــع ، خلافاً لبعض الشافعية<sup>(۳)</sup> ع ب .

قال المصنف: "وكنايته لابد فيها من نية الطلاق، وهي قسمان: ظاهرة وخفية"، ينظر الدليل (٢٥٨).

<sup>(</sup>٢) ينظر الشرح الكبير (٢٩٣/٨).

<sup>(</sup>٣) ينظر مغني المحتاج (٣١٠/٣١-٣٦١) ، فتح الوهاب (١١/٢) .

### باب تعليق الطلاق بالشرط

وهو ترتب شيء غير حاصل على شيء حاصل ، أو على شميء غمير حاصل .

مثال الأول: كإن كنت حاملاً فأنت طالق وكانت كذلك.

ومثال الثاني: كإن دخلت الدار فأنت طلاق بحرف إن أو إحدى أخواتها م ص (١).

قوله: (على وجود فعل مستحيل) (٢) عادة ، وهو ما لا يتصــور في العادة وجوده ، وان وجدت خارقاً للعادة ، ومثّل له المصنف بما ذكره .

قوله: (على عدم وجوده) أي المستحيل طلقت في/ الحال ، لأنه علق الطلاق ( ١٢٢ أ ) على عدم وجوده أي المستحيل ) ( عدم وجوده أي المستحيل ) (

وعتق وظهار ويمين بالله تعالى كطلاق في ذلك التفصيل ، أي فلا يعتــق القنِّ ، ولا يلزمه كفارة في تعليق العتق والظهار ونحوه على فعـــل المســتحيل ، ويعتق ويلزمه للكفارة إذا علقهما على نفيه ح ف .

<sup>(</sup>١) ينظر دقائق أولي النهى (١١١/٣).

<sup>(</sup>٢) قَالَ المصنف : " إذا عَلَقُ الطلاق على وجود فعل مستحيل كان صعدت السماء فانت طالق لم تطلق ... الخ " ، ينظر الدليل (٢٦٢) .

<sup>(</sup>٣) كذا في الأصل ، وفي ش (على عدم فعل المستحيل).

قوله ('): (كأن قمت فأنت طالق ، أو أنت طالق إن قمت )(') لم يقع الطلاق قبل وجود الشرط ، ولو قال : عجلته أي : عجلت ما علقته فلا يتعجل ، فإن أراد تعجيل الطلاق سوى المعلق وقع ، وإذا وجد الشرط الذي علق به وهي زوجته وقع أيضاً عثمان (").

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويصح التعليق مع تقدم الشرط وتأخره ، كان قمت فأنت طالق ، أو أنت طالق ان قمت ، ويشترط لصحة التعليق أن ينويه قبل فراغ التلفظ بالطلاق "، ينظر الدليل (٢٦٣) .

 <sup>(</sup>٢) كذا في المتن وش ، وفي الأصل : (كأن يقول قمت فانت طالق ) .

<sup>(</sup>r) ينظر حاشية النجدي (3/74) .

قوله: (لم تنفعه المشيئة شيئاً ووقع) (ا) الطلاق والعتق، إذ لو لم يشأ الله ذلك لما أتى بصيغتهما، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهذه المشيئة الكونية لا تتخلف أصلاً، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَمِ ﴿ فَ عَن الحِبة وَالرضَى فَإِنمَا تَتَخلف، وهي المذكورة في قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ ٱللّهُ بِكُمُ ٱلْيُشْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْيُشْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ اللّهُ بِحَكُمُ ٱلْيُشْرَ وَلا يُرِيدُ بِحَكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِحَكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾ (٢)

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : "وزوجتي طالق أو عبدي حر إن شاء الله ، أو إلا إن يشاء الله لم تتفعه المشيئة شيئا ووقع " ، ينظر الدليل (۲۹۳) .

<sup>(</sup>٢) سوَّرةُ الأنعامِ الآيةُ (١٢٥).

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة الأية (١٨٥).

قوله: ( ولا يقع الطلاق بالشك ) (۱) الشك عند الأصوليين: التردد بين أمرين لا ترجيح لأحدهما على الآخر (۲) ، وهو هنا مطلق التردد بين وجرد المشكوك من طلاق أو عدمه أو شرطه (۳) وعدمه ، فيدخل فيه الظرن (۱) والوهم (۵) ، فمن شك أي: تردد في وجود لفظ طلاق ، أو شك في وجرد شرطه المعلق عليه لم يلزمه الطلاق ، لأنه شك طرأ على يقين فلا يزيله .

 $^{(7)}$  وقال الموفق $^{(7)}$  : الورع التزام الطلاق عثمان

قوله: (لم يحنث )<sup>(۸)</sup> لا يتحقق حنثه حتى يأكل التمر/ كله لأنه إذا بقيت منسه ١٢٢/ ب واحدة احتمل أنها المحلوف عليها ، ويقين النكاح ثابت فلا يزول بالشك .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "ولا يقع الطلاق بالشك فيه أو فيما علق عليه "، ينظر الدليل (٢٦٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر معجم مصطلحات أصول الفقه (٨٣).

<sup>(</sup>٣) الشرط في اللغة : العلامة ، ينظر المصباح المنير ، مادة (شرط) (٣٠٩/١) . وفي الشرع : ما لا يلزم من وجوده لذاته وجود ولا عدم ، ينظر مذكرة في أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (٥١) .

<sup>(</sup>٤) الظن: هو الطرف الراجح من المتردد بين الأمرين ، ينظر معجم مصطلحات أصول الفقه (٨٩).

الوهم: هو الطرف المرجوح، ويقابله: الظن.
 ينظر:شرح الكوكب المنير (٧٦/١) ،الكليات للكفوى (٩٤٣)

نظر المغنى (۲۳/۸).

<sup>(</sup>۲) ينظر هداية الراغب (٤٩٠).

 <sup>(</sup>٨) قال المصنف: "فمن حلف لا ياكل تمرة مثلاً فاشتبهت بغير ها واكل الجميع إلا واحدة لسم يحنث "، ينظر الدليل (٢٦٤).

قوله: (لم يلزمه شيء) (١) لأن الأصل عــدمها و لم يتــيقن أحــدهما ، قال [م خ] (٢): وقيل [يقرع] (٣) بين اليمينين فإذا خرجت القرعة لأحــدهما كانت كأنما المحلوف بما فيلزمه موجبها ، وهذه اجــري علـــى القواعــد (١) ، واستظهر بعض المتأخرين أنه يلزمه ابتداء كفارة ظهار لأنما أخف .

(۱) قال المصنف: "ومن شك في عدد ما طلق بنى على اليقين وهو الأقل ومن أوقع بزوجته كلمة وشك هل هي طلاق أو ظهار لم يلزمه شيء "، ينظر الدليل (٢٦٤).

<sup>(</sup>٢) ويقصد بهذا الرمز محمد بن أحمد بن علي البهوتي ، الشهير بالخلوني ، ابسن أخست الشديخ منصور البهوتي ، ولد بمصر ، وأخذ عن شيخه البهوتي ولازمه كثيرا ، ولسه حاشدة على الإقناع وحاشية على المنتهي ، وتوفي بمصر سنة ثمان وثمانين وألف ، ينظر مختصر طبقات الحنابلة (١١٢) ، النعت الأكمل (٢٣٨) . وفي الأصل (ح ف ) .

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨١/ب) .

<sup>(</sup>٤) ينظر القواعد (٢٣٣).

# باب الرجعة (١)

لغة : المرة من الرجوع <sup>(٢)</sup> .

وشرعاً: ما ذكره المصنف <sup>(٣)</sup>، واعلم أن للرجعة أربعة شروط: أن يكون دخل بها، وان يكون النكاح صحيحاً، وان يطلق دون ما يملكه، وان يكون بلا عوض عثمان <sup>(١)</sup>.

قوله: (وهي إعادة زوجته المطلقة) من إضافة المصدر لمفعول، أي ( إعادة الزوج زوجته المطلقة ) الخ غير [ البائن ] () ، واحترز بالمطلقة عدن غيرها وهي المفسوخ نكاحها بخلع أو عيب ونحو ذلك .

قوله ( من شروطها أن يكون الطلاق غير بائن ) (١) انطوى تحت هــــذا الكلام الأربعة الشروط المتقدمة ، وذكرها بيانه أن طلاق الغير مدخول بها ، وفي النكاح الفاسد ، والذي على العوض والمكمل للثلاث لا يكون إلا بائناً ، فـــإن قلت : و أيضاً انطوى تحته .

<sup>(</sup>١) في المتن كتاب الرجعة .

<sup>(</sup>٢) ينظر المطلع (٤٤٢).

 <sup>(</sup>٣) قال المصنف : " الرجعة : وهي إعادة زوجته المطلقة إلى ما كانت عليه من غير عقد " ،
 ينظر الدليل (٢٦٥) .

<sup>(</sup>٤) يُنظر حاشية النجدي (٣٣٥/٤) .

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل ، وهُو المثبت في ش (٨٢/١) .

 <sup>(</sup>٦) قال المصنف: "ومن شروطها أن يكون الطلاق غير بائن "، ينظر الدليل (٢٦٥).

قوله: (وان تكون في العدة) (١) لألها إذا انقضت عدتما بانـــ أيضــاً فتدخل تحت قوله: (غير بائن)، قلت: مراده بقوله غير بائن البينونة بالأربعة المذكورة فيكون هذا شرطاً خامساً.

قولم : (ونحسوه) (٢) مما المراد بنحسوه ؟ قمال ح ف (٢) : وفي الشرح (٤) " مثل أعدتما " ، وفيه نظر لأنه كناية كما صرح به في الترغيب (٥) ، والمذهب أنما لا تصح بالكنايمة ، ولهمذا لم يقمل في المقنع (٦) والمحسرر (٧) والإقناع (٨) ونحوه .

وقال في الفروع (٩): هل يحصل بكناية نحو أعدتك واستدمتك ؟ فيه وجهان ، قال بعض من كتب على الفروع: قدم في المحرر عدم الصحة ، وجعل الثاني قول ابن حامد (١٠): تصح موقوفة كالطلاق .

قوله: (بل تحصل رجعتها بوطئها) ولو لم ينوها/، وظاهره ولو كـان الوطء محرماً كفي حيض وإحرام عثمان (١١).

1/177

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " وأن تكون في العدة ، وتصح الرجعة بعد انقطاع دم الحيضة الثالثة حيث لـــم تغتسل ، وتصح قبل وضع ولد متأخر "، ينظر الدليل (٢٦٥) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "والفظها: راجعتها ، ورجعتها وارتجعتها ، وأمسكتها ، ورددتها ، ونحوه ، ولا تشترط هذه الألفاظ بل تحصل رجعتها بوطئها "، ينظر الدليل (٢٦٥) .

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النجدي (٤/٣٣٥) ، دقائق أولي النهي (١٤٨/٣) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر الشرح (٨/٢٧٤) .

<sup>(</sup>٥) ينظر المبدع (٦/٦١٤) -

<sup>(</sup>٢) يُنظر المقنع (٢٤٥).

<sup>(</sup>٧) في المحرر : (ونحوها) (٢/٢٧).

<sup>(</sup>٨) ينظر الإقناع (٤/٢٦).

<sup>(</sup>٩) يُنظر الفروع (٥/٢٦٤).

<sup>(</sup>۱۰) ينظر المحرر (۲/۲۲) ، المغني ( $(\Lambda \xi \Lambda \xi)$ ) .

<sup>(</sup>١١) ينظر حاشية النجدي (٢١١) .

قوله: ( لا بنكحتها ) (۱) ولا ( تزوجتها ) (۲) لأنه كنايـــة والرجعــة لا تحصل بها ، وسن إشهاد عليها وليس شرطاً فيها ، وهي كزوجة في وجوب نفقة وسكنى لا في قسم أي مبيت ويلحقها طلاقه وظهاره (۲) ولعالها (۱) وإيلاء ، ولها أن تتزين له ، وله الخلوة بها ولا تحصل الرجعة بها من غير وطء عثمان (۵) .

قوله: ( وتعود على ما بقي من طلاقها ) ولو نكحت غيره ثم طلقها الغير ( وعقد ) (٢) على زوجها الأول ، لأن وطء الثاني لا يحتاج إليه في الإحلال للزوج الأول فلا يغير حكم الطلاق ، بخلاف المطلقة ثلاتاً إذا نكحت من أصابها ثم فارقها ثم عادت للأول فإنما تعود إلى طلاق ثلاث عثمان (٧) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : " بل تحصل بـ ( ـ رجعتها ) لا بـ : نكحتها أو تزوجتها ، ومتى اغتسلت من الحيضة الثالثة ولم يرتجعها بانت ولم تحل له إلا بعقد جديد ، وتعود على ما بقي من طلاقها "، ينظر الدليل (٢٦٥) .

 <sup>(</sup>٢) كذا في المتن وش ، وفي الأصل : ( زوجتها ) .

<sup>(</sup>٣) الظهار : قول الرجل المراته : أنت علي كظهر أمي ، القاموس المحيط (٢٠٨/١) .

<sup>(</sup>٤) اللعان : يقال لاعن الرجل زوجته ملاعنة ولعانا : برأ نفسه باللعان من حُد قُدِفَها بالزني ، والحاكم بينهما : قضى بالملاعنة ، المعجم الوسيط (٨٦٢/٢) .

<sup>(</sup>٥) ينظر هداية الراغب (٤٩٢).

<sup>(</sup>١) كذا في هداية الراغب ، وفي المخطوط : ( واعتد ) .

<sup>(</sup>٧) ينظر هداية الراغب (٤٩٢).

قوله: ( وإذا طلق الحر ثلاثاً ) (١) ولـو في نكـاح فاسـد لم يحكـم بفساده ح ف .

قوله: (أو طلق العبد ثنتين) ولو عتق قبل انقضاء عدتما وبعد الطلاق، لأن العبرة بحالة الطلاق وهو حينئذ لم يملك سوى الثنتين فلا عـــبرة بمــا طــرأ بعدها م ص<sup>(۲)</sup>.

قوله: (لم تحل له) الخ حواب قوله: (وإذا طلق) الخ استدل على ذلك من الكتاب والسنة ، أما دليل الكتاب قال ابن عباس: كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها ، وان طلقها ثلاثاً نسخ ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَقُ مَرَّتَانِ ۗ ﴾ (٣) إلى قوله ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعَدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ رَوْجًا غَيْرَهُ وَ الله واله والنسائي (٥)

وأما السنة فقول ابن عمر: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجـــل يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها آخر ثم يطلقها قبل أن يدخل بما/ هل تحل لــــلأول؟ قال: ( لا حتى تذوق العسيلة (٢)) رواه احمد والنسائي (٧).

۱۲۳/ ب

قال المصنف: "وإذا طلق الحر ثلاثا أو طلق العبد ثنتين لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره".
 ينظر الدليل (٢٦٥).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهي (١٥٣/٣).

 <sup>(</sup>٣) سورة البقرة الأية (٢٢٩).

 <sup>(</sup>٤) سورة البقرة الآية (٢٣٠) .

<sup>(</sup>٥) اخرجه وابو داوود في كتاب الطلاق،باب نسخ المراجعة بعد النطليقات الثلاث برقم (١٨٧٦) . النسائي في كتاب الطلاق،باب نسخ المراجعة بعد النطليقات الثلاث برقم(٣٤٩٨) .

<sup>(</sup>٦) عن عانشة رضي الله عنها مرفوعاً العسايلة: هاي الجماع ، يُنظر دقائق أولي النهي (١٥٢/٣).

<sup>(</sup>٧) اخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب إذا طلقها ثلاثا ثم نزوجت بعده العدة برقم(٤٩٠٥). ومسلم في كتاب النكاح،باب لاتحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح برقم(٢٥٨٧) النسائي (١٤٩/٦) باب إحلال المطلقة ثلاثا والنكاح الذي يعلها به ، مسند الإمام(٢٥/٢)

قوله: ( نكاحاً صحيحاً ) (١) خرج الفاسد كالنكاح بلا ولي حيست لم يحكم به من يراه بلا حيلة على إعادتما للأول بأن شرط الولي على الزوج طلاقها إذا وطئها ، أو نواه الزوج فلا تحل لعدم صحة النكاح إذن كما تقدم .

قوله: (أو لم يبلغ عشراً) عطف على قوله: (ولو مجنوناً) أي ولا يشترط بلوغ الزوج الثاني فكيف ولو كان مراهقاً أو لم يبلغ عشراً [أي] (١) فيحلها حيث أمكنه الوطء وان لم يطأ مثله ، ولا يجب بوطئه عدة لأنه لا يولد لمثله فتحل للأول عقب طلاق الثاني بلا عدة في هذه الحالة .

قوله: ( أو لم ينسزل ) ويحتاج حينئذ إلى الجواب عن حديث العسيلة بأن المراد بما مطلق الوطء لا خصوص الوطء الذي معه إنزال.

قوله: (ويكفي تغيب الحشفة) قال في المبدع (٢): والذي يظهر أن هذا في الثيب ، أما في البكر فأدناه أن يفضها بآلته ح ف .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "نكاحاً صحيحاً ويطأها في قبلها مع الانتشار ، ولو مجنونا أو نائما أو مغمل عليه وأدخلت ذكره في فرجها ، أو لم يبلغ عشرا ، أو لم ينزل ، ويكفي تغيب الحشفة أو قدرها من مجبوب " ، ينظر الدليل (٢٦٦) .

 <sup>(</sup>٢) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٢/ب) .

<sup>(</sup>٣) ينظر المبدع (١/٤٢٦).

### كتاب الظهار (١)

مشتق من الظهر ، وخص به من بين سائر الأعضاء لأنه موضع الركوب ، ولهذا سمي المركوب ظهراً ، والمرأة مركوبة إذا غشيت ، فقوله لامرأته : أنت علي كظهر أمي معناه : انه شبه امرأته بظهر أمه في التحريم كأنه يشير إلى أن ركوبها للوطء حرام كركوب أمه له م ص (٢) .

قوله: (أو علقه بتزويجها) (٦) أي: الأجنبية بأن قال لها: إن تزوجتك فأنت علي كظهر أمي ، أو قال: النساء علي كظهر أمي ، [ أو كل المسرأة تزوجتها فهي علي كظهر أمي ] (١) ذكره في الشرح (٥) ، انظر ما الفرق بين الظهار والطلاق مع أن الطلاق لا يصح تعليقه على الوجه المذكور ؟ وأجيب بأن الفرق من وجهين: أحدها أن الطلاق حل قيد النكاح ولا يمكن حله قبل عقده والظهار تحريم للوطء فيجوز تقديمه على العقد ، والثاني: أن الطلاق يزيل وإلما يعلق الإباحة على شرط المقصود من النكاح فلم يصح وهذا لا يزيل وإنما يعلق الإباحة على شرط زركشي /، وحينئذ فالآية في قوله: (والذين يظاهرون من نسائهم) (١) خرجت مخرج الغالب .

1/172

<sup>(</sup>۱) الـظـهار - بالكسر - نقيض البطانة ، وظاهر بينهما طابق ، والظهار قوله لامراته : أنـت على كظهر أمي ، ينظر القاموس المحيط (۲۰۸/۱) .

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهى (١٦٥/٣).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "ويصبح الظهار من كل من يصبح طلاقه منجزا أو معلقا أو محلوفا به ف إن نجزه لأجنبية أو علقه بتزويجها أو قال لها: أنت على حرام "، ينظر الدليل (٢٦٩) .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش  $(\Lambda \Lambda)$ ب) .

<sup>(</sup>٥) ينظر الشرح الكبير (٨/٧٧).

 <sup>(</sup>٢) سورة المجادلة الأية (٣).

### كتاب اللعان (١)

قوله: (ثم يزيد في الخامسة) الخ (۱) المتبادر من لفظ الزيادة أنه يأتي في الخامسة بالشهادة ويقول بعدها: (وأن لعنة الله) الخ وهو غير ظاهر ، لأها تكون حينئذ خمس شهادات [ مع أن الآية الكريمة (۱) مصرحة بأها أربع شهادات ] (۱) ، ولذلك عبر غيره كالمحرر (۱) بقوله: (ثم يقول في الخامسة) الخ وهي أولى عثمان (۱) ، إلا أن يجاب عن المصنف بأن قوله: (ثم يزيد) أي : على الأربع شهادات المذكورة في الآية الكريمة (وان لعنة الله عليه) الخ .

قوله: (إذا أتت زوجة الرجل) الخ (٢) قال في المستوعب: الولد يلحق بثلاثة شروط: بثبوت الفراش، وإمكان الوطء، ومدة الحمل من حين إمكان الوطء إلى الوضع، وقال المحد الشهاب (٨): القاعدة في لحوق النسب انه مي ثبت الفراش لحق النسب، وان لم يثبت الفراش حاز نفي الولد ولم ينتفي الولد لا، إلا باللعان، قوله: (منذ أمكن اجتماعه بما) بعد العقد سواء دخل بما أو لا، لأن العقد يعمل في إثبات الفراش عمل الوطء، قال ابن نصر الله: وهل يلزمه

<sup>(</sup>۱) اللعان في اللغة : يقال لاعن الرجل زوجته ملاعنة ولعانا : برأ نفسه باللعان من حد قدفها بالزنى والحاكم بينهما : قضى بالملاعنة ، ينظر المعجم الوسيط (٢/٢/٢) ، واللعان في الشرع : شهادات مؤكدات بأيمان من الجانبين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد قذف أو تعزير في جانبه أو حد زنا في جانبها ، ينظر الإقناع (٤/٥/٤) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "وصفة اللعان أن يقول الزوج أربع مرات: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ويشير إليها ثم يزيد في الخامسة: وأن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم تقول الزوجة أربعا: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ثم تزيد في الخامسة: وأن غضب الله عليها إن كان من الصادقين "، ينظر الدليل (٢٧١).

<sup>(</sup>٣) قال تعالى في سورة النور: "والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهداة ألله أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين(٦) والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين (٧) ".

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش ( $\Lambda$ ).

 <sup>(</sup>٥) ينظر المحرر (١٩٩/٢).
 (٦) ينظر حاشية النجدي (٢٧١/٤).

<sup>(ُ</sup>٧) قَالَ المصنف : " إذًا أَتتُ زوجْة الرجل بولد بعد نصف سنة منذ أمكن اجتماعه بها ولـ و مـع غيبته فوق أربع سنين حتى وإن كان ابن عشر لحقه نسبه " ، ينظر الدليل (٢٧٣/٢٧٢) .

 $<sup>(\</sup>Lambda)$  ينظر حاشية النّجدي ( $(\Lambda)$  ينظر

نفقة الزوجة مدة الحمل ؟ إذا كان ذلك قبل الدخول يحتمل اللزوم تبعاً للنسب ، ويحتمل عدمه ، لأن إلحاق النسب فيه خصوصية لا تساويه النفقة فيها ، والأول اظهر ولم أحد فيها نقلاً .

قوله: ( ومن ثبت ) (۱) الخ ببينة ، ويشترط أن يكونوا ذكوراً ، ولا يقبل فيه أقل من رجلين ، فإن شهدا بوطء في الفرج فالظاهر أنه يشترط فيه أن يشهد بمشاهدة فرجه في فرجها كالزنا ، وان شهدا بوطء دون الفرج أفاد ذلك كولها فراشاً له ، بحيث لو أتت بولد بعد ذلك بستة اشهر لحقه نسبه – كما اقر بذلك ابن نصر الله على الفروع – (۱) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " ومن ثبت أو أقر أنه وطء أمنه في الفرج أو دونه ثم ولدت لنصف سنة لحقه " ، ينظر الدليل (۲۷۳) .

<sup>(</sup>٢) حواشي عَلَى الْفروع لابن نصر الله التستري- غير مطبوع - .

# كتاب العدة (١)

قوله: ( (فالمفارقة) (٢) بالوفاة تعتد مطلقاً ) (٢) كبيراً كان الزوج/ أو صغيراً ، خلا بها أو لا ، كبيرة كانت أو صغيرة ، يوطأ مثلها أو لا ، لعموم قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ (١) الآية، ويؤخذ تفسير الإطلاق بهذا من التفصيل اللاحق .

-/172

قوله: (فعدها حتى تضع كل الحمل) إن كانت حاملاً بعدد ظاهره ولو مات ببطنها قلت ، ولا نفقة لها حيث تجب للحامل لما يأتي أن النفقة للحمل ، والميت ليس محلاً لوجوبها ، واقل مدة حمل ستة أشهر وغالبها تسمعة أشهر ، وأكثرها أربع سنين ، وأقل مدة تبين خلق ولد (أحدى) (°) وثمانون يوماً م ص (۱)

العدد جمع عدة - بكسر العين فيهما - : وهي ما تعدته المرأة من أيام إقرائها وأيام حملها ،
 ينظر المطلع (٣٤٨).

وفي الشرع : النربص المحدود شرعاً منتهى الإرادات (٢٠٣/٢) الإقناع (١٠٨/٤). كذا في المطبوع وفي الأصل و ش ( والمفارقة ) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : " فالمفارقة بالوفاة تعتد مطلقا فإن كانت حاملا من الميت فعدتها حتى تضع كل الحمل وإن لم تكن حاملا فإن كانت حرة فعدتها أربعة أشهر وعشر ليال بأيامها " ، ينظر الدليل (٢٧٥) .

 <sup>(</sup>٤) سورة البقرة الآية (٢٣٤) .

<sup>(</sup>٥) في ش (احد).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولى النهى (١٩٣/٣) .

قوله: (والمفارقة في الحياة) (١) بطلاق أو خلع أو فسخ أدرج فيها من المعتدات أربعاً ، والمتوفى عنها زوجها فحملة المعتدات خمسة (٢) ، واسقط عندة المرأة المفقود للاختصار .

وقوله: مع علمه بها يحترز بذلك عن الخلوة بمن لا يعلم بما كالأعمى والطفل فلا عدة عليها بالخلوة بها ، قاله الفتوحي على المحرر (٥) .

قوله: ( وهو ابن عشر ) فأكثر ، وتحب في نكاح مختلف فيه كبلا ولي لا في باطل إجماعاً كخامسة إلا بوطء منتهى (٦) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وعدة الأمة نصفها - أي نصف عدة الحرة - ، والمفارقة في الحياة لا تعتبد الا إن خلا بها أو وطنها ، وكان ممن يطأ مثله ويوطأ مثلها ، وهو ابن عشر ونببت تسبع ، ينظر الدليل (٢٧٥) .

<sup>(</sup>٢) المعتدات: الأولى الحامل، والثانية: المتوفى عنها زوجها بلا حمــل منــه، والثالثــة: ذات الأقراء المفارقة في الحياة، الرابعة: من لم تحض المفارقة في الحياة، الخامسة: من ارتفــع حيضها ولم تدر سببه، ينظر حاشية ابن مانع (٢٧٦).

<sup>(</sup>٣) يقال: امرأة جبّاء: لا البيتين لها ، ولا لحم لَفَخْديها ، أو يعظم صدرها وثدياها "، ينظر المعجم الوسيط (١٩٩١).

 <sup>(</sup>٤) رتق الشيئ رتقا: انسد والتأم فهو أرتق ، والمرأة : انسدت فلا تؤتى فهي رتقاء ، ينظر المعجم الوسيط (٣٣٩/١) .

 <sup>(</sup>٩) ينظر حاشية النجدي (٢٩٢/٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر منتهي الإرادات (٢٠٣/٢) ، ولم ينقل الإجماع على ذلك .

# باب استبراء الإماء (١)

قوله: (ولو ملكها) (٢) من [أنثى ] (٣) أو (من طفــل) وبجبــوب استبرأها، ولم يذكر والممسوخ، والظاهر أن الحكم كـــذلك، والاســـتبراء في هاتين لمحرد التعبد لا لمعنى.

<sup>(</sup>۱) و هو قصد علم براءة رحم ملك يمين ، حدوثا أو زوالاً من حمل غالباً بوضع أو حيضة أو شهر أو عشرة ، ينظر منتهى الإرادات (۲۱۰/۲) .

<sup>(</sup>٢) قَالَ المُصنَفُ : " وهو واجبُ في ثُلاثةُ مواضع أحدها : إذا ملك الرجل ولو طفلا أمـــة يوطـــاً مثلها حتى ولو ملكها من طفل أو أنثى " ، ينظر الدليل (٢٧٨/٢٧٧) .

 <sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٣/أ) .

### كتاب الرضاع(١)

قوله : ( والجذما(٢) ) (٢) أي : ويكره استرضاع الجذماء .

قال م ص <sup>(1)</sup> : قلت : ونحوها مما يخاف تعديه إلى الولد ، وفي الترغيب. • (°) : وعميا .

قوله: ( لا حق بالواطئ ) (٦) شمل ذلك الزوج ، والواطئ بملك اليمين أو بشبهة أو نكاح فاسد ح ف .

قوله: ( صار ذلك الطفل ولدهما ) أي: المرضعة والواطئ اللاحق بـــه الحمل .

قوله: (كالنسب) في ثبوت محرميته وتحريم نكاح وإباحة نظر وخلوة لا في بقية أحكام النسب من النفقة والإرث والعتق ورد شهادة وولاية النكاح، إذ المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه ح ف .

ونحوه ، ينظر حاشية ابن مانع على دليل الطالب (٢٨٠) منتهى الارادات (٢١٥/٢) .

<sup>(</sup>۱) الرضاع لمغة: يقال: بينهما رضاع اللبن: أخوة من الرضاعة، وبينهما رضاع الكاس: صحبة في الشراب، ينظر المعجم الوسيط (٣٦٣/١). شرعا: مص من دون الحولين لبنا ثاب، أي اجتمع عن حمل من شدي امرأة، أو شربه

<sup>(</sup>٢) الجذام : داء يصيب الجلد والأعصاب الطرفية ، يسبب فقدا بقعياً ، وقد تتساقط منه الأطراف ، ينظر المعجم الوسيط (١١٨/١) والجذماء : المرأة المصابة بداء الجذام .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: يكره استرضاع الفاجرة والكافرة وسيئة الخلق والجذماء والبرصاء ، وإذا أرضعت المرأة طفلا بلبن حمل لاحق بالواطئ صار ذلك الطفل ولدهما ، وأولاده وإن سفلوا أولاد ولدهما ، وأولاد كل منهما من الأخر أو غيره إخوته وأخواته ، وقس على ذلك وتحريم الرضاع في النكاح وثبوت النسب ينظر الدليل (٢٨٠) .

 <sup>(</sup>٤) ينظر دُقائق أولي النهي (٢٢٣/٣) .

<sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولي النهي (٣/٣٢).

<sup>(</sup>٢) قال في حاشية النجدي : قُوله " لاحق بالواطئ " يعني يلحق الواطئ نسب ذلك الحمل ، كــان يكون من وطء زوج أو سيد أو شبهة وهذا الاحتراز من جهة الواطئ وحــده دون المرضــعة فيلحقها مطلقا " ينظر حاشية النجدي (٤٢٥/٤) .

قوله: (فلو ارتضع بقية الخمس) الخ<sup>(۱)</sup> ولو قبل فطامه ، أو ارتضع الخامسة كلها بعدهما بخلاف/ ما لو شرع في الخامسة فحال ( الحول )<sup>(۲)</sup> قبل كمالها فإنه يكتفي منها بما وجد في الحولين ، [ قال ابن نصر الله : فعلى هذا أن الحولين ]<sup>(۲)</sup> تحديد لا تقريب .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " فلو ارتضع بقية الخمس بعد العامين بلحظة لم تثبت الحرمة " ، ينظر الدليل (۲۸۱) .

<sup>(</sup>٢) كذا في ش ، وفي الأصل ( الحلول ) .

٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٣/ب) .

قوله: (وأكل ما جبن) (۱) من لبن ثاب عن حمل ، ثم أطعم للطفل لأنه وصل إليه من خلق يحصل به انتشار العظم وإنبات اللحم فحصل به التحريم كما لو شرب م ص (۲) ، وناقشه (م خ) (۳) بقوله: والظاهر أن العدد معتبر فلا يحرم إلا خمس لقم (فليقرر) (١) .

قوله: (ثبت التحريم) بشهادها متبرعة بالرضاع أو بأجرة ، وسواء شهدت على فعل نفسها أو على فعل غيرها ، والرجل وحده في ذلك أولى كما في الإقناع<sup>(٥)</sup> ولا يمين ، واعلم أن الاكتفاء بشهادة المرأة الواحدة والرجل الواحد في الرضاع خاص بالشهادة على <sup>(١)</sup> ، أما لو ادعى أحد الزوجين على الآخر أنه أخوا صاحبه من الرضاع و أنكر لم يقبل في ذلك شهادة النساء المنفردات ، لألها شهادة على الإقرار ، وكنذا لا يقبل فيها شهادة السهادة على الرجل وحده ح ف .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وأكل ما جبن أو خلط بالماء وصفاته باقية كالرضاع في الحرمة ، وإن شك في الرضاع أو عدد الرضعات بنى على اليقين ، وإن شهدت به مرضية ثبت التحريم "، ينظر الدليل (٢٨٢/٢٨١).

<sup>(</sup>٢) ينظر دُقائق أولي النهي (٢١٧/٣).

<sup>(</sup>٣) كذا في ش ، وفي الأصل (م ص) .

<sup>(</sup>٤) كذا في الأصل ، وفي ش ( فليحرر ) .

<sup>(</sup>٥) ينظر الإقناع (٤/١٣٣).

<sup>(</sup>٦) كذا في المخطوط.

 <sup>(</sup>٧) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٣/ب) .

### كتاب النفقات (١)

بحالهما فيفرض حاكم لموسرة تحت موسر قدر كفايتها من أرفع حبز البلد وأدمه ولحما عادة الموسرين بمحلهما ، وما يلبس مثلها من حرير وغيره ، وللنوم فراش ولحاف وإزار ومخدة ، وللجلوس حصير (حديدة ) (٢) .

ولفقيرة تحت فقير من أدبى خبز البلد ومن ادم يلائمه وما يلبس مثلها ويجلس وينام عليه .

ولمتوسطة مع متوسط وغنية مع فقير وعكسها ما بين ذلك .

وأما القهوة فقال م ص: ينبغي وجوها لمن اعتادتها لعدم غناها عنها عادةً ، عملاً بالعرف عثمان (٢) .

قوله: ( مؤنسة لحاجة ) (<sup>1)</sup> كخوف مكالها وعدو تخاف على نفسها منه ، قال الشهاب الفتوحي: والظاهر أن القول قولها في احتياجها إلى مؤنسة ، وتعين المؤنسة للزوج ويكتفي بتونيسه هو لها م ص (<sup>()</sup>).

<sup>(</sup>۱) النفقة في اللغة : اسم من الإنفاق وما ينفق من الدراهم ونحوها ، وما يفرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكساء والسكنى والحضانة ، ينظر المعجم الوسيط (۹۸۰/۲) . في الشرع : هي كفاية من يمونه خبزا وإدما وكسوة وتوابعها ، ويلزم ذلك الزوج لزوجته ولو ذمية بما يصلح لمثلها بالمعروف ، ينظر الإقناع (١٣٦/٤) .

<sup>(</sup>٢) كذا في الأصل ، وفي ش ( جيد ) .

<sup>(</sup>٣) لم أقف على قول النجدي في حاشيته على المنتهى .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "وعليه لها خادم إن كانت ممن يخدم مثلها وتلزمه مؤنسة لحاجة"، ينظر الدليل (٢٨٣).

<sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولي النهي (٢٢٨/٣) ، حاشية النجدي (٤٤٤/٤) .

#### فصل

/۱۲٥ ب

قوله: (في أول كل يوم) (١) يعني من طلوع الشمس ، والواحب دفع ما ذكر من خبر V حب ، وV يلزمها قبوله ، فإن طلبت / مكانه حباً أو دقيقاً أو دراهم ونحوها لم يلزمه بذله ، قال ابن نصر الله : لو تزوجها في يوم بعد مضي أكثره هل يلزمه نفقة اليوم كله أو نصفه ؟ V نعلم فيها V نعلم فوق الله المنافعية V : يلزمه نفقة اليوم كله ح ف .

قوله: (كسوة للعام الجديد) (٦) اعتباراً بمضي الزمان دون حقيقة الحاجة بخلاف ماعون ونحوه كمشط إذا انقضى العام وهو باق فلا يلزمه بدله اعتباراً بحقيقة الحاجة لأنه إمتاع ، وألحق ابن نصر الله (١) الغطاء والوطاء ، وقواه في تصحيح الفروع لعدم جواز اختصاصها به عنه عرفاً ، وعادة أشبه المسكن حف الفروع .

(٤) ينظر حاشية النجدي (٤/٦٤٤) ، دقائق أولي النهي (٢٢٩/٣) ، الإنصاف (٣٧٣/٩) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "والواجب عليه دفع الطعام في أول كــل يــوم، ويجــوز دفــع عوضــه إن تراضيا "، ينظر الدليل (٢٨٣).

<sup>(</sup>٢) ينظر مغنى المحتاج (٥/٥١) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: " وتجب لها الكسوة في أول كل عام ، وتملكها بالقبض ، فلا بدل لما سرق أو بلي ، وإن انقضى العام والكسوة باقية فعليه كسوة للعام الجديد " ، ينظر الدليل (٢٨٤/٢٨٣) .

#### فصل

قوله: (والبائن والناشز (۱) الحامل) (۲) لهما النفقة مدة الحمل ، لأن النفقة للحمل نفسه لا لها من أجله فتجب بوجوده ، وتسقط عند انقضائه ، قال م ص (۲) قلت فلو مات ببطنها انقضت لأنها لا تجب لميت ، قال ابسن نصر الله (٤): لو جاوز الحمل أكثر مدة الحمل فالظاهر سقوط النفقة لعدم لحوقه به ، وقد أفتيت به سنة خمس وثلاثين وثمانائة.

قوله: (كالزوجة في النفقة) الخ لا فيما يعود بنظافتها من دهن وسدر وثمن ماء وثمن مشط وأجرة قيمة ونحو ذلك فلا يلزمه جميسع ذلك لمطلقت الرجعية، لأنما لم تكن في حكم الزوجات من كل وجه على قاعدة أن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه.

قوله: (ولاشيء لغير الحامل منهن) (<sup>()</sup>) المطلقات يستثنى من هذا زوجة الكافر المدخول بها إذا أسلمت ولم يسلم زوجها حتى انقضت عدقا، فإن البينونة تثبت من حين اختلاف الدين، ولها نفقة العدة، ويعايا بها ابن نصر الله فيقال: ما تقول في امرأة بانت من زوجها ولم تكن حاملاً ووجب لها نفقة ؟.

<sup>(</sup>۱) الناشز في اللغة : من نشز بقرنه ، والمرأة تنشز وتنشز نشوزا : استعصب على زوجها وأبغضته ، وبعلها عليها : ضربها ، وجفاها ، ينظر القاموس المحيط (٧٢٥/١) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف : " والرجعية مطلقا والبائن والناشز الحامل والمتوفى عنها زوجها حاملا كالزوجة في النفقة والكسوة والمسكن " ، ينظر الدليل (٢٨٤) .

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهي (٢٣١/٣).

<sup>(3)</sup> ينظر حاشية النجدي (2/2) .

 <sup>(</sup>٥) قال المصنف: "ولا شيء لغير الحامل منهن "، ينظر الدليل (٢٨٤).

قوله: ( ولا لمن سافرت ) (١) الخ أما لو سافرت بإذنه في حاجة فإن لهـــا النفقة ، قال ابن نصر الله : وأما سفرها لانقطاع نفقتها لتطالب بما عند حاكم أو ليفسخ نكاحها بموحب لفسخ لعدم حاكم ببلدها فيحتمل أن لا تسقط بذلك لأنه ضرورة ، كما لو خرجت لحاكم ببلدها لتطالبه بنفقتها ويحتمل سيقوطها ، و يحتمل الفرق بين قصير السفر و طويله .

قوله: ( بنفقة المعسر أو كسوته ) أو/ ببعضهما ، والبعض يصدق بالقليل والكثير ، والظاهر أن أقل ذلك ما تضرر بفواته المرأة عرفاً ، وبذلك أفتيــت في جمادي الآخرة سنة ۸۳۷ ابن نصر الله على الفروع<sup>(۲)</sup>.

> قوله: ( أو غاب الموسر ) قيد به للخلاف فيه عند الشافعية (٣) ، و إلا فالمعسر حكمه كذلك بلا خلاف ، قوله : ﴿ وَانَ امْتَنَّعُ الْمُوسِّرُ مِنَ النَّفْقَةُ ﴾ الخ الظاهر انه لا مفهوم له ، بل كذلك لو منع المتوسط والفقير ما وجب عليمه أو بعضه وقدرت على مال أخذت كفايتها وكفاية ولدها ، فلو أسقط لفظة موسر لكان أشمل ، ثم رأيت للشهاب الفتوحي (٤) ما يوافق ما ذكرته وهو ما نصه عند قول المحرر<sup>(°)</sup>: فإذا منع الموسر الظاهر أن المراد به هنا: القادر علمي النفقية لا الذي في مقابلة الفقير قاله عثمان (٢٠).

1/177

قال المصنف : " ولا لمن سافرت لحاجتها أو لنزهة أو زيارة ولو بـــانِن الـــزوج " ، ينظــر (١) الدليل (٢٨٤) .

حواشي الفروع لابن نصر الله التستري .

<sup>(1)</sup> قال في مغنى المحتاج : " لو نشزت في حضور الزوج بأن خرجت من بيته كما قاله الرافعـــى بغير إذنه فغاب عنها فأطاعت بعد غيبته برجوعها إلى بيته لم تجب نفقتها زمن الطاعمة فسي الأصح لانتفاء التسليم والتسليم إذ لا يحصلان مع الغيبة ، والثساني : يجسب لعودهما إلسي الطاعة " ، ينظر مغنى المحتاج (٥٦٣/٣) .

ينظر حاشية النجدي (٤٥٧/٤).  $(\xi)$ 

ينظر المحرر (٢/٢٦). (0)

ينظر حاشية النجدي (٤٥٧/٤). (1)

قوله: (فلها الأخذ منه) الخ فإن تعذر فلها الفسخ لتعذر الإنفاق عليها من ماله كحال إعساره، بل هذا أولى، ولو فسخ الحاكم نكاح الزوجة لفقد مال زوجها الغائب ينفق منه ثم تبين له مال، قال ابن نصر الله في حواشي القواعد الفقهية (۱): الظاهر صحة الفسخ وعدم نقضه لأن نفقتها إنما تتعلق بما قدر عليه من مال زوجها، وأما ما كان غائباً عنها لا علة لها به فلا تكلف الصبر لاحتماله، ولا تشبه مسألة التيمم إذا نسي الماء في رحله، لأن الماء في قبضة يده ونسيانه لا يخلو من تفريط بخلاف هذه، ولم أجد في المسألة نقلاً انتهى.

<sup>(</sup>١) حواشي القواعد الفقهية لابن نصر الله التستري .

## باب نفقة الأقارب والمماليك

والمراد هنا بالأقارب من يرثه المنفق بفرض أو تعصيب ، فيمدخل فميهم العتيق وبالمماليك الآدميين والبهائم .

#### فصل

قوله: (أو يشتم أبويه) (١) أي الرقيق ولو كافرين ، قال الإمام أحمد رضي الله عنه: لا يعود لسانه الخنا والردى ، و لا يدخل الجنة سيء الملكة - وهو الذي يسيء إلى مماليكه - ، قال المصنف: ويتجه تحريم لعن الحجماج/ ويزيد ، وقواعد الشريعة تقتضيه (٢) ثم رأيته نص الإمام وعليه الأصحاب خلاف (لابن الجوزي) (٣) وجماعة (١) .

قوله: ( وتسن مداواته ) أي المملوك ، قاله في التنقسيح  $(^{\circ})$  ، قسال في الفروع  $(^{1})$ : وظاهر كلام جماعة يستحب وهو أظهر ، وقال في الإنصاف  $(^{\vee})$ : قلت : المذهب أن ترك الدواء أفضل ووجوب المداواة قول ضعيف م ص  $(^{\wedge})$ .

۱۲٦/ ب

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويحرم أن يضربه على وجهه ، أو يشتم أبويه ولمو كافرين ، أو يكلفه من العمل ما لا يطيق ، ويجب أن يريحه وقت القيلولة ووقت النوم والصلاة المفروضة ، وتسمن مداواته إن مرض وأن يطعمه من طعامه " ، ينظر الدليل (۲۸٦) .

<sup>(</sup>٢) أي قواعد الشريعة تقتضي عدم جواز اللعن على معين حي ، حتى ولو كان كافرا ، لاحتمال أن يختم له بخير ، ينظر غاية المنتهى مع شرحه مطالب أولي النهى (٢٦٥/٨) .

 <sup>(</sup>٣) كذا في ش وفي الأصل (الجوزي).

<sup>(</sup>٤) ينظر غاية المنتهى (٢٦٥/٨).

<sup>(</sup>٥) ينظر التنقيح المشبع (٢٥٩).

 <sup>(</sup>٦) ينظر الفروع (٥/٤٠٤) .

<sup>(</sup>٧) ينظر الإنصاف (١١/٩).

 <sup>(</sup>٨) ينظر دقائق أولي النهى (٣/٢٤٥).

#### كتاب الجنايات

وهي لغة : كل فعل وقع على وجه التعدي سواءً كان في النفس أو المال أو العراض (١) .

وشرعاً: ما ذكره المصنف بقوله: ( وهمي التعمدي )<sup>(۲)</sup> الخ ، وهمذا التعريف اشتمل على جنس وفصلين ، خرج بالأول القسم الأول وخرج بالفصل الثانى القسمين الآخرين .

قوله: ( والقتل ثلاثة أقسام ) ( $^{(7)}$  هذه طريقة ( الجمهور )  $^{(3)}$  ، وقسمه في المقنع وأبو الخطاب وصاحب الوجيز وغيرهم الى أربعة أقسام وزادوا ، ما أجري مجمرى الخطأ كانقلاب النائم على شخص يقتله ، ومن يقتل بالسبب كحفر بئر ونحوه ، وهذه الصور عند الأكثرين من قسم الخطأ أعطوه حكمه في الإنصاف ( $^{(Y)}$ ) ، قلت : الذي نظر إلى الأحكام المترتبة على القتل جعل الأقسام ثلاثة ، والذي [ نظر ] ( $^{(A)}$ ) إلى الصور فهي أربعة بلا شك ، وأما الأحكام فمتفق عليها م ص ( $^{(P)}$ ) .

<sup>(</sup>١) العرض - بالكسر - : النفس والحسب ، ينظر المصباح مادة ( عرض ) (٤٠٤) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: "وهي - أي الجناية -: المتعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو مالا "،
 ينظر الدليل (٢٩٠).

 <sup>(</sup>٣) قال المصنف: "والقتل ثلاثة أقسام: أحدهما العمد العدوان، والثاني: شبه العمد، والثالث: الخطأ "، ينظر الدليل (٢٩٠).

<sup>(</sup>٤) في الأصل: (الجوهري) ، وما أثبتناه هو الصواب.

<sup>(</sup>٥) قال في المقنع: " القتل على أربعة أصرب: عمد ، وشبه عمد ، وخطأ ، وما أجري مجــرى الخطأ بالقصاص أو الدية " ، ينظر المقنع (٢٧٢) .

<sup>(</sup>١) ينظر المبدع (١٩١/١).

<sup>(</sup>٧) يَنظر الإنصاف (٤٣٣/٩).

 $<sup>(\</sup>Lambda)$  سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش  $(\Lambda)$ ب) .

<sup>(</sup>٩) ينظر الإنصاف (٤٣٤/٩) .

قوله: (والدية على عاقلته) (١) فإن قلت: لا فرق حينئذ بين هـــذا النوع وما قبله اعني شبه العمد فهلا جعلا قسما واحدا تقليلا للتقسيم وتقريبا للتفهيم ؟ قلت: النوعان وإن اشتركا في وجوب الكفارة في مال الجاني ووجوب الدية على [ العاقلة ] (١) لكن يفترقان في أن الدية مغلظة في الأول كالعمد مخففة في الأخير ، وأن الفاعل آثم أيضاً في الأول ، غير آثم في الأخير والله اعلــم قالــه عثمان (٣) .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " ففي القسمين الأخيرين – أي في شبه العمد والخطأ – : الكفارة على القاتل ، والدية على عاقلته " ، ينظر الدليل (٢٩٠) .

 <sup>(</sup>٢) سَعْطُ مِن الْأَصِل ، وهُو المُثْبِت فَي شُن (٤ ٨/ب) .

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية النجدي (١٢/٥-١٣).

# باب [شروط] (القصاص في النفس

قوله (٢) : ( احدها تكليف القاتل ) بأن يكون بالغاً عاقلاً ، أما السكران فعليه القصاص ، وان قال : حان كنت حين الجناية صغيراً وقال : ولي الجناية بل مكلفاً ، وأقاما بينتين تعارضتا ، وتقدم أن القول قول الصغير حيث[أمكن] (٣) ولا بينة ح ف.

سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٤/ب) .

<sup>(&</sup>lt;sup>1</sup>) قال المصنف: " وهي أربعة : أحدها تكليفُ القاتل ، الثاني : عصمة المقتول ، الثالمث : المكافأة ، الرابع : أن يكون المقتول ليس بولد للقاتل " ، ينظِّر الدليل (٢٩١/٢٩٠) .

سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٤/ب) . **(**T)

### باب شروط القصاص فيما دون النفس

قوله : ( أو ورك ) (۱) أي : أو قطع بعض ورك – وهو ما عــــلا مـــن مفصل الركبة (۲) – وحيث قلنا : لا قصاص فالواحب دية [ يد ] (۱) أو رجل ، ولا شيء للزائد .

1/174

وكذا لو قطع/ بعض كف ، وظاهره أنه لو رضي المحني عليه أن يقتص من مفصل المرفق أو الكوع فيما إذا كانت الجناية على بعض العضد أو من مفصل الركبة فيما إذا كانتا على بعض الورك لا يمكن من ذلك ، وهو أحد الموجهين كما في المغنى (1) ح ف .

قوله: ( مراعاة الصحة والكمال ) (٥) والمسراد بالصحة: أن يكون ( العضو ) (٦) المجني عليه باقياً نفعه ، وإن كان مريضاً فتأخذ عين الكبير المريضة بالعين الصغير وقس على هذا .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وشروطه أربعة ، أحدها: العمد العدوان ، الثاني : إمكان الاستيفاء بلا حيف فلا قصاص في جائفة ولا قطع القصبة أو قطع بعض ساعد أو ساق أو عضد أو ورك فان خالف فاقتص بقدر حقه ولم يسر " ، ينظر الدليل (٢٩٤) .

<sup>(</sup>٢) لأنه لا يمكن الاستيفاء منها بلا حيف ، بل ربما أخذ أكثر من حقه ، أو سرى إلى عضو أخسر أو إلى النفس ، فيمنع منه ، ينظر منار السبيل (٣٢٩/٢) .

 <sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٤/ب) .

<sup>(</sup>٤) ينظر المغني (٩/٩).

<sup>(°)</sup> قُال المصنف : "الرابع - أي الشرط الرابع - مراعاة الصحة والكمال "، ينظر الدليل (٢٩٥) .

<sup>(</sup>٦) في شُ : (العوض).

# كتاب الديات (١)

قوله : ( من اتلف إنساناً ) (٢) مسلماً أو ذمياً أو معاهداً ، ذكراً أو أنثى ، بمباشرة أو سبب فالدية لقوله سبحانه وتعالى :﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ أَنثَى ، بمباشرة أو سبب فالدية لقوله سبحانه وتعالى :﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِيثَنَقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ (٢) م ص (١) ، وإن تجاذب حران قيد بالحرين لأهما إذا كانا قنين فالظاهر أهما يكونان هدراً إذا ماتا ، وإن مات أحدهما فقيمته في رقبة الآخر ، وإن كانا حراً وقناً فقيمة قنٍ في دية حر ، وتجب دية الحر كاملة في تلك القيمة كما في الاصطدام قاله ح ف.

قوله: (فعلى عاقلة [كل] (٥) دية الآخر) (٢) لتسبب كل منهما في قتل الآخر ، لكن نصف دية المنكب على عاقلة المستلقي مغلظة ، ونصف دية المستلقي على عاقلة المنكب مخففة ، قال حفيد المنتهى : عليه لأن قتل المنكب يشبه شبه العمد والمستلقى يشبه الخطأ .

<sup>(</sup>۱) الديات: جمع واحدتها دية ، أصلها ودية ، والهاء بدل من الواو تقول: وديت القنيل أدية ودية إذا أعطيت ديته واتديت: إذا أخذت الدية ، فالدية في الأصل مصدر ثم سمي بها المال المؤدى إلى المجني عليه أو أوليائه ، كالخلق بمعنى المخلوق ، ينظر المطلع (٣٦٣) . شرعا: المال المؤدى إلى مجني عليه أو وليه بسبب جناية ، منتهى الارادات (٢٩١/٣) دقائق أولى النهى (٢٩١/٣) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنفُ: " من أتلف إنسانا أو جزءا منه أو سبب إن كان عمدا ، فالدية في ماله ، وإن كان غير عمد فعلى عاقلته " ، ينظر الدليل (٢٩٦) .

 <sup>(</sup>٣) سورة النساء الأية (٩٢).
 (٤) نا ثانة (٣١٠).

 <sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النهى (٣٩١/٣) .

<sup>(°)</sup> سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٥٥/أ) . (٦) قال المصنف : "وإن تجاذب حران مكلفان حبلاً فانقطع فسقطا ميتين فعلى عاقلتــه كــل ديــة الأخر " ، ينظر الدليل (٢٩٧) .

قوله: (ضمن ربه) (١) الح أي ضمن رب الطعام وان لم تطلب الحامل منه ، بخلاف مسألة المضطر إلى طعام غير مضطر فإنه لا يضمن إذا لم يطلب .

ولعل الفرق أن مسألة ريح الطعام وجدت من رب الطعمام بتعد وتسبب في موت الحامل بخلاف من معه طعمام اضطر إليه الغمير فإنه لم يتعد ولا تسبب، كما لا يخفى على من له أدنى تأمل قاله عثمان (١).

قوله: ( إن علم ذلك من عاد**مًا** ) أي ألها تموت أو يموت حملها من ريح ذلك عادة ، أي بحسب المعتاد وعلم أيضا أن الحامل ثم أي هناك لتسببه فيه و إلا فلا إثم ولا ضمان ، قال المصنف في غايته (<sup>٣)</sup> : ويتجه ولا يثبت علمه/بخبرها .

۱۲۷/ ب

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وإن ماتت حامل أو حملها منه من ريح طعام ضمن ربه إن علم ذلك من عادتها "، ينظر الدليل (۲۹۸).

<sup>(</sup>٢) ينظر حاشية النجدي (٥/٠٠) .

<sup>(</sup>٣) يُنظر غاية المنتهي (٨/٩/٨) .

### فصل

قوله: (فهلك) (۱) بنـزوله أو صعوده لم يضمنه آمره، ولو كان الآمر سلطان لعدم إكراهه له، كما لو استأجره سلطان أو غيره لذلك، وإن لم يكن المأمور مكلفاً ضمنه، قال في المغني والشرح (۲): إذا كان المأمور صغيراً لا يميـز فعليه(و) (۲) إن كان مميزاً لاضمان.

قال في الفروع  $(^{1})$ : ولعل  $(^{1})$  الشيخ ما جرى به العرف والعادة و إلا ضمنه ، وقد كان ابن عباس يلعب مع الصبيان فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى معاوية ، قال في شرح مسلم  $(^{1})$ : لا يقال هذا تصرف في منفعة الصبي لأنه قدر يسير ، ورد الشرع بالمسامحة به للحاجة ، واطرد به العرف وعمل المسلمين شرح إقناع  $(^{1})$ .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وإن تلف واقع على نائم غير متعد بنومه فهدر وإن تلف النائم فغير هـدر "، ينظر الدليل (۲۹۸).

<sup>(</sup>٢) ينظر المغني (١/٩)، الشرح الكبير (٥٠٧/٩).

<sup>(</sup>٣) لَيسَتُ في الْمُخُطُوطُ وأحسب الْمُعنى يُسْتَقَيْم بِها .

<sup>(</sup>٤) ينظر الفروع (١٤/٦).

<sup>(ُ</sup>ه) في ش: (مرادهم).

 <sup>(</sup>٦) ينظر شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/٥٥١-١٥٦).

<sup>(</sup>٧) ينظر كشاف القناع (١٨/٦).

## فصل في مقادير دية النفس

قوله: ( ويستوي الذكر والأنثى ) (١) الخ أي من أهل ديتها فيستوي في ذلك المسلمة والكتابية والمحوسية وغيرها ، ولذلك فرع عليه قوله: ( فلو قطع ثلاث أصابع ) الخ ملخص م ص (١) .

قوله: ( وتغليظ دية قتل الخطأ ) (٣) الخ قال ابن نصر الله: ولا يختص التغليظ بقتل المسلم بل تغلظ ديات أهل الذمة كما تغلظ ديات المسلمين نصص عليه في رواية حرب .

قوله: ( يجب ديتان ) (ئ) قال في الشرح: وظاهر كـــلام الخرقـــي (ث) أن الدية لا تغلظ بشيء من ذلك ، وهو ظاهر الآية والأخبار ، وعلم منه أنه لا تغلظ في القتل عمداً في قطع طرف ، ولعل المراد بالخطأ هنا ما يعم شبه العمد ويعابــا كما ، فيقال: إنسان قتل مسلماً فأوجبنا عليه ديتين ، وناقش م خ هذا الترجي بأن ظاهر المتن هو المذهب ، وإذا كان الأمر كـــذلك فكيــف يســوغ م ص في شرحه (1) أن يصرف كلام المتن عن ظاهر ، ويترجى أن يكون مراده بالخطأ مــا يعم شبه العمد .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف : " ويستوي الذكر والأنثى فيما يوجب دون ثلث الدية فلو قطع ثلاث أصابع حرة مسلمة لزمه ثلاثون بعيرا " ، ينظر الدليل (۲۹۹) .

<sup>(</sup>۲) ينظر دقائق أولي النهى (۳۰۲/۳).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "وتغلظ دية قتل الخطأ في كل من حرم مكة وإحرام وشهر حرام بالثلث فمــع المبتماع الثلاثة يجب ديتان "، ينظر الدليل (٢٩٩).

<sup>(</sup>٤) واحدة للقتل ، وواحدة لتكرار التغليظ ثلاث مرات ، ينظر منار السبيل (٣٤٢/٢) .

<sup>(</sup>٥) ينظر المغني (٩/٥٠٠).

<sup>(</sup>١) ينظر دقائق أولي النهي (٣٠٣/٣) ،

<sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهى (٣٠٣/٣) .

#### فصل

قوله: (وهي خمس من الإبل) (١) ظاهرة ، ويتعين التقويم بدلك ، وليس كذلك إلا على القول بأن الإبل أصل في الدية كما هو اختيار الخرقي (٢) ، والمذهب خلافه (٣) ، قال ابن ظهيرة (٤) : والتقويم يكون بواحد من الخمسة (٥)، وذلك راجع إلى اختيار الجاني ، واعلم ألفهم لم يسذكروا مسن الإبسل التي تقوم بها الغرة (١) ، والظاهر أنه في العمد وشبهه تقوم بالخمسة من الأربعة أنواع كما (ذكره) (٧) في كامل الدية في الخطأ بأربعة منها والخامس ابن مخاض ، فسكتوا عسن الستعين اكتفاء عمل الديسة والله أعلم.

(١) قال المصنف:" وفي السن خمس من الإبل وفي إذهاب نفع عضو من الأعضاء دية كاملة"، ينظر الدليل (٣٠٠).

۱۱۲۸ ب

<sup>(</sup>٢) ينظر:المغني (٩/٤٨٢)

<sup>(</sup>٣) ينظر: المصدر السابق

<sup>(</sup>٤) ابن ظهيرة هو: إبر اهيم بن علي بن محمد ابن ظهيرة القرشي المخزومي، الشافعي عقاضي مكه، انتهت إليه رياسة العلم في الحجاز توفي سينة (٨٩١هـ). ينظر الضوء اللامع للسخاوي(٨٨/١)

٥) الخمسة هي: الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والورق . ينظر: الصغني (٤٨٢/٩)

<sup>(</sup>٢) الغرة دراهم هي عبد أو أمة ، ينظر حاشية ابن مانع (٣٠٠) ، القاموسُ المحيطُ (٦٢٨/١) .

<sup>· (</sup>٧) سقط من (ش)

### باب كفارة القتل

قوله: ( لنفس محرمة ) (١) أو شارك فيها ، ولو نفسه أو قنه أو مستأمناً أو معاهداً ، خطأ أو ما أجرى مجراه .

قوله في عدم القصاص: فتؤخذ من تركته إن كان قتل نفسه خطأ أو شبه عمد كما لو أمسك حية ظانّاً ألها لا تقتل غالباً فقتلته لعموم الآية ( $^{(7)}$ ), وقال أبو حنيفة ( $^{(7)}$ ): [ قول ] ( $^{(9)}$ ) أبي حنيفة أقرب إلى الصواب ، فإن عامر ابن الأكوع( $^{(7)}$ ) قتل نفسه خطأً فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكفارة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً ﴾ ( $^{(Y)}$ ) فإنما أريد به ما إذا قتل غيره بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمِن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً ﴾ ( $^{(Y)}$ ) فإنما أريد به ما إذا قتل غيره بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمِن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً ﴾ ( $^{(Y)}$ ) فالم أبي أمّا أريد به ما

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " لا كفارة في العمد ، وتجب فيما دونه في مال القائسل لمنفس محرمة ولمو جنينا " ، بنظر الدليل (٣٠٣) .

 <sup>(</sup>۲) قال تعالى: "وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ... "، سورة النساء الآية (۹۲).

<sup>(</sup>٣) ينظر بدائع الصنائع (٧/٢٧٦) ، المبسوط (٢٦/١١) .

<sup>(</sup>٤) ينظر المغني (١٩/٥).

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٥/ب) .

<sup>(</sup>٢) هو: عامر بن سنان بن عبدالله الأنصاري، عم سلمة بن الأكوع، واسم الأكوع سنان، ويقال أخوه استشهد عامر يوم خيبر بينظر: الاستيعاب (٧٨٥/٢)، الاصابة (٤٧١/٣) .

 <sup>(</sup>٧) سورة النساء الأية (٩٢).

<sup>(</sup>A) سورة النساء الأية (٩٢).

### كتاب الحدود (١)

قوله: (بعد أن يبلغ الإمام) (٢) الظرف متعلق بتحريم ، أي يثبت عنده ، والمراد ببلوغ الإمام الإتيان به بالمحدود إليه ، كما في الحديث (٢) لا بحرد البلوغ ، وعلم حوازهما قبل ذلك ( واحترز بحد الله عن حد الآدمي كحد القذف فإنه يجوز) (١) أن يشفع فيه عند من وجب له مطلقاً قاله حفيد .

قوله: (ولو كان [من] (°) قيمة شريك في المعصية ) لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في هذه الحال ، ولئلا يجمع بين معصيتين كما لو كان الإمام أو سيد القوم يشرب الخمر أيضاً أو يزني .

قوله: (والسيد على رقيقه) (١) بالرفع عطف على الإمام إذا كان حراً ، بخلاف مكاتب مكلفاً عالما بكيفيته من عدد الجلد والأماكن التي يجلد فيه وبشروطه ، ولو (كان) (٧) فاسقاً أو امرأة إذا كان كله له لا مبعض ، وعلم منه أنه ليس لمكاتب ومبعض شريك في قن إقامته عليه لقصور ولايته عليه ، ولا لغير مكلف من صغير ومجنون لألهما ليسا من أهل الولاية ، وكذا الجاهل به (وبشرط أنه) (٨) لا يمكنه إقامته على الوجه الشرعى .

<sup>(</sup>۱) الحد في اللغة: يقال حدّ السيف ونحوه حده: صار قاطعاً ، والأرض وضع فاصلاً بينها وبين ما يجاورها ، والجاني: أقام عليه الحد . المعجم الوسيط (١٦٧/١) ، والحدود جمع حد: وهو لغة: المنع ، وحدود الله محارمه لقوله تعالى: "تلك حدود الله فلا تقربوها "كشاف القناع (٨٠/٦) .

في الشرع: هو عقوبة مقدرة شرعا في معصية ليمنع من الوقوع في مثلها " ، منتهى الإرادات (٢٨٣/٢) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: " لا حد إلا على مكلف ملتزم عالم بالتحريم ، وتحرم الشفاعة وقبولها في حدد الله تعالى بعد أن يبلغ الإمام وتجب إقامة الحد ولو كان من يقيمه شريكا في المعصية " ، ينظر الدليل (٣٠٥) .

 <sup>(</sup>٣) لقوله صلى الله عليه وسلم: " فهلا قبل أن تأتيني به " .

سقط من ش .

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٥/ب) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " ولا يقيمه إلا الإمَّام أو ُنائبه ، والسيد على رقيقه " ، ينظر الدليل (٣٠٥) .

<sup>(ُ</sup>٧) سقط من ش .

 $<sup>(\</sup>Lambda)$  كذا في الأصل ، وفي ش ( وبشرطه لأنه ) .

قوله : ( تداخلت ) (۱) فلا يحد سوى مرة ، حكاه ابن المنذر إجماع (۲) كل من يحفظ عنه من أهل العلم ، قال حفيد المنتهى : بأن فعل أحدها مراراً قبل أن يحد للأول ، أما لوحد /للأول حد ثانياً لقوله عليه الصلاة والسلام في الأمة : ( إن زنت فاجلدوها [ ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها  $]^{(7)}$ ) .

1/179

قال المصنف: "وإن اجتمعت حدود لله تعالى من جنس تداخلت ، ومن أجناس فلا " ، ينظـر (1) الدليل (٣٠٥).

ينظر المبدع (٦/٣٧٥). **(**Y)

سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٥/ب) . (٣)

أخرجه البخاري في كتاب الحدود ، باب إذا زنت الأمة برقم (٦٣٣٣) ، ومسلم فــى كتـــاب (٤) الحدود ، باب رجم اليهود وأهل الذمة في الزني برقم (٣٢١٦) .

### باب هد الزنا

قوله: ( فإذا زنا المحصن ) (١) الخ أي : المكلف يجب رجمه بالحجارة وغيرها ، وتكون الحجارة متوسطة كالكف ، فلا يرجم بصخرة كسبيرة ، ولا يطول عليه بحصي خفيفة ، ويتقى الوجه .

قوله: (أو بشهادة أربعة رجال) أي ويثبت الزنا (بشهادة (أربع) (<sup>7</sup>) رجال) الخ اعلم انه يشترط في ثبوته بالشهادة خمسة شروط، تضمن بعضها كلامُ المصنف: أولها أن يكونوا أربعة، الثاني: أن يكونوا رجالاً كلهم، الثالث: أن يكونوا عدولاً، الرابع: أن يشهدوا في مجلس واحد ولو جاءوا واحداً بعد واحد حيث لم يؤدوها إلا بعد كمالهم، الخامس: أن يصفوا صورة الزنا، فيقولون رأينا ذكره في فرجها، ولا يشترط حريتهم ولا إنكار المشهود عليه، وقال مالك (<sup>7</sup>) وأبو حنيفة (<sup>3</sup>): إن جاءوا متفرقين فهم قذفة فلم تقبل شهادتهم، عثمان وزيادة (<sup>9</sup>).

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وإن زنى المحصن بغير المحصن فلكل حده، ومن زنى ببهيمة عرر، وشرط وجوب الحد ثلاثة أحدها: تغيب الحشفة أو قدرها في فرج أو دبر الأدمي حي، الثاني: انتفاء الشبهة، الثالث: ثبوته إما بإقرار أربع مرات ويستمر على إقراره أو بشهادة أربعة رجال عدول "، ينظر الدليل (٣٠٦).

<sup>(</sup>٢) في ش : (أربعة).

<sup>(</sup>٣) ينظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣٢٧/٤).

<sup>(</sup>٤) البحر الرائق (٥/٥) ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي (٢٣٣/٦) .

 <sup>(</sup>٥) ينظر حاشية النجدي (١٢/٥).

### باب حد المسكر

قوله: ( من شرب مسكراً مائعاً ) (۱) وهو كل شراب أسكر كثيره فهو خمر من أي شيء كان ، فعلى هذا ما أسكر مما لا يشرب كالحشيشة فليس بخمر ، ولهذا قال في المقنع (۲): كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام من أي شيء كان ويسمى خمراً ، وقال ابن قندس في حاشية الفروع (۳): دخل في كلام المصنف الحشيشة ، لأنه صرح في باب [ إزالة ] (۱) النجاسة ألها تسكر ، لأنه قال: الحشيشة المسكرة انتهى .

قوله: (في مجلسه وآنيته) (٥) زاد في المنتهى (٦): وحاضر من حاضره بمحاضر الشراب ، قال حفيده : ظاهره أن التحريم إنما يكون إذا فعل هذه الأمور الثلاثة .

قوله: (حرم وعزر) ولو كان المشروب لبناً ، وهذا منشأ ما وقع في قهوة البن حيث استند إليه من أفتى بحرمتها ، ولا يخفاك أن المحرم التشبيه لآداقها حيث لا دليل عليه بعد إسكارها كما هو محسوس .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "من شرب مسكرا مائعا أو استعاط به أو احتقن أو أكل عجينا ملتوتا به ولو لم يسكر حد ثمانين بن كان حرا وأربعين بن كان رقيقا "، ينظر الدليل (۳۰۹-۳۱).

<sup>(</sup>٢) ينظر المقنع (٣٠٠).

<sup>(</sup>٣) قَيل : " والحشيشة المسكرة " قيل طاهرة ... النح ابن قندس (٧٧٥/ب) .

 <sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٦/١) .

<sup>(</sup>٥) قال المصنف: " ومن تشبه بشر أب الخُمر فُسي مجلســـه وآنيتـــه حـــرم وعـــزر " ، ينظـــر الدليل (٣١٠) .

<sup>(</sup>٦) ينظر منتهى الإرادات (٢/ ٢٩٥) .

/۱۲۹ ب

قوله: (ويحرم العصير) (١) أي عصير عنب/ أو قصب أو رمان أو غيره إن غلا كغليان القدر ، بأن قذف زبده نصاً ، وظاهره ولو لم يسكر ، لأن علمة التحريم الشدة الحادثة فيه وهي توجد بوجد الغليان .

قوله: (إذ أتى عليه ثلاثة أيام) وان لم يغل نصاً (ولم يطبخ) فإن طبخ عصير قبل تحريم أي قبل غليانه وقبل ثلاثة أيام بلياليهن حل أن ذهب بطبخه تلثاه ، ويكره الخليطان كنبيذ تمر مع زبيب لا وضع نحو تمر في ماء لتحليته ما لم يشتد أو يتم له ثلاثة أيام قاله عثمان (٢).

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " ويحرم العصير إذا أتى عليه ثلاثة أيام ولم يطبخ " ، ينظر الدليل (٣١٠) .

<sup>(</sup>٢) ينظر حاشية النجدي (١٤٠/٥) -

# باب التعزير (١)

قوله: (ولا بأس بتسويد وجه) (٢) الخ أي ولا يحرم التعزير بتسويد وجهه ، ويكون التعزير أيضاً بالحبس والتوبيخ والعزل عن الولاية والنيسل مسن عرضه كيا ظالم يا متعدي ، وبصلبه حياً ، وفي الفنون للسلطان (٦): سلوك السياسة ولا تقف السياسة على ما نطق به الشرع ، قاله م ص (٤) ، قلت : ولا تخرج عما أمر به أو لهى عنه ، ومن استمنى بيده من رجل أو امرأة بلا حاجسة عزر لأنه معصية ، فإن فعله خوفاً حالاً أو مالاً من زنا أو لواط أو إتيان بهيمة فلا شيء عليه ، كما لو فعله خوفا على بدنه إن لم يقدر على نكاح ولو أمة ، ولو قيل بوجوبه إذن لكان متجهاً قياساً على المضطر إلى الميتسة بسل أولى ، لأن الاستمناء اخف تحريماً من الميتة ابن نصر الله (٥).

قوله: ( أو لعنه بغير موجب ) (٦) وهذا أيضاً لا يختص بالذمي بل لعن الحربي المعين كذلك ، لأنه يرجى له المغفرة ، وكذا الفاسق ، واحترز به عن غير المعين من الكفار فإنه جائز لعن من ورد النص بلعنه .

<sup>(</sup>۱) في المتن كتاب التعزير . ويجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ، وهو من حقوق الله لا يحتاج في إقامته إلى مطالبة " ، ينظر الدليل (٣١١) .

قال المصنف: "ولا بأس بتسويد وجه من يستحق التعزير ، والمناداة عليه بذنبه ، ويحرم حلق لحيته وأخذ ماله " ، ينظر الدليل (٣١١) .

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهى (٣/٥٦٥).

<sup>(</sup>٤) ينظر دقائق أولي النهي (٣/٥٦٥) .

<sup>(</sup>٩) ينظر حاشية النجدي (٩) ١٤٤).

 <sup>(</sup>٦) فصل : ومن الألفاظ الموجبة للتعزير قوله لغيره : يا كافر ، يا فاسق ، يا فاجر ... ، ويعــزر
 من قال لذمي : يا حاج أو لعنه بغير موجب ، ينظر الدليل (٣١٢) .

# باب القطع في السرقة(١)

قوله: ( فلا قطع على منتهب ) (١) ( الفاء ) (تا في جواب شرط مقدر ، أي إذا علمت أن السرقة الأخذ على وجه الاختفاء ( فلا قطع ) الخ / .

1/18.

## باب قطاع الطريق(٤)

قوله: (ولهم أربعة أحكام) (٥) اعلم أن أو في الآية بمعنى الترديد، وهو ظاهر من حصر (جزاء) (٦) المحاربة في الحنصال الآتية اعني الأحكام الأربعة، أي أن (الجزاء) (٧) متردد (فيها) (٨) ، لا يزاد عليها إلا إن أو في قوله تعالى: (أو يصلبوا) بمعنى الواو، لأن الصلب ليس حداً في نفسه استقلالاً بل تابعاً للقتل.

<sup>(</sup>۱) يقال : سرق يسرق سرقا وسرقا وسرقة فهو سارق ، والشيء مسروق ، وصلحبه مسروق منه ، ينظر المطلع (۳۷٤) .

 <sup>(</sup>٢) قال المصنف: " فلا قطع على منتهب ومختطف وخائن في وديعة لكن يقطع جاحد العارية " ،
 ينظر الدليل (٣١٢) .

<sup>(</sup>٣) في ش : (الناء).

<sup>(</sup>٤) وهم المحاربون قال تعالى: " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله " ، قال ابن عباس وأكثر العلماء: " نزلت في قطاع الطريق من المسلمين " ، ينظر المبدع (٢٥٦/٦) .

<sup>(°)</sup> قال المصنف : "ولهم أربعة أحكام : إن قتلوا ولم يأخذوا مالا تحتم قتلهم جميعا ، وإن قتلوا ولم يأخذوا مالا تحتم قتلهم وصلبهم حتى يشتهروا ، وإن أخذوا مالا ولم يقتلوا قطعت أيديهم ولرجلهم من خلاف حتما في أن واحد ، وإن أخافوا الناس ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض "، ينظر الدليل (٣١٥) .

<sup>(</sup>٦) في ش (جزء).

<sup>(ُ</sup>V) في ش ( الجزء ).

<sup>(</sup>٨) في ش (بينهما).

# باب حكم المرتد 🗥

قوله: (وبالاعتقاد) (٢) بأن جحد حكماً ظاهراً مجمعاً عليه إجماعاً وطعياً لا سكوتياً لأن فيه شبه ، قال حفيد المنتهى: احترز به عن المجمع عليه الخفي كإنكار استحقاق بنت الابن السدس مع البنت ، وتحريم نكاح المرأة على عمتها ، أو فساد الحج بالوطء قبل الوقوف فهذا لا يكفر جاحده ، قال في شرح مختصر التحرير (٣): "والحق أن منكر [ المجمع ] (١) عليه الضروري والمنصوص عليه المشهور كافر قطعاً وكذا المشهور فقط لا الخفي " ، قال في شرح التحرير (٥): "في الأصح فيهما " .

قوله: ( فمن ارتد وهو مكلف ) (٢) أي بالغ عاقل ، أما العقل فظاهر ، وأما البلوغ فهو شرط للاستتابة والقتل لا الردة لصحتها من المميز .

فائدة قال في الفنون (٢) : في مولود برأسين فبلغ ، فنطق أحدهما بالكفر والآخر بالإسلام معاً فأيهما يغلب ؟ احتمالان قال ، والصحيح يقدم الإسلام .

<sup>(</sup>١) المرتد لغة : الراجع يقال : ارتد فهو مرتد إذا رجع ، ينظر المطلع (٣٧٨) .

وشرعا: هو الراجع عن دين الإسلام نطقا أو اعتقادا أو شكا ، ينظّر المبدع (٢/٨/٤) . (٢) قال المصنف: "ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور: بالقول ، وبالفعل ، وبالاعتقاد ، وبالشك "، ينظر الدليل (٣١٧) .

<sup>(</sup>٣) ينظر شرح الكوكب المنير (٢٦٣/٢) ، ومختصر التحرير اختصر به ابن النجار كتاب التحرير للمرداوي ، وسماه الكوكب المنير .

<sup>(</sup>٤) في الأصَّل ( المنع ) والمثبت من ش ، وهو الصواب كما في شرح مختصر التحرير .

<sup>(</sup>٥) ينظر التحبير شرح التحرير للمردادي (١٦٨٠/٤).

قال المصنف : " فمن ارتد و هو مكلف مختار استئيب ثلاثة أيام وجوبا فإن تاب فلا شيء عليه و لا يحبط عمله ، و إن أصر قتل بالسيف " ، ينظر الدليل (٣١٧) .

<sup>(</sup>٧) ينظر المبدع (٦/٤٨٣).

#### فصل

۱۳۰/ ب

قوله: (إتيانه بالشهادتين) (ا) سواء كان موحداً كاليهود، أو غير موحد كالنصارى وعبدة الأوثان، وظاهر هذا أنه لابد من لفظ أشهد ولو مقراً في الثانية، فلا يكفي قوله لا اله إلا الله محمد رسول الله، ولا إبدال لفظ اشهد بأعلم ونحوه، لكن ظاهر قول المصنف كالمنتهى (ا) ولا يغين [قوله ] (الله عمد رسول الله عن كلمة التوحيد، يدل على انه يكفي قوله لا اله إلا الله محمد رسول الله وهو ظاهر [قوله] (الله عليه الصلاة والسلام: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله) الحديث، وظاهر إطلاقهم لا يشترط الترتيسب بينهما ولا المولاة ، وقال الشيخ عثمان (الله عن كلمة التوحيد أنه لابد من التوالي فليحرر.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " وتوبة المرتد وكل كافر إتيانه بالشهادتين مع رجوعه عما كفر به و لا يغني قوله: محمد رسول الله عن كلمة التوحيد " ، ينظر الدليل (٣١٨) .

<sup>(</sup>۲) ينظر منتهى الإرادات (۳۰۹/۲).

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المُثبت في ش (٨٦/ب) .

 <sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٦/ب) .

 <sup>(</sup>٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (٥/٧٥٥) ، باب فيما يتحقق به الدم ويرفع به عن الرجل القتل .

<sup>(</sup>١) ينظر حاشية النجدي (١٧١/٥).

## باب الأطعمة (١)

فصل قوله: ( جاز له أن يأكل من المحرم ) (٢) الخ في المنتهى (٦) والإقناع (٤) يأكل وجوباً لقوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّكَةِ ۚ ﴾ (٥) إلا أن يقال لكون الحواز أوسع دائرة لشموله للواحب عبر به إلا أن في ذلك مؤاخذة أخذا من قاعدة أن الإطلاق في محل التقييد خطأ .

قوله: ( وكذا الباقلاء والحمص ) (٦) والأحضرين وشبههما مما يؤكل رطباً كزرع قائم بجريان العادة بأكله ، والمراد بالزرع فريكاً (٧) فيحوز الأكل منه مجاناً بغير إذن المالك ، وظاهر قياسه على الثمرة أن المراد إن لم يكن له ناظر مع أن ظاهر كلامهم خلافه .

وكذا يجوز اخذ ما يبقى في الحائط من الثمار بعد تخلية أهله، [ وأخذ ] (^) ما تساقط عند الحصاد قاله ابن القيم (٩) .

وفي الإقناع (١٠٠ في/ الشركة يحرم على الشريك في زرع فرك [ شيء] (١١) من سنبله يأكله بلا إذن .

1/171

<sup>(</sup>۱) في المتن كتاب الأطعمة ، وهي جمع طعام ، قال الجوهري : " هو ما يؤكل وربما خص بــه البر " القاموس المحيط (1/1 (1/1 ) ، والمراد هنا ما يؤكل ويشرب فيتبين ما يباح أكله وشربه وما يحرم ، المبدع (1/1 ) .

<sup>(</sup>٢) قَال المصنف: "ومُن أضطر جاز له أن يأكل من المحرم ما يسد رمقه فقط "، ينظر الدليل (٣٠٠).

<sup>(</sup>٣) ينظر المنتهي (٣١٦/٢).

<sup>(</sup>٤) ينظر الإقناع (٢/٣١٣).

<sup>(</sup>٥) سورة البقرة الأية (١٩٥).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " ومن مر بثمرة بستان لا حائط عليه ولا ناظر فله الأكل من غير أن يصعد من شجرة أو يرميه بحجر أن ياكل ولا يحمل وكذلك الباقلاء والحمص "ينظر الدليل (٣٢٠) .

 <sup>(</sup>٧) الفريك في اللغة : البُر أو الذرة لأول النضج حين يصلح للأكل ، والبر يشوى أول نضجه شـم
 يببس ويُجش ويطبخ ، ينظر المعجم الوسيط (٢/ ٧١١) .

 <sup>(^)</sup> سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٦/ب) .

 <sup>(</sup>٩) ينظر الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (٢٨).

<sup>(</sup>١٠) ينظر الإقناع (١٠/٤).

<sup>(11)</sup> سَقط من الأصل وهو المثبت في ش (١٧/ أ) .

قال ح ف قوله: (يوما وليلة) (۱) قدر كفايته مع أدم لقوله صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته، قال: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: يومه وليلته) (۲) متفق عليه.

ويجب إنزاله في بيته مع عدم مسجد ورباط ونحوه ، فإن امتنع مضيف من الضيافة فللضيف طلبه بها عند حاكم ، فإن تعذر جاز له أخذ قدرها قهراً من ماله ، وللضيف الشرب من ماء رب البيت والاتكاء على وسادته وقضاء الحاجة في مراضته بلا إذن قاله م ص (٢).

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وتجب ضيافة المسلم في القرى دون الأمصار يوما وليلة ، ويستحب ثلاثا "، بنظر الدليل (٣٢٠).

<sup>(</sup>٢) : اخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فلايؤذ جاره برقم (٥٦٠) وباب المضيفة ونحوها برقم (٥٦٠) ومسلم في كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها برقم (٣٢٥٥)

<sup>(</sup>٣) يُنظر دَفَائق أولي النهي (٣/٤١٦) .

# باب الذكاة (١)

قوله: (أو نحر الحيوان المقدور عليه) (٢) مباح أكله، يعيش في البر لا جراد ونحوه بقطع حلقوم ومريء أعقر ممتنع لأنه تعالى حرم الميتة، وما لم يسذك فهو ميتة، ويباح جراد وسمك وجندب (٦) وما لا يعييش إلا في المساء بسدون الذكاة.

(أما ما) (٤) لا يباح أكله من الحيوان فلا تؤثر فيه التذكية.

قوله: (عاقلاً) (٥) الخ ولو كان الفاعل متعدياً كغاصب فيباح مغصوب ذكاة غاصبه لربه ، أو كان مكرهاً بأن أكره مالك (عاقلاً) على ذكاة نحر شاة (١) م ص .

قوله: (قاصداً للذكاق) فلو احتك حيوان مأكول بمحدد بيد السكران أو من لم يقصد التذكية فانقطع بانحكاكه حلقومه ومريئه لم يحل لأنه لم يقصد التذكية ، ولا يعتبر في التذكية قصد لتضمنها إياها(٧) م ص .

<sup>(</sup>۱) الذكاة في اللغة: الذبح أو النحر ، ينظر المعجم الوسيط (٣٢٤/١) . في الشرع: هي نبح أو نحر حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر لا جراد ونحوه بقطع

حُلَقُوم ومَريء أو عَقَر ممتنع ، ينظر منتهى الإرادات (٣١٦/٢) . قال المصنف : " وهي ذبح أو نحر الحيوان المقدور عليه " ، ينظر الدليل (٣٢١) .

 <sup>(</sup>۲) قال المصنف: " وهي ذبح أو نحر الحيوان المقدور عليه " ، ينظر الدليل (۳۲۱) .
 (۳) الجندب في الملغة: نوع من الجراد يصر ويقفز ويطير ، ينظر المعجم الوسيط (۱/ ۱٤٥) .

<sup>(</sup>٤) سقط من ش

<sup>(ُ</sup>هُ) قال المصنف : " أحدها - أي شروط الذكاة - : كون الفاعل عاقلاً مميزاً قاصدا للذكاة " ، ينظر الدليل (٣٢١) .

<sup>(</sup>٦) يَنظر دقائق أولى النهي (٤١٨/٣).

 <sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهى (٣/٤١٨) .

قوله: (كتحريك يده) (١) الخ قــال في المنتــهى (٢) وشــرحه (٣): والاحتياط أن لا يؤكل ما ذبح من ذلك إلا مع تحريك ولو بيد/ أو رجل أو ذنب ونحوه ، كتحريك أذنه خروجاً من خلاف صاحب الإقناع (١) والمصنف تــابع في ذلك الإقناع .

قوله: (لم يضر إن عاد فأتم الذكاة على الفور) ( $^{\circ}$  قال م ص  $^{(1)}$ : كما لو لم يرفعها فإن ( تراخ أو ) ( $^{\circ}$  وصل الحيوان إلى حركة المذبوح فأتمها لم يحل قال م خ: مفهوم قوله: ( أو وصل ) ( $^{\circ}$  الحيوان الخ أنه إذا لم يصل إلى حركة المذبوح وإنما صار كالمحروح الذي فيه حياة مستقرة أنه إذا تم ذبحه يحل ، ويكون الإتمام بمنازلة تزكية مبتداة فتنبه ( $^{\circ}$ ).

۱۳۱/ ب

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويحل ذبح ما أصابه سبب الموت من منخنقة ومريضة وأكيلة سبع ، وما صيد بشبكة أو فخ ، أو أنقذ من مهلكة إن ذكاه وفيه حياة مستقرة كتحريك يده أو رجله أو طرف عينه " ، ينظر الدليل (٣٢١) .

 <sup>(</sup>۲) ينظر منتهى الإرادات (۲۱۸/۲).

<sup>(</sup>٣) ينظر معونة أولي النهي (٨/٨٦).

 <sup>(</sup>٤) ينظر الإقناع (٢١٨/٤) .

<sup>(ُ</sup>هُ) قال المصنف : "لكن أو قطع الذابح الحلقوم ثم رفع يده قبل قطع المريء لم يضر إن عاد فتمم الذكاة على الفور " ، ينظر الدليل (٣٢١) .

<sup>&</sup>quot; وما عجز عن ذبحه كواقع في بئر أو متوحش فذكاته بجرحه في أي محل كان " ، ينظر الدليل (٣٢١) .

<sup>(</sup>٦) ينظر دفائق أولي النهى (٤١٨/٣).

<sup>(</sup>٧) في الأصل : (تراخي ووصل).

<sup>(</sup>٨) في الأصل (أوصل).

<sup>(</sup>٩) ينظر الإنصاف (١٠/ ٣٩٥).

قوله: (فذكاته بجرحه) (۱) يقتضي أن يكون الجرح بآلة الـذكاة فلـو أرسل عليه كلباً فقتله لم يحل ، ويفهم ذلك أيضاً من قوله: (فذكاته) فجعلـه من الذكاة والكلب من آلة الصيد لا من آلة الذكاة ، وأجاز الشافعية (۱) إرسـال الكلب على الناذل والمتوحش قاله ابن نصر الله .

قوله: (بسم الله) (٢) الح من الذابح كما يفهم من عبارة الإقناع، فسلا يقوم غيرها مقامها من التسبيح والتهليل ونحو ذلك، وإذا لم يعلم اسم الذابح أم لا أو ذكر اسم غير الله أو لا فحلال قاله ح ف(٤).

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "الرابع - أي الشرط الرابع -: قول بسم الله لا يجزيء غيرها عند حركة يده بالذبح، وتجزيء بغير العربية ولو أحسنها "، ينظر الدليل (٣٢٢).

 $<sup>(\</sup>Upsilon)$  ينظر مغني المحتاج  $(\Upsilon)$  .

<sup>(</sup>٣) قَالَ المصنفُ : " ويَسُنُ التكبيرُ ، وتسقط المتسمية سهوا لا جهلا ، ومن ذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره لم تحل " ، ينظر الدليل (٣٢٢) .

<sup>(</sup>٤) ينظر الإقناع (٤/٣١٩).

قوله: ( وتسقط التسمية سهواً ) (١) فان تركها عمداً لم تبح لقوله عليه الصلاة والسلام: ( ذبيحة المسلم حلال وان لم يسمي ما لم يتعمد ) رواه سعيد (٢) .

و (تسقط) (٢) التسمية هنا بالسهو بخلاف ما يأتي في الصيد، مع أن قياس الشرط أن لا تسقط به لكثرة وقوع الذكاة مع غلبة السهو، وأما الجاهل فمقصر حيث لم يسأل قاله عثمان (٤).

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويسن التكبير، وتسقط التسمية سهوا لا جهلا، ومن ذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره لم تحل "، ينظر الدليل (٣٢٢).

 <sup>(</sup>۲) وهو سعيد بن منصور في سننه وهو في الجزء المفقود ، ينظر بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لابي بكر الهيثمي (٤٧٩/١) برقم (٤١٠) ، قال عنه الألباني ضعيف ينظر إرواء الغليل (٢٥٣٧) .

<sup>(</sup>٣) في ش : (وسقطت ) .

<sup>(</sup>٤) ينظر هداية الراغب (٥٤٣).

# كتاب الأيمان (١)

وهي توكيد الحكم المحلوف عليه ، فمنها ما يجب الحلف عليه : وهي التي ينحى بما إنسان معصوم من مهلكة .

ومنها مندوب : وهي اليمين التي ( متعلق ) (٢) بها مصلحة من إصلاح بين متخاصمين .

1/177

ومنها/ مباح مثل الحلف على فعل مباح أو تركه .

ومنها مكروه مثل الحلف على فعل مكروه أو ترك مندوب.

ومنها محرم وهو الحلف الكاذب قال ذلك في شرح المقنع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومن حلف بمخلوق) (ئ) الخ يعني يحرم بذات غير الله تعالى وصفاته تعالى سواءً أضاف المحلوف به إليه تعالى كقوله ومخلوق الله ومقدوره وكعبته ورسوله أو لا ، كقوله : والكعبة والرسول وأبي لاشتراكهما في الحلف بغير اسمه تعالى ولا كفارة عليه م ص (٥).

<sup>(</sup>۱) واحدها يمين : وهي القسم والإيلاء والحلف بألفاظ مخصوصة ، فاليمين توكيد حكم بذكر معظم على وجه مخصوص ، ينظر منتهى الإرادات (۲/۳۲۹) .

<sup>(</sup>٢) في ش : ( علق ) .

<sup>(</sup>٣) ينظر المبدع شرح المقنع (٨/٨).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف : "ومن حلف بمخلوق كالأولياء والأنبياء عليهم السلام أو بالكعبة ونحوها حــرم ولا كفارة " ، ينظر الدليل (٣٢٥) .

<sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولَّى النهي (٣/٤٤).

# فصل (١)

قوله: ( في عرض حديثه ) (٢) وظاهره ولو في الزمن المستقبل ، ولا كفارة فيها وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه لكنه يحنث في طلاق وعتاق فقط.

وقال الشيخ (٢) : وكذا لا يحنث لو حلف على غيره يظن انه يطيعه .

المسلق في شروط وجوب الكفارة .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "كُونُهُ قاصداً لليمين ، فلا تنعقد ممن سبق على نسانه بــــلا قصـــد كقولـــه: لا والله ، وبلى والله في عرض حديثه " ، ينظر الدليل (٣٢٦) .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (١٩/١١).

# فصل

قوله: ( فكفارة واحدة ) (١) نصاً لألها كفارات من حنس فتـــداخلت كالحدود ، وكذا لو حلف بنذور (مكروهة) (٢) فإن عليه كفارة واحدة إذا كان قبل التكفير قاله ح ف <sup>(٣)</sup> .

قال المصنف: " ومن حنث ولو في ألف يمين بالله تعالى ولم يكفر فكفارة واحدة " ، ينظـر (1) الدليل (٣٢٧) .

في الأصل و ش ( مكروءٍ ) ، وما أثبتناه الصواب . (Y) (Y)

ينظر كشاف القناع (٢٦٣/٦) ، المبدع (٨١/٨) .

# كتاب النذر (١)

قوله: ( الخامس نذر معصية ) (٢) أي سواءً كان مطلقاً أو معلقاً بشرط ، وانعقاده من المفردات (٣) ، ومن ذلك إسراج القبر والشجرة والنذر لها أو للمغارة والقبر إذا نذر ذلك أو لسكانه أو المضايفين إلى ذلك المكان قاله الشيخ تقي الدين .

وقال أيضاً: والنذر للقبور كالنذر لإبراهيم الخليل والشيخ فـــــلان نــــــذر معصية لا يجوز الوفاء به ، وإذا تصدق بما نذره من ذلك على/ من يستحقه مــــن الفقير والصالحين كان خيراً له عند الله تعالى .

وقال أيضاً: وأما من نذر إلى (مساجد) (<sup>1)</sup> ما ينور بـــه أو يصـــرف في مصالحها فهذا نذر تبرر فيوفى به ح ف <sup>(٥)</sup>.

۱۳۲/ ب

<sup>(</sup>۱) النذر في اللغة يقال : نذر الشيء نذرا ونذورا : أوجبه على نفسه ، يقال : نذر ماله لله ونـــذر على نفسه أن يفعل كذا ، ينظر المعجم الوسيط (٢/٩٤٩) .

في الشرع: الزام مكلف مختار ولو كافرا بعبادة نفسه لله تعالى بكل قول يدل عليه شيئا غيــر لازم بأصل الشرع ولا محال فلا تكفى نيته ، ينظر منتهى الإرادات (٣٤٧/٢).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: " الخامس: نذر معصية كشرب الخمر " ، ينظر الدليل (٣٣٢) .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (١٢٢/١١) ، شرح الزركشي (٢٣٢/٧) .

 <sup>(</sup>٤) كذا في ش وفي الأصل (المساجد).

<sup>(</sup>٥) ينظر المبدع (٨/١٢٤) ، كشاف القناع (١/٢٩٦).

# كتاب القضاء (1)

فصل

قوله: ( ولا يفيد الاحتساب على الباعة ) (٢) لأن العادة لم تحري بتولي القضاء لذلك ، أما إن تخاصموا في صحة البيع وفساده فله النظر في ذلك .

### فائدة:

للقاضي طلب رزق من بيت المال لنفسه وحلفائه حتى مع عدم الحاجة ، فإن لم يجعل له شيء من بيت المال وليس له ما يكفيه ويكفي عياله في بيت المال أو من غلة وقف أو أجرة متحر وقال للخصمين : لا اقضي بينكما إلا بجعل جاز له اخذ الجعل لا الأجرة .

ومن تعين عليه أن يفتي وله كفاية فليس له أن يأخذ  $[all b]^{(7)}(ccdl)^{(4)}$  مــن مستفت بخلاف ما إذا كان لا كفاية له كما في مختصر التحرير ومفهومه أن من لم تتعين عليه الفتيا بأن كان بالبلد غيره له الأخذ مطلقاً ، وإن الكفايــة لا تختص أن تكون من بيت  $[all b]^{(7)}$  ، ومن يأخذ من بيت المال كفايته لم يأخذ أجرة لفتياه ولا لــخــطه ، وعلى الإمام أن يفرض منه لمن نصب نفسه لتدريس العلم والفتيا في الأحكام ما يغنيه عن التكسب ، وله قبول هدية لا ليفتيه بما يريد و إلا حرمت قاله ح ف .

<sup>(</sup>۱) القضاء في اللغة : من قضى قضيا وقضاء وقضية : حكم وقصَـل ، ويقـال : قضى بـين الخصمين وقضى بكذا فهو قاض ، ينظر المعجم الوسيط (٢/١٧١) . في الشرع : هو تبين الحكم الشرعي والإلزام به وقصل الحكومات ، ينظرحاشـية الـروض

المربع (٥٠٨/٧) . (٢) قال المصنف : "ولا يفيد الاحتساب على الباعة ولا إلزامهم بالشرع ولا ينفذ حكمه في غيــر محل عمله "، ينظر الدليل (٣٣٥).

<sup>(7)</sup> سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (44/4) .

<sup>(</sup>٤) في ش (رزق).

<sup>(</sup>٥) ينظر مختصر التحرير (٢٥١).

<sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٨/١) .

### فصل

قوله: (مجتهداً) (۱) قال في الفروع: إجماعاً (۲) ، لكن في الإفصاح (۲): أن الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة وان الحق لا يخرج عنهم، ثم ذكر أن الصحيح في هذه المسألة أن قول من قال: أنه لا يجوز إلا توليه (مجتهداً) (ع) [فإنه] (م) إنما عني به ما كانت الحال عليه قبال استقرار ما استقرات عليه المذاهب ، وقال الموفق في خطبة المغني (۱): "النسبة إلى إمام في الفروع كالأئمة الأربعة ليست بمذمومة فإن اختلافهم رحمة واتفاقهم حجمة قاطعة "ش ع (۲) ، واختار في الإنصاف (۱) والرعاية (۱) : أو مقلداً وفي الإنصاف ، قلت : [e] (۱) عليه العمل من مدة طويلة و إلا لتعطلت أحكام الناس .

1/177

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "ويشترط في القاضي عشر خصال: كونه بالغا عاقلاً ذكرا حرا مسلما عدلاً سميعاً بصيراً متكلماً مجتهداً ولو في مذهب إمامه للضرورة"، ينظر الدليل (٣٣٥).

<sup>(</sup>۲) ذكره ابن حزم انظر الفروع (۲/۱/۱).

 <sup>(</sup>٣) ينظر الفروع (٢/١٦) ، المبدع (١٥٤/٨) .
 (٤) في ش ( مجتهد ) .

<sup>(</sup>م) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (//1) .

<sup>(</sup>٢) هكذا نقلها المؤلف من كشاف القناع (٦/٩٥)، وفي الإنصاف (١٧٨/١)، وشرح المنتهـــى (٢٩/٣)، وغيرها ( في خطبة المغنى )، ولم أجدها في مقدمة المغنى .

<sup>(</sup>٧) يُنظر كشاف القناع (٦/٥٩٦) ، الفروع (٢١/٦)

<sup>(</sup>٨) ينظر الإنصاف (١١/٨/١١) .

<sup>(</sup>٩) ينظر الفروع (٦/٢٢) ، الإنصاف (١٧٨/١١) .

<sup>(</sup>١٠) سقط من الأصل وهو المثبت في ش (١٨٨) .

### فصل

قوله : ( **أو يقوم له** ) <sup>(۱)</sup> أي ويحرم عليه أن يقوم لأحـــد الخصـــمين ، (قـــال) (<sup>۲)</sup>في المنتهى <sup>(۳)</sup> : و لا يكره قيامه للخصمين .

### فائدة في القيام:

يستحب القيام للإمام العادل والوالدين وأهل الدين والورع وإكرام الناس وأهل الحسب ، ورد أنه عليه الصلاة والسلام لما جاءه سعد قال : ( قوموا لسيدكم )  $^{(1)}$  ، ولا يستحب لغير هؤلاء ، وقال أبو بكر  $^{(2)}$  إذا وقع لغير ذي الدين أو لزينة الدنيا فهو المكروه (والمنهي عنه)  $^{(1)}$ ، ولا يستحب لمن يتكرر مجيئه في الأيام كإمام المسجد والسلطان والعالم في مجلسهما قاله حفيد .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "ويحرم عليه أخذ الرشوة، وأن يسار أحد الخصمين أو يضيفه أو يقوم له دون الأخر"، ينظر الدليل (٣٣٦).

<sup>(</sup>٢) كذا في ش وفي الأصل (قاله).

<sup>(</sup>٣) ينظر مطالب أولي النهي (٦/٧٧٦) .

<sup>(</sup>٤) صُحَيِّح مسلم (١٣٨٨/٣) بُلفظ : ( قوموا إلى سيدكم ) باب جواز قتال من نقض العهد وجواز أنزال أهل الحصن على حاكم عدل أهل للحكم .

<sup>(°)</sup> أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الخلال ، ولد سنة أربع وثلاثين ومائتين ، ومن مصنفاته : الجامع في الفقه ، والعلل ، وكان شيوخ المذهب يشهدون لمه بالفضل والتقدم ، وتوفي سنة إحدى عشر وثلاثمائة ، ترجمته في طبقات الحنابلة (١٢/٢) ، والمقصد الأرشد (١٦/٢) .

 <sup>(</sup>٦) كذا في ش وفي الأصل (والمنتهى عنه).

# باب الدعاوى والبينات 🗥

قوله: (ومتى كان لأحدهما بينة) (١) الخ سواء كانست للمدعي أو المدعى عليه فيحكم له بها بلا يمين على المذهب قاله في الإنصاف (١) ، لكن يرد عليه [ ما ] (١) صرح به في المنتهى (١) من قوله: "ولا تُسمع بينةُ داخلٍ مع عدم بينة الخارج ".

قال في شرحه (٢): "لعدم حاجته إليها "، وفي التعليل نظر بل هو محتاج اليها لرد اليمين ودفع التهمة ، وقد يقال : لا يرد ذلك لأن كل واحد منهما واضع يده فليس داخلا محضاً م ص (٧).

قوله: (فيما عداه) أي فيما ليس بيد أحد أو بيد ثالت و لم ينازع المتداعيين فيه ، قال (م ص)  $^{(\Lambda)}$ : هذا ضعيف والصحيح ما سبق من أنهما يتحالفان ويتناصفان  $^{(P)}$ .

<sup>(</sup>۱) الدعوى: اضافة الإنسان الى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو ذمته ، والمدعي: من يطالب غيره بحق يذكر استحقاقه عليه ، والمدعى عليه : المُطالب ، والبينــة : العلامــة الواضــحة كالشاهد فأكثر ، ينظر منتهى الإرادات (٣٨٥/٢).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "ومتى كان لأحدهما بينة فالعين له ، فإن كان لكل منهما بينة وتساوتا من كل وجه تعارضنا وتساقطنا فيتحالفان ويتناصفان ما بايديهما ويقترعان فيما عداه ، فمن خرجت له القرعة فهو له بيمينه وإن كانت العين بيد أحدهما فهو داخل والأخر خارج وبينة الخارج مقدمة على بينة الداخل " ، ينظر الدليل (٣٤٥-٣٤٥) .

<sup>(</sup>٣) ينظر الإنصاف (٣٨٠/١٦).

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش ( $^{(1/1)}$ ) .

<sup>(</sup>٥) ينظر منتهى الإرادات (٣٨٩/٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهي (٣/١٦٥) ، معونة أولي النهي (٢٧٧/٩) .

<sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولمي النهي (٣/٥٦١).

<sup>(</sup>٨) في ش : (م خ ) ،

<sup>(</sup>٩) ينظر دقائقُ أولَى النهى (٣/٣٥).

۱۳۳/ب

قوله: (فهو) أي الذي بيده العين المدعي بما يسمى داخلاً ، والذي لم يكن بيده العين المدعي بما يسمى خارجاً /، والحاصل أن بينة الخارج هي بينة المدعي وبينة الداخل هي بينة السمَنْكر ، وأن (بينة الخارج مقدمة على بينة الداخل) سواءً أقيمت ببينة منكر وهو الداخل بعد رفع يده أو لا يشير بمنذ التعميم إلى انه لا يكون خارجاً إذا (أقامهما) (١٠)(١) بعد رفع يده فلا يحكم له بما .

<sup>(</sup>١) في الأصل: أقاماهما.

# كتاب الشهادة (١)

قوله: (فرض عين) (١) على من تحمل وأداها ، قال في المنتهى (١): ويجبان – أي التحميل والأداء – إذا دعي إليها لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾ (١) وقدر على السعي إلى بأن لم يكن مريضاً ولا محبوساً بلا ضرر في بدنه أو عرضه أو أهله أو ماله ، وكان بدون مسافة قصر ولو عند سلطان لا يخاف ضرره ، فإن كان عليه ضرر في الحمل والأداء في بدنه أو غيره مما ذكر لم يلزمه عثمان (٥).

قوله: ( فله اخذ أجرة مركوب ) (٢) الخ أي من رب ( الشهادة ) (٧) ، قال في الرعاية (٨) : فأجر مركوب والنفقة على ربما ، ثم قال : قلت : هذا إن تعذر حضور المشهود عليه إلى محل ( الشهادة ) (٩) لمرض أو كبر أو حبس أو حصر ، وقال أيضاً : وكذا حكم مزكي ومعرف ومترجم ومفت ومقيم حد وقود وحافظ بيت المال ومحتسب والخليفة .

<sup>(</sup>۱) الشهادة في اللغة: أن يخبر بما رأى ، وأن يقرّ بما علم ، ينظر المعجم الوسيط (٥١٧/١) . والشهادة في الشرع: هي حجة شرعية تُظهر الحق ولا توجبه ، فهي الإخبار بما علمه بلفظ خاص ، منتهى الارادات (٣٩٧/٢) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف: "تحمل الشهادة في حقوق الأدميين فرض كفاية ، وأداؤها فرض عين ، ومتى تحملها وجبت كتابتها " ، ينظر الدليل (٣٤٦) .

<sup>(</sup>٣) ينظر منتهى الإرادات (٢/٣٩٧) .

 <sup>(</sup>٤) سورة البقرة الآية (٢٨٢) .

<sup>(</sup>٥) ينظّر حاشية النجدي (٥/٣٤٧).

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : " ويُحرُم أخذ أجرة وجعل عليها ، لكن إن عجز عن المشي أو تأذى به فله أخذ أجرة مركوب ، ويحرم كتم الشهادة ولا ضمان " ، ينظر الدليل (٣٤٦) .

<sup>(</sup>۲) في ش : (الشاهد).

 $<sup>(\</sup>Lambda)$  ينظر حاشية النجدي ( $\Lambda$ ) .

<sup>(</sup>٩) في ش: (الشاهد).

### فصل

قوله: (لم تقبل) (۱) شهادتهما لأنهما بغير معين فلا يمكن العمل بها ، ولو شهدت بينة أنه مات وهذا ملكه وبينة أنه وقفه وهبة قدمت بينة وقف وهبة لما معهما من زيادة العلم ، ولو قال : استثنيت في طلاقي فشهدت بينة انه لم يستثني لم يقبل قوله ، بخلاف ما لو شهدت بقولها : لم تسمعه يستثني ، فإن [قوله] (۱) يقبل لأنها لم تشهد عليه بترك الاستثناء بل على نفسها بعدم سماعها ، أما لو شهدت بينة أنه استثناه وبينة أنه لم يستثني [فالظاهر التعارض ، ويتوجه تقديم بينة الاستثناء] (۱۳) لأن معها زيادة علم / ، ابن نصر الله . 1۳٤ / أ

قوله: ( بطلت شهادته ) (<sup>۱)</sup> نصاً لأن قوله: ( قضاه بعضه ) يناقض شهادته عليه ( بالألف ) (<sup>0)</sup> فأفسدها م ص .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " وإن شهدا أنه طلق واحدة ونسيا عينها لم تقبل " ، ينظر الدليل (٣٤٦) .

 <sup>(</sup>٢) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٨/ب) .

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٨/ب) .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "وإن شهد أن عليه ألفا ، وقال أحدهما: قضاه بعضه ، بطلت شهادته " ، ينظر الدليل (٣٤٦) .

 <sup>(</sup>٥) في ش : ( بألف ) .

وبين ابن قندس وجه التناقض بقوله: إن قوله عليه يقتضي أنها عليه حال الشهادة ، وقوله: (قضاه) أنها ليست عليه ، وهذا تناقض فبطلت لذلك قال م خ: وللمدعي أن يحلف مع الآخر ويستحق ألف على قياس ما تقدم .

قوله: (صحت شهادهما) (۱) لأن قول أحد الشاهدين قضاه بعضه رجوع عن الشهادة بخمسمائة أو إقرار بغلط نفسه أشبه ما لو قال بالف بال بخمسمائة م ص (۲) ، وبين ابن قندس وجه الصحة أيضاً أن قوله: (أقرضه) شهادة بحال القرض ، وقوله: أنه (قضاه) بعد ذلك لا يناقضه.

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وإن شهد أنه أقرضه ألفا ثم قال أحدهما: قضاه نصفه صحت شهادتهما"، ينظر الدليل (٣٤٧).

<sup>(</sup>٢) يُنظر دقائق أولى النهى (٩٨٦/٣).

# باب شروط من تقبل شهادته

قوله : (ولاعب بشطرنج (۱) و المعلى الله عليه الله عليه الله صغيرة ، قال الحريري (۳) بجواز أن يكون اشتقاقه من المشاطرة (3).

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " الثاني – أي مما يعتبر للعدالة - : استعمال المروءة بفعل ما يجمله ويزينه وترك ما يدنسه ويشينه فلا شهادة لمتمسخر ورقاص ومشعبذ ولاعب بشطرنج ونحوه " ، ينظر الدليل (٣٤٧) .

<sup>(</sup>٢) الشطرنج: لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعا ، وتمثل دولتين متحاربتين باثنتين وثلاثين قطعة ، تمثل الملكين والوزيرين والخيالة والفيلة والجنود ، أنظر القاموس المحيط مادة (شطر) ( ١٩٨٢/١) .

 <sup>(</sup>٣) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري ، كان إماما في البلاغة والفصاحة ،
من مصنفاته : المقامات ، ودرة الغواص في أوهام الخواص وغيرها ، توفي سنة ٥١٥ هـ ،
ينظر شذرات الذهب (١/٥٥ – ٥٣) .

<sup>(</sup>٤) ينظر درة الغواص في معرفة أوهام الخواص للحريري (١٧٧).

# باب موانع الشهادة

قوله: ( ولا لمورثه ) (١) أي ولا تقبل شهادة أحد لمورثه لجره بها نفعاً لنفسه ، والاعتبار بكونه وارثاً أو لا عند ( أداء ) (١) الشهادة ، وللا قال في المبدع (١) : لو شهد غير وارث فصار عند الموت وارثاً سمعت دون عكسه .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " فلا تقبل شهادته لرقيقه ومكاتبه و لا لمورثه " ، ينظر الدليل (٣٤٧) .

<sup>(</sup>٢) سقط من ش .

<sup>(</sup>٣) ينظر المبدع (٣٢٤/٨).

# كتاب الإقرار (١)

قوله: ( لا إن أقر لوارث (٢) ) مال أي لا يصح إقــرار المــريض لوارث بدين أو عين ، احترز بالمال عن الإقرار له بغير المال كإقراره بحريتــه إذا كان مملوكاً له وإقراره بحد ونحوه قاله حفيد .

(۱) في اللغة : أقر بالحق وله اعترف به وأثبته ، ويقال : أقر على نفسه بالذنب ، ينظر المعجم الوسيط (۷٥٢/۲) .

في الشرع : هو الظهار مكلف مختار ما عليه بلفظ أو كتابة أو إشارة أخرس أو على موكله أو موليه أو مورثه بما يمكن صدقه وليس بإنشاء ، ينظر منتهى الإرادات (٤١٧/٢) .

<sup>(</sup>٢) كذا في المطبوع و ش وفي الأصل (لان أقر الوارث)

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "ويصح إقرار المريض بمال لغير وارث ، ويكون من رأس المال وبأخذ دين من غير وارث ، لا إن أقر لوارث إلا ببينة والاعتبار بكون من أقر له وارثا أو لا حالة الإقرار لا الموت عكس الوصية وإن كذب المقر له بطل الإقرار وكان للمقر أن يتصرف فيما أقر به بما شاء " ينظر الدليل (٣٥٤) .

# باب ما يحصل [ به ] (١) الإقرار وما ( يغيره ) (١)

قوله: (وبلى في جواب أليس) (١) الخ وموضوعها لغة أن تستعمل بعد النفي موجبة له كقولك: ليس زيد بقائم، فيقول الجحيب: بلى ، أي هو قائم، ولا تستعمل بعد إيجاب استفهاماً / كان أو خبراً فلا تقول لمن قال: (زيد ١٣٥/ب قائم) (٤) بلى ، بل إن أوجبته قلت: نعم، وإن نفيته قلت: لا ، قال [تعالى] (٥) : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ (١) إذ لو قالوا: نعم لكفروا، ومعنى نعم نفي الإيجاب ، كما أن معنى [بلى] (٧) إيجاب النفي ، قال الشيخ (١) : (ونحويون) (١) يقولون: نعم حواب الاستفهام، ولكن قصد صارت في العرف بمتزلة أجل .

قال في النكت (۱۰): وهو يقتضي أن العرف يعمل به دون الحقيقة اللغوية قوله: ( إلا من عامي ) فيكون إقرار كقوله له: عشرة غير درُهم - بضم الراء - يلزمه تسعة إذ لا يعرفه إلا الحذاق من أهل العربية (م ص ) (۱۱) فقال: نعم فقد أقر لأنما صريحة فيه.

 <sup>(</sup>١) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (٨٨/ب) .

<sup>(</sup>٢) كذا في المتن و ش وفي الأصل ( وما يقره) .

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "وبلى في جواب: أليس لي عليك كذا؟ إقرار لا نعم إلا من عامي: ينظر الله الدليل (٣٥٥).

<sup>(</sup>٤) كذا في ش وفي الأصل (زيدا قائما) .

 <sup>(</sup>٥) سقط من الأصل و هو المثبت في ش (٨٩/ أ) .

<sup>(</sup>٦) سورة الأعراف الآية (١٧٢) .

<sup>(</sup>V) سقط من الأصل و هو المثبت في ش (A/i).

<sup>(</sup>۸) ينظر النكت (۲/۲۱۶).

<sup>(</sup>٩) كذا في ش وفي الأصل (ونحوه).

<sup>(ُ</sup>۱٬۰) ينظر ألنكت (٢ٌ/٤١٦).

<sup>(</sup>۱۱) سقط من ش

قوله: ( أو حتى افتح الصندوق) (١) فقد أقر لأن طلب المهلة يقتضي الحق عليه.

قوله: (أو قال له على ألف إن شاء الله ) فقد أقر له به نصاً لأنه وصل إقراره بما يرفعه كله ويصرفه إلى غير الإقرار فلزمه ما أقر به وبطل ما وصله به .

قوله: (وان علق بشرط لم يصح) (٢) الإقرار لأنه لم يثبت على نفسه (شيئاً) (٦) في الحال وان علق ثبوته على (شرط) (٤) ، والإقرار إخبار سابق فلم يتعلق بشرط مستقبل بل يكون وعداً .

قوله: (إلا إذا قال) الخ مستثنى من قوله: (لم يصح ) أي لم يصح الإقرار إلا إذا قال له على كذا إذا جاء وقت كذا بأن عين الوقت وكان بلفظ إذا دون أن لاقتضائها التردد فإنه صحيح ، لأنه بدأ ( بالإقرار )<sup>(٥)</sup> فعمل به وقوله (إذا جاء رأس الشهر) يحتمل أنه أراد المحل فلا يبطل الإقرار بأمر محتمل م ص (١٦).

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " أو قال: أمهاني يوما ، أو حتى أفتح الصندوق ، أو قال له: علي ألف إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله أو زيد فقد أقر " ، ينظر الدليل (٣٥٦) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : "وإن علق بشرط لم يصح ، سواء قدم الشرط ك : إن شاء زيد ، فله على دينار أو أخره ، ك : له على دينار إن شاء زيد ، أو قدم الحاج إلا إذا قال : إذا جاء وقت كذا فله على دينار فيلزمه في الحال ، فإن فسره بأجل أو وصية قبل بيمينه ، ومن ادعى عليه بدينار فقال : إن شهد به زيد فهو صادق لم يكن مقرا " ، ينظر الدليل (٣٥٦) .

<sup>(</sup>٣) كذا في ش وفي الأصل : (شيء).

<sup>(</sup>٤) كذا في ش وفي الأصل : (شروط).

<sup>(°)</sup> في ش : (بالأقرب) .

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائقُ أولي النهي (٦٢٨/٣).

قوله: (لم يكن مقراً) لأنه ليس بمقر في الحال ، وما لا يلزمه في الحال لا يصير واجباً (عند )(١) وجود الشرط ، لأن الشرط لا يقتضي إيجاب ذلك ش ع(۲) .

في ش : ( عنه ) . ينظر كشاف القناع (٤٦٦/٦) ، المبدع (٣٢٢/١٠) .

# فصل فيما إذا وصل بالإقرار ما يغيره أي ما يسقطه ويبطله

1/170

قوله: ( لم يلزمه شيء ) (١) لأنه أقر بثمن خمر وقدره بألف وثمن الخمر لم يجب فيه / شيء .

قوله: (وإن قال ألف من ثمن خمر لزمه) الألف (لأن ذكره بعد قول على ألف ) (٢) رفع لجميع ما أقر به فلا يقبل كاستثناء الكل وتناقض كلامه، وذلك لأنه أقر بالألف وادعى ما لم يثبت معه فلم يقبل منه م ص بإيضاح (٣).

قوله: (ويصح استثناء النصف فأقل) (أ) أي ويصح استثناء الأكثر وهو من المفردات (أ) ، وأما ما استدل به على جواز ذلك من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنَ لِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (أ) فليس الغاوون عَبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَن لِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (أ) فليس الغاوون أكثر بل أقل فإن الملائكة من العباد وهم غير غاوين ، قال تعالى :﴿ بَلْ عِبَادُ مُمْونَ ﴾ (٧) .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " إذا قال: له علي من ثمن خمر ألف لم يلزمه شيء، وإن قال: ألف من ثمن خمر المحدد لذرمه "، ينظر الدليل (٣٥٦).

 <sup>(</sup>٢) في الأصل: (لما ذكره بعد له على ألف).

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهى (٣/٣).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: "ويصح استثناء النصف فأقل فيلزمه عشرة في : له على عشرة إلا ستة وخمسة في : ليس لك علي عشرة إلا خمسة بشرط أن لا يسكت ما يمكنه الكلام فيه وأن يكون من الجنس والنوع "، ينظر الدليل (٣٥٦).

<sup>(°)</sup> ينظر منح الشفا الشافيات في شرح المفردات (٣٣٨)، والمفردات: المقصود بها المسائل التي انفرد بالفتوى فيها الإمام أحمد عن بقية المذاهب بحيث لم يوجد منهم له فيها مشارك ، ينظر مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق الاستفادة منها (٣٠٣).

<sup>(</sup>٦) سورة الحجر الأية (٤٢).

<sup>(ُ</sup>٧) سورة الأنبياء الآية (٢٦) .

قوله: ( وخمسة ) أي ويلزمه خمسة في لــيس لــــــك علــــى الخ ، لأن الاستثناء من الإثبات نفى ، ومن النفى إثبات .

قوله: (تلزمه المائة) (١) درهم لأنه استثناء من غير الجنس ، وغير الجنس ليس بداخل في الكلام ، وإنما سمي استثناءً (تجوزاً ) (٢) ، وإنما هو استدراك ولا دخل له في الإقرار فإذا ذكر بعده كان باطلاً .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: " وله على مائة درهم إلا دينارا تازمه المائة " ، ينظر الدليل (٣٥٦) .

<sup>(</sup>٢) في ش (تجوز).

قوله: ( وله هذه الدار ) (۱) الح ، ولو قال له: هذه الدار ولي سكناها كان مقراً بالدار و لم يقبل دعواه استحقاق السكنى ح ف .

قوله: ( ولو كان أكثرها ) أي الدار لأن الإشارة جعلت الإقرار فيما عدا المستثنى فالمقر به معين فوجب أن يصح م ص (٢) .

قوله: ( عمل بالثاني ) من كل من (الثلاثة) (٢) فالثاني هو قوله: ( ثلثاها أو عارية أو هبة ) ، ولا يكون إقراراً ، لأنه رفع في آخر كلامه ما دخل في أوله ، وهو بدل بعض في ( الأول ) ( $^{(3)}$  واشتمال ( فيما ) ( $^{(9)}$  بعده ، لأن قوله : له الدار يدل على الملك ، فالهبة بعض ما يشتمل عليه ( كأن ) $^{(7)}$  قال له : ملك الدار هبة ، ويعتبر ( شروط ) $^{(8)}$  هبة من العلم بالموهوب والقدرة على تسليمه ونحوه فيان وحدت صحت وإلا فلا ، م ص وزيادة  $^{(8)}$  .

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "له هذه الدار إلا هذا البيت قبل ولو كان أكثرها إلا إن قال: إلا ثلثيها ونحوه، وله الدار ثلثاها أو عارية أو هبة عمل بالثاني "، ينظر الدليل (٣٥٦).

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهى (٣/٦٣١).

<sup>(</sup>٣) في الأصل: ( ٱلثالثة ) . أ

<sup>(</sup>٤) في الأصل (أول).

<sup>(ُ</sup>ه) في ش : ( في ما ) .

<sup>(</sup>٦) في ش : (كأنه) . درا نوا (درا

<sup>(</sup>٧) في الأصل (شرط).

<sup>(</sup>٨) ينظر دقائق أولي النهى (٣/٦٣٤) .

### فصل

قوله: (لم يقبل) (۱) إقراره على مشتر أو متهب / أو عتيق ، لأنه إقرار ١٣٥/ب على غيره ، وتصرفه نافذ ، وكذا لو ادعى بعد البيع ونحوه أن المبيع رهـــن أو أم ولد ونحوه مما يمنع صحة التصرف م ص (۲) .

قوله: ( وتكون الباقية بين الابنين ) (٢) أي وتكون المائة الباقيــة بــين الابنين أو الأخوين ونحوهما ، فإن كان ضامناً لمورثه لم تقبل شهادته على أحيه لدفعه بما ضرراً عن نفسه .

<sup>(</sup>١) قال المصنف : "ومن باع أو وهب أو أعتق عبدا ثم أقر به لغيره لم يقبل ويغرمه للمقر له "، ينظر الدليل (٣٥٧) .

<sup>(</sup>٢) ينظر دقائق أولي النهي (٣/٦٣٤) .

 <sup>(</sup>٣) قال المصنف: "ومن خُلفُ ابنين ومائتين فادعى شخص مائة دينار على الميت فصدقه أحدهما وأنكر الأخر لزم المقر نصفها إلا أن يكون عدلا ويشهد ويحلف معه المدعي فيأخذها وتكون الباقية بين الابنين "، ينظر الدليل (٣٥٧) .

## باب الإقرار بالمجمل

قوله: ( وهو ما احتمل أمرين فأكثر على السواء ) (١) وقيل: مـــــا لا يفهم معناه عند الإطلاق ضد المفسر أي المبين.

قوله: (قيل له فسره) (۱) أي قال الحاكم للمقر: فسر ما أقررت بــه ليتأتى إلزامه به .

قوله: ( حُـبس حتى يُقِرَّ) لامتناعه من حق عليه فحبس به كما لو عينه وامتنع من أدائه ، فإن أصر فعلى المذهب أنه يضرب حتى يقر لأنه حتى واحـب عليه فوجب ضربه حتى يفعله ، لأن كل حق وجب على الإنسان لا يقوم غـيره فيه مقامه فإنه يجب حبسه وتعزيره حتى يفعله ح ف .

قوله: (بأقل متمول) (<sup>(7)</sup> لا غير المتمول عادة كحبة بر لمخالفته لمقتضى الظاهر، وإنما يقبل تفسيره لما ذكر ما لم يكذبه المقر له ويدعي جنساً آخر، فإن لم يدعي شيئاً بطل إقراره ح ف.

قوله: ( لم يؤاخذ وارثه بشيء ) ولو خلف المقر تركة لاحتمال أن يكون [حد] (١٤) قذف م ص (٥٠) .

<sup>(</sup>۱) ينظر حاشية ابن مانع على دليل الطالب (٣٥٧) .

<sup>(</sup>٢) قال المصنف : " إذا قال : له على شيء وشيء أو كذا وكذا قيل له : فسره ، فإن أبى حبس حتى يفسر ويقبل تفسيره بأقل متمول ، فإن مات قبل النفسير لم يؤ اخذ وارثه بشيء " ، ينظر الدليل (٣٥٧) .

 <sup>(</sup>٣) كذا في ش و المتن ، وفي الأصل : ( ممتول ) .

<sup>(</sup>٤) سقط من الأصل و هو المثبت في ش (٨٩/أ).

<sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولي النهي (٣/٦٤٠).

قوله: (درهم بالرفع) (۱) على البدل والتكرار بلا عطف تأكيد ومعه فهما شيئان مجموعهما بحكم البدل درهم ، وأما بالنصب فعلى التمييز كذا بصورها الثلاث أعني وله على كذا درهم أو كذا وكذا درهم أو كذا كذا درهم .

قوله: (وبالنصب) قال في المطلع (٢): كذا كناية عن عدد مبهم، ويفتقر إلى مميز، فينصب ما بعده على التميز، تقول: له عندي كذا درهماً كما تقول: عشرون درهماً، وفي التكرار يحتمل أنه أراد بكذا أقل من درهم فإذا كرركذا مرتين ثم فسرها بقوله درهماً كان كلاماً.

قوله: (وإن قال بالجر) (٢) الح لأن الجر هنا ليس إلا بالإضافة ، وأقل ما يجوز تقديره هنا ليجر بالإضافة بعض درهم ، ثم [قال] (٤) : لا يجر الدرهم الواحد / بالإضافة إلا في مائة درهم (وألف وفروعهما) (٥)، ووجوبهما مشكوك فيه ، والأول المتيقن فلا يعدل عنه إلى المشكوك المحتمل .

قوله: ( **لزمه بعض درهم** ) لأنه يحتمل أنه مجرور وسقطت حركتــه للوقف .

1/187

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: "وله على كذا كذا درهم بالرفع أو النصب لزمه درهم "، ينظر الدليل (۳۵۸).

<sup>(</sup>٢) ينظر المطلع (٤١٦).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف : " وإن قال بالجر أو وقف عليه لزمه بعض درهم ويفسره وله على ألف ودرهم أو ألف ودينار أو ألف وثوب أو ألف إلا دينارا كان المبهم من جنس المعين " ، ينظر الدليل (٣٥٨) .

<sup>(3)</sup> سُقط مَن الأصل و هو المثبت في ش (٨٩/ ب ) .

<sup>(</sup>٥) في ش : (والفرد فروعهما).

### فصل

قوله: ( لزمه تسعة ) (۱) لأنه جعل العشرة غاية وهي غير داخلة ، [ قال تعالى ] (۲): ﴿ ثُمَّرَ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ ﴾ (۱) بخلاف ابتداء الغاية فإنه غير داخل

قوله: (وله درهم بل دينار) (ئ) لزماه لأن الأول لا يمكن أن يكون الثاني ولا بعضه فلزماه ، وكذا نظائره حيث كان (المضرب) عنه ليس المذكور بعده ولا بعضه لزمه الجميع بخلاف له علي درهم (بل) (أدهمان بل ثلاثة م ص ( $^{(Y)}$ ) قوله: (فإن (قال) ( $^{(A)}$ ): أردت العطف ) أي درهم ودينار أي معنى التعاطف ، والمراد جعل هذا الكلام كناية عنه ، وليس مراده أنه أراد استعمال [في ] ( $^{(A)}$ ) في معنى العطف ، لأنه لا علاقة مجوزة للاستعمال . قوله: (لزماه) أي (الدراهم) ( $^{(Y)}$ ) والدينار كما لو (صدر ح) ( $^{(Y)}$ ) بحرف قوله: (لزماه) أي (الدراهم)

العطف أو بر (مع) م ص (١٢).

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " إذا قال له علي ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية ومن درهم إلى عشرة أو ما بين درهم إلى عشرة لزمه تسعة " ، ينظر الدليل (٣٥٩) .

<sup>(</sup>٢) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (٨٩/ب) .

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة الآية (٧٩ٌ١).

<sup>(</sup>٤) قال المصنف : " وله در هم بل دينار لزماه وله درهم في دينار لزمه درهم فان قال : اردت العطف أو معنى مع لزماه " ، ينظر الدليل (٣٥٩) .

<sup>(</sup>٥) في ش : (المضروب).

 <sup>(</sup>٦) في الأصل : (بلا) .

 <sup>(</sup>٧) ينظر دقائق أولي النهى (٣/٥٤٣) .
 (٨) كذا في المتن ، وهي ساقطة من الأم

 <sup>(</sup>٨) كذا في المتن ، وهي ساقطة من الأصل وش .
 (٩) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١/١٠٠) .

<sup>(</sup>١٠) في ش: (الدرهم).

<sup>(</sup>١١) في الأصل: (صح).

قوله: ( **وله تمر في جراب** ) (۱) - بكسر الجيم وفتحها والكسر أشهر وأفصح - ذكره القاضي في المشارق (۲) .

قوله: (ليس إقراراً بالثاني) وكذا كل مقر بشيء جعلم ظرفاً أو مظروفاً لأنهما شيئان متغايران ، لا يتناول الأول منهما الثاني ، ولا يلزم أن يكون الظرف والمظروف لواحد ، والإقرار إنما يكون مع التحقيق لا مع الاحتمال م ص (٣) .

قوله: (إقرار بهما) لأن الفص حزء من أجزاء الخاتم فيكون مقراً به، كما لو قال: عندي ثوب فيه علم، والفرق بينه وبين الصور الأول أن هذا كالجزء غير المنفصل، لأن الفص من تمام صورة الخاتم بخلاف الأول فإن الجراب غير التمر، والقراب (٤) غير السيف، والمنديل غير الثوب ولا يسمان باسم واحد كما يسمى الخاتم بفصه فافترقا، قاله ابن نصر الله /.

قوله: ( فلا يملك غرس مكافحا ) (°) أي فلا يملك مقر له بشرة غرس [ أخرى ] (۱) لأنه ( لا ) (۷) تصرف في ملك الغير بغير إذنه ، ولا يملك رب أرض قلعها ، لأن الظاهر ألها وضعت بحق ، وثمرها للمقر له لأنه نماؤها فتتبعها ككسب العبد ،

۱۳٦/ب

<sup>(</sup>١) قال المصنف: "وله تمر في جراب أو سيف في قراب أو ثوب في منديل ليس إقرارا بالثاني، وله خاتم فيه فص أو سيف بقراب إقرار بهما "، ينظر الدليل (٣٥٩).

<sup>(</sup>٢) ينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض المالكي (١/٤٤) .

<sup>(</sup>٣) ينظر دقائق أولي النهي (٣/٣٤٦) .

<sup>(</sup>٤) القرآب في اللغة عمد السيف ونحوه المعجم الوسيط (٧٥٠/٢).

<sup>(°)</sup> قال المصنف: "وإقرار بشجرة ليس إفرارا بأرضها ، فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت ، ولا لجرة ما بقيت ، وله على درهم أو دينار يلزمه أحدهما ويعينه " ، ينظر الدليل (٣٥٩) .

<sup>(</sup>٦) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٠٠/أ) .

<sup>(</sup>٧) سقط من ش.

وعلم منه أن الإقرار ببناء أرض ليس إقراراً بها ، ويبقى إلى أن يهدم بلا أجرة ، ولا يعاد بغير إذن رب الأرض .

وكذا الإقرار بالزرع لا يكون إقراراً بها بطريق الأولى ويبقى إلى حصاده مجاناً ، والإقرار بالأرض إقرار بما فيها من بناء وشحر لا زرع بر ونحوه على ما تقدم تفصيله في باب بيع الأصول والثمار شع<sup>(۱)</sup>.

<sup>(</sup>۱) ينظر كشاف القناع (۱/ ۱۷).

### خاتمة

بصح أن تكون من قبيل علم الشخص لأن مسماها الألفاظ ، ولا شك ألها موجود في الخارج باعتبار دالها وهو النقوش على أن الألفاظ محسوسة ( بحاسة ) (۱) السمع ، ولا يحس إلا [ الموجود ] (۱) خارجاً على أن علم الشخص معيناً في الخارج نظراً للغالب ، وقد يكون معيناً في الذهن كما في أسماء القبائل فإنحا أعلام شخص و لم توضع لما في الخارج فقط ، ثم إن ذلك في إعراب خاتمة ونحوها أربع أوجه اثنان مردودان وهما النصب وكونه مبتدأ حبره ما بعده .

أما النصب فإن الرسم لا يساعده ، وأما رد كون ما بعده خــبر فــلأن الترجمة غير مقصودة لذاقما وما بعدها الذي هو المترجم به له مقصــود لذاتــه ، والمقصود لذاته لا يجعل خبراً عن المقصود لغيره .

الوجه الثالث أنما خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه حاتمة قضية فما جهتها الثابتة لها في نفس الأمر قيل جهتها الضرورية المطلقة لأن ثبوت الخاتمة لمدلول الذي هو الألفاظ ضروري ويمكن أن توجه بغير الضرورية من الجهات الأربع.

وأعلم أنه إذا جعلت الخاتمة مبتدأ وما بعده خبر على صحته أو خبر لمبتدأ محذوف يراد بما بعده الذي هو قوله: (إذا اتفقا على عقد ) الخ / المعاني (أو يراد)<sup>(1)</sup> أريد بالخاتمة المعاني (أو يراد)<sup>(1)</sup> بما بعده الألفاظ إن أريد بالخاتمة الألفاظ ، ولا يتعين هذا بل يجوز أن يراد بما بعده المعاني وبالخاتمة الألفاظ

<sup>(</sup>١) في ش: (لحاسة).

<sup>(</sup>٢) سقّط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٠٠).

<sup>(</sup>٣) في ش: (أي). (٤) في الأصل: (أو. ريد).

وعكسه ، ولا يقال : يتعين ما سبق لصحة الحمل لأنا نقول الحمل صحيح على الثاني أيضا غايته أن يحتاج إلى تقدير في الحمل فيكون الحمل [ حمل ] (١) اشتقاق وعلى الأول حمل مواطاة ( فأفهم هذا )(٢) ، أو أن حاتمة فاعلة بمعنى اسم المفعول أي مختوم بما ، أو ألما جعلت خاتمة مجازاً لأن الخاتم صاحبُها ، وعلى الأول مجاز في الكلمة وعلى الثاني في الإسناد ثم أن الخاتمة عبارة عن الألفاظ الآتية .

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٠٠/ب) .

<sup>(</sup>٢) في ش: (فأهم هذا)

وقول المصنف: ( إذ اتفقا على عقد ) الخ معنى فقد جعل المعنى ظرفا للفظ مـع أن الألفاظ ظروف المعاني ، وقد يقال : الخلاف لفظي لمن قال أن المعنى ظـرف للفظ نظراً إلى أن المتكلم يستحضر المعنى أولاً ثم يأتي ( بلفظ )<sup>(١)</sup> على طبقة فهو ( ناظرة )(٢) للمتكلم ، ومن قال : أن اللفظ ظرف للمعنى نظر إلى (السامع)(") يسمع اللفظ أولاً ثم يفهم المعنى فهو ناظر للسامع، لكن الأصح أن المعنى ظرف للفظ لأن المطرد النظر إلى المتكلم دون السامع لأنه يتكلم ويوجد سامع في بعض الأحيان فالنظر للسامع لا يطرد .

في ش: (باللفظ). (١)

<sup>(</sup>٢)

في ش : ( ناظر ) . في ش : ( الشائع ) . **(T)** 

قوله: (إذا اتفقاعلى عقد) (١) أي عقد كان بيعاً أو إجارةً أو وقفاً أو سلماً أو قرضاً إلى غير ذلك من العقود فهو (كالقاعدة) (٢) الشاملة لما تقدم وغيره.

قوله: ( شركة ) حال من المفعول أي وان ادعيا شيئاً حال كون ذلك الشيء الشيء شركة و ثبت لهما بالبينة الشرعية ، أو كانا شريكين في ذلك الشيء بعقد سابق على وضع يد ثالث فأقر من هي بيده فالمقر به بينهما سوية على سبيل الشيوع .

قوله: ( **ولو كذبوه** )<sup>(۱)</sup> أي الورثة في أنه لقطة /لأنـــه أمـــر بالصـــدقة /١٣٧/ب ( به )<sup>(1)</sup> يدل على عدم ملكه له ، وهو إقرار لغير وارث فوجب امتثاله كإقراره في الصحة م ص <sup>(۱)</sup> .

<sup>(</sup>۱) قال المصنف: " إذا اتفقا على عقد وادعى أحدهما فساده والأخر صحته فقول مدعى الصحة بيمينه، وإن ادعيا شيئاً بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية فأقر الأحدهما بنصفه فالمقر به بينهما "، ينظر الدليل (٣٦٠).

<sup>(</sup>٢) في الأصل: (كالعاقدة).

<sup>(</sup>٣) قال المصنف: "ومن قال بمرض موته: هذا الألف لقطة فتصدقوا به ولا مال له غيره لـزم الورثة الصدقة بجميعه ولو كذبوه ويحكم بإسلام من أقر ولو مميزا: أو قبيل موته بشهادة أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله "، ينظر الدليل (٣٦٠).

<sup>(</sup>٤) سقط من ش.

<sup>(</sup>٥) ينظر دقائق أولى النهى (٦٣٧/٣).

قوله: (ويحكم بإسلام) الخذكراً كان أو أنثى ، عقل الإسلام بأن علم أن الله واحد لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله إلى الناس كافة ، لأن علياً أسلم وهو ابن ثمان سنين أخرجه البخاري (١) ، وبعض المذاهب (٢) لا تصحح إسلام المميز ، وأنشد فقال :

عقلل بلوغ علم إكسراه والسادس الترتيب فاعلم واعملا

شروط [ الإسلام ] (٢) بلا اشتباه والنطق بالشهادتين والسولاء

وهذه (الشروط) (ئ) مراعاة عندنا أيضاً ما عدا البلوغ ، وقد ختم بعيض أصحابنا (ث) كتبهم بالعتق رجاء أن يختم لهم بالعتق من النار ، رزقنا الله سيحانه وتعالى ذلك بفضله ، وختمها بعضهم - كما عليه كثير من المتأخرين بالإقرار حاء أن يختم لهم بالإقرار بالشهادتين ، رزقنا الله ذلك أيضا بفضله آمين ، والأولى الثاني لأن العتق فرع عن الشهادتين لأن دحول الجنة بالإيمان فالعتق مسبب عنهما .

<sup>(</sup>۱) لم يخرجه البخاري في صحيحه ، وقال ابن حجر في فتح الباري (۱/۷-۲۲): "وروى يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح عن عروة قال : "أسلم علي وهو ابن ثمان سنين " ، وقال ابن اسحاق " عشر سنين " ، وهذا أرجحها ، وقيل غير ذلك " .

<sup>(</sup>٢) وهم بعض الشافعية ، ينظر مغني المحتاج (٤/٤/٤) ، روضة الطالبين (٥/٤٢٩) .

<sup>(</sup>٣) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٠٠/ب) .

<sup>(</sup>٤) في الأصل (شروط) .

<sup>(</sup>٥) منهم ابن قدامة في كتابه المغني .

### تنييه

ذكر ابن اللحام (۱) أنه لو أكره المرتد والحربي على التلفظ بالشاهدتين فتلفظ فإنه يصير مسلماً لأنه أكره على حق فأداه ، ثم إن قصد التبعة بلفظه و لم يقصد في الباطن الإسلام فحكمه حكم الكفار باطناً ، وإن وافق صار مسلماً ظاهراً وباطناً ، (و أما إذا كره) (۱) الذمي فلا يصح إسلامه لأنه ظلم له ، وضابط المذهب أن الإكراه لا يبيح الأفعال وإنما يبيح الأقوال ، من ذلك لو أكره على الوضوء فإنه لا يصح الصحيح وتفصيله مذكور في المنتهى (۱) .

قوله: ( ممن أقر بها ) (<sup>۱)</sup> أي ( بالشهادتين ) (<sup>۱)</sup> ، وإطلاق الكلمة عليها بحاز من إطلاق الجزء وأراده الكل .

قوله: (وعند مماته) الظرف متعلق بأقر إشارة إلى قوله عليه الصلة والسلام: (من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة) (٢)، واقتصر عليها لأن إقراره بها إقرار بالأخرى.

<sup>(</sup>۱) علاء الدين أبو الحسين علي بن محمد بن علي بن عباس البعلي ثم الدمشقي المعروف " بابن اللحام" شيخ الحنابلة بالشام ، من مصنفاته : القواعد الأصولية ، تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية ، توفي سنة (۸۰۳هـ) ، ترجمته في السحب الوابلـة (۷۲۰/۲) ، شـذرات الـذهب (۷۱۰/۲) .

<sup>(</sup>۲) في ش : (و إذا أكره ) .

<sup>(</sup>٣) ينظر منتهى الإرادات (١٧/١) .

<sup>(</sup>٤) قال المصنف: " اللهم اجعلني ممن أقر بها مخلصاً في حياته وعند مماته وبعد وفاته ، واجعل اللهم هذا مخلصاً لوجهك الكريم وسبباً للغوز لديك بجنات النعيم " ، ينظر الدليل (٣٦٠) .

<sup>(</sup>a) في ش : (الشهادة) .

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم بلفظ (من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة ) في كتاب الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة برقم (٣٨) ، والترمذي بلفظ (من كان أخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة ) في كتاب الجنائز باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له عنده برقم (٨٩٩) .

قوله: ( وبعد وفاته ) الظرف أيضا بأقر / إشارة إلى ســؤال الملكــين ، ١٩٣٨/ والجمهور أن السؤال للروح والجسد معاً .

قوله: ( مخلصاً لوجهك [ الكريم ] (١) ) أي لا يشوبه رياء ونحوه مما يحبط الثواب ، والمراد بالوجه: الذات من إطلاق الجزء وإرادة الكل مجازاً بقرينة وصفه بالكريم ، وهو من المتشابه الذي اختلف فيه كما قال في الجوهرة (٢): وكل نص أوهم التشبيها أوّله أو فسوض ورم تتريهما (٣)

<sup>(</sup>۱) سقط من الأصل ، و هو المثبت في ش (1/1) .

نظر جوهرة التوحيد للقاني مع شرحه تحفة المريد على جوهرة التوحيد لشيخ الإسلام إبراهيم البيجوري (٢٥-٥٧).

<sup>(</sup>٣) وهذا مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة في اسماء الله وصفاته ، حيث أن مذهبهم إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابة وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، ينظر مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ ابن عثيمين (٢٦١/٤) .

قوله: (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) (١) إنما ختم كتابة بحدة الصيغة لأنها أفضل صيغ الحمد، لكسن لم يسأت بلفط الآيسة (١) لقصد (الاقتباس) (٣)، وهو يضمن الكلام شيئاً من القران والحديث على وجه لا إشعار فيه أنه منه بأن لا يقول قال الله أو النبي، وليس هذا من باب نقل القرآن أو الحديث بالمعنى، لأنه لم يقل قال الله والنبي ما معناه كذا وكذا، ويجوز هذا الاقتباس في الوعظ والاحتجاج ومدح النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال ابن عقيل<sup>(1)</sup>: لا بأس بتضمين القران ، ( لمقاصد) (<sup>()</sup>هي مقصودة ، كما يضمن في الرسائل الآيات إلى الكفار مقتضية إلى الدعاية ، وتضمين الشعر لصحة القصد وسلامة الوضع ، وأما التضمين لغير ذلك فظاهر كلام ابن القسيم التحريم قاله الدنوشري<sup>(1)</sup>.

(۱) قال المصنف: "والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لـولا أن هـدانا الله "، ينظر الدليل (٣٦٠).

 <sup>(</sup>٢) وهي قوله تعالى : " وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهندي لولا أن هدانا الله " سـورة الأعراف آية ٤٣ .

<sup>(</sup>٣) في ش : ( الإقتداء ) ، والاقتباس : تضمين الشعر أو النثر لبعض القرآن لا على أنه منه بأن لا يقال فيه قال الله تعالى ونحوه ، ينظر الإنقان للسيوطي (٣٠٨/١) .

<sup>(</sup>٤) ينظر الفروع (١/٩٦/١) ، الأداب الشرعية (٢٨٩/٢) .

 <sup>(</sup>٥) في الأصل (لما قصد).

<sup>(</sup>٦) عبد القادر بن الشيخ محي الدين الشهير بالدنوشري المصري الفقيه القاهري ، كان جبلا مـن جبال العلم والمعارف ، كان حيا سنة ١٠٤٠ هـ ، من مصنفاته تعليقات على شرح المنتهى ، ينظر معجم مصنفات الحنابلة للطريقي (١٠٤٠) .

والنهي الوارد عن الإمام مالك<sup>(۱)</sup> محمول على نحو ما كتب بعض الأمراء إلى عماله (إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم)<sup>(۲)</sup> ، وقول الشاعر<sup>(۳)</sup>: ١٣٨ /ب أرخـــى إلى عشــاقه طرفــه هيهات هيهات هيهــات لمــا توعــدون

بل هذا النوع يجر إلى الكفر كما قاله الدماميني<sup>(١)</sup> في شرح الخزرجية<sup>(٥)</sup>، وإلا فهو على غير هذا الوجه حائز عند الأئمة الأربعة رضي الله عنهم ونفعنا بهم آمين.

(١) ينظر الإتقان (١/٣٠٩).

<sup>(</sup>٢) سورة الغاشية آية (٢٥ – ٢٦).

<sup>(</sup>٣) أورده السيوطي في الإنقان (١١٠/١) غير منسوب لأحد .

<sup>(</sup>٤) هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان المخزومي القرشي المعروف بالدماميني أو ابن الدماميني ، عالم بالنحو والعروض والفقه ، توفي سنة (٨٢٧) هـ ، ينظر الأعلام (٨٧/٦).

<sup>(°)</sup> ينظر العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني (٢٠). والخزرجية قصيدة من نظم الشييخ ضياء الدين أبو محمد عبدالله بن محمد المخزومي،أحد علماء الأندلس، تسمى بالرامزة تارة،لأنه عمد إلى الرمز في كلامه عن التفاعيل والأبحر والدوائر،وتسمى بالخزرجية تارة نسبة غلىلقبه، وبالأندلسية تارة نسبة إلى موطنه.كما في مقدمة محقق الكتاب

قوله: (وله الحمد على كل حال) أشار بهذا إلى الحمد المطلق المشار به في حديث [عقبة] (١) بن عامر (٢): (أن أول من يدخل الجنة الحمَّادون لله تعالى على كل حال يعقد لهم يوم القيامة لواء فيدخلون )(٢).

تم هذا التعليق بعون الله وحسن توفيقه والهداية لأقوم طريقة في شهر صفر سنة ألف ومائة وتسعون .

<sup>(</sup>١) سقط من الأصل ، وهو المثبت في ش (١٠١/ أ) .

<sup>(</sup>٢) عقبة بن عامر بن عبس الجهني ، أمير من الصحابة ، كان رديف النبي صلى الله عليه وسلم ، وشهد صفين مع معاوية ، وحضر فتح مصر مع عمرو بن العاص ، وتوفي بها ، كان شجاعا فقيها شاعرا قارئا من الرماة ، وهو أحد من جمع القعران ، ينظهر الإصعابة في تمييز الصحابة (٤٨٩/٢) .

<sup>(</sup>٣) ينظر شعب الإيمان (١٤٥٤/) بلفظ (أين الحمادون لله على كل حال ) برقم (٦٩٣) ، ومسند عبد بن حميد (٤٥٧/) بلفظ (أين الحمادون الله على كل شيء) برقم (١٥٨١) .

# الفهارس

# فمرس الأيات القرآنية

	٢- سورة البقرة
171	سكن أنت وزوجك الجنة (٣٥)
177	﴿ يُرِيدُ اَللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ (١٨٥)
۲۱.	﴿ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ (١٨٧)
PV7	﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ ۚ ﴾ (١٩٠)
. A773 737	﴿ ٱلطَّلَقُ مَرَّتَانٍ ۖ ﴾ (٢٢٩)
YYX	﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِء ۗ ﴾ (٢٢٩)
	﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُۥ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا ۗ ﴾(٢٣٠)
YYA	هِ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُر مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُر ۗ ﴾ (٢٣٠)
	﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ ﴾ (٢٣٤)
Y90	﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ ﴾ (٢٨٢)
	٤ – سورة النساء
171	﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَا جُكُمْ ﴾ (١٢)
179	﴿ فَإِن كَانُوٓاْ أَكْتَرَ مِن ذَالِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي ٱلتَّلُّبُ ﴾ (١٢)
۲۰۸	﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْرَ ﴾ [لاُّخْتَيْنِ ﴾ (٢٣)
11	﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ (٣٣)
Y19	﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَنًا ﴾ (٩٢)
Y 7 £	﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بِيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَنِيٌّ فَادِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِنَّى أَهْلِهِ ﴾ (٩٢)
779	﴿ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةً إِنَّى أَهْلُهِۦٓ ﴾ (٩٢)
١٣٨	ران يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (١٤١)
. 9	﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ۚ ﴾ (٣)
	,
	٦ – سورة الأنعام مد
777	﴿ فَمَن يُردِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَىمِ ۖ ﴾ (١٢٥)

	٧ – سورة الأعراف
۳۰۱	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۚ ﴾ (١٧٢)
	٨ – سورة الأنفال
٩٤	﴿ وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِن قُوَّةٍ ﴾ (٦٠)
17.	﴿ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُولَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ (٧٥)
	١٥ - سورة الحجر
٣٠٤	﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنُ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ (٤٢)
	٢١ - سورة الأنبياء
٣٠٤	﴿ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾
750	۲۶ – سورة النور والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات) (٦-٧) وأن لعنة الله (٧)
	٣٣ – سورة الأحزاب
181	﴿ ٱدْعُوهُمْ لِأَبَآبِهِمْ ﴾ (٥)
Y £ £	۵۸ – سورة المحادلة والذين يظاهرون من (۳)
	۸۸ – سورة الغاشية
۳۲۱	إن الينا ايابهم ، ثم إن علينا حسابهم (٢٥-٢٦)
	١٠٧ - سورة الماعون
9 £	(۷) ه زير آه راه (۷) ه زير از از ماه (۷) ه زير از از ماه (۷)

# فمرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
من لا يشكر الناسمن لا يشكر الناس	٣
مطل الغني ظلممطل الغني ظلم	٦.
على اليد ما أخذت	٩٦
العجماء جرحها جبارالعجماء جرحها جبار	١٠٣
لا شفعة لنصرانيلا شفعة لنصرانيلا شفعة لنصراني	١٠٧
إن ابني هذا سيدان ابني هذا سيد	127
لا تردوا الهديةلا تردوا الهدية	١٤٦
العائد في هبتهالعائد في هبته	١٤٨
الجار أربعون داراًالمار أربعون داراً	100
وما بقي فللأخت	٨٢١
ألحقوا الفرائض بأهلها	179
اعتقت ابنت حمزة	١٨٧
الولاء لحمة كلحمة النسب	17.
تنكح المرأة لأربع	۲ • ۲
ئلاث هزلمن جدئلاث	۲.0
المسلمون تتكافأ دماؤهمالمسلمون تتكافأ دماؤهم	۲۰۶
إلتمس ولو خاتماً من حديدإلتمس	712
أو لم ولو بشاه	۲۲۳
كان الرجل إذا طلقكان الرجل إذا طلق	7
حتى تذوق العسيلة	7
ثم إن زنت فاجلدوها	211
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر	۲۸.
ذبيحة المسلم حلال	۲۸۳
قوموا لسيدكم	797
أن أول من يدخل الجنة	٣٢٢
من كان آخر كلامهمن كان آخر كلامه	۳۱۸

### فمرس الآثار

الأثر	القائل	الصفحة
أما حكامنا اليوم	أحمد بن حنبل	٦٣
هي العواري	ابن عباس	90
لا يعود لسانه الخنا	أحمد بن حنبل	709

#### فمرس الأعلام

i

إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (٤٨) أحمد بن حمدان بن شبيب النميري الحراني (١٤٠) أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني (٦٠) أحمد بن عبدالعزيز بن على الفتوحي المعروف بابن رشيد (١١٦) أحمد بن محمد بن عوض المرداوي النابلسي (٤٩) أحمد بن محمد بن هارون البغدادي ابو بكر الخلال (۲۹۲) أحمد بن محمد بن هانئ الطائي (٦٣) أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد التستري (٦٩) اسحاق بن ابراهيم بن هانئ النيسابوري (١٠٢) اسماعيل بن حماد التركي الاثرادي الجوهري (١٧٤) اسماعيل بن عبدالكريم بن محى الدين الجراعي (٤٨) أصحمة بن أبحر النجاشي (٢١٤) ابن بدران= عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى ابو البركات= عبدالسلام بن عبدالله بن ابي القاسم بن تيمية الحرابي البعلى = علاء الدين ابو الحسن على بن محمد بن على ابو بكر بن ابراهيم بن قندس ، تقى الدين البعلى (٢٠٤) بكر بن عبدالله ابو زيد (٣٢) البكري =عبدالرحمن بن علي بن محمد ابو بكر الفتوحي المصري الشهير بابن النجار (٥٦) ابو بكر محمد زهير بن مصطفى بن أحمد الشاويش (٣٦) البهوت = صالح بن حسن بن أحمد

البيضاوي= عبدالله بن عمر بن محمد

ت

التنوخي= منحا بن عثمان بن أسعد ابن تيمية= أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام

ر ش

الاثرم= أحمد بن محمد بن هانئ الطائي

ج

الجراعي= اسماعيل بن عبدالكريم بن محي الدين الجوهري= اسماعيل بن حماد التركي الاثرادي

\_

حرب= ابو محمد اسماعيل بن خلف الكرماني (١٠٢) الحريري البصري الحريري البصري البن حمدان = أحمد بن حمدان بن شبيب النميري الحراني ابن حميد عبدالله بن علي بن محمد بن حميد

خ

الخرقي = عمر بن الحسين بن عبدالله بن أحمد ابو القاسم الخلال = ابو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الخلوني = محمد بن أحمد بن علي البهوتي

د

الدماميني=بدر الدين ابو عبدالله محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي الدنوشري= عبد القادر بن الشيخ محي الدين المصر

```
ر
```

الرملي= محمد بن أحمد بن حمزة شمس الدين

į

الزاغوين = ابو الحسن علي بن عبدالله بن نصر بن عبيدالله

الزركشي= محمد بن عبدالله بن محمد المصري

ابو زید= بکر بن عبدالله

س

ابو السعادات= منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي

السعدي= عبدالرحمن بن ناصر

السفاريني= محمد بن أحمد بن سالم

السلطان= عبدالحميد الأول بن السلطان أحمد خان الثالث العثماني

سلوم= محمد بن على

سليمان بن عطية بن سليمان المزيني

ش

الشطى= محمد بن جميل بن عمر بن محمد بن حسن

الشطى= محمد بن مراد الدمشقي

الشهاب= أحمد بن عبدالعزيز بن على الفتوحي

الشهاب أحمد المنيني (٢٧)

الشاويش= ابو بكر محمد زهير بن مصطفى بن أحمد

شيبة بن عثمان بن ابي طلحة بن عبدالله القرشي العبدركي (١٤٤)

ص

صالح بن حسن بن أحمد البهوتي الأزهري (١٦٦،٤٧)

صالح بن عبدالعزيز بن على آل عثيمين (٢٥)

الصنهاجي= عبدالله بن محمد بن محمد بن داود

ض

بن ضويان= ابراهيم بن محمد بن سالم

۶

ابن عادل≈ عمر بن علي بن سراج الدين ابو الحسن

ابن عباس= عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي

عباس بن عبدالعظيم بن اسماعيل ابو الفضل العنبري (١٦٩)

عبدالحميد الأول بن السلطان أحمد حان الثالث العثماني (٢٣)

عبدالرحمن بن على بن محمد البكري (٢٢٣)

عبدالرحمن بن عوف بن الحارث القرشي (٢٢٣)

عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة (٥٩)

عبدالرحمن بن ناصر السعدي التميمي (٥٠)

عبدالسلام بن عبدالله بن ابي القاسم بن تيمية الحراني (٨٩)

عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد المعروف بغلام الخلال (١٤٦)

عبدالغني العتيلي (٣٧)

عبدالقادر بن أحمد بن بن مصطفى بن بدران (٤٧)

عبدالقادر بن عمر بن ابي تغلب الدمشقي (٤٧)

عبدالقادر بن الشيخ محى الدين الشهير بالدنوشري (٣٢٠)

عبدالله بن أحمد بن بن محمد بن قدامة المقدسي (٥٩)

عبدالله بن أحمد بن يحي المقدسي (٤٨)

عبدالله بن شداد الليثي ابو اليد المدن (١٨٧)

عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي (٩٤)

عبدالله بن على بن بن محمد بن حميد النجدي المكي (٤٠)

عبدالله بن عمر بن بن محمد البيضاوي (٢٦)

عبدالله بن محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (٢٦)

عبدالله بن مسعود ابو عبدالرحمن الهذلي (١٤٦)

عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النحدي (٥٩) ابو عثمان بن حمد بن ابراهیم القاضی (٤٩) عثمان بن صالح بن عثمان القاضى الوهيبي (٤٩) آل عثيمين= صالح بن عبدالعزيز بن على عقبة بن عامر بن عبس الجهني (٣٢٢) علاء الدين بن ابي الحسن المرداوي (٥٩) علاء الدين ابو الحسن على بن محمد البعلي (٣١٨) على بن أحمد بن بن على بن عبدوس الحراني (١٦٥) على بن عبدالله بن نصر بن عبيدالله الزاغوني (١٤١) عمر بن الحسين بن عبدالله بن أحمد ابو القاسم الخرقي (١٦٥) عمر بن على بن سراج الدين ابو الحسن بن عادل (١١٨) ابن قائد= عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان القاسم بن على بن محمد الحريري (٢٩٨) ابن قدامة= عبدالله بن أحمد بن محمد ابن قندس= ابو بكر ابراهيم بن قندس، تقى الدين البعلى مانع= محمد بن عبدالعزيز بن محمد ابو المحاسن= يوسف بن محمد المرداوي المجبى= محمد أمين بن فضل الله بن محب الله محمد بن ابراهیم بن محمد بن عریکان (٤٩) محمد بن أحمد بن ابي موسى ابو على الهاشمي (١٤١) محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (٤٧) محمد بن أحمد بن على البهوتي الشهير بالخلويي (٢٣٨) محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبى (٤١)

محمد بن جميل بن عمر بن محمد بن حسن الشطي (٢٤)

محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن مانع (٤٤)

محمد بن عبدالله بن محمد المصري الزركشي (٢١٦)

محمد بن علي بن سلوم (٤٠)

محمد بن مراد الشطى الدمشقى (٢٥)

المرداوي= علاء الدين ابي الحسن

منجا بن عثمان بن أسعد التنوخي المصري (٢١٦)

منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي (٥٦)

المنيني= الشهاب أحمد

ن

النجاشي= أصحمة بن أبحر

ابن النجار = ابو بكر الفتوحي المصري

ابن نصر الله= أحمد نصر الله بن أحمد بن محمد التستري

\_\_\_

ابن هانئ= اسحاق بن ابراهيم بن هانئ النيسابوري

ي

يوسف بن محمد المرداوي جمال الدين ابو المحاسن (١٤٣)

### فمرس الأهاكن والقبائل

لمكان	الصفحة
دومة	 77
الصالحيةالصالحية	 7 4
القصبةالقصبة	 ۲۳
القسطنطينيةالقسطنطينية	74
قبة النسر	 7
الجامع الأزهر	 7 &
دمشقدمشق	 ۲٤
יסת	۲٤
قاسيون	 ۲٦ _
المكتبة الأزهرية	۲۹ _
المدرسة المرادية	
طور کرمطور کرم	٤٠
بيت المقدس	 ٤٠
جامع طولون	 ١٤٠
الحبشة	418

### فمرس الكلمات والألفاظ الغريبة

الصفحة	الكلمة
70	القنالقن
٥٨	الجنونالجنون
٥٨	السفهالسفه
۸٠	الركازالركاز
۸١	الكرمالكرم
۸۳	دولاب
۸۳	سباخ
Λ٤	زبره حدید
۸۹	القنطارالقنطار
۸۲	قنديل قنديل
٣١	القيمالقيم
I I A	الصباغ
٦	الملئ
71	الرسم
٦٢	المفلس المفلس
٦٢	الغرماءالغرماء
77	القصارالقصار
٧٤	الجحوس
٧٤	الوثني
97	قباء
90	المكسالمكس
97	الفصيلالفصيل
٠٣	الصائلة
٠٤	اللحاماللحام
١٨	الضوالالضوال
<b>ξξ</b>	الرباط

#### 

لنبللنبللنبل	٥٤
لنشابلنشاب	οξ
لديوانلديوان	71
لفصدلفصد	۸۳
لحيلةلحيلة	1.
لعنةلعنة	YY
لإعسارلإعسار	77
<u></u>	0)
لغرة	· 1A

# فمرس المصطلدات الفقمية والأصولية

الصفحة	الكلمة
٥٦	الحجر
٥٦	القنالقن
	القرض
	اللقطة
۸۱	المساقاة
ΑΥ	المزارعة
	المخابرة
	المواكرةالمواكرة
	الخراج
	الإجارةالإجارة
	السلمالسلم
	الغررالغرر
	العقارالعقار
	الجعالة
101	الوصية
	الخلع
11/4	القصاصالقصاص
7 £	الوقف
77	أرش الجناية
70	
79	المجتهد
٧١	الوكالة الدورية
٧٢	الشركة
٧٢	المضاربة
٧٤	المكاتب

شركة الوجوه	٧٧
شركة العنان	YY
شركة الأبدان	٧٨
المسابقة	9 8
العارية	9 8
الذمي	90
المعاهد	90
الشفعة	\·Y
الوديعة	111
الخنثى	187
	109
	177
	177
العصبة	177
الولاء	141
السلعة	١٨٣
الشغار	T11
نكاح المحلل	T11
الوهم	YTV
الظنالظن	YTY
	7 £ £
	710
	Y & A
	Y07
النان	Y A 9

### فمرس الشواهد الشعربية

الصفحة	طرف الشاهد
187	بنونا بنوا آبائهم
177	واحجب بالإبن
177	وليس في النساء
T1V	شروط الإسلام
719	وكل نص أوهم

#### فهرس المعادر والمراجع

القرآن الكويم.

#### كتب العقيدة:

- تحفة المريد على جوهرة التوحيد ، لإبراهيم بن محمد البيحوري ، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ. .
- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين ، جمع وترتيب فهد السليمان ، دار الثريا للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ . كتب الحديث :
  - سنن أبي داوود لأبي داوود السحستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ. ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢ هـ. .
  - سنن الدارقطني للإمام على الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ. ، تحقيق عبد الله هاشم ، دار المحاسن للطباعة ، القاهرة .
    - سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣ هـ. ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الثالثة عام ١٤١٤ هـ. .
- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل المتوفي سنة ٢٥٦ هـ. ، تحقيق د . مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير دمشق ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة عام ١٤١٠ هـ. .
- صحيح مسلم بشرح محيي الدين أبي زكريا النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ. ، إعداد علي عبد الحميد ، دار الخير ، بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى عام ١٤١٤ هـ. .
  - مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ.، تحقيق د . أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر عام ١٣٧٧ هـ
  - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ.، دار الكتاب ، بيروت ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٨هـ .
  - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ١٥٨ه. ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي \_ محب الدين الخطيب ، دار الرياض للتراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ه. .

#### كتب الفقه:

- إرشاد أولى النهى لدقائق المنتهى للشيخ منصور البهوتي المتوفى سنة ٥١هـ.، تحقيق د/ عبد الملك بن دهيش ، دار خضر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. .
  - إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض لبدر الدين أبي عبد الله المارديني المتوفى سنة ٩١٢ هـ. ، تحقيق مجدي محمد سرور ، مكتبة دار الاستقامة ، مؤسسة الريان ، الطبعة الأولى عام ١٤٢١ هـ. .
- الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين ابن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣ ه... ، مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرناؤوط ، عمر قيام ، الطبعة الأولى عام ١٤١٦ ه... .
- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل للحجاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . الأم للشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى عام ٢٠٤ هـ. .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرداوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
  - الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية لعلاء الدين أبو الحسن البعلي المتوفي سنة ٨٠٣ هـ ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الفكر ، القاهرة .
    - تبين الحقائق شرح كتر الدقائق ، لعثمان على الزيعلي ، دار الكتاب الإسلامي .
    - التنقيح المشبع مع تحرير أحكام المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل ، لعلي بن سليمان المرداوي ، المتوفى سنة ٨٨٥هـ ، المطبعة السلفية ومكتبتها .
- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ، للشيخ منصور البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ. ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ .
  - الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي ، تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن المتوفى سنة ٩٠٩هـ ، تحقيق د/ رضوان مختار غريبة ، دار المحتمع ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار النهضة ، مصر ، القاهرة
   الرعاية الكبرى ، مخطوط بجامعة أم القرى برقم ٢ /٢٥٥ .
- الشرح الكبير لشمس الدين أبي الفرج ابن قدامة ، المتوفى سنة ٦٨٢ هــ ، دار الفكر ، بيروت .
- الفروع لشمس الدين بن ملفح المتوفى سنة ٧٦٣ هـ. ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة .

- القواعد في الفقه الإسلامي للحافظ ابن رجب المتوفى سنة ٧٩٥ هـ. ، دار الكتب العلمية ، بيروت عام ١٤١٣ هـ. .
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ. ، الناشر مكتبة الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ. .
- المبدع في شرح المقنع لابن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤ هـ. ، تحقيق محمد إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. .
- المبسوط لشمس الدين السرخسي ، المتوفى سنة ٤٨٣ هــ ، دار المعرفة ، بيروت ، على ١٤١٤ هــ .
- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمحد الدين أبي البركات المتوفى سنة محمد ، تحقيق محمد إسماعيل ، أحمد محروس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. .
  - المطلع على أبواب المقنع لأبي عبد الله البعلي المتوفى سنة ٧٠٩ هـ. ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٣٨٥ هـ. .
  - المغنى لموفق الدين ابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ، تحقيق د . عبد الله التركي ،
- د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩ هـ
- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل لابن قدامة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
  - المنتفى شرح الموطأ ، لسليمان بن خلف الباجي ، دار الكتاب الإسلامي .
    - حاشية ابن قندس مخطوط في جامعة أم القرى برقم ٣٨٢ .
  - حواشي الإقناع للبهوتي ، مخطوط في مكتبة الملك عبد العزيز برقم ١٤٠٨ .
- دليل الطالب على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لمرعي الكرمي ، مع حاشية العلامة ابن مانع ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ. .
  - شرح الزركشي على مختصر الخرقي لشمس الدين محمد الزركشي المتوفى سنة ٧٢٠ هــ تحقيق عبد الله بن حبرين ، الناشر مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٢هــ
- كشاف القناع على متن الإقناع للبهوتي المتوف سنة ١٠٥١ هـ ، تحقيق محمد درويش ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
  - مختصر التحرير شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه لمحمد بن أحمد الفتوحي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، تحقيق د . محمد الزحيلي د . نزيه حماد ، دار الفكر دمشق ، سنة ١٤٠٢ هـ ، توزيع مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى .

- مختصر الفتاوى المصرية للشيخ ابن تيمية ، اختصره بدر الدين البعلي ، راجعه أحمد إمام ، مطبعة المدني ، شارع العباسية القاهرة ، ١٤٠٠ ه
  - مصباح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا دار الكتب العلمية .
  - مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى للعلامة مصطفى الرحيباني ، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هــ .
- معونة أولى النهى شرح المنتهى لتقي الدين الفتوحي المتوفى سنة ٩٧٢ هـ. ، تحقيق د . عبد الملك بن دهيش ، دار خضر ، بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤١٦ هـ. ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة .
- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧ هـ.، تحقيق على معوض عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ.
  - منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات لابن النجار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- منح الجليل شرح على مختصر خليل ، للشيخ محمد عليش ، دار الكتب العلمية ، بيروت
  - حاشية منتهى الإرادات لعثمان النجدي المتوفى سنة ١٠٩٧ هـ. ، تحقيق د . عبد الله التركى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. .
- منار السبيل في شرح الدليل لإبراهيم بن ضويان المتوفيي سنة ١٣٥٣ هـ. ، تحقيق محمد العباسي ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ. .
  - النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر ، لشمس الدين بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣هـ . مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ ،

#### كتب الأعلام والتراجم:

- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير المتوفى سنة ٢٥٦ هـ. ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، القاهرة ١٣٧٥ هـ. .
  - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ. ، تحقيق عادل عبد الموجود ، علي معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـ. .
- الأعلام للزركلي المتوفى سنة ١٣٩٧ هــ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية عام ١٤٠٩ هــ .
  - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هــ ، تحقيق علي

- البحاوي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤١٢ هـ. .
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، تأليف محمد بن عبد الله بن حميد المتوفى سنة ١٢٣٦ هـ ، تحقيق بكر أبو زيد ، د . عبد الرحمن العثيمين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
  - القاموس المحيط للفيروز أبادي المتوفى ٨١٧ هـ. ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ. .
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد القادر بن بدران المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ. ، تحقيق د . عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ. .
- المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب للشيخ بكر أبو زيد ، تقديم د . محمد الحبيب ابن الخوجه ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ. .
  - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة .
  - المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم ، دراسة وتحقيق د . عبد الملك بن دهيش ، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ. .
- الموسوعة الفقهية ، إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، دار الصفوة ، مصر ، الطبعة الرابعة ١٤١٤ هـ. .
- تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة لصالح بن عبد العزيز العثيمين ، تحقيق بكر أبو زيد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة ، للحافظ أبي الفرج ابن رجب المتوفى سنة ٧٩٠ هــ ، دار المعرفة بيروت .
  - سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ. ، مؤسسة الرسالة ٧٤٠ هـ. .
    - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن العمار المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ. ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ. .
      - طبقات الحنابلة للقاضي محمد بن أبي يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، مصر ١٣٧١ هـ .
    - لسان العربي لأبي الفضل محمد بن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ.. ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة عام ١٤١٣هـ. .

- مختصر طبقات الحنابلة لمحمد جميل الشطي ، دراسة فواز أزمرلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ. .
  - - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثني ، بيروت .
- معجم مصنفات الحنابلة للدكتور عبد الله الطريقي ، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ. ملحق النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل لمحمد كمال الدين العامري المتوفى سنة ١٢١٤ هـ. ، تحقيق محمد مطبع نزار أباظة .
- نتيجة الفكر فيمن درس تحت قبة النسر للعلامة عبد الرزاق البيطار ، اعتنى بما وترجم لمؤلفها محمد العجمي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ كتب التاريخ :
  - تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك المحامي ، تحقيق إحسان حقي ، الناشر دار النفائس .